

ومعه حاشية

قاسم بن نعيم الحنفي

مطبعة السيماء

E-mail:ahmedsemaa٢٠١٢@yahoo.com

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (٣١) لسنة ٢٠١٣

مقدمة الشارح

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ للهِ الذي جَعَلَ العربيةَ مِفْتَاح البيانِ ، وصَيَّرها آلةً يُحْتَرَزُ بها عن الخطأ في اللسانِ ، قوَّمَ بسببها المَنْطِقَ الذي هو مُمَيِّزُ الإنسانِ، وهيئها سلماً يُرْتَقى بها إلى ذَروَةِ حَقائقِ القرآنِ ، والصلاةُ والسلامُ على خَيرِ الأنامِ محمدٍ الفرقانِ ، وعلى آلهِ وأصحابهِ رُؤَساءِ أهلِ الأيمانِ.

أما بعدُ : فيقولُ الأمام العالم العابد الفاضل الكامل أفضل الفاضلين أشرف المحقِّقين المولى المعظَّم الإمام الأعظم الجامع بين المعقول والمنقول ، الحاوي بين الأُصول والفروع ، مُبيِّن الحلال والحرام ، المصون بعناية ربِّ العالمين ، ملك القضاة والحكام جمال الملة والدين محمد بن عبد الغني الأردبيلي[1] متّع الله المسلمين بطول بقائه ، وأدام دولته بحق خالقه :

لمّا رأيتُ مختصرَ الأمام الهمام علامة العالم أستاذ أئمة بني آدم جار الله قدّس الله روحه ونور ضريحه ، أعني أنموذجه في النحو قليل اللفظ كثير المعنى صغير الحجم غزير الفحوى مرغوباً للمبتدئين ، وغيرهم مطلوباً للسالك سبيل خيره ، ولم يكن له شرح يليق قاصده ويلقي إليه مقاصده ، وقد كنت أريد تلميظه للمبتدئين من أصحابنا المنخرطين في سلك أحبابنا لاسيما قرة عيني الرمدة، وسرور نفسي الكمدة علاء الملة والدين أحمد بن الصدر الأمام رئيس الأنام أقضى القضاة ، والحكام مظهر الحق في الأحكام عماد الملة ، والدين مفضل الكاشي بلغهما الله آمالهما ، وضاعف في العالمين إقبالهما ، أردت أن أشرحه شرحاً يفيد طالبه ، ويفيض عليه مطالبه بحيث لا أتخطّى من تحليل لفظه خُطاً كثيرة ، ولا أتجاوز عن تنقيح معناه إلا مسافة يسيرة ، وإلتزمت أن اكتب ألفاظ المتن بتمامها من أول كتابة الشرح إلى إتمامها حتى يكون كالزيادة

(١) توفي سنة ٦٤٧ . كذا في كشف الضنون ج١ ص١٨٥ .

للمتعلمين على التعريف ، ويغنيهم عن النسخ التي لعبت بها أيدي الجهلة بالتحريف ، وأرجو من الله تعالى أن يعينني على الإتمام ، ويجعله قائدي إلى دار السلام فأنه المستعان ، وعليه التُّكلان .

تعريف الكلمة

(قالَ المصنفُ رَحِمَهُ اللهُ تعالى : الكَلِمَةُ مُفْرَدٌ) أقول : قبل الشروع في المقصود لابد من تقديم مقدمة ، وهي هذه .

مقدمة المحشي

بسم الله الرحمن الرحيم .

الحمد لله فاتح أبواب رحمته لعباده المخلصين ، وناصب العلماء حماة لشرعه المبين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد المُعرب ما بلغه بلسان فصيح ، والجازم عنق كل شرك وقبيح ، وعلى آله الأطهار وصحبه الأخيار مادام الليل والنهار .

وبعد : فقد كان شرح الانموذج مشهوراً في الأمصار إشتهار الشمس في النهار ، ومنهجاً قديماً في مدارس العلماء ، وحرياً بالتداول بأيدي الفضلاء ، وكم كانت النفس تروم خدمته بكلمات تزيل غوامضه ، وتبين حلوه وحامضه ، حتى وفقني ربي سبحانه " وكم له تعالى عليّ من آلاء لا أحصيها " لكتابة حاشية جمعت فيها أهم أقوال السلف من النحويين ، وأنظار المتأخرين ، مع حسن التدليل ، ولطافة التعليل ، ووضوح التقرير ، وسهولة التعبير ، وتجنب الإملال والإيجاز ، والإسهاب المُخلّ والإلغاز ، وأرجو من الناظر المنصف المتجنب عن الهوى والتعسف أن يصلح الخطأ إن وجده بأحسن عبارة ، وألطف إشارة ، ويعلم أن الإنسان محل السهو والنسيان ، أرجو الله أن يتقبل من عبد الفقير إليه وحده هذا العمل ، ويعفو عن كل ذنب وزلل ، ويجعله في ميزان أشياخي الأمجاد ، ويؤمنني من الفزع الأكبر يوم التناد ، إنه خير مسؤول ، وأكرم مأمول ، وهو حسبي ونعم الوكيل ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد كلما ذكره الذاكرون وغفل عن ذكره الغافلون ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

كتبه الفقير الى لطف مولاه الغني
قاسم بن نعيم الحنفي
غفر الله له ولوالديه
ومشايخه

أعلم : أن طالب كلّ شي ينبغي[١] أن يتصور أولاً ذلك الشي بوجه ما لأن المجهول من جميع الوجوه لا يمكن طلبه وينبغي[٢] ايضا أن يتصور الغرض من مطلوبه لأنه إن لم يتصوره يكون سعيه عبثا ، فطالب النحو بتعلمه ينبغي أن يتصوره أولاً، ويتصور الغرض منه قبل تعلمه حتى يكون في طلبه على بصيرة فنقول : النحو[٣] في اللغة :

---

(١) **(قوله : ينبغي أن يتصور)** أعلم : أنه يجب على كل شارع في أيّ علم كان أن يتصور العلم بوجه ما لئلا يكون شروعه نحو مجهول مطلق وهو محال وليس بلازم قصد تحصيل كل أجزاء العلم، بل يكفي تصور بعض اجزاءه ، والى هذا اشار بكلمة (ما) المفيدة للعموم وهذا التصور واجب عقلا ، فيحمل (ينبغي) هنا على الوجوب ، والمعنى يكون : أنَّ الشارع في ايّ فن ينبغي ان يتصور الفن المشروع فيه باي وجه اي طريق من وجوه حصول المعرفة لئلا يلزم طلب المجهول من كل الوجوه وهذا محال عقلا واذا اردت ان تعرف موضع (ما) من الاعراب ، فنقول : ما نكرة عامة مبنية على السكون في محل جر صفة لـ (وجه) . والله أعلم

(٢) **(قوله وينبغي أيضا)** إعلَمْ : ان الاولى عند المحققيين تقديم تصور موضوع العلم وتعريفه ، وغايته ليكون الشارع في العلم على بصيرة من طلبه ، والمرادُ من الشروع بالبصيرة في الطلب الشروعُ المشتمل على الأمن من المحذورات في تحصيله ، وانما قيّد الشروع بذلك لانه لايمتنع بدون تحصيل المذكورات ، ولايتوقف عليها فقولهم في تفسير المقدمة : ما يتوقف عليه الشروع في العلم . أرادوا به الشروع بالبصيرة فان هذه الامور توجب زيادة بصيرة على ما قاله سيد المحققيين الشريف الجرجاني رحمه الله تعالى فيكون قول الشارح (وينبغي أيضا) محمولا على الأولوية لذلك تراه اعاد لفظ (ينبغي) ولم يكتف بالاول للتنبيه على مغايرة لفظ (ينبغي) هنا للفظ (ينبغي) هناك اذ الاول : في المقدمة يفيد الوجوب كما قلنا ، والثاني : ههنا يفيد الأولوية ، والعطف المفيد للمغايرة يدلّك على ما قررناه والله اعلم .

(٣) **(قوله النحو في اللغة القصد)** فيه أنَّ الحصر المستفاد من تعريف الطرفين ممنوع لان النحو له معان كثيرة ، وليس منحصرا في القصد ، وقوله : في اللغة متعلق بالنسبة التي هي ركن ثالث للجملة الخبرية والمناطقة قد اختلفوا في اجزاء القضية هل هي ثلاثة ام اربعة ؟ والمتقدمون اختاروا انها ثلاثية ، واختاره جمع من المحققين ، ومنهم الفاضل المحقق عبد الحكيم المولوي السيالكوتي وهو مذهب اهل العربية لذا اقتصرت عليه في البيان ، وانما تعلق الجار ، والمجرور بالنسبة التي هي امر معنوي لتعذر تعلقه بالمسند اليه ، او بالمسند وصحةُ هذا التعلق عند التعذر المذكور مذهبُ بعضِ النحاة . قال العلامة ياسين الحمصي في حاشية التصريح للشيخ خالد الازهري ما نصه : " ويجوز جعله اي في اصطلاح اللغويين متعلقا بالنسبة من غير اعتبار لفظ على ما جوزه بعض النحاة كالـه

القصد ، وفي عرف النحاة : علم[1] بأصول تعرف بها أحوال أواخر الكلم إعراباً وبناءً ، والغرضَ[2] منه معرفة الإعراب ، والإعراب[3] لا يوجد إلا فيما يقع في التركيب الإسنادي الذي لا يوجد إلا في الكلام ، والكلام إنما يتركب من كلمتين ، فلذلك جرت عادتهم في ترتيب الكتب النحوية بتقديم الكلمة ، والكلام على سائر الأشياء ، وبتقديم الكلمة على الكلام لأنها جزؤه كما عرفت ، والشيء إنما يعرف بعد معرفة أجزائه

قال: الكلام ثبت له هذا الخبر ، وثبوت الخبر في إصطلاح اللغويين مثلا " أنتهى . وهنا يقال أيضا : النحو ثبت له هذا الخبر أعني القصد ، وثبوت الخبر في اللغة ، ويجوز جعله حالا من النحو على مذهب سيبويه .

(١) **(قوله علم بأصول تعرف بها)** المراد من العلم الملكة ، وقيل : التصديق ، وقيل : غير ذلك ، وعلى ذلك المراد يندفع ما قاله الرضي : من أن النحو ، أو الصرف أصول لا علم بها وتفصيل هذا فيما كتبته على شرح العلامة السيد عبد الله على متن شافية ابن الحاجب ، ولا يخفى : ان الحيثية في التعاريف مرادة مشعور بها اذا لم تذكر فيها ، وفائدتها : معرفة جهة البحث الموضوع لذا قالوا : تتمايز الموضوعات بتمايز الجهات ، والحيثيات . اذا فهمت هذا يكون تقدير الحيثية في هذا التعريف هكذا :علم باصول تعرف بها احوال اواخر الكلم اعرابا ، وبناء من حيث تلك الاواخر ، وتلك الاحوال هي : الرفع ، والنصب ، والجر ، والجزم وغيرها مما يلحق اخر الكلمة ، ولو عبّر بآخر بدل اواخر لكان احسن ، والكلم : اسم جنس جمعي مفرده كلمة ، ويفرق بينه ، وبين واحده بالتاء غالبا ، ويطلق على ما فوق الاثنين ولم تُشْتَرَطْ فيه الافادة ، ولو قال : آخر الكلمة لكان انسب اذ يلزم خروج ما تركب من كلمتين كزيد قائم عن حد النحو ، كما يلزم ان النحوي لايبحث عن احوال اخر الكلمة الواحدة ويمكن ان يقال في دفع ما يلزم : أنَّ اللام في الكلم للجنس فتبطل معنى الجمعية فيه ، فيصدق حينئذ على الكلمة ، والكلمتين ، والحاصل : ان النحاة يبحثون عن اللفظ العربي من حيث ما يطرأعلى آخره من احوال عارضة كالرفع ، وغيره ، فموضوع النحو اللفظ وهو الاصح وقيل : الكلمة والكلام ، وقيل: غير ذلك ، وبهذا تعرف ما في الحد الذي ذكره الشارح من قصور ، والله اعلم .

(٢) **(قوله والغرض منه معرفة الاعراب)** أي تحصيل الجزئيات من قواعدها فافهم ، والله اعلم .

(٣) **(قوله والغرض منه معرفة الاعراب والاعراب... الخ)** النتيجة مطوية تقديرها الغرض من معرفة الكلام فيرد عليه تقديم الكلمة عليه ، واجيب بان الكل انما يعرف بأجزائه والكلمة جزء الكلام طبعا لذا قدمت وضعا ، وتحقيق جزئيتها يطلب من شرح الكافية للمولى المحقق العارف نور الدين الجامي قدس الله روحه وزادنا فتوحه .

فقوله : الكلمة مفرد . تقديره[1]: الكلمة لفظ موضوع مفرد ، فيخرج باللفظ غيره كالخط والعقد والنصب والإشارة ، وبالموضوع المهمل كديز ، وبيز ، وبالمفرد[2] المركب كخمسة عشر ، وإنما قلنا : أن المهمل يخرج بقيد الموضوع لأن الموضوع لا يكون إلا لمعنى ، والمهمل لا يكون له معنى ، وإنما حذف قولنا : موضوع ؛ لدلالة قوله مفرد عليه ؛ لأن المفرد لا يوصف به في اصطلاح النحويين إلا اللفظ الموضوع .

أقسام الكلمة

(قال: وهي إما اسمٌ كرَجُلٍ وإما فِعْلٌ كضَرَبَ وإما حَرْفٌ كقَدْ) أقول: يعني أن أقسام الكلمة منحصرة[3] في هذه الثلاثة لأنها إنْ دَلَّتْ بنفسها[4] على معنى غيرمقترن بأحد الأزمنة الثلاثة أعني الماضي ، والحال[5] والاستقبال فهي الاسمُ كرجل ، فانه يدل

---

(١) **(قوله تقديره الكلمة لفظ موضوع)** انما حذف قوله : لفظ موضوع لمعنى لدلالة مفرد عليه اذ المفرد لازم لأن يكون لفظا موضوعا لمعنى ، ولو حذفه ، واكتفى بما قدره لما دلّ المذكور حينئذ عليه ، وقد يقال : إن ذكر المفرد ، وحذف اللفظ الموضوع لمعنى اكتفاء باللازم ، فيلزم دخول دلالة الالتزام في التعريف وهي مهجورة فيه قلت : نسلم انها مهجورة ، لكن لايلزم من هذا كون التعريف فاسدا ، بل هو صحيح غاية ما يقال : ان التعريف بها يكون بمنزلة الرسم الناقص وهو يفيد التمييز في الجملة والله اعلم. **فائدة :** معنى كون دلالة الالتزام مهجورة في التعريف عدم استعمالها فيه لعدم الفائدة الكبيرة فيها اذ يمكن انتقال الذهن من الدال بالالتزام على الماهية الى لازم آخر ، فيفوت المقصود من التعريف ، وان اردت المزيد ، فارجع الى ما كتبه السيد الشريف العلامة في حاشيته الصغرى على الشمسية في المنطق والله اعلم .

(٢) **(قوله وبالمفرد)** المراد به : ما لايدل جزؤه على جزء معناه ، وفيه اشكالات كثيرة والحق: ان هذا التعريف لم يعرفه المتقدمون ، وقد استعمله المتاخرون كثيرا كالزمخشري وابن الحاجب ، وابن هشام ، واضرابهم رحمهم الله تعالى وهو اصطلاح المناطقة ومناسب لغرض [illegible] الاشارة ، والا فالمبحث طويل الذيل عميق السيل لايناسب ذكره ههنا .

(٣) **(قوله منحصرة)** انما فُهِمَ الانحصار من سكوته عن ذكر قسم آخر، ويسمى هذا الحصر وقوعيا .

(٤) **(قوله بنفسها)** اي ذاتها ، وجوهرها ، ومادتها ، وانما قدّم الاسم لشرفه على الفعل والحرف.

(٥) **(قوله اعني الماضي والحال والاستقبال)** انما وسّط الحال بين الماضي ، والمستقبل لانه نهاية

بنفسه على ذات غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة ، وانْ دلَّتْ بنفسها على معنى مقترن به ، فهي الفعل كضَرَبَ ، فانه يدل بنفسه على ضَرْبٍ مقترنٍ بزمانِ الماضي ، وانْ لم تدلَّ بنفسها على معنى ، فهي الحرف كقد ، فانه لا يدل على معنى بنفسه ، بل بواسطة غيره نحو قد قام .

الكلام وأقسامه

(قال: الكلامُ مؤلفٌ[١] إما من إسْمَيْنِ أُسندَ أحدُهما إلى الأخرِ نحو زيدٌ قائمٌ ، وإما من فِعْلٍ وإسْمٍ نحو ضَرَبَ زيدٌ ، ويُسمّى كلاماً وجملةً) أقول : لما بين الكلمة أراد أن يبين الكلام ، فقوله : مؤلف احترازٌ عن المفرد نحو زيد ، وقوله : إما من أسمين ، وإما من فعل وإسم إحترازٌ عن المؤلف من فعلين نحو ضَرَبَ ضَرَبَ ، أو من فعل ، وحرف نحو قد ضرب ، أومن حرفين نحو قد قد ، أو من حرف وإسم نحو ما زيد ، وقوله: اسند أحدهما ..إلى الآخر إحترازٌ عن المؤلف من أسمين لم يسند أحدهما إلى الأخر نحوُ غلامُ زيدٍ ، وخمسة عشر فإن كلَّ ذلك لا يكون كلاماً ، وقوله : إما من فعل وإسم تقديره : وإما من فعل وإسم أُسند ذلك الفعل إلى ذلك الاسم ، وإنما لم يذكره صريحاً لأن قوله : أسند أحدهما إلى الأخر يدل على وجوب الإسناد بينهما ، والإسناد نسبةُ[٢] أحد الجزأين إلى الأخر ليفيد المخاطب فائدة تامة

الماضي ، وبداية المستقبل فهو الآن الذي هو حدٌّ مشترك بين ذينك الزمانين وقيل : كان الاولى تاخيره لتحقق وجوده بعد وجودهما ، نظيره ذا ، وذلك ، ذاك فافهم ، والله اعلم .

(١) **(قوله الكلام مؤلف)** التركيب ، والتأليف عند اهل العربية بمعنى واحد وهو المعتمد وقيل : غير ذلك ، والله اعلم .

(٢) **(قوله الاسناد نسبة أحد الجزئين)** أعلم: إن الشائع في عرفهم أن النسبة وصف للمدلول ، لا للدال، والاسناد يكون في الالفاظ ، ففي العبارة مجاز من قبيل تسمية الدال بوصف المدلول ولو قال : ضمُّ احد الجزئين لكان اولى حتى يكون اطلاق المسند اليه ، والمسند على الالفاظ حقيقة ، واعلم أيضا : أنَّ النسبة اعم من الاسناد ؛ لذا اخذت في تعريفه ، ولم يؤخذ في مفهومها لئلا يلزم التعريف بالاخص وهو ممنوع والله تعالى اعلم.

يصـــــحُّ[1] السكوت عليها ، وقوله بُعَيْدَ هذا الاسم : هو ما صحَّ الحديث عنـــه يـدلُّ على أن الإسناد إنما يكون من الفعل إلى الاسم ، فقوله : زيدٌ قائمٌ مؤلف من أســمين أسند أحدهما وهو قائم إلى الأخر وهو زيد وقوله : ضرب زيد مؤلف من فعل وأسـم أسند الفعل إلى ذلك الاسم ، وكلٌّ واحد منهما يسمى كلاماً وجملةً .

باب الإسم

(قال: بابُ الإسمِ هو[2] ما صحَّ الحديثُ عنه ودَخَلَهُ حرفُ الجـرِ وأُضـيفَ وعُـرِّفَ ونُوِّنَ) أقول : لما فرغ من تقسيم الكلمة شرع في مباحث[3] أقسامها ، وقَدَّمَ الاسمَ على الفعل والحرف لأنه أصل ، وهما فرعان إذ هو[4] لا يحتاج إليهما في تـأليف الكــلام وهما يحتاجان إليه ، وقوله : بابُ الاسمِ تقديره : هذا بابُ الاسم ، والاسمُ في اللغة[5]

---

(١) **(قوله يصح السكوت عليها)** اعلم : ان المراد من الصحة عدم نسبة القصور الى المـتكلم فـي المحاورات ، وان كان محتاجا الى شيء . كذا قاله عبد الحكيم ، والمراد بالسكوت سكوت المتكلم ، وقيل : المخاطب ، وقيل : غير ذلك والله اعلم .

(٢) **(قوله هوما صح الحديث عنه)** المراد من الصحة الامكان ومن الحديث الاخبار والضمير فـي (عنه) يعود الى (ما) باعتبار انها لفظ لا باعتبار انها اسم للزوم الدورالمحذور لان معرفـة الاسـناد حينئذ تتوقف على معرفة الاسم ، ومعرفة الاسم موقوفة على معرفة الاسناد ، والله اعلم.

(٣) **(قوله في مباحث اقسامها)** المباحث جمع مبحث – وهو اسم مكان لما يبحث عنه والبحث فـي الاصطلاح : يستعمل بمعنى : مدافعة احد الخصمين للآخر ، وبمعنى : حمل شئ على شئ وبمعنى : اثبات النسبة الخبرية بالدليل ، والمراد ههنا المعنى الاخير ، ولا شناعة في ارادة المعنى الثـاني ، والله اعلم .

(٤) **(قوله اذ هو لايحتاج اليهما)** وكل ما هو كذلك ، فهو اصل ، فالاسم اصل ، فالكبرى ، والنتيجة مطويتان ، اما دليل الصغرى ؛ فلجواز اسناد اسم اليه نحو زيد قائم ، واما دليل الكبرى فلان المُحْتَاجَ اليه اعني الاسم اصل بالنسبة الى المحتاج اعني الفعل ، والحرف لجواز الاستغناء عنهمـا ، وامـا النتيجة ، فواضحة ، والله تعالى اعلم .

(٥) **(قوله والاسم في اللغة ظاهر)** اي مدلوله في لسان العرب ظاهر في انه ماخوذ من السـمو او السِمَة .

ظاهرٌ ، وفي الاصطلاح : هو ما صح الحديثُ عنه ، يعني يجوز[١] أن يخبر عنه نحو خرج موسى ، فإن موسى إسم قد أُخبر عنه بالخروج ، ودخله حرفُ الجـر : يعنـي يجوز أن يدخله حرف الجر نحو مررت بعيسى ، فإن عيسى إسم قد دخله الباء وهـو حرفُ جرٍ ، وأُضيفَ : يعني يجوز أن يضاف إلى غيره نحو غلامك ، فإن الغلام إسم أضيف إلى الكاف ، وعُرِّفَ : يعني يجوز ان يدخله الالف واللام نحو الرجل ، ونُوِّنَ : يعني يجوز أن يدخله التنوين نحو زيدٌ ، وعمروٌ ، فجميعُ هذه من خواصِّ الاسـم لا يوجد شيء منها فيْ الفعل ولا فيٌ الحرف ، أما الأخبار عنه فلإن الفعلَ خبرٌ دائمـاً ، فلا يُخبر عنه ، والحرف لا يكون خبراً ولا مُخبراً عنه ، وأما حرفُ الجر فلإن الجر علامة المُخْبَر عنه وقد قلنا : إن الفعل والحرف لا يخبر عنهما ، وأما الإضافة فلإن الغرض منها : إما التعريف أوالتخصيص أوالتخفيف كما سيجيء والفعل والحـرف لا يصلحان شيئا من ذلك ، وأما الألف[٢] واللام فلإن الغرض مـن دخولهمـا تعريـف المخبر عنه وقد ذكرنا أنهما لا يخبر عنهما ، وأما التنـوين ؛ فلأنهـا علامـة تمـام مدخولها والفعل والحرف لا يتمّان إلا بالغير ، أما الفعل فبالفاعـل ، وأمـا الحـرف فبمُتَعَلَّقِهِ .

---

(١) **(قوله يعني يجوز ان يخبر عنه)** لما كان المتبادر من الاخبار وغيره من علامات الاسم الاخبار بالفعل وهو ليس بمراد نبّه على المراد ههنا بقوله : يعني يجوز اي المراد مـن الاخبـار إمكـان ، وجواز الاخبار عن الاسم ، لا أنه مخبر عنه بالفعل .

(٢) **(قوله واما الالف واللام)** كان الاولى ان يقول : واما (ال) لما قالوا : مـن ان الكلمـة اذا كـان وضعها على حرف ، فيعبرعنها باسمها ، فيقال : الباء ، لابلفظها ، واذا كان وضعها على حرفين ، فيعبر عنها بلفظها كهل وبل لاباسمها ، فلايقال الهاء ، واللام او الباء ، واللام بل الاولى ان يقول : واما اللام لان مذهب سيبويه وهو المنصور ان حرف التعريف اللام والهمزة للوصل ، وعند الخليل (ال) حرف تعريف كهل وعند المبرد الهمزة حرف تعريف فقط ، واللام للفرق بين همزة الاستفهام ، والتعريف .

أصناف الإسم

(قال : وأصنافُهُ : إسمُ الجِنسِ ، والعلمُ ، والمُعرَبُ وتَوابِعُهُ ، والمبنيُّ ، والمثنى ، والمجموعُ ، والمعرفةُ ، والنكرةُ ، والمذكرُ ، والمؤنثُ ، والمصغرُ ، والمنسوبُ ، وأسماء العددِ ، والأسماءُ المتصلة بالأفعالِ) اقول : الأصناف بمعنى[1] الأقسام : يعني أن أقسام الاسم المذكورة في هذا الكتاب منحصرةٌ في خمسة عشر قسماً الأول : وهو اسم الجنس وهو ما يدلُّ على شيء غير[2] مُعيَّن وما أشبهه كرجل ،

---

(١)**(قوله الاصناف بمعنى الاقسام)** والانواع عند اهل العربية ، فما قيل : من الفرق بينها عندهم ليس بشيء .

(٢) **(قوله وهو ما يدل على شي غير معين)** الواو اعتراضية ، او ابتدائية ، ولا يصح ان تكون عاطفة لئلا يلزم عطف الشي على نفسه وهو باطل اعلم : ان كلمة النحاة مضطربة في حدّ اسم الجنس ، فمنهم من قال : انه مرادف للنكرة ، ومنهم من قال : انه مساوٍ لها ، ومنهم من قال : غير ذلك ، والتحقيق ماالقيه عليك ، فاقول وبالله التوفيق : ان هذا الحد في الشرح فيه نوع ابهام ، فلا يتضح الفرق بين مفهوم اسم الجنس ، وبين مفهوم النكرة كل الاتضاح كما ان التعريف الذي في حدائق الدقائق لايميزه عن النكرة تمييزا تاما اذ عرّفه برسم ناقص بقوله: اسم متناول عند الاطلاق لفرد معين ، ولكل فرد يشبه ذلك الفرد في الحقيقة التي هي القدر المشترك بين الافراد بوضع واحد على سبيل البدل نحو رجل في جاءني رجل . انتهى فانت ترى انه عرفه بالتناول الذي هو الاطلاق ، والاستعمال وهو خاصة فيندفع بهذا ما قد يتبادر الى الذهن من منافاة مافي الحدائق لما في الشرح ، وتوضيحه : ان ما في الشرح صريح في ان اسم الجنس موضوع لغير معين ، وما في الحدائق صريح في انه متناول لفرد معين ، ولكل ما اشبهه ، وتقرير الدفع : ان تعريف الشرح له باعتبار معناه الوضعي وتعريف الحدائق له باعتبار الاستعمال ، ولا يستعمل اسم جنس غير معين في الوضع الامعينا ، والحاصل : ان المدلول الوضعي لاسم الجنس صادق على النكرة لاخذ عدم التعيين في مفهومها اللهم الا ان يقال باخذ الوحدة الشائعة فيها دون اسم الجنس ، فيكون الفرق فيهما اعتباريا ، فمن اعتبر قيد الوحدة حكم على اللفظ انه نكرة ، ومَنْ لا فلا بل هو اسم جنس وهذا ما ذهب اليه صاحب جمع الجوامع ، ومنهم من عرفه بقوله: اسم موضوع للماهية بقيد الوحدة ، فهو النكرة بعينها ، فيكون بينهما ترادف ، فقد عرفت ان العبارات غير متفقة في حد اسم الجنس ، والتحقيق الذي عليه المحققون فيه : انه ما وضع للماهية الصادقة على القليل والكثير ، ويدخل فيه اسماء الاعيان الموضوعة للماهية مطلقا كماء ، وتمر معرَّفا ، ومنكّرا والمصادر ، والمشتقات ، ويسمى إفراديا أيضا ، واذا دققت النظر رايت انه يصلح لأن يستعمل في فرد ، او افراد ، وبعبارة اخرى : يستعمل

والثاني : العلم وهو ما يدلُّ على شيء معين ، ولا يتناول غيره بوضع واحد كزيـد ، والثالث : المعرب وهو ما أختلف آخره باختلاف العوامل لفظا كزيد أو تقديراً كسعدى ، **والرابع** : توابع المعرب وهي كلّ أسم ثان معرب بإعراب سابقه من جهـة واحـدة كالعالم في زيدٌ العالمُ قائمٌ ، **والخامس** : المبنى وهوالذي سكون آخره ، وحركتـه ، لا بعامل كمَنْ وأينَ وحيثُ وهؤلاءِ ، **والسادس** : المثنى وهو ما زيد في آخره ألـف ، أوياء مفتوح ما قبلها ، ونونٌ مكسورةٌ عوضاً عن الحركة ، والتنوين نحو جاء مسلمان ، ورأيت مُسلمَينِ ، ومررت بمسلمَينِ ، **والسابع** : المجموع وهو مادلّ على آحاد يدل على أحدها واحده كزيدِينَ ، ورجال ، وهندات ، **والثامن** : المعرفة وهي ما يدل على شيء معين نحو أنا ، وأنت ، **والتاسع** : النكرة وهي ما يدلّ على شيء غيـر معـين كغلام ، **والعاشر** : المذكر وهو ماخلا آخره من تـاء التأنيـث ، وألفـي المقصـورة والممدودة كرجل ، **والحادي عشر** : المؤنث وهو ما في آخره إحداهن كمرأة وحبلى وحمراء ، **والثاني عشر** : المصغَّر وهو ما ضم أوله ، وفتح ثانيه وزِيْدَ قبل ثالثه ياء ساكنة كرُجَيْلٍ ، **والثالث عشر** : المنسوب وهو ما لحق آخرَهُ ياءٌ مشددةٌ تـدل علـى نسبةِ شيء إليه كبغدادي ، **والرابع عشر** : أسماء العدد وهي أسماء تعد بها الأشـياء كواحد وإثنين وثلاثة وغيرها ، **والخامس عشر** : الأسماء المتَّصلة بالأفعـال وهـي

مناوبة واجتماعا ، وليست النكرة كذلك فلا يكون مُرادفا لها ، فظهر : ان المفهومين متغايران ، وان بينهما في الاستعمال عموما وخصوصا من وجه فيجتمعان في اسد لكونه غير معين ، وصادق على كل فرد من افراد مدلوله ، ويفترق اسم الجنس عن النكرة في الاسد مُعرَّفا لتعرفه باللام ، وصـدق المدلول على القليل ، والكثير وتوضيحه : ان اللام اذا دخلت على النكرة ؛ صار معينـا ، فهـي اذاً موضوعة لتعيين مدخولها تعيينا شخصيا ، أو نوعيا ، ولا ينافي هذا التعيين صدق الماهية على القليل ، والكثير ، ويتضح هذا في الاسم المحلى بلام الاستغراق ، او الجنس او العهد الذهني على خـلاف بين العلماء في بقاء نكارة مدلول ما يدخله بعض هذه اللامات ، وتفترق النكرة عن اسم الجنس فـي نحو اسم الجمع كرهط ، والجمع كرجال ، وفي تمثيل الشارح لاسم الجنس برجل نظر وتفصيله فيما سنكتبه في الوضعية ان شاء الله تعالى ، واسم الجنس هذا ان استعمل فيما فوق الاثنين كان اسم جنس جمعيا ، ويفرق حينئذ بينه وبين واحده بالتاء غالبا كتمر ، وتمرةٍ ، وكلم ، وكلمة ، وبالياء في غيـر الغالب كروم ، ورومي ، وفي هذا البيان المختصر كفاية . والله اعلم .

أسماء فيها معنى الفعل كعليم وعِلْمٍ وعالم ومعلوم وأَعْلَمَ ، فهذه الخمسة عشر أصنافُ الاسم التي يذكر كلّ واحد منها مع ما يتعلق في هذا الكتاب بالترتيب .

إسم الجنس

(قال : إسمُ الجنسِ وهو على ضربين إسمُ عينٍ كرجلٍ وراكبٍ ، وإسمُ معنى كعِلْمٍ ومفهومٍ) أقول : لما فرغ من تعداد أصناف الاسم مجملة شرع في تعدادها مفصلة ، وراعى في التفصيل ترتيبه كما راعى في الأجمال ، فلا جَرَمَ أَبتَدِأُ ههنا بما أَبْتَدَأَ به هناك أعني إسم الجنس الذي هو أول الأصناف الخمسة عشر ، وقسمه على قسمين إسم عين كرجل : وهو ما يقوم بنفسه ، وإسم معنى كعِلْم : وهو ما يقوم بغيره ، ثم مثّل لكلّ قسم بمثالين مشتق ، وغير مشتق ، فحصل لك أربعة أقسام **الأول** : إسم عين غير مشتق كرجل ، **والثاني** : إسم عين مشتق كراكب ، **والثالث** : إسم معنى غير مشتق كعِلْمٍ ، **والرابع** : إسم معنى مشتق كمفهوم.

العلم

(قال : العَلَمُ الغالبُ عليه أن يُنْقَلَ عن إسمِ جنسٍ كجعفرٍ ، وقد يُنْقَلُ عن فِعْلٍ كيزيد ، وقد يُرْتَجَلُ كغطفان) أقول : لما فرغ من الصنف الأول شرع في الصنف الثاني أعني العَلَمَ ، فقال : الغالب على العَلَم أن ينقل[1] عن إسم جنس كجعفر فإنه وضع أولاً للنهر الصغير، ثم نقل عنه ، وجعل علماً لرجل ، وقد ينقل العلم عن فعل كيزيد ، فإنه في الأصل مضارع زاد فنقل منه ، وجعل علماً لرجل ، وقد يرتجل[2] العلم أي يجعل في أول وضعه علماً من غير أن ينقل عن شيء كغطفان ، فإنه وُضِعَ أولاً علماً لقبيلة ، فالعلم إما منقول كجعفر ويزيد ، وإما مرتجل كغطفان ، والمنقول إما من مفرد ، أو

---

(١) **(قوله ان ينقل عن اسم جنس)** المنقول : هو ما سبق وضعه لغير نوع ذلك المعنى المستعمل فيه مع هجران المعنى الاصلي ، وبهذا القيد يخرج المشترك .

(٢) **(قوله وقد يرتجل العلم)** معنى كونه مرتجلا انه ابتدأ وضعه لنوع ما استعمل فيه من غير ان يسبق وضعه لغير ذلك النوع .

من مركب ، والمفرد إما من إسم جنس ، وهو الغالب كجعفر ، وإما من فعل ماضٍ كشَمَّرَ ، فإنه في الأصل بمعنى جدَّ ، ثم جعل علماً لفَرَسٍ ، أو من مضارع كيزيد ، أو من أمر كإصْمِتْ " بكسر الهمزة " فإنه في الأصل أمر من تَصْمُتُ على وزن تَنْصُرُ بمعنى تسكت ، فجُعِلَ علماً للبرية ، فإنْ أحدٌ سمع صوتا ، فقال لصاحبه فيها إِصْمِتْ ، فغُيِّرَ ضَمَّتُهُ إلى الكسرة كما غُيِّرَ بناؤه إلى الأعراب ، والمركب إما إسنادي كتأبَّط شراً ، فإن معناه في الأصل اَخَذَ تحت إبْطه شراً ، فجعل علماً لرجل أَخَذَ تحت إبطه حية أو سيفاً ، أو إضافيٌّ كعبد الله ، أوغيرهما كبعلبك ، فإن بعلاً إسمٌ لصنمٍ ، والبكٌّ مصدر بمعنى الدقّ ، فجعل علما لبلدة ، وللعلم قسمةٌ أخرى ، وهي أنه إن كان فيه مدح ، أو ذم ، فهو اللقب كمحمود ، وبَطَّة[1] وإلا فان كان أوله أباً ، أو أماً ، فهو الكُنية كأبي عمرو وأم كلثوم ، وإلا فهو الإسم كجعفر .

المُعرّبُ

(قال : المُعْرَبُ[2] وهو على ضربين مُنْصَرِف[3] وهو ما يَدْخُلُهُ الرفعُ والنصبُ والجرُ والتنوينُ كزيدٍ ، وغَيْرُ مُنْصَرِفٍ[4] وهو الذي مُنِعَ منه الجرُّ والتنوينُ ويُفْتَح في

---

(١) **(قوله وبَطَّة)** كتمرة قال في المصباح: البط من طير الماء. الواحدة : بطة ، ويقع على المذكر والانثى .

(٢) **(قوله المعرب)** ال فيه موصولة يظهر اعرابها على الوصف بطريق العارية لكونها بصورة الحرف ، والوصف نفسه لامحل له من الاعراب ؛ لانه صلة في معنى الجملة ، وهذا قبل جعله ترجمة ، اما بعده ، فهي مُعَرِّفة لانسلاخ مدخولها عن الوصفية ، وصيرورته كالاسم الجامد ، وكذا يقال فيما يناسبه من الموصول ، والمفعول المطلق ، وأخّره عن الكلام لتقدمه عليه تعقّلا كتقدم الجسم على العرض القائم به ، وقدّمه على الاعراب مع انه فرع عنه قيل : لتقدم المحل على الحال ، وقيل : لانه لم يرد بالمعرب من حيث انه متصف بالاعراب حتى تتوقف معرفته على المشتق منه ، بل اراد انه من حيث قبوله له ، وهولايتوقف على بيان المشتق منه .

(٣) **(قوله منصرف)** ما جُرّ ، ونوّن ، ويقال أيضا هوما لايكون فيه علتان فرعيتان من علل تسع ، او واحدة تقوم مقامهما .

(٤) **(قوله غيرمنصرف)** هو بخلاف المنصرف ، ويقابله مقابلة العدم للملكة ، ونظم بعض العلماء العلل التسعة بقوله :

موانع الصرف تسع كلما اجتمعت ثنتان منها فما للصرف تصويب

موضعِ الجرِ نحو مَرَرْتُ بأحمدَ ، إلا إذا أُضيفَ أو عُرِّفَ باللامِ نحو مَرَرْتُ بأحْمَـــدِكُمْ وبالأحْمَرِ) أقول : لما فرغ من الصنف الثاني شرع في الصنف الثالث أعني المعرب ، فَنَوَّعَهُ على نوعين منصرف ، وغير منصرف ، والمنصـــرف : مـــا يدخلـــه الرفـــع والنصب والجر والتنوين كزيد في قولنا جاءني زيدٌ ، ورأيتُ زيداً ، ومررتُ بزيـــدٍ ، وغير منصرف وهو الذي مُنِعَ منه الجر ، والتنوين ، ويفتح في موضع الجـــر ؛ لأن الجر والفتح أخوان كأحمد في قوله : مررت بأحمد "بفتح الدال" وإنما يمنع منه الجـــر والتنوين لماسيجيء من بعد إن شاء الله تعالى ، وهو أنَّ غير المنصرف ما فيه سببان ، أو سبب واحد مكرَّر من الأسباب التسعة الآتية ، وكلّ واحد من تلك الأسباب فـــرعٌ لأصل كما سيحقق ان شاء الله تعالى ، فيكون في كلّ[١] غير منصـــرف فرعيتـــان ، ويشبه الفعل من حيث إنَّ فيه أيضا فرعيتين ، إحداهما : إحتياجه في تأليف الكلام إلى الإسم كما عرفته ، والثانية : أنَّهُ مشتقٌ من الاسم ، والمشتق فرع المشتق منـــه فلمـــا شابه الفعل من هاتين الجهتين ناسب أن يُمْنَعَ منه أقوى خواص الاســـم وهـــو الجـــر والتنوين إلا إذا أُضيف[٢] غير المنصرف إلى شيء ، أو عرّف باللام ، فإن الجـــر لا يمنع منه حينئذ لأن الإضافة ، واللام من خواص الاسم فيقوى بسببهما الإسمية فيه ، وتضعف بهما مشابهة الفعل فيه ، فيدخله ما مُنِعَ منه بسبب قوة تلك المشـــابهة نحـــو

عدل ووصـــــف و تأنيـــــث ومعرفـــة	وعجمـــــــة ثم جـــــع ثم تركيـــــب
والنـــون زائـــدة من قبـــلهـــا الـــف	ووزن فـــعـــل وهـــــذا القول تقريب

(١) (قوله فيكون في كل غير منصرف فرعيتان) اعلم : ان الاسم اذا شابه الفعل فانـــه يمنـــع مـــن الصرف ان وجدت فيه علتان فرعيتان ، او واحدة تقوم مقامهما ، ووجه المشابهة : ان فـــي الفعـــل علتين فرعيتين . احدهما : راجعة الى اللفظ وهي اشتقاقه من المصدر ومعلـــوم ان المشـــتق فـــرع المشتق منه ، وثانيهما : راجعة الى المعنى وهي احتياجه الى الفاعل ومعلـــوم ان المحتـــاج فـــرع المحتاج اليه ، ولما وجد في الاسم علتان كل منهما فرع عن تينك العلتين احدهما راجعة الى اللفـــظ كالعجمة في ابراهيم ، والاخرى الى المعنى كالعلمية فيه أيضا ابتعد عن اسميته ، وسلب منه اخص خواصه ، وهو الجر بالكسر ، والتنوين .

(٢) (قوله الا إذا أضيف) الإضافة والتعريف من خواص الاسم ، وعند دخولهما على الممنوعَ مـــن الصرف يَتَقَّوى جانب الاسمية ، ويعطى له ما مُنِع منه .

مررت باحمدِكم ، فإن أحمد لمّا أُضيف إلى كُمْ كسر داله ، ونحو مررت بـالأحمر ، فإن الأحمر لما دخله اللام كسر راؤه .

الأعراب

(قال : والإعرابُ [١] هو[٢] إختلافُ[٣] آخرِ الكَلِمَةِ بأخْتلافِ العواملِ لفظاً أو تقديراً ، وإختلافُ الآخرِ إما بالحركات نحو : جاءني زيدٌ ورأيت زيداً ومررت بزيدٍ ، وإمّا بالحروفِ ، وذلك في الأسماءِ الستةِ مضافةً إلى غيرِ ياءِ المتكلمِ وهي أبوْهُ وأخوْهُ وهنوهُ وحَمُوْها وفوهُ وذو مالٍ نحو جاءني أبُوْهُ ورأيْتُ أباهُ ومَرَرْتُ بأبيهِ ، وكذلك البواقي) أقول : لما بيَّن المعرب أراد أن يبيَّن ما بسببه يصير المعرب معرباً أعني الأعراب وهو اختلاف آخر الكلمة إسماً كانت ، أو فعلاً بإختلاف العوامل في أولها فإحترز بالآخر: عن الأول والوسط ، فإن إختلافهما لا يسمى إعراباً كرَجُلٍ ورُجَيْلٍ ورجَالٍ ، وبإختلاف العوامل : إحترزَ عن إختلاف الاخر لا بالعامل نحو مَنْ ضَـرَبَ ومَنِ الضاربُ ومَنُ أبْنُكَ ، وإنما أُختص الإعراب بإختلاف آخر الكلمة لأن إختلافَ الأول والوسط دليلٌ على وزن الكلمة ، فلا يصير دليلاً لشيءٍ آخر ، وإختلاف آخر الكلمة إما بالحركات كإختلاف آخر زيد في نحو جاءني زيد ، ورأيت زيداً ، و مررتُ

---

(١) **(قوله الإعراب)** بكسرة الهمزة معناه لغة : البيان يقال : أعرب عما في ضميره أي بيّن عما في نفسه واصطلاحا : هو اثر يجلبه... الخ ، أو اختلاف آخر... الخ على خلاف بينهم في انه لفظي ، أو معنوي .

(٢) **(قوله هو)** ضمير رفع منفصل مرفوع محلا مبتدأ ثان ، وليس ضمير فصل لأن شرطَهُ كون ما بعده معرفا باللام او أفعل من كذا . كما في الرضي وارتضاه المحقق عصام الدين .

(٣) **(قوله اختلاف آخر الكلمة...)** تعريف الاعراب بالاختلاف مذهب من يقول : ان الاعراب معنوي ، ووجوه ادلة المذهب مبسوطة في المطولات فارجع اليها ان شئت ، وانما قال : آخر بدل أواخر لئلايرد عليه ان صيغة الجمع تفيد ان للكلمة أواخر ، لا آخرا واحدا وعندئذ يحتاج الى ان نجيب بان الاضافة للجنس وهي مبطلة للجمعية وانما قال : آخر الكلمة بدل قول غيره : أواخر لئلا يرد عليه انه يخرج عن حد الاعراب اختلاف اخر الكلمة والكلمتين ، ويحتاج الى عين الجواب السابق ، ولا يخفى ما فيه .

بزيد ، وإما بالحروف ، وذلك في أربعة مواضع ، الأول : في ستة أسماء سَمَّتْها العرب بالأسماء الستة إذا كانت مضافةً إلى غير ياء المتكلم ، وتلك الأسماء أبوه[1]، وأخوه ، وهنوه[2]، وحموها ، وفوه[3]، وذو[4] مال فتقول : في بيان إختلافها بالحروف نحو جاءني أبوه ، ورأيت أباه ، ومررت بابيه ، فآخر الأب مختلف ، لكن لا بالحركات ، بل بالحروف أعني الواو في الرفع ، والألف في النصب ، والياء في الجر، وكذلك تقول في البواقي نحو أخوه ، وأخاه، وأخيه وحموها ، وحماها ، وحميها ، وهنوه ، وهناه ، وهنيه ، وفوه ، وفاه ، وفيه وذومال ، وذامال ، وذي مال ، وإنما أُعربت هذه الأسماء الستة بالحروف لأنها ثقيلةٌ بسبب تعدد يقتضيه تَحَقّقُ معانيها ؛ إذ الأبُ مثلاً إنما يُتَصَوَّرُ بعد تصورِ من لهُ الابن مع أن أواخرها حروفٌ تصلح أن تكون علامةَ الأعرابِ فلم يزيدوا عليها الحركة لئلا يزدادَ الثقلُ وإنما قال: مضافة لأنها إن كانت غير مضافة يكون إعرابها بالحركات لفظا نحو جاءني أبٌ ورأيت أباً ومررت بأبٍ ، وإنما قال : إلى غير ياء المتكلم لأنها إذا أضيفت إلى ياء المتكلم يكون إعرابها بالحركات تقديراً نحو جاءني أبي ، ورأيت أبي ومررت بابي ، وفيها قيدانِ آخران : **الأول** : أن تكون مكبّرة لأنها إن كانت مصغرة يكون إعرابها بالحركات لفظاً نحو جاءني أُبَيُّهُ ورأيت أُبَيَّهُ ومررت بأُبَيِّهِ ، **والثاني** : أن تكون مفردة لأنها إن كانت تثنيةً يكون إعرابها بالحروف لكن لا بجميعها ، بل ببعضها نحو جاءني أبوان ، ورأيت

---

(١) **(قوله ابوه)** وكذا أخوه ، وحموها وزنها فَعَلٌ عند البصريين ، ولاماتها واوات بدليل تثنيتها بالواو تقول : ابوان ، واخوان ، وحموان .

(٢) **(قوله هنوه)** كلمة يكنى بها عن اسماء الاجناس ، وقيل : عما يستقبح ذكره ، وقيل : عن الفَرْج خاصة واصله فَعَلٌ " بالتحريك " بدليل هَنَة ، وهنوات ، واليه ذهب جمع من المحققين .

(٣) **(قوله فوه)** وزنه فَعْلٌ " بفتح الفاء ، وسكون العين " عند الخليل ، وسيبويه ، وذهب الفراء الى ان وزنه فُعْلٌ " بضم الفاء " ودلائل الكل مبسوطة في شروح الخلاصة.

(٤) **(قوله ذومال)** ذو بمعنى صاحب لا الذي والا كانت مبنية عند طيّ نحو مررت بذو قام وتلزمها الاضافة الى اسم جنس مال وعلم ونحوهما ، ووزنها فَعَل " بالتحريك " ولامها ياء عند سيبويه ، وذهب الخليل الى ان وزنها فَعْل "باسكان العين " ولامها واو ، فهي من باب اللفيف المقرون كقوّة ، وقال ابن كيسان : تحتمل الوجهين معاً .

أبوَيْن ، ومررت بأبوَيْنِ وإذا كانت جمعا يكون إعرابها إما ببعض الحروف ، وذلك إذا كانت جمعاً مصحّحاً نحو جاءني أبونَ ، ورأيت أبِيْنَ ، ومررت بأبِيْنَ وإما بتمام الحركات وذلك إذا كانت جمعاً مكسّراً نحو جاءني آباءٌ ، ورأيت آباءً ، ومررت بآباءٍ .

(قال : وفي كِلا[1] **مُضَافاً إلى مُضْمَر نحو جاءني كلاهما و رَأيتُ كليهما ومَرَرْتُ بكليهما)** أقول : لما ذكر الموضع الأول من المواضع الأربعة التي يكون الأعراب فيها بالحروف أراد أن يذكر الموضع الثاني وهو كلا[2] للمذكر ، وكذلك كلتا للمؤنث فانهما إذا كانا مضافين إلى مضمر يكون إعرابهما ببعض الحروف أعني بالألف في حالة الرفع ، وبالياء في حالتي النصب ، والجر نحو جاءني الرجلان كلاهما والمرأتان كلتاهما ورأيت الرجلين كليهما والمرأتين كلتيهما ومررت بالرجلين كليهما وبالمرأتين كلتيهما ، وإنما أُعْرِبَ كلا وكلتا بالحروف لأنهما يشابهان التثنية من حيث المعنى واللفظ ، أما المعنى : فظاهرٌ ، وأما اللفظ : فكما أن في آخر التثنية ألفاً ونوناً في حالة الرفع ، وياءً ونوناً في حالتي النصب ، والجر ، فكذلك كلا وكلتا إلا أنهما لما كانا دائمي الإضافة لم يظهر قطُّ نونهما ، وانما قال : مضافاً إلى مضمر لأنهما إذا أُضيفا

(١) **(قوله وفي كلا مضافا الى مضمر)** اعلم : ان كلا ، وكلتا ملازمان للأضافة ، ولفظهما مفرد ، ومعناهما مثنى ، ولذلك أُجيز في ضميرهما اعتبارالمعنى ، فيثنى ، واعتبار المفرد فيفرد ، وعدُّهما من باب المثنى مشروط باضافتهما الى الضمير اما اذا اضيفا الى ظاهر فانه يراعى جانب اللفظ فيهما ، فيعربان بالحركات المقدرة على الالف كالفتى فتحصّل : انهما اذا اضيفا الى مضمر روعي فيهما جانب المعنى ، فيعربان بالحروف ، واذا اضيفا الى ظاهر روعي فيهما جانب اللفظ ، فيعربان بالحركات المقدرة للتعذر ، والله اعلم .

(٢) **(قوله كلا للمذكر وكذلك كلتا للمؤنث)** اعلم : ان كلا ، وكلتا عند سيبويه ، وعامة البصريين لفظان مفردان وضعا لتاكيد المثنى كما وضع لفظ كل لتاكيد الجمع ، فلفظهما مفرد ومعناهما مثنى كما قلنا سابقا ، والالف في كلا لام الكلمة ، واصلها واو كالف عصا لاعلامة تثنية ، والتاء في كلتا لام الكلمة منقلبة عن واو ، والالف مزيدة للدلالة على التأنيث ، فوزن كلا فَعَلٌ ، ووزن كلتا فعلى ، والله اعلم .

إلى المظهر يكون إعرابهما بالحركات تقديراً نحو جاءني كلا الرجلين ، وكلتا المرأتين ، ورأيت كلا الرجلين ، وكلتا المرأتين ومررت بكلا الرجلين ، وبكلتا المرأتين.

(قال : وفي التثنيةِ والجمعِ المصحَّح نحو جاءني مُسلمانِ ومُسلمونَ ورأيتِ مُسلمَيْنِ ومُسلمِينَ ومَرَرْتُ بمسلمَيْنِ ومُسلمِينَ) أقول : لما بين الموضع الثاني من المواضع الأربعة شرع في بيان الموضع الثالث والرابع وهما التثنية والجمع المصحح فإن إعرابهما أيضاً بالحروف ، ولكن ببعضها اعني بالألف في رفع التثنية ، وبالواو في رفع الجمع ، وبالياء في نصبهما ، وجرهما نحو جاءني مسلمان ، ومسلمون ، ورأيت مسلمَينِ ، ومسلمِينَ ، ومررت بمسلمَينِ ، ومسلمِينَ ، وانما أُعرِبَ التثنية ، والجمع المصحح بالحروف لأنهما فرعان للمفرد ، والأعراب بالحروف[1] فرع الأعراب بالحركات ، وقد أُعْرِبَ بعضُ[2] المفردات بالحروف كالأسماء الستة ، فلولم يعربا بالحروف أيضاً للزم مَزِيةَ الفرع على الأصل ، وانما جُعِلَ إعرابهما ببعض الحروف لأن حروفَ الأعراب ثلاثةٌ : الألفُ ، والواو، والياءُ ، ومواضعُها في التثنية ، والجمع ستةٌ : رفعهما ونصبهما ، وجرهما ، فيلزمُ التوزيعَ بالضرورة وانما أُختُصَ الألفُ برفع التثنية والواوُ برفع الجمع لأن الألف في تثنية الأفعال ، والواو في جمعها علامتان للمرفوع أعني الفاعل نحو ضربا ، ويضربان ، وإضربا ، وضربوا، ويضربون ، واضربوا فَجُعِلَتا في تثنية الأسماء وجمعها علامتين للرفع أيضا كما في الأفعال ليُناسِبَ الأسماءُ الأفعالَ ، وجُعِلَ الجر بالياء فيها لأنهما أختان ، وحُمِلَ النصبُ على الجر لأنهما أخوان ، ثم فُتِح ما قبل الياء ، وكُسِرَ النونُ في التثنية ، وعُكِسَ في الجمع ؛ للفرق بينهما ، وإنما قَيَّدَ الجمعَ بالمصحح إحترازاً عن الجمع المكسر ، فإن

---

(١) **(قوله والاعراب بالحروف فرع الاعراب...)** فاعطي الفرع للفرع طلبا للمناسبة .

(٢) **(قوله وقد اعرب بعض المفردات...)** هذا يقتضي ان سبب اعرابهما بالحروف كون بعض الآحاد معربة بها لانهما لو اعربا بالحركات لزم مزية الفرع على الاصل ، وقيل : ان سبب اعراب بعض الآحاد بها ارادة اعراب المثنى ، والمجموع بها ليكون توطئة لاعرابهما بها ، وفي هذا دور لذا دفعه الشارح بقوله : وانما اعربت هذه الاسماء بالحروف لانها ثقيلة .

إعرابه لا يكون بالحروف ، وسنبيّن معنى المصحَّح والمكسَّر وقت بيانهما إن شاء الله تعالى .

الإعراب اللفظي والتقديري

(قال: ومالا يَظهرُ الإعرابُ في لفظهِ قُدِّرَ في مَحلهِ كعصا وسُعْدَى والقاضي في حالتي الرفعِ والجرِ) أقول : المعرب قسمان : قسمٌ يَظْهَرُ الإعرابُ في اللفظ ، وقسمٌ لا يظهر، والمصنف لما ذَكَرَ القسم الأول ؛ أراد أن يذكر الثاني ، فقال: وما لا يظهر الإعـراب في لفظه...إلى أخره أي المعرب الذي لا يظهر الأعراب في لفظه قُدِّرَ في محلـه أي يُحْكَمُ بان فيه إعرابا مقدراً سواء كان آخره الفاً منقلبة عن لام الفعل كعصا ، فإن أصله عَصَوٌ قلبت الواو ألفاً فصار عصاً ، أو ألف التأنيث كسُعْدَى ، أو ياءً ما قبلها مكسورة كالقاضي ، فتقول : هذه عصاً " بالتنوين " وسُعْدى ، والقاضي " بالسـكون " ورأيـت عصا ، وسعدى ، والقاضيَ " بفتح الياء " ومررت بعصـا ، وسـعدى ، والقاضـي " بسكون الياء " فلا يظهر الإعراب في لفظ عصا ، وسعدي في حالة النصب ، والرفع ، والجر لأن آخرهما ألف – وهي لا تقبل الحركة – وأما القاضي فلا يظهر إعرابه لفظاً في الرفع ، والجر لثقل الضمة والكسرة على الياء ، وأما النصب فيظهر لخفته ولذلك قال : في حالتي الرفع والجر ، والحاصل أن المعرب إما أن يدخله الحركات الـثلاث لفظاً كزيد ، أو تقديراً كعصا ، واما أن يدخله بعض الحركات الثلاث لفظاً كأحمد ، أو تقديراً كسُعدى ، واما أن يدخله الحركات الثلاث بعضـها لفظـا ، وبعضـها تقـديرا كالقاضي ، واما أن يدخله الحروف الثلاث لفظاً كالأسماء الستة ، أو تقديراً وهو غير موجود ، وأما أن يدخله بعض الحروف الثلاث لفظا كالتثنية ، والجمـع المصـحح ، وكلا ، أو تقديرا وهو غير موجود أيضاً ، واما أن يدخله بعـض الحـروف الـثلاث بعضها لفظاً ، وبعضها تقديراً كالجمع المصحح المضاف إلى ياء المتكلم نحو مُسْلِمِيَّ فان أصله مُسْلِمُونَ ، ثم أُضيفَ إلى ياء المتكلم ، ثم إجتمعت الواو ، والياء ، وسُـبِقَتْ إحداهما بالسكون ، فَقُلِبَتْ الواوُ ياءً وأُدْغِمَتِ الياء في الياء ، فصار مُسْلِمُيَّ ، ثم كُسِرَ

ما قبل الياء ، فصار مُسْلِمِيٌّ فهذه عشرةُ أقسام : قسمان منها منتفيان في كلام العرب ، والباقية قد عَرَفْتَ أمثلتها .

أسباب منع الصرف

(قال : وأَسْبَابُ مَنْعِ الصرفِ تسعةٌ : العلميةُ والتأنيثُ ووزنُ الفِعْلِ والوصفُ والعدلُ والجمعُ والتركيبُ والعُجْمَةُ والألفُ والنونُ المضارعتانِ لألفيْ التأنيثِ) أقول : الأصل في الأسماء أن تكون منصرفة معربة بتمام الحركات اللفظية حتى يدل كلّ حركة منهاعلى ماهي دليلٌ عليه اعني الرفع على الفاعلية والنصب على المفعولية ، والجر على الإضافة ، والمصنف لما ذكر ما يقتضي[1] العدول عن الأعراب بالحركات اللفظية إلى الأعراب بالحركات التقديرية ، أو بالحروف وذلك في الأسماء الستة ، وكلا ، والتثنية ، والجمع المصحح أراد أن يذكر ما يقتضي العدول عن الانصراف إلى عدم الانصراف اعني أسباب منع الصرف ، وهي تسعةٌ: العَلَمِيَّةُ كزينبَ ، والتأنيثُ كطلحةَ ، ووزنُ الفعلِ كأحمدَ ، والوصفُ كأحمرَ، والعدلُ كعُمَرَ ، والجمعُ كمساجدَ ، والتركيبُ كبَعْلَبَكَّ ، والعجمةُ كإبراهيمَ ، والألف والنون المضارعتان أي المشابهتان لألفي التأنيث أعني المقصورة والممدودة نحو حبلى وحمراء كعمران.

(قال : متى أجْتَمَعَ في الإسمِ سببانِ منها ، أو تَكَرَّر واحدٌ لم يَنْصَرِفْ إلا ما كانَ على ثلاثةِ أحرفٍ سَاكِنِ الوَسَطِ كنُوْح[2] ولوطٍ فإنَّ فيه مَذْهَبَيْنِ الصرفَ لخِفَّتِه وعَدَمَ

---

(١) **(قوله والمصنف لما ذكر ما يقتضي العدول...)** هذا تمهيد للشروع في ذكر اسباب منع الصرف بعد ما ذكر الاسماء الستة ، والتثنية ، والجمع المصحح .

(٢) **(قوله كنوح ولوط)** اسماء الانبيآء كلها اعجمية الا محمدا ، وصالحا ، وشعيبا ، وهودا وكل اسمائهم ممنوعة من الصرف الا هذه الاربعة ؛ لفقد العجمة منها ، والا نوحا ، ولوطا ، وشيثا ، فانها وان كانت اعجمية الا انه تخلف شرط المنع في العجمة وهو الزيادة على ثلاثة احرف واسماء الملائكة كلها اعجمية ممنوعة من الصرف للعلمية ، والعجمة سوى اربعة وهي منكر ، ونكير ، ومالك ، ورضوان ويمتنع التنوين في رضوان للعلمية ، وزيادة الالف والنون ، واسماء الشهور مصروفة الا [illegible] و[illegible] ، فممنوعة لالف التانيث المقصورة ، و[illegible] ، و[illegible] للعلمية ، وزيادة الالف والنون ، و[illegible] ، و[illegible] اذا اريد بهما معين مُنِعَا من الصرف للعلمية ، والعدل عن الصفر ، والرجب ، والا صرفا . قاله الحامدي .

الصرفِ لحصولِ السببَيْنِ فيه) أقول : لما عدَّ أسباب منع الصرف أراد أن يذكر شرائطها ، فقال : متى اجتمع في الاسم سببان منها أي من الأسباب التسعة – أو تكرر واحد كالجمع[1] وألفي التأنيث ، فان كلّ واحد منهما مكررٌ بالحقيقة لم ينصرف ذلك الاسم أي يكون غيرمنصرف فيمنع من الجر والتنوين إلا ما كان على ثلاثة أحرف ساكن الوسط كنوْح ، ولوْط ، فإن في ذلك الاسم مذهبين : أحدهما الصرف لخفته لأن الاسم إنما يصير غير منصرف بسبب الثقل الحاصل من السببين ، والثلاثيّ الساكن الوسط في غاية الخفة ، فلا يؤثر فيه ثقل السببين ، والمذهب الثاني : عدم الصرف لحصول السببين فيه ، وإنما صارت الأسباب التسعة مانعة من الصرف لأن الاسم بسببها يشبه الفعل في الفرعية كما ذكرنا ، فان كلاً من هذه الأسباب فرع لأصله فالعلمية[2] فرع للتنكير ، والتأنيث للتذكير ، ووزن الفعل[3] لوزن الاسم ، والوصف[4] للموصوف ، والعدل[5] للمعدول عنه ، والجمع للواحد ، والتركيب للمفرد والعجمة للعربية ، والألف والنون لمدخولهما ، وإنما احتيج في منع الصرف إلى سببين أوتَكَرُّرِ واحد منها لئلا يلزم منعُ الصرفِ المخالفُ للأصل في أكثر الأسماء ، فإن أكثر

---

(١) **(قوله كالجمع والفي التانيث)** اما الاول فلان كون هذه الصيغة جمعاً علة ، وكونها منتهى الجموع علة ثانية ، واما الثاني فلان التانيث اللازم لتلك الالف علة لفظية لتعلقه بالكلمة من حيث لفظها ، وانما كان لازما لها لانها غير مقدرة الانفصال ، وكونها دالةعليه غالبا بحسب الوضع علة معنوية ، والله اعلم .

(٢) **(قوله العلمية فرع التنكير)** العلمية كون الاسم علما لمذكر ، او مؤنث .

(٣) **(قوله ووزن الفعل)** اي وزن مختص في لغة العرب بالفعل اصالة .

(٤) **(قوله والوصف)** اي كون الاسم دالا على معنى في ذات مبهمة .

(٥) **(قوله والعدل)** اي الاسم المعدول عن صيغته الاصلية الى صيغة اخرى مع اتحاد المعنى وهو قسمان : تحقيقي وهو الذي يدل عليه دليل غير منع الصرف ككونه بمعنى المكرر وتقديري وهو الذي لايدل عليه الامنع الصرف والاول يمنع مع الوصفية نحو مَثْنَى ، والثاني مع العلمية نحو عمر ، فانه لم يوجد الاعلما غير منصرف ، ولم يمكن فيه تقدير سبب آخرمع العلمية سوى العدل ، فقدر فيه لئلا يلزم هدم قاعدتهم من كون الاسم غير منصرف بسب واحد ، فقيل : انه معدول عن عامر وهو صفة لئلا يلزم الالتباس ، وقال الاشموني : معدول عن عامر العَلَم المنقول من الصفة ، والله اعلم .

الأسماء مشابهة للفعل في سبب واحد من تلك الأسباب ، وانما مثّل للثلاثي الذي فيه مذهبان بنوح ولوط إحترازاً عن الثلاثي الساكن الوسط الذي يكون فيه ثلاثة من الأسباب فانه لا ينصرف ألبتةَ كَمَاْه ، وجُوْر إذ هما علمان لبلدتين وفيهما العجمة والتأنيث المعنوي .

(قال : وكلُّ عَلَمٍ لا يَنْصَرِفُ يَنْصَرِفُ عِنْدِ التنكيرِ في الغالِبِ) أقول : لما فرغ من ذِكْرِ الأسباب التي تمنع الصرف ، وما يتعلق بها أراد أن يشير إلى قاعدة تفيدك فائدة تامة ، وهي أنّ غير العَلَمِيَّةِ من الأسباب التسعة لا يزول عن الاسم بالكلية ألبتة ، وأما العلمية ، فقد تزول بقصد التنكير اعني العموم في ذلك الاسم نحو رُبَّ أحمدٍ كريمٍ لقيتُهُ ، وحينئذ يُنظَرُ فيه ، فان لم تكن العلمية في ذلك الاسم سببا لمنع الصرف لا يصير منصرفا بزوالها كمساجد إذا جُعِلَ علما ، ثم نُكِّرَ وان كانت العلمية سببا لمنع الصرف ينصرف ذلك الاسم بالتنكير في الغالب نحو أحمد لأن الاسم كما أنه لا ينصرف بعروض العلمية ينصرف بزوالها ، وانما قال : في الغالب احترازاً عن أحْمَرَ ، فانه غير منصرف لوزن الفعل والوصف فان جُعِلَ علمالا ينصرف أيضا لوزن الفعل ، والعلمية ، وحينئذ لا تعتبر وصفيته لأنها تضاد العلمية فإذا نُكِّرَ لايصير منصرفا ، بل يبقى غيرمنصرف لأن الوصفية الزائلة بالعلمية قد تعود .

باب المرفوعات

(قال: المرفوعاتُ[1] على ضربَيْنِ أصلٌ ومُلْحَقٌ بهِ ، فَالأصلُ هُوَ الفاعِلُ وَهُو على[2] نوعَيْنِ مُظْهَرٌ كضَرَبَ زيدٌ ومُضْمَرٌ كضَرَبْتُ زيداً وزيدٌ ضَرَبَ) أقول : لما كان الصنف الثالث من أصناف الاسم وهو المعرب على ثلاثة أقسام اعني مرفوعاً ، ومنصوباً ، ومجروراً ، وكان لكلّ قسم منها أفرادٌ متعددة أراد المصنف أن يذكر تلك الأفراد على

---

(١) **(قوله المرفوعات)** جمع مرفوع ، لامرفوعة لان موصوفه اسم وهومذكر لايعقل ويجمع هذا الجمع صفة المذكر الذي لايعقل كالصافنات من الخيل ، وجِمَال سِبَحْلات اي ضخمات وكالايام الخاليات ، ومعنى الصافنات هو الذي يقوم على ثلاث قوائم ، واقام الرابعة على طرف الحافر .

(٢) **(قوله على نوعين)** فيه مع ما قبله تفنن .

وجه يقتضيه الوضعُ ، فقدم المرفوعـات علـى المنصـوبات ، والمجـرورات لأن المرفوعاتِ أصل ، وهما فرعان ، إذ الكلام إنما يَتُمُّ بالمرفوع وحده دون المنصـوب والمجرور ، فيقال قام زيد ، وزيد قائم ، ولا يقال زيداً ، أو بزيد ، أو غـلام زيـد ، والمرفوعات على ضربين : أصل ، وملحق به ، والأصل هو الفاعل لأن عامله[1] فعل حقيقيٌ غالباً ، وعامل باقي المرفوعات ليس كذلك ، والفعل الحقيقيُ أصل في العمل ، فمعموله أيضاً يكون أصلاً بالقياس إلى معمول غيره ، وانما جعل الفاعل مرفوعـاً ، والمفعول منصوباً ، والمضاف إليه مجروراً لأنّ الرفع أعني[2] الضم اثقل الحركـات والفاعل أقل المعمولات فأُعْطِي الثقيلُ القليلَ ، والنصب أعني الفتحة أخف الحركات ، والمفعول أكثر المعمولات ، فأُعطِي الخفيفُ الكثيرَ ، فبقي الجر أعني الكسرة للمضاف إليه ، أو نقول الكسرةُ لما لم تبلغ مرتبةَ الضمةِ في الثقل ولا مرتبة الفتحة في الخفة ، والمضاف إليه لا يبلغ أيضا مرتبة الفاعل في القلة ولامرتبة المفعول في الكثرة فتناسبا فأعطي الكسرة إياه ، والفاعل عند[3] المصنف إسم أُسنِدَ إليه ما تقدّمه مـن فعـل ، أو

---

(١) **(قوله لان عامله فعل)** ولان الرفع فيه للفرق بينه ، وبين المفعول وليس هو في المبتدأ كـذلك ، والاصل في الاعراب ان يكون للفرق بين المعاني ، وقيل الاصل المبتدأ لانه باق على ما هو الأصل في المسند إليه وهو التقديم بخلاف الفاعل للزوم تاخيره عن الفعل ، وقيل هما اصلان ، وهذا خلاف لا ثمرة له كما قال ابو حيان ، وقال الدماميني : له ثمرة ، وهو ان تقدر الجملة فعلية فـي بعـض المواضع ويكون المحذوف الفعل لا اسمية نحـو ﴿ قُلِ ٱللَّهُ يُنَجِّيكُم ﴾ ، ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ﴾ .انتهى قاله العلامة الحامدي .

(٢) **(قوله لان الرفع اعني الضم)** اعلم ان الشفتين عند تلفظ الرفع ترفعان الـى العلـو وتضـمان وعند تلفظ النصب تنصبان وتقومان على حالهما وتنفتحان وعند تلفظ الكسر تنكسر الشـفة السـفلى منهما ، وتميل الى الكسر والسقوط وتجر الى الاسفل ومن هذا البيان تنكشف وجوه التسـمية بهـذه الاسامي كلها .

(٣) **(قوله والفاعل عند المصنف اسم...الخ)** احترز عمن جوّز تقدم الفاعل على الفعل وهم الكوفيون ولم يروا فرقا بين زيد قائم ، وقام زيد ، والحق عدم الجواز كما هو مذهب جمهور الأئمة من النحاة

شبهه ، وهو على[1] نوعين: مظهر: كضَرَبَ زيد ، فإن زيداً اسم أسند إليه فعل مقدم عليه وهو ضَرَبَ ومضمر : وهو على[2] نوعين : بارز كضربت زيداً ، فإن التاء ضمير بارز أسند إليه ضرب ، ومستتر كزيد ضرب ، فإن في ضرب ضميراً مستتراً أسند إليه ضرب ، والمراد بشبه الفعل الأسماء المتصلة بالأفعال أعني المصدر واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وأفعل التفضيل نحو زيدٌ ضاربٌ غلامُهُ عمراً ، فإن غلاماً إسم اسند إليه شبه الفعل ، وهو ضارب مقدم عليه ، وسيجيء مباحث كلّ ذلك إن شاء الله تعالى .

المبتدأ والخبر

(قال : والمُلحَقُ بِهِ خَمْسَةُ أَضرُبٍ المبتدأ[3] وَخَبَرُهُ) أقول : لما ذكر الأصل في المرفوعات أراد أن يذكر الملحق بالأصل ، وما يتعلق به ، والملحق بالأصل خمسة

، ووافقهم المصنف رحمه الله تعالى ، وفرقوا بين نحو زيد قام ، وقام زيد بان زيد قام يفيد التقوي بسبب تكرر الإسناد بخلاف قام زيد فانه لا يفيد ذلك .

(١) **(قوله وهو على نوعين)** لو قال : نوعان لكان اخصر .

(٢) **(قوله ومضمر وهو على نوعين)** هو من الأضمار وهو الخفاء ، والاستتار أو من الضمور وهو الضعف وعند النحاة : هو اسم وضع لمتكلم ، اومخاطب ، اوغائب تقدم ذكره لفظا مثل زيد قائم غلامه ، او معنى بان ذكر مشتقه كقوله تعالى ﴿ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰ﴾ اي العدل اقرب ، او حكما بان كان ثابتا في الذهن مثل هو زيد قائم اي الشأن ، فان كان محتاجاً الى كلمة أخرى قبله ليكون كالجزء منها ، فهو المضمر المتصل والا فهو المنفصل والغرض من وضع المضمر الاختصار وكماله في المضمر المستتر فاصل المضمر المستتر المنوي ثم المتصل البارز ثم المنفصل والله اعلم .

(٣) **(قوله المبتدأ وخبره)** اعلم : ان الفاعل مسند اليه وجزء الكلام والمبتدأ شاركه في الاسناد اليه فرُفِعَ والخبر شاركه في كونه جزء الكلام فرفع أيضا واعلم : ان معنى تمامية الكلام تركبه من مسند اليه ، ومسند كزيد قائم ، وقام زيد ، وماعدا ذلك فضلة بمعنى انه ليس مسنداً اليه ، ولامسنداً ، وان توقف عليه المعنى المراد ، فالمسند اليه: هو الفاعل ، ونائبه ، والمبتدأ والمسند : هو الفعل والخبر

أضرب . الأول : المبتدأ[1] وخبره ، وهما عند[2] المصنف إسمان مجرّدان عن العوامل اللفظية للإسناد كزيد قائم ، فإنهما إسمان مجردان عن العوامل اللفظية للإسناد أسند أحدهما وهو قائم إلى الأخر وهو زيد والمسند إليه أعني زيدا يسمى مبتدأ ، والمسند أعني قائماً يسمى خبراً .

(قال : وحَقُّ المبتدأ أنْ يَكُونَ مَعرِفَةً ، وَقَدْ يَجِيءُ[3] نَكِرَةً نحو[4] شَرٌّ أَهَرَّ ذا نابٍ)

أقول : وحقُّ المبتدأ أن يكون معرفة لأنه محكوم عليه ، والشيء لا يحكم عليه إلا بعد

، ثم اعلم : انه يشترط تغاير مفهوم المبتدأ ، والخبر ، وإلا لزم اخبار الشيء عن نفسه ، واتحادهما فيما صدق ، وذاتا في الخارج ، ومن هذا يعلم انه لابد من اتصاف المبتدأ بوصف الخبر في الخارج بالفعل ان كان الكلام موجبا ، ووافق المناطقة أهل العربية في هذا ، وقالوا: ان اتصاف ذات الموضوع بوصف المحمول هو عقد الحمل ويجب ان يكون بالفعل عند ابي علي ، وابي النصر اتفاقا .

(١) **(قوله المبتدأ وخبره)** اقول أيضا : سمي المبتدأ مبتدأ لانه وقع في ابتداء كلام ، ولا يضر تقدم كلام مستقل عليه ليس له به علاقة لفظا كما لايضر تاخره عن الخبر لتقدمه عليه رتبة لذا لايزول عنه عنوان الابتداء بخلاف العكس المنطقي ، فان به يزول ذلك العنوان مع بقاء المكان لذات المبتدأ ، والخبر ، وسمى سيبويه المبتدأ والخبر : بالمبني والمبني عليه وانما ذكرهما في باب واحد لتلازمهما .

(٢) **(قوله وهما عند المصنف)** اما عند غيره ، فالمبتدأ مرفوع بالابتداء ، والخبر بالمبتدأ وقيل غير ذلك قال في الخلاصة :

ورفعوا مبتدأ بالابتداء　　　كذاك رفع خبر بالمبتدأ

(٣) **(قوله وقد يجي)** أشار بقد المفيدة لجزئية الحكم لقلة النكارة لان الاصل فيه التعريف .

(٤) **(قوله نحو شر أهر ذا ناب)** التنكير للتعظيم ، والمعنى شر عظيم أهر ذا ناب ، والاصل ما أهر ذا ناب الا شر ، فشر فاعل أهر ، فلما قصد الاختصار اسقط حرف النفي والا وقدم المحكوم عليه على المحكوم به اختصاراً مع ملاحظة الحصر المفيد لتقليل الانتشار ، فكما انه متخصص حالة كونه فاعلا في الاصل كذلك يتخصص عند العدول عن ذلك ، وقيل انما جاز الابتداء بالنكرة لتخصصها بالوصف المستفاد من التنكير وافاد بعض المحققين : من ان مدار صحة الاخبار عن النكرة على الفائدة لا على ماذكره من التخصيصات التي يحتاج في توجيهاتها الى هذه التكلفات الركيكة الواهية ، فعلى هذا يجوز ان يقال : كوكب انقض الساعة لحصول الفائدة ، ولا يجوز ان يقال : رجل قائم

معرفته ، وقد يجيء المبتدأ نكرة قريبة من المعرفة نحو شرٌّ أهرَّ ذا ناب فإن شراً نكرة قريبة من المعرفة لأنه في المعنى ما أهرَّ ذا ناب إلا شرٌّ ، فشر بالحقيقة فاعل ، والفاعل النكرة يقرب من المعرفة بتقديم الفعل عليه .

(قال : وَحَقُّ الْخَبرِ أَنْ يَكُونَ نَكِرَةً وَقَدْ يَجِيئانِ مَعرِفَتَيْنِ نحو اللهُ إلهنُا ومُحَمَدٌ نبيُّنا)

أقول : وحقُّ الخبر أن يكون نكرة لأنه محكوم به ، والمحكوم به ينبغي أن يكون نكرة لأنه إن كان معرفة كان معلوماً للمخاطب ، فلا يكون في[1] الحكم فائدة ، وقد يجيئان يعني المبتدأ وخبره معرفتين نحو الله إلهنا ، ومحمد نبينا ، والمقدّم من الاسمين في المثالين يكون مبتدأ والمؤخر خبراً .

(قال : والخَبرُ على نوعَينِ مُفْرَدٍ[2] نحو زَيْدٌ غُلامُكَ ، وجُملَةٍ وهي على أربَعَةِ أَضرُبٍ فِعليةٍ نحو زَيْدٌ ذَهَبَ أبوهُ ، وإسميةٍ نحو عمروٌ أخوه ذاهبٌ ، وشرطيةٍ نحو زيدٌ إن تُكْرِمْهُ يُكْرِمْكَ ، وظَرفِيةٍ نحو خَالدٌ أمامَكَ وبِشْرٌ[3] مِنَ الكِرامِ) أقول : الخبر على نوعين ، الأول : مفرد أي غير جملة سواء كان[4] مشتقاً غير مضاف نحو زيد

لعدمها ، قال المولى المحقق العلامة نور الدين الجامي قدس سره : وهذا القول أقرب الى الصواب انتهى .

(١) **(قوله فلا يكون في الحكم فائدة)** هل يسمى كلاما ام لا ؟ التحقيق : انه يسمى كلاما كما حققته في تعليقاتي على الفوائد الضيائية للمولى العلامة الجامي رحمه الله تعالى .

(٢) **(قوله والخبر على نوعين مفرد)** يجوز فيه الجر على الابدال ، والرفع على الخبرية ، والمراد به ههنا ما ليس جملة ، ولا شبه جملة ، وله معان أُخر غير مرادة ههنا .

(٣) **(قوله وبشر من الكرام)** يسمى الجار والمجرور ظرفا مجازا ، والعلاقة مطلق الاشتراك في الاحتياج الى المتعلّق ، وانتقال معناه وعمله وفاعله اليه عند كون المتعلّق عاما محذوفا ، وغير ذلك مما هو مدون في المبسوطات .

(٤) **(قوله مشتقا)** اسم مفعول من الاشتقاق ، وهو مركب من الذات ، والحدث ، والنسبة ، وقيل غير ذلك.

ضارب ، أو مشتقاً مضافاً نحو زيد ضاربك ، أو كان[1] جامداً غير مضاف نحو زيد غلام ، أو كان جامداً مضافاً نحو زيد غلامك ، والثاني[2]: جملة ، والجملة على أربعة اضرب: فعلية أي يكون جزؤها الأول فعلاً نحو زيد[3] ذهب أبوه ، فان ذهب أبوه جملة فعلية خبر لزيد ، وإسمية أي يكون جزؤها الأول إسماً نحو عمروٌ أخوه ذاهب ، فان أخوه ذاهب جملة اسمية خبر لعمروٍ ، وشرطية أي يكون أولها حرف شرط نحو زيد إن تكرمه يكرمك فان إن تكرمه يكرمك جملةٌ شرطيةٌ خبرٌ لزيد ، وظرفية أي يكون أولها ظرفاً أو بمنزلة الظرف لفعل مقدر نحو خالد أمامك ، فإن أمامك ظرف لفعل مقدّر وهو حصل والجملة خبر لخالد ، ونحو بشر من[4] الكرام ، فإن من الكرام بمنزلة الظرف لفعل مقدر وهو حصل أيضاً ، والجملة خبر لبشر.

(قال : ولابدَّ في الجُمْلَةِ مِنْ ضَمِيرٍ يَرْجِعُ إلى المبتدأ إلا إذا كانَ مَعْلُومًا نَحوُ البُرُّ الكُرُّ بسِتِّينَ دِرْهَمـاً) أقول : ولابد في الجملة الواقعة خبراً للمبتدأ من ضمير يرجع إلى المبتدأ كما مرّ في الأمثلة المذكورة لأن الجملة مستقلة بنفسها ، فلو لم يكن فيها ضمير

---

(١) **(قوله أو كان جامداً)** وهو ما ليس اسم فاعل ، ولا مفعول ، ولا صفة مشبهة ولا افعل التفضيل .

(٢) **(قوله والثاني جملة)** اختلف في نحو زيد اضربه ، وعمرو هل جاءك ، فقيل : محل الجملة التي بعد المبتدأ رفع على الخبرية وهو الصحيح ، وقيل : نُصِبَ بقول مضمر هو الخبر نحو زيد مقول ، او قيل في حقه اضربه بناء على ان الجملة الانشائية لاتكون خبرا ، وهذا ضعيف لان الخبر الذي شرطه احتمال الصدق والكذب الخبر الذي هو قسيم الانشاء ومقابله لاخبر المبتدأ للاتفاق على ان اصله الافراد ، واحتمال الصدق ، والكذب انما هو من صفات الكلام ، واما المفرد فلا يحتمل الصدق والكذب ، فلا يشترط فيه ذلك واذا لم يشترط في اصل الخبر ذلك ، لايشترط قي فرعه وهو الجملة .

(٣) **(قوله زيد ذهب ابوه)** فان جملة ذهب ابوه مسبوقة بما يطلبها لزوما .

(٤) **(قوله بشر من الكرام)** اعلم ان كل جار ومجرور يحتاجان الى متعلّق من فعل او معناه وهو كل شي يدل على الحدث كاسمي الفاعل ، والمفعول ، والصفة المشبهة ، وافعل التفضيل والمصدر ، وغير ذلك ، فان كان المتعلّق مذكوراً عاماً كان او خاصا ، او كان محذوفا خاصا بقرينة سمي ظرفا لغوا ، وان كان محذوفا عاما متضمنا فيهما سمي ظرفا مستقرا هذا مذهب الجمهور ، ووجه التسمية مذكور في شروح الاظهار ، فارجع اليه ان شئت .

يربطها الى المبتدأ ؛ لكانت أجنبية عنه إلا إذا كان هذا الضمير معلوماً من سياق الكلام ، فانه يُحْذَفُ من اللفظ ، ويُقَدَّرُ في النية نحو البرُّ الكر بستين درهما ، فان الكر بستين درهما جملة من المبتدأ والخبر وهي خبر للبروالضمير محذوف، والتقدير البر الكُـرُّ منه بستين درهماً ، وإنما حُذِفَ منه لدلالة سوق الكلام عليه ، فإن تقديم البر على الكر يدلُّ على أن الكر يكون من البر ، فيستغنى عن ذكره ، والكر نوع من المكيال.

(**قال : وقد يُقَدَّمُ الخَبَرُ على المبتدأ نحو مُنْطَلِقٌ زَيْدٌ**) أقول : حق المبتـدأ أَنْ يكـون مقدماً على الخبر لأنه محكوم عليه ، وحق المحكوم عليه التقديمُ ، لكن قد يقدم الخبـر على المبتدأ نحو منطلق زيد ، فان زيدا مبتدأٌ ، ومنطلق خبره مقدم عليه ، وانما جاز ذلك للتوسّع في الكلام ، فانه رُبَّما يُحْتَاجُ في الوزن والقافية والسجع إلى تقديم بعـض أجزاء الكلام على بعضٍ.

(**قال : ويَجُوزُ حَذْفُ أَحَدِهما عِنْدَ الدلالةِ قالَ الله تعالى فصبرٌ جمِيْلٌ**) أقول : الأصـل في المبتدأ والخبر هو الثبوت لأن الحذف خلاف الأصل لكن يجوز حذف أحدهما عند الدلالة إذا وجدت قرينة تدل على ذلك المحذوف كما قال الله تعالى ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ فانه[1] اما خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير: أمْري صَبْرٌ جَمِيْلٌ أو مبتـدأ لخبـر محـذوف ، والتقدير : فصبر[2] جَمِيْلٌ أجْمَلُ ، والقرينة ههنا وجود فصبر جميل لأنـه يصـلح أن يكون أحد جزئي الكلام ، فيدل على أن الجزء الآخر محذوف يناسبه .

الإسم في باب كان

(**قال : والاسمُ في بابِ كانَ نحو كانَ زيدٌ مُنْطَلِقا**) أقول : لما فرغ من الصـنف الأول من ضروب الملحق بالأصل شرع في الضرب الثاني وهو الاسم في باب كـان أي :

---

(١) (**قوله فانه اما خبر لمبتدأ محذوف**) تقديره أمري فصبر جميل كما ذكره الشارح ، او فصـبري جميل كما قال : قُطْرُب ، او فالذي افعله ذلك كما قال الخليل ، او فهو صبر جميل كما قال الفراء .

(٢) (**قوله فصبر جميل اجمل**) اوأمثل ، وانما ساغ الابتداء به لتوصيفه بجميل كما في قوله تعالى ﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِن مُشْرِكٍ﴾ .

المرفوع[1] بالأفعال الناقصة ، والأفعال الناقصة أفعال تُذْكَرُ في باب الفعل وسُمِّيَتْ[2] ناقصة لأن فيها نقصاناً ، وذلك لأنها أفعال لا تتم بفاعلها ، بل تحتاج إلى إسم آخر تنصبه كما سيجيء ، ويسمّى المرفوع إسمها ، والمنصوب خبرها ، فالإسم بمنزلة الفاعل ، والخبر بمنزلة المفعول نحو كان زيد منطلقاً .

الخبر في باب إنّ

(قال : والخَبَرُ في بابِ إنّ نحو إنّ زَيْداً مُنْطَلِقٌ) أقول : الضرب الثالث من ضروب الملحق بالفاعل هو الخبر في باب إنّ أي : المرفوع بالحروف المشبهة بالفعل ، وهي ستة أحرف تُذْكَرُ في باب الحرف إن شاء الله تعالى تدخل على المبتدأ والخبر، فتنصب المبتدأ ويسمى إسمها ، وترفع الخبر ويسمى خبرها.

---

(١) **(قوله المرفوع بالافعال الناقصة)** دفع ما قيل : ان المبتدأ في الاصل مرفوع ، فكيف ترفعه كان واخواتها فانه يلزم تحصيل الحاصل واجيب بان رفعه قبل دخول كان ، كان بعامل معنوي اعني الابتداء اما بعد دخولها عليه ، فالعامل يكون لفظيا وهو كان واخواتها فلا يكون هذا الرفع هو ذاك حقيقة فلا يلزم تحصيل الحاصل .

(٢) **(قوله وسميت ناقصة)** معنى النقصان فيها تجردها عن الحدث الذي شأنه ان يصدر من الفاعل سواء وقع على مفعول او لا فهي دالة على الزمان وهذا مذهب الاكثرين وهو توهم محض حيث ظنوا انها متجردة عن الحدث اصلا ، وليس كذلك لعدم تجردها عن مطلق الحدث كما نبّه عليه قليوبي . قال ابن الحاجب في الامالي : لايصح التعلق بالافعال الناقصة لانها لايقصد بها في التحقيق نسبة حدث محقق الى فاعلها ومعنى قولنا حدث محقق انه لم يرد ان زيدا ثبت ، وانما اريد : ان القيام المنسوب الى زيد ثبت وهو خبره وذلك حاصل لو لم يذكر كان ، وانما قصد الاتيان بها على المبتدأ ، والخبر تقييد الخبر معنى بان النسبة الى المبتدأ الذي كان مخبرا عنه على ما كان في الابتداء ، ولذلك توهم كثير من النحويين انه لادلالة لها على الحدث اصلا ، وانما وضعت للدلالة على مجرد الزمان . انتهى . قال عبد الحكيم في حواشي التتمة : وعلم من كلامه ان انسلاخ الافعال الناقصة عن الحدث غير مرضي عنده ، وفي الرضي : وما قال بعضهم : سميت افعالا ناقصة لانها تدل على الزمان دون المصدر ليس بشي انتهى . وبعضهم قال في معنى النقصان ما قاله الشارح وهو عدم اكتفائها بالمرفوع لاعدم دلالتها على الحدث والحق : ان هذا متحد مع ما سبق .

(قال : وحُكْمُهُ كَحُكْمِ خَبَرِ المبتدأ إلا في تَقْدِيْمِهِ إلا إذا كانَ ظرفاً نحو إنَّ زيداً مُنْطَلِقٌ فلا تَقُوْلُ: إِنَّ مُنْطَلِقٌ زيداً ولكنْ تَقُوْلُ: إِنَّ في الدارِ زيداً) أقول : وحكم خبر الحروف المشبهة بالفعل مثلُ حكم خبر المبتدأ في كونه مفردا : مشتقاً أو غير مشتق مضافاً أو غير مضاف نحو إنَّ زيداً ضاربٌ ، وإنَّ زيداً ضاربُكَ وإنَّ زيداً غـلامٌ ، وإنَّ زيـداً غلامُكَ ، وفي كونه جملة فعلية : نحو إن زيداً ذهب أبوه ، وإسمية : نحو إن عَمـراً أخوه ذاهب ، وشرطية : نحو إنْ تُكْرِمْهُ يُكْرِمْكَ ، وظرفية حقيقية : نحـو إن خالـداً أمامك ، أو مجازية : نحو إن بِشْراً من الكرام ، وفي كونه مستحقاً للضمير إذا كـان جملة كما في الأمثلة ، وفي كونه مستغنياً عن ذكر ذلك الضمير إذا كان معلوماً نحـو إن البُرَّ الكُرُّ بستين درهماً ، ومن كونه جائز الحذف عند الدلالة نحو إنَّ مـالاً ، وانّ ولداً ، أي إنَّ لهم مالاً ، وانّ لهم ولداً ، إلا في تقديمه أي إلا في تقديم خبر بـاب إنَّ على إسمه فإنه غير جائز وتقديم خبر المبتدأ جائز ، لأن الحروف إنما تعمل لمشابهتها الفعل كما سيجيء فيكون عملها فرعاً لعمل الفعل ، ومرفوع الفعل مقدّم على منصوبه ، فلو قدّم مرفوع هذه الحروف أيضاً لم يبق الفرق بين عمل الأصل والفرع إلا إذا كان الخبر ظرفا فانه حينئذ يجوز تقديمه على الاسم ، لأن رفع الظروف لا يظهر في اللفظ ، ولأن في الظروف إتّساعاً لكثرة وقوعها في كلامهم ليس في غيرها ، فتقول في مثال ذلك : إن زيداً منطلق ، ولا تقول : إن منطلق زيداً بتقديم الخبر الغير الظرف ، ولكن تقول : إن في الدار زيداً بتقديم الخبر الظرف .

خبر لا التي لنفي الجنس

(قال : وخَبَرُ لا التي لنفي الجنسِ نحو لا رَجُلَ أَفْضَلُ مِنْكَ وقد يُحْذَفُ الخَبَرُ كَقَوْلِهِم لا بأسَ أي لا بَأسَ عليـك) أقول : الضرب الرابع من ضروب الملحق بالفاعل خبـر لا التي[1] لنفي الجنس اي المرفوع بها وانما قَيَّدَ لا بالتي لنفي الجنس إحترازا عن لا التي

---

(١) (قوله لا التي لنفي الجنس) يعني ان (لا) نافية للخبر عن الجنس الواقع بعدها نصـاً اذا كـان اسمها مفردا ، فان كان مثنى ، او جمعا كان محتملة لنفي الجنس ، ولنفي الأثنينيّة ، اوالجمعية كمـا اوضحه السعد في مطوله .

بمعنى ليس ، فإن خبرها منصوب ، وقد يُحْذَفُ خبر لا التي لنفي الجنس إذا دلَّ عليه قرينة كقول العرب : لا بأس أي لا بأس عليك .

إسم ما ولا بمعنى ليس

(قال : وإسمُ ما[1] ولا المشبَّهتانِ بليسَ نحو ما زيدٌ منطلقاً وما رجلٌ خيراً منــكَ ولا أحدٌ أفضلَ منكَ) أقول : الضرب الخامس من ضروب الملحق بالفاعل اسم (ما) و(لا) المشبهتان بليس أي المرفوع بهما نحو (زيد) في ما زيد منطلقا و(رجل) في ما رجل خيرا منك ، و(احد) في لا أحد افضل منك ، وانما مَثَّلَ في(ما) بمثالين لأنها تعمل في المعرفة والنكرة بخلاف لا ، فإنها لا تعمل إلا في النكرة ، وذلك لأنهما إنما تعمــلان لمشابهتهما بليس ، وشَبَهُ (ما) اكثرُ من شَبَهِ (لا) لأن (ما) لنفي الحال ، والاستقبال مثل ليس بخلاف (لا) لأنه لنفي الاستقبال .

باب المنصوبات

(قال : المنصوباتُ[2] على ضربَيْنِ : أصلٍ ومُلحَقٍ به ، فالأصلُ هو المفعــولُ وهــو على خمسةِ أضْرُبٍ : المفعولِ المطْلَق وهو المصدرُ نحو ضَــرَبْتُ ضَــرْبًا وضَــرْبَةً وضَرْبَتَيْنِ وقَعَدْتُ جُلُوساً) أقول : لما فرغ من القسم الأول من أقسام المعــرب وهــو المرفوعات شرع في القسم الثاني اعني المنصوبات ، وانما قدمها على المجــرورات لأن المنصوبات في الكلام اكثر من المجرورات ، فيكون المنصوبات أصلاً بالقيــاس إلى المجرورات أو لأن عامل المنصوبات إنما يكون فعلا غالبا ، وعامل المجرورات لا يكون إلا غير فعل أبداً كما سيجيء ، وقد قلنا : إنه أصل في العمل ، فمعموله أيضا يكون أصلاً ، والمنصوبات على ضربين كالمرفوعات : اصــل وملحــق بالأصــل ، فالأصل هو المفاعيل لأن عواملها أفعال حقيقية بخلاف بــاقي المنصــوبات ، فــإن

---

(١) **(قوله ما ولا المشبهتان بليس)** اعلم : ان ما ولا حرفان عملاعمل ليس في الجملة الاسمية في لغة الحجاز وتهامة ، ونجد نحو قوله تعالى ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ اما عند بني تميم فانهما غير عاملتين .

(٢) **(قوله المنصوبات)** جمع منصوب ، لامنصوبة كما مرّ في المرفوعات .

عواملها إما حروف أو أفعال غير حقيقية ، والمفاعيل على خمسة أضرب الأول : المفعول المطلق : وهو المصدر [١] غالبا نحو ضربت ضرباً وهو للتأكيد أي معناه معنى الفعل بلا زيادة وضربت ضربة ، وضربتين ، وهذا للعدد أي معناه معنى الفعل مع زيادة وهي إفادة العدد ، وقد يكون المفعول المطلق للنوع نحو جلست جِلْسَةً " بكسر الجيم " أي نوعاً من الجلوس ، وإنما لم يذكره لقلته ، وإنما ذكر قوله قعدت جلوساً ليعلم أن شرط [٢] المفعول المطلق موافقة الفعل في المعنى ، وإن لم يوافقه في اللفظ ، وإنما سمي [٣] مفعولا مطلقاً لأنه غير مقيد بشيء كقيد المفعول به بالباء والمفعول فيه بفي والمفعول له باللام والمفعول معه بمع .

المفعول به

(قال : والمفعولُ [٤] بهِ نحو

---

(١) **(قوله المفعول المطلق وهو المصدر غالبا)** قَيْدُ غالباً اشارةٌ الى ما قيل : ان بينهما عموما ، وخصوصا من وجه ، يجتمعان في نحو فرّحت فرحا ، وينفرد المصدر في نحو يعجبني انطلاقك ، وينفرد المفعول المطلق في نحو ضربت سوطا ، وقيل : بينهما عموم وخصوص مطلق ، وذهب السيد السند كما نقله عنه العطّار في حواشي الحكمة : الى ان المراد من المفعول المطلق الحاصل من المصدر ، فيكون لازما له لاينفك عنه في الخارج ولما كان حصول اثر المصدر بواسطة الآلة سمي بها ، فعلى هذا لاوجه للقول بالعموم من وجه ، او بالعموم المطلق ، واطلاق المصدر عليه ضَرْب من المسامحة ، وهذا القول متين فاحفظه ، والله اعلم .

(٢) **(قوله ان شرط المفعول المطلق موافقة الفعل)** هذا على القول بالعموم من وجه ، او بالعموم المطلق .

(٣) **(قوله وانما سمي مفعولا مطلقا...)** قيل : لفظ المطلق قيد أيضا ، واجيب بان ذكره لبيان الاطلاق

(٤) **(قوله والمفعول به)** صار علما بالغلبة للاسم المصطلح عليه ، ومثله المفعول فيه ، وله ، ومعه

ضَرَبْتُ[1] زيداً) أقول : الضرب الثاني من ضروب المفاعيل المفعول بــه ، ويســمى مفعولا به لوقوع[2] فعل الفاعل عليه نحو ضربت زيداً

(قال : ويُنْصَبُ بِمُضْمَرٍ كقولِكَ للحاجِ : مَكةَ ، وللرامي : القِرْطاسَ) أقول : وينصــب المفعول به بفعل مضمر أي مقدر كقولك للحاج مكة ، وللرامي القرطاس ، فإن مكــة والقرطاس منصوبان بفعل مضمر ، والتقدير: تريد مكة ، وتصيب القرطاس ، وإنمــا حذف لدلالة الحال عليه .

المنادى

(قال : ومِنْهُ المنادى[3] المضافُ نحو يا عَبْدَ اللهِ ، والمضارعُ لهُ نحو ياخيراً من زيدٍ والنكِرةُ نحو يا راكباً) أقول : إضمار فِعْلِ المفعول به اما على طريق الجواز كما مرَّ في المثالين ، واما على طريق الوجوب ، وذلك في[4] المنادى فلذلك قال : ومنــه أي من المنصوب بالفعل المضمر المنادى المضاف نحو يا عبد الله ، والمضارع[5] له أي المشابه للمضاف نحو يا خيراً من زيد ، فانَّ خيراً لا يتم إلا بمن زيد كما أن المضاف لا يتم إلا بالمضاف إليه ، والنكرة أي غير المعيّن نحو يا راكبا ، فكلّ من هذه الثلاثة منصوب بفعل مضمر لا يجوز إظهاره لأن حرف النداء أعني يا بدلٌ منه ، ولا يجوز

---

(١) (قوله ضربت زيدا) الضرب إمساس بعنف من جسم لجسم من الحيوان ، اوغيره نحــو ﴿ أَنِ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ ﴾ . قاله قليوبي كذا في الحامدي .

(٢) (قوله لوقوع فعل الفاعل عليه) اي لوقوع الفعل اللغوي الحاصل من الفاعل على مدلوله.

(٣) (قوله ومنه المنادى) انما غير الاسلوب بذكر كلمة (منه) تنبيها على لزوم اضمار الفعل في هذا الباب ، وفيه نكتة أخرى ، وهي ان المصنف رحمه الله تعالى لو لم يغير الاسلوب لظن ان المنــادى نوع من المفاعيل .

(٤) (قوله المنادى) عند النحاة : هو الاسم المطلوب اقبال مدلوله بوجهه ، او بقلبه حقيقة او حكمــا بحرف قائم مقام ادعو سواء كان ذلك الحرف ملفوظا مثل يازيد ، اومقدرا مثــل ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا ﴾ اي يا يوسف ، فان لفظ اعرض لكونه انشاءً مانع من كون يوسف مبتدأ . انتهى

(٥) (قوله والمضارع له اي المشابه...) وهو ما اتصل به لفظ من تمام معناه قاله الحامدي .

الجمع بين البدل والمبدل منه ، والتقدير أدعو عبد الله ، وادعو خيرا من زيد ، وأدعو راكبا فحُذِفَ ادعو وأُبْدِلَ منه يا .

(قال : وأما المفردُ فمَضْمُوْمٌ في اللفظ ومَنْصُوْبٌ في المعنى نحو يا زَيْدُ[1] ويارجلُ) أقول : المنادى إما مفرد معرفة ، أو غير مفرد[2] معرفة ، وغير المفرد المعرفة منصوب في اللفظ كما مرَّ، وأما المفرد المعرفة فمضموم في اللفظ ومنصوب في المعنى نحو يا زيدُ ، فان تقديره أدعو زيداً ، أما لفظه فمبني على الضم ، وانما بُنِيَ هذا لأنه يشبه كاف الخطاب في (أدعوك) من حيث الأفراد ، والتعريف ، وكاف أدعوك يشبه كاف (ذاك) من هاتين الجهتين ، وكاف ذاك حرف مبني الأصل ، فمشابهه يكون مبنيا أيضاً ، ومشابه المشابه للشيء مشابه لذلك الشيء ، فيكون مبنياً أيضاً ، وانما بُنِيَ على الحركة فرقا بين البناء اللازم والعارض ، وانما بني على الضم ليخالف حركةُ بنائه حركةَ إعرابه ، فإن المنادى المعرب إما منصوب كما عرفت أو مجرور ، وذلك إذا دخل عليه لام الجر نحو يا لَزَيْدٍ ، ويسمى هذه اللام لام الاستغاثة ، وهذا المنادى المنادى المستغاث ، وإنما أعرب المنادى المضاف ، والمضارع له والنكرة لانتقاء وجه الشبه اعني الأفراد في الأولين والتعريف في الثالث وانما أعرب المنادى المستغاث لأن إلغاء عمل حرف الجر غير واقع في كلام العرب.

(قال : وفي الصِفَةِ[3] المفردةِ الرفعُ والنصبُ نحو يا زيدُ الظريفُ والظريفَ وفي المضافةِ النصبُ لا غيرُ نحو يا زيدُ صاحبَ عمروٍ) أقول : صفة المنادى المفرد المعرفة إذا كانت مفردة أي غير مضافة يجوز فيها الرفع ، والنصب نحو يا زيدُ

---

(١) **(قوله يا رجل)** عند المصنف النكرة المقصودة معرفة .

(٢) **(قوله اوغير مفرد)** المراد بالغيرية المضاف ، والمضارع له ، والنكرة غير المقصودة . اعلم : ان المفرد يطلق على ما يقابل المثنى ، والجمع ، وعلى ما يقابل الجملة ، وشبهها ، وعلى ما يقابل المضاف والمضارع له ، وهذا هو المراد ههنا .

(٣) **(قوله وفي الصفة المفردة)** الصفة هي الاسم الدال على بعض احوال الذات ، وبعبارة أخرى هي الاسم الدال على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض صفاتها نحو احمر ، واسود ، وصالح ، وفاسق ، وقد تستعمل مرادفة للنعت المذكور في محله .

الظريفُ والظريفَ لأن المنادى المفرد المعرفة مبني يشبه المعرب ، أما بناؤه فظاهر ، وأما شبهه بالمعرب فلعروض حركته كحركة المعرب ، فبإعتبار بنائه يجوز في صفته النصب لأن صفة المبني انما تتبعه في المحل ، ومحله النصب كما ذكرنا ، وبإعتبار شبهه بالمعرب يجوز في الصفة الرفع ؛ لأن صفة المعرب إنما تتبعه في اللفظ ، وأما في الصفة المضافة فإنما يجوز النصب ، لا غير نحو يازيد صاحب عمرو لأن المنادى المضاف مع قربه من حرف النداء لا يجوز فيه غير النصب ، فصفته المضافة تكون كذلك ، بل هي بطريق أولى لبعدها منه.

(قال : وإذا وُصِفَ المنادى بإبنِ نُظِرَ فيه فانْ وَقَعَ بينَ العَلَمينِ فُتِحَ المنادى نحو يا زيدَ بنَ عمروٍ ، والا فالضَمُّ لازمٌ نحو يا زيدُ أبنَ أخي ويا رجلُ إبنَ زيدٍ) أقول : إذا وصف المنادى بلفظ إبن نُظِرَ فيه ، فإن وقع الابن بين العلمين بأن يكون قبله ، وبعده عَلَمٌ فتح المنادى أي بني المنادى على الفتح اختياراً مع جواز الضم فيه كقولك يا زيد بن عمرو ، وان لم يقع بين العلمين ، فيضم المنادى أي يبنى على الضم وجوبا وذلك بأن لا يكون بعده علم نحو يا زيد ابن أخي ، أو لا يكون قبله علم نحو يا رجل إبن زيد ، أو لا يكون قبله ، ولا بعده علم نحو يا رجل إبن أخي ، وانما لم يذكره المصنف لأنه يعلم مما ذكره لأن إنتفاء العلمية في أحد الطرفين إذا كان موجبا للضم ففي كلا الطرفين بالطريق الأولى ، وإنما فعلوه كذلك لأن وصف المنادى بإبن بين العلمين كثير في كلام العرب ، والفتحة خفيفة ، والكثرة تستدعي الخفة ، فلذلك قيد الوصف بابن بين العلمين ، فان الوصف بغير ابن ، أو بابن غيرواقع بين العلمين غير كثير في كلامهم ، وحكم إبنة كحكم إبن في ذلك نحو يا هندَ إبنةَ زيدٍ ، ويا هندُ إبنةَ أخي ، ويا أمرأةُ إبنةَ زيد ، ويا أمرأةُ إبنةَ أخي .

(قال : وليسَ في يا أيُّها الرجلُ إلا الرفعُ) أقول : لما ذكر جواز الرفع والنصب في صفة المنادى المفرد المعرفة إذا كانت مفردة أراد أن يذكر أن أياً إذا وقع منادى يكون بخلاف ذلك ، فان صفته وإن كانت مفردة لا يجوز فيها إلا الرفع فلذلك قال : وليس في يا أيها الرجل إلا الرفع يعني في الرجل ، وذلك لأن المقصود بالنداء ههنا هو الرجل إلا أنهم لما كرهوا الجمع بين حرفي التعريف أعني اللام وحرف النداء أتوا

بلفظة (أي) لتفصل بينهما ، وجعلوها منادى ، ثم حملوا الرجل عليها ، وإلتزموا رفعه ليدلّ على أنه هو المقصود بالنداء .

(قال : وقد يُحْذَفُ حَرْفُ النِّداءِ من العَلَمِ المضمُومِ والمضافِ كقوله تعالى يوسفُ أعْرِضْ عن هذا وكقوله فاطرَ السمواتِ) أقول : لما فرغ من المنادى أراد أن يشير إلى جواز حذف حرف النداء ، ثم مثّل بمثالين المثال الأول : قوله تعالى ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا ﴾ والمثال الثاني : قوله تعالى ﴿ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ فإن تقديرهما يا يوسف ، و يا فاطر السموات ، وانما جاز الحذف منهما ، لأن العَلَمَ المضموم كثير الإستعمال ، والمضاف قد طال بالإضافة فيناسبهما التخفيف ، وقد يحذف أيضا من(أي) و(مَنْ) كقول الخطيب أيها الناس وقول العباد من لا يزال محسنا أحسن إلي ، والتقدير يا أيها الناس ، ويا من لا يزال محسناً ، والمراد بمَنْ هو الله تعالى .

(قال : ومن خصائصِ المنادى التَّرْخيمُ إذا كان عَلَماً غَيْرَ مُضافٍ ، وزائداً على ثلاثةِ أحرفٍ نحو يا حارِ ويا أَسْمَ ويا عثمَ ويا منصُ) أقول : لما فرغ من ذكر المنادى أراد أن يذكر بعض خصائصه ، ومنها الترخيم وهو حذف في آخر المنادى للتخفيف والمنادى إنما يُرَخَّمُ إذا كان علماً لأنه لو لم يكن علما لم يُعْلَمْ انه حذف شئ منه ، أو ، لا ، ويشترط أن يكون غير مضاف لأنه لو كان مضافا فأما أن يحذف فيه من آخر المضاف ، أومن آخر المضاف إليه ، والأول : باطل لأن تمام المضاف بالمضاف إليه ، فهو كالوَسَطِ ، والثاني: كذلك لأنه ليس بآخر المنادى ، ويشترط أيضاً أن يكون زئداً على ثلاثة أحرف لأن الثلاثي لو رُخِّمَ بقي على حرفين ، وذلك غير جائز ، ومثاله يا حارِ في ياحارث ، ويا أَسْمَ في يا أَسْمَاء ، ويا عثمُ في يا عثمان ، ويا منصُ في يا منصور ، واعلم : أن العَلَمِيَّةَ ، والزيادة على ثلاثة أحرف إنما يشترطان في المنادى الذي لا يكون فيه التأنيث ، واما إذا كان فيه تاء التأنيث ، فيجوز ترخيمه ، وإن لم يكن علما ، ولا زائداً على ثلاثة أحرف نحو يا عاذل ، ويا ثب في ياعاذلة ، وياثبة ، وانما مَثَّلَ بمثالين أحدهما غير عَلَمٍ إلا انه زائد على ثلاثة أحرف ، والآخرعلم ، وغير زائد على ثلاثة أحرف ، فان الثُبَةَ في اللغة : الجماعة ، فيقال يا ثبة أقبل باعتبارالقوم ، وأقبلي باعتبارالجماعة ، ويعلم من قوله غير مضاف : أن المركب الغير الإضافي قد

يرخم ، ويقال يا بعل في بعلبك ، ولا يرخم المستغاث لأن تطويل الصوت فيه مطلوب ، والحذف يُنافيه .

المفعول فيه

(قال : والمفعولُ فيهِ وهوَ الظرفَانِ[1] ظرفُ الزمانِ وظرفُ المكانِ ، وكلّ واحدٍ منهما مُبْهَمٌ ومُعَيَّنٌ ، فالزمانُ يُنْصَبُ كُلُّهُ نحو أَتَيْتُهُ اليومَ وبُكْرَةً وذاتَ ليلـــةٍ ، والمكـــانُ لا يُنْصَبُ منه إلا المبهمُ نحو قُمْتُ أَمَامَكَ ، ولابُدَّ للمحدودِ مِنْ في نحـــو صـــليتُ فـــي المسجدِ) أقول : الضرب الثالث من ضروب المفاعيل المفعول فيه ، وهو ظرفان يعني ظرف الزمان والمكان ، ويسمى الظرف مفعولاً فيه لوقوع فعل الفاعل فيه ، وظـــرف الزمان يُنْصَبُ كله أي محدوده يعني مُعَيَّنَهُ نحو أتيته اليوم ، وغير محدوده أي غيـــر معيَّنِهِ نحو أتيته بكرة ، وذات ليلة ، وذات زائدة أي في ليلة ، ويجوز أن تكون بمعنى صاحبة أي في ساعة هي صاحبة هذا اللفظ وهو ليلة ، وظرف المكان لا ينصب منـــه إلا المبهم نحو قمت أمامك ، ولابد لظرف المكان المحدود مِنْ (في) نحو صليت فـــي المسجد ، فلا يقال صليت المسجد ، وانما يُنْتَصَبُ الفعل المعين من الزمان دون المكان ، لأنه يدل على الزمان المعين كضَرَبَ ، فانه يدل على الزمان الماضي ، ولايدل على المكان المعين ، والمكان المبهم هو الجهات الست وهي فوق وتحت ويمـــين وشـــمال وأمام وخلف ، والمكان المعين نحو المسجد والدار والسوق .

المفعول معه

(قال : والمفعولُ مَعَهُ نحو ماصَنَعْتَ وأباكَ ، وماشأنُكَ وزيداً ، ولا بُدَّ لهُ من فِعْـلٍ أو معناه)

أقول : الضرب الرابع من ضروب المفاعيل المفعول معه وهو ماوقع بعد واو بمعنى مع لذلك يسمى بالمفعول معه نحو ماصنعت وأباك أي مع أبيك وما شأنك وزيداً أي مع

---

(١) **(قوله الظرفان ظرف الزمان...)** الظرف ما يكون محيطا لشيء ، ومحلا له كالزمان ، والمكان ، ويقال : للجار ، والمجرور ظرفا أيضا على سبيل المجاز .

زيد ولا بدّ للمفعول معه من عامل يعمل فيه ، وهو إما فعل كالمثال الأول ، أو معنى الفعل كالمثال الثاني ، فإن معنى ماشأنُك وزيداً أي ماتصنع مع زيد فلذلك مثّل بمثالين .

المفعول له

(قال : والمفعولُ له[1] نحو ضَرَبْتُهُ تأديباً لهُ ، وكذا كلّ ما كانَ علةً للفعلِ نحو جئتُكَ للسَّمْنِ)

أقول : الضرب الخامس من ضروب المفاعيل المفعول له وهو مافعل الفاعلُ فِعْلَهُ لأجله ؛ ولذلك سمى المفعول له نحو ضربته تأديباً له أي لتأديبه ، وكذا كلّ شيء كان علة للفعل، فإنه يكون مفعولاً له نحو السَّمن في قولك جئتك للسَّمن .

الحال

(قال : والمُلْحَقُ بِهِ سبعةُ أَضْرُبٍ : الحالُ[2] وهي[3]

---

(١) **(قوله والمفعول له)** قال السيد : المفعول له سبب حامل للفاعل على الفعل ، وينقسم الى قسمين : احدهما : علة غائية كالتاديب للضرب . الثاني: ما ليس كذلك كالجبن للقعود ، والاول يكون بحسب تعقله علة للفعل ، وبحسب وجوده في الخارج معلولا له ، والقسم الثاني يكون بحسب وجوده في الخارج علة للفعل . انتهى ، واشار بقوله : والاول بحسب تعقله علة للفعل الى الجواب عن الاشكال في نحو ضربته تاديبا ، فان الضرب سبب ؛ للتاديب ، وعلة له فكيف يكون التاديب علة للضرب ؟ وحاصل الجواب : ان التاديب علة للضرب بحسب التعقل والضرب علة للتاديب بحسب الوجود الخارجي ، فالجهتان مختلفتان تأمل . قاله العلامة السجاعي .

(٢) **(قوله الحال)** لغة يطلق على الوقت الذي انت فيه ، وعلى ما عليه الشخص من خير ، او شر .

(٣) **(قوله وهي)** الراجح في عود الضمير الى الحال ، وفي صفته ،وغيرهما التأنيث ، والراجح في لفظه التذكير ، واصله حَوَلٌ قلبت عينه الفا لتحركها ، وانفتاح ما قبلها .

بيان[1] هيئةِ الفاعلِ[2] أو المفعولِ بهِ نحو ضَرَبْتُ زيداً قائماً) أقول : لما فرغ من الأصل في المنصوبات أعني المفاعيل شرع في الملحق بالأصل ، وهي سبعة أضرب الضرب الأول : منها الحال وهي بيان هيئة الفاعل ، أو المفعول به نحو ضربت زيداً قائما ، فان قائماً حال إما من التاء في ضربت ، والمعنى ضربت حال كوني على هيئة القيام زيداً ، وإما من زيد ، والمعنى ضربت زيداً حال كونه على هيئة القيام ، وإما من الفاعل ، والمفعول به معاً نحو ضربت زيداً قائمين ، وإنما أُلحق الحال بالمفاعيل لأنها[3] زائدة في الكلام كالمفعول .

(قال : وحَقُّها التَّنكيرُ وحَقُّ ذي الحالِ التعريفُ فان تَقَدمَ الحالُ عليه جازَ تنكيرُها نحو جاءني راكباً رجلٌ) أقول : حق الحال أن تكون نكرة لأنها لو كانت معرفة لألتبست بالصفة في مثل ضربت زيداً الراكب وحقُّ ذي الحال أن يكون معرفة لأنه لو كانت نكرة لألتبست[4] بها أيضاً في مثل ضربت رجلاً راكبا ، وإن تقدم الحال على ذي

---

(١) **(قوله بيان هيئة)** أي الصفة اللاحقة للذوات العاقلة ، وغيرها ، فالمقصود من الحال تبيين حال صاحبها وقت إيقاع الفعل .

(٢)**(قوله هيئة الفاعل أو المفعول)** وقد تاتي محتملة لهما كقوله تعالى ﴿وَقَٰتِلُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ كَآفَّةً﴾ ومثال المصنف رحمه الله تعالى يحتمل لهما أيضا كما أوضحه الشارح رحمه الله تعالى .

(٣) **(قوله لأنها زائدة في الكلام كالمفعول)** المراد بكونها زائدة انها ليست مسندا ، ولا مسندا إليه لان أركان الكلام عندهم شيئان : مسند ، ومسند إليه وما عداهما فضلة أي زائد على ركنية الكلام ، لازائد من حيث المعنى بحيث لو حذف لا يختل به الكلام ، كيف ولو حذف لفظ لاعبين من قوله تعالى﴿ وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ ﴾ لفسد المعنى فظهر ان الفضلة ما ليست مسندا ، ولا مسندا اليه ، وان توقف عليها الكلام من حيث المعنى .

(٤) **(قوله لالتبست بها أيضا في ضربت رجلا راكبا)** لما كان الالتباس يظهر بجلاء في صورة النصب أجروا الحكم في صورة الرفع ، والجر ليكون الباب على وتيرة واحدة .

تتمة : الحال سبعة اقسام : حال دائمة وهي التي تدوم لصاحبها نحو ان الله تعالى موجودٌ قادراً ، فقادراً حال من نائب فاعل الخبر اعني موجودا وهي لاتنفك ابداً عن ذي الحال . وحال منتقلة وهي التي يتصف بها الصاحب غالبا نحو ضربت زيداً قائما . وحال مؤكدة وهي التي لاتنتقل من صاحبها ما دام موجوداً غالبا زيد ابوك عطوفاً ، والفرق بينها ، وبين المنتقلة ان المنتقلة يتصف بها الصاحب

الحال جاز تنكير ذي الحال نحو جاءني راكباً رجل لعدم الإلتباس ، فان الصفة لاتتقدم على الموصوف إعلم : أنه لابد للحال من عامل ، وهو اما فعل كما مرَّ ، أو شبه فعل نحو زيدٌ ضارب عمراً قائماً ، أو معنى فعل نحو هذا عمرو قائماً ، فإن معناه أشير الى عمروٍ قائماً ، وقد يحذف العامل إذا دل عليه قرينة كقولك للمرتحل راشداً مهدياً أي أذهب راشداً مهدياً .

التّمييز

(قال : والتَّمييزُ[١] وهوَ رَفْعُ الأبهامِ إما عن الجملةِ في قولك طابَ زَيْدٌ نفساً ، أو عن المفرد في قولك عندي راقودٌ خَلّاً ومَنَوَانِ سَمْنَاً وعشرونَ دِرْهَمَاً ومِلْؤُهُ عَسَلاً) أقول : الضرب الثاني من ضروب الملحق بالمفاعيل التمييز ، وإنما أُلحق بها لما مرَّ في

في غالب الاوقات ، لكن قد تنفك ، وتنتقل عنه في اثناء تلك الاوقات ، وان المؤكدة يتصف بها الصاحب ما دام ذلك موجودا في غالب الامر ، ولاتنفك عنه الافي النادر كالعطوفية في المثال المذكور ، فانها لاتنتقل من الاب في غالب الامر وعامل الحال فيها محذوف وجوبا اي احقه عطوفا. وحال مقدرة وهي التي لاتوجد بعد حقيقة بل يقدر وجودها نحو قوله تعالى ﴿ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ ﴾ فان دخولهم الجنة ليس في حال خلودهم ، بل في حال تقدير الخلود لهم . وحال موطئة وهي التي يكون صاحبها متحدا في الخارج ، وتوصف هي بشي آخر نحو قوله تعالى ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا ﴾ فان قرآنا حال من ضمير المفعول ، فانهما شي واحد ، وعربي صفة لقران ، ولا بد ان تعلم : أنها اسم جامد موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة فكأن الاسم الجامد وطّأ الطريق لما هو حال في الحقيقة. وحال مترادفة وهي التي يكون صاحبها واحداً ، والحال متعددة نحو اذهب راشدا مهديا. وحال متداخلة وهي التي تكون الثانية حالاً من ضمير الاولى نحو جاء زيد راكبا منحرفا ، فان منحرفا حال من ضمير راكباً . انتهى .

(١) **(قوله التمييز)** لغة : فصل الشي عن غيره . قال تعالى ﴿ وَٱمْتَٰزُوا۟ ٱلْيَوْمَ أَيُّهَا ٱلْمُجْرِمُونَ ﴾ اي انفصلوا من المؤمنيين ، ويقال له : مميِّز بمعنى ان هذا الاسم مميِّزٌ مراد المتكلم عن غيره ، ومميَّز " بفتح الياء " فيكون المتكلم مميِّزا له لرفع الابهام ، ويقال له : تبيين أيضا ومُبَيِّن ، وتفسير ، ومفسِّر ، وانما قدّمه على المستثنى لعدم خروجه من المنصوبات بخلاف المستثنى كما سيجي ان شاء الله تعالى .

الحال ، والتمييز رفعُ الأبهام[١] إماعن الجملة نحو قولك طاب زيد نفساً ، فـإن طـاب زيد كلام تام لا أبهام في أحد طرفيه الا أن نسبة الطيب الى زيد مبهمة ، فإنها تحتمل ان تكون الى زيد ، أو الى مايتعلق به من النفس والقلب وغير ذلك ، ونفسا ترفع ذلك الإبهام ، وتميز ما هو المنسوب في الحقيقة عن غيره ، فالمعنى طاب نفس زيد ، وانما عدل عن تلك العبارة إلى هذه للتأكيد والمبالغة ، فان ذكر الشئ مبهماً ثم مفسراً أوقع في النفوس من أن يفسر أولاً ، فالتمييز فعلُ المتكلم في الحقيقة ، لكن سُمّي الاسم الذي يرفع الإبهام به تمييزاً مجازاً ، واما[٢]عنْ المفرد ، والمراد بالمفرد كلّ أسم تمَّ بالتنوين نحو عندي[٣] راقود خلاً أي دَنٌ طويلُ الأسفلِ مُقَيَّرُ الداخل أو بنون التثنية نحوعنـدي منوان سمناً ، أو بنون شبه الجمع نحوعندي عشرون درهماً ، أو بالإضافة نحوعندي ملؤه عسلاً أي ملؤ الإناء عسلاً فان راقوداً ، ومنوينِ ، وعشرينَ ، ومِلؤهُ مبهمة تحتمل أشياء مختلفة وخلاً وعسلاً ودرهماً وسمناً يرفع ذلك الإبهام ، ويميز المقصـود عـن غيره ، ولابد للتمييز من عامل يعمل فيه ، وهو إما فعل نحو طاب ، واما اسم نحـو

---

(١) **(قوله رفع الابهام اما عن الجملة)** اي عن ذات مقدرة في نسبة في جملة نحو طاب زيد نفسا اي طاب شيء زيد ، اوفيما ضاهاها من الصفات ، والابهامُ هنا اسنادُ الطيبِ الى زيد لا في الطيب على الانفراد ، ولا في زيد على الانفراد ، واعلم: ان زيدا في طاب زيد نفسا يسمي مـا انتصـب عنـه التمييز بمعنى ان نسبة طاب الى زيد صارت سببا لانتصاب التمييز ولقائل ان يقول : مـا المـراد بالمقدرة ههنا نقول في الجواب: المراد منها ما تكون ملحوظة حين فهم مدلول المركب ، ولا تكـون معتبرة في نظم الكلام اذ من البين ان طاب زيد مثلا ليس فيه تقدير مبهم في نظم الكـلام ، وانمـا يختلج في نفس المخاطب ان الطيب شي من اشيائه ويكون طالبا لمعرفته ليُعَيِّنهُ المـتكلم بـالتمييز . انتهى .

(٢) **(قوله واما عن المفرد)** اي رفع الابهام عن ذات مذكورة تامة باحد الاشياء الخمسة الاتي ذكرها ، والمراد بالمذكورة : ان تكون معتبرة في نظم التركيب سواء كانت ملفوظة ، او لا .

(٣) **(قوله عندي راقود خلاً)** أقول : تمامية الاول : بالتنوين لفظاً ، او تقديراً نحو مثاقيـل ذهبـاً ، والثاني : بنون التثنية ، والثالث : بنون شبه الجمع كما في قول المصنف : عشرون درهماً فأن نون عشرون ليس جمعاً لعشرةٍ ، بل اسم موضوع لهذا العدد ، وكذا أخواتـه ، والرابـع : بالاضـافة ، والخامس : وقد تركه المصنف رحمه الله تعالى بالضمير المبهم نحو ربَّه رجلا لقيتهُ .

عشرون ، والتمييز لا يتقدم على عامله[١] الاسم بالاتفاق لضعف الاسم في العمل ، فلا يقال درهماً عشرون ، وفي تقديمه على عامله[٢] الفعل خلافٌ ، فبعضهم[٣] جوَّزه لقوة الفعل في العمل متمسّكاً بقول الشاعر :

أَتَهْجُرُ لَيْلَى بِالفِرَاقِ حَبِيْبَهَا وَمَا كَادَ نَفْساً بِالْفِرَاقِ تَطِيْبُ

والمختار عدم الجواز لان الفعل ، وإن كان قوياً في العمل ، لكن المانع من التقديم عليه موجود ، وهو أن التمييز في الحقيقة فاعل كما ذكرناه ، والفاعل لا يتقدم على الفعل ، والجواب عن البيت أن الرواية الفصيحة ، وما كاد نفسي على أن نفسي إسم كاد وتطيب خبره .

المستثنى

(قال : وَالمُسْتَثْنَى[٤] بِالاَّ بَعْدَ كَلامٍ مُوْجَبٍ نحو جاءني القومُ إلا زيداً أو بَعْدَ كَلامٍ غَيْرِ مُوْجَبٍ نحو ما جاءني أحدٌ ألا زيداً ، وإن كانَ الفَصِيْحُ هوَ البَدَلَ) أقول: الضرب الثالث من ضروب الملحق بالمفعول المستثنى ، وانما أُلحق به لأنه إما فَضْلة في الكلام ، أومفعول في الحقيقة كما سيتحقق بُعَيْدَ هذا ، والمستثنى إما بإلا ، أو بغير إلا ، والثاني : هو المستثنى اما بماعدا ، أو بماخلا ، أو ليس ، أولا يكون نحو جاءني القوم ماعدا زيداً ، أو ماخلا زيداً ، أو ليس زيداً ، أولا يكون زيداً ، وذلك واجب النصب لأن هذه الكلمات أفعال اضمر فواعلها والتقدير ماعدا ، أوماخلا ، أوليس ، أو لا يكون بعضهم[٥] زيداً ، واما بغير وسوى وسواء نحو جاءني القوم غيرَ زيدٍ ، وسوى

---

(١) **(قوله ولا يتقدم على عامله الاسم)** اي على المفرد بالاتفاق .

(٢) **(قوله وفي تقديمه على عامله الفعل خلاف)** في القسم الاول وقع الخلاف .

(٣) **(قوله فبعضهم جوزه)** منهم المازني والمبرد . تتمة : التمييز لايكون الا نكرة بدليل الاستقراء خلافاً للكوفيين .

(٤) **(قوله والمستثنى)** اسم مفعول ، واختياره في الذكر ههنا اولى من الاستثناء لئلا يرتكب المجاز، او التأويل .

(٥) **(قوله بعضهم زيدا)** فالبعض هو الفاعل المقدر ، والضميرالمضاف اليه راجع الى المستثنى منه .

زيدٍ ، وسواء زيد ، وذلك واجب الجر ، لأنه مضاف إليه ، واما بحاشا ، وخلا ، وعدا ، ولاسيما نحو جاءني القوم حاشا زيداً ، وخلا زيداً ، وعدا زيداً ، ولاسيما زيداً ، وهذا يجوز فيه أنواع الأعراب ، أما في حاشا وعدا وخلا ، فالرفع على الفاعلية بناءً على أنها أفعال لازمة ، وما بعدها فواعلها ، والنصب على المفعولية بناءً على أنها قد استعملت متعدية يقال : حاشاك ، وعداك ، وخلاك أي تجاوزك والجر بناء على أنها حروف الجر ، وأما في[1] لاسيما فالرفع على انه مركب من (لا) و(سِيّ) و(ما) والسِيُّ : بمعنى المِثْلِ ، واصله سِوْي " بسكون الواو" فقلبت الواو ياء ، وأدغمت فيه فيكون(ما) بمعنى شيء ، وأضيف إليه سِيٌّ ، ويكون زيد مرفوعاً على انه خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : جاءني القوم لا مِثْلَ شيء هو زيد ، والنصب على أن لاسيما كلمة واحدة بمعنى إلا ، فما بعدها مستثنى والجر على ان ما زائدة ، وسِيّ مضاف إلى زيد ، والأول : أعني المستثنى بإلا إما متصل : وهو المُخْرَجُ من المتعدد بإلا ، واما منقطع : وهو المذكور بعد إلا غير مخرج من المتعدد ، والمتصل إما مقدم على المستثنى منه أعني ذلك المتعدد ، أو مؤخر عنه ، والمؤخر إما بعد كلام موجب أي غير منفي أو بعد كلام غير مُوْجَب أي منفي فهذه أربعة أقسام : المستثنى المتصل المؤخر بعد كلام موجب ، والمستثنى المؤخر بعد كلام منفي، والمستثنى المتصل المقدم بعد المنفي ، والمستثنى المنقطع ثلاثةٌ منها واجبُ النصبِ، وواحدٌ منها مختارٌ رفعه ، فقوله : والمستثنى عطف[2] على قوله : والتمييز ، والتقدير: والملحق به سبعة

---

(١) **(قوله واما في لاسيما)** اعلم : ان لفظ سِيّ في الاصل مثل (مِثْلٍ) ، وزنا ، ومعنى ، و(لا) لنفي الجنس ، فاذا وقع بعدها اسم جاز فيه الرفع ، والجر مطلقاً ، والنصب ان كان نكرة ، والجر ارجحها ، فتكون (ما) زائدة ، والرفع على انه خبر لمضمر محذوف ، و(ما) موصولة ، او نكرة موصوفة ، وعلى الوجهين ، ففتحة سي اعراب لانه مضاف ، والنصب على التمييز كما يقع التمييز بعد مثل في نحو قوله تعالى ﴿ وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا ﴾ وما كافة عن الاضافة ، والفتحة بنائية مثلها في لارجل ، وعلى الوجوه الثلاثة الخبر محذوف مثل موجود ، وقد تحذف كلمة (لا) منه تخفيفاً .

(٢) **(قوله والمستثنى عطف على قوله والتمييز)** انما عطفه على التمييز لقربه ، ويجوز العطف على البعيد اعني الحال لاصالته على اختلاف بين النحاة .

أضرب الحال والتمييز والمستثنى ، والمعنى أن المستثنى المتصل المؤخر بعد كلام موجب نحو جاءني القوم إلا زيداً يجب نصبه ، فقوله : بإلاّ احترازٌ عن المستثنى بحاشا ، وغيرها مما يجوز فيه غير النصب ، وقوله : بعد كلام موجب احترازٌ عن القسم الثاني الذي أشار إليه بقوله : أو بعد كلام غير موجب نحو ما جاءني أحد إلا زيداً ، ونَبَّه بقوله : وإن كان الفصيح هو البدل على جواز النصب فيه مع أن الفصيح هو الرفع على البدلية من أحد ، وانما قلنا : أن المعنى المستثنى المتصل المؤخر بعد كلام موجب يجب نصبه ؛ لدلالة قوله بعد هذا : والمستثنى المقدم ، والمستثنى المنقطع على ذلك ، وإنما لم يجز الرفع في الأول على البدلية لأن المبدل منه في حكم السقوط كما سيجيء ، فلو رفع الأول على البدلية لصار تقديره : جاءني إلا زيد ، فيلزم مجيء العالم سوى زيد وذلك محالٌ بخلاف الثاني ، فإنه يستقيم ذلك فيه ؛ إذ تقديره ما جاءني إلا زيد والمعنى ما جاءني من العالم سوى زيد ، وذلك ممكنٌ .

(قال : **والمُستثنى المُقَدَّمُ نحو ما جاءني إلا زيداً أحدٌ ، والمستثنى المنقطعُ نحو ما جاءني أحدٌ إلا حماراً**) أقول : هذا هو القسم الثالث والرابع ، ولا يجوز فيهما البدل أما في الأول فلعدم جواز تقدم البدل على المبدل منه ، وأما في الثاني فلعدم الجنسية بين أحد وحمار ، وانما أتى بمثالين في النفي ليعلم ان امتناع البدل في موجبهما بالطريق الأولى لأنه إذا كان تقدم المستثنى وإنقطاعه مانعين من البدلية مع النفي الذي هو شرطها ، فمع الإيجاب يكون بطريق أولى .

(قال : **وحُكْمُ غَيْرِ كَحُكْمِ الاسمِ الواقعِ بَعْدَ إلا تقول جاءني القومُ غَيْرَ زَيْدٍ وماجاءني أحدٌ غَيْرَ زَيْدٍ وغَيْرُ زَيْدٍ**) أقول : قد عرفت أن المستثنى بغير واجب الجرِ ، وأما نفس غير ، فحكمه حكم الاسم الواقع بعد إلا ، ففي كلّ موضع كان المستثنى بالا واجب النصب يكون غير واجب النصب أيضا ، وحيثما كان جائز النصب يكون غير كذلك ، فتقول جاءني القوم غيرَ زيدٍ بالنصب كما قلت جاءني القوم إلا زيداً ، أوتقول ما جاءني أحدٌ غيرَ زيدٍ ، وغيرُ زيدٍ بالنصب ، والرفع كما قلت ما جاءني أحدٌ إلا زيداً ، وإلا زيدٌ ، وتقول ما جاءني غيرَ زيدٍ أحدٌ بالنصب كما قلت ما جاءني إلا زيداً أحدٌ ، وتقول ما جاءني أحدٌ غيرَ حمارٍ بالنصب أيضا كما قلت ما جاءني احدٌ إلا حماراً .

الخبر في باب كان

(قال : والخَبَرُ في بابِ كان نحو كان زَيْدٌ مُنْطَلِقاً) أقول : الضرب الرابع من ضروب الملحق بالمفعول الخبر في باب كان أي المنصوب بكان وأخواتها اعني الأفعال الناقصة نحو منطلق في كان زيد منطلقاً ، وانما ألحق بالمفعول لمجيئه بعد الفعل والفاعل كالمفعول .

الاسم في باب إنَّ

(قال : والإسمُ في بابِ إنَّ نحو إن زيداً قائمٌ) أقول : الضرب الخامس من ضروب الملحق بالمفعول الاسم في باب إن أي المنصوب بالحروف المشبهة بالفعل نحو زيد في إن زيداً قائم ، وإنما أُلحق بالمفعول لأن كلاً من هذه الحروف متضمنة معنى الفعل كما سيجيء في باب الحرف ، فأسماؤها مفاعيل في الحقيقة.

إسم لا النافية للجنس

(قال : وإسمُ لا لنفي الجنسِ إذا كانَ مضافاً نحو لا غُلامَ رَجُلٍ عِنْدَكَ ، أو مضارعاً له نحو لا خيراً منكَ عندنا) أقول : الضرب السادس من ضروب الملحق بالمفعول اسم (لا) لنفي الجنس إذا كان[1] مضافاً نحو غلام في لا غلام رجل عندك ، أو مضارعاً له أي مشابهاً[2] للمضاف نحو خير في لا خيراً منك عندنا ، وإنما أُلحق بالمفعول لأن (لا) بمعنى أنفي ، فما بعدها في معنى المفعول .

(قال : وأما المفردُ فمَفْتوحٌ نحو لا غُلامَ لكَ عندنا) أقول : إسم لا لنفي الجنس إنما يكون منصوباً إذا كان مضافاً ، أو مضارعاً له كما مرَّ ، وأما المفرد أعني غير

---

(١) **(قوله اذا كان مضافا)** اما اذا كان غير مضاف بان يكون مفرداً ، فانه يبنى على ما ينصب عليه .

(٢) **(قوله اي مشابهاً للمضاف)** في احتياجه الى ما يتمم معناه .

المضاف ، والمضارع له ، فمفتوح أي يجب أن[1] يبنى على الفتح نحو لاغلام لـــك ، أما البناء فلأنه جواب عن سؤال مقدر كأَنَّ سائلاً قال : هل من غلام لي عندك ؟ فقيل : في جوابه لا غلام لك عندنا ، وكان من الواجب أن يقال : لا من غلام لـــك عنـــدنا بزيادة من ليطابق الجواب السؤال ، لكنهم حذفوها مـــن الجـــواب بقرينـــة الســـؤال ، فتضمنها الجواب ، وإحتاج إليها ، وأشبه بذلك الحرف ، وأما البنـــاء علـــى الحركـــة فللفرق بين البناء اللازم والعارض ، وأما البناء على الفتح فلخفة الفتحة ، وقد يحـــذف اسم (لا) إذا كان معلوماً نحو لا عليك أي لا بأس عليك .

خبر ما و لا بمعنى ليس

(قال : وخبُر ما ولا بمعنى ليس وهي اللغةُ الحجازيةُ ، والتميميـــةُ رفعهمـــا علـــى الإبتداء) أقول : الضرب السابع من ضروب الملحق بالمفعول خبر ما ، ولا بمعنـــى ليس أي المنصوب[2] بهما نحو ما زيد منطلقاً ، ولا رجل أفضل منك وهي أي هـــذه اللغة أعني النصب[3] بما ، ولا لغة الحجازية ، ولغة التميمية رفعهما على الابتداء أي رفع الاسمين الواقعين بعد ما ، ولا على أن الأول مبتـــدأ والثـــاني خبـــره ، ودليـــل الحجازية قوله تعالى ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ و﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾ ، ودليل التميمية دخولهمـــا على القبيلتين أعني الأسماء ، والأفعال ، فإن العامل يجب أن يختص بأحـــدهما ، وإن عمَّ لم يعمل .

---

(١) **(قوله اي يجب ان يبنى على الفتح)** لايخفى ان المفرد يعم التثنية ، والجمع ، فقوله : فمفتـــوح ليس كما ينبغي لاهماله التفصيل الذي يحتاجه اهل التحصيل في هذا الموضع .

(٢) **(قوله اي المنصوب بهما)** تفسير للمعنى لا للأعراب .

(٣) **(قوله اعني النصب بما و لا لغة حجازية)** زاد بعضهم ثالثا وهو لات بل زاد بعضهم رابعا وهو ان النافية ولم يذكرها بعض النحاة لان اعمالها نادر على ما ذكره ابن هشام في التوضيح .

(قال : وإذا تَقَدَّمَ الخبرُ أو انتقضَ النفيُ بالا فالرفعُ لازمٌ نحو ما مُنْطَلِقٌ زَيْدٌ و ما زَيْدٌ إلا مُنْطَلِقٌ) أقول : وإذا تقدم[١] خبر ما ، و لا على إسمهما ، أو انتقض نفيهما بإلاّ بطل عملهما بان يقع خبرهما بعد إلا ، فالرفع لازم نحو ما منطلقٌ زيدٌ ، وما زيدٌ إلا منطلقٌ ، و لا يجوز نصب منطلق لأن (ما) و (لا) إنما عملتا لمشابهتهما بليس من جهة النفي ، فيبطل عملهما بتقديم الخبر على الاسم لضعفهما في العمل ، وكذا بانتفاض نفيهما بالا لانتفاء وجه الشبه بينهما ، وبين ليس حينئذ ، وكذلك يبطل عمل (ما) بزيادة إن معها نحو ما ان زيدٌ منطلقٌ لضعفها في العمل بالفاصلة .

باب المجرورات

(قال : المجروراتُ على ضربينِ مجرورٍ بالإضافةِ ومجرورٍ بحرفِ الجر كقولك غُلامُ زيدٍ وسِرْتُ من البصرة الى الكوفة) أقول : لما فرغ من القسم الثاني من أقسام المعرب وهو المنصوبات شرع في القسم الثالث أعني المجرورات ، فقال: ما قال ، وقوله : مجرور[٢] بالإضافة مجمل أي مبهم لا يعلم منه ان العامل في المضاف إليه هو المضاف ، أو حرف الجر المقدر أوكلاهما ، ولكلٍّ منها قائل .

الإضافة على ضربين

(قال : والإضافةُ على ضربينِ مَعْنَوِيةٍ[٣] وهي التي بمعنى اللام أو بمعنى من كقولك غُلامُ زَيْدٍ وخاتم فضة) أقول : الإضافة بمعنى[٤] اللام إنما تكون إذا لم يكن المضاف

---

(١) (قوله اذا تقدم خبر ما ولا على إسمهما) ذكر الشارح ثلاثة شروط لاعمالهما ، وزاد بعضهم شرطاً رابعاً وهو ان لايتقدم معمول خبرها على اسمها انتهى .

(٢) (قوله: وقوله مجرور بالاضافة مجمل اي مبهم) لا ابهام في العبارة لصراحتها في ان العامل في المضاف اليه هو الاضافة وقيل حرف الجر المقدر ، والتحقيق ان العامل هو المضاف .

(٣) (قوله معنوية وهي التي...الخ) اي فائدتها راجعة الى المعنى .

(٤) (قوله الإضافة بمعنى اللام انما تكون) ولا يلزم من كون الإضافة بمعنى اللام صحة التصريح بها ، بل يكفي افادة الخصوصية نحو يوم الأحد ، وعلم النحو . كذا في الحامدي .

إليه جنس المضاف ، ولا ظرفه نحو غلام زيد أي غلام لزيد وبمعنى[١] من إنما تكون إذا كان المضاف إليه من جنس المضاف نحو خاتم فضة أي خاتم من فضة وثوب قطن أي ثوب من قطن ، وقد تكون بمعنى في وذلك إذا كان المضاف إليه ظرف المضاف نحو ضرب اليوم أي ضرب في اليوم وكقوله تعالى ﴿مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ أي مكر في الليل والنهار ولم يتعرض لها لقلتها .

(قال : ولفْظيةٌ[٢] وهي أضافةُ إسمِ الفاعلِ إلى مَعْمولِهِ نحو ضاربُ زَيْدٍ ، والصِفَةِ المشبهةِ إلى فاعلِها كقولك: حَسَنُ الوجهِ) أقول : يعني بالمعمول المفعول الذي لو لم يكن مجروراً بالإضافة لكان ملصوباً على المفعولية وذلك إنما يكون إذا كان أسم الفاعل عاملا بان يكون بمعنى الحال ، أو الاستقبال نحو زيد ضارب عمروٍ الآن ، أو غداً ، فإن عَمراً ههنا لو لم يكن مجروراً بالإضافة لكان منصوباً على المفعولية ، وأما إذا لم يكن عاملاً بأن كان بمعنى الماضي نحو زيد ضارب عمرو أمس ، فلا يكون الإضافة حينئذ لفظية ، بل معنوية لأن اسم الفاعل لا يعمل النصب إذا كان بمعنى الماضي كما سيجيء ، ومن الإضافة اللفظية إضافة اسم المفعول إلى معموله نحو زيد معمور الدار. ذكره المصنف في المُفصَّل.

(قال : ولا بُدَّ في المعنويةِ من تجريدِ المضافِ عن التعريفِ) أقول : ولابد من أن يكون المضاف في الإضافة المعنوية نكرة لأن الغرض منها اما تعريف المضاف ، وذلك إذا كان المضاف إليه معرفة أو تخصيصه ، وذلك إذا كان المضاف إليه نكرة ، فالمضاف إذا كان معرفة ، فاما أن يضاف إلى معرفة ، أو إلى نكرة ، فالأول :

---

(١) **(قوله وبمعنى من انما تكون اذا كان المضاف اليه من جنس...الخ)** وتسمى الاضافة البيانية ، وضابطها كما في الحامدي : ان يكون المضاف بعض المضاف اليه ، ويصح الاخبار عنه بالمضاف اليه نحو الثوب خز ، والخاتم حديد ، وان شئت قلت : هي ان يكون بين المضاف ، والمضاف اليه عموم ، وخصوص من وجه ، واما الاضافة للبيان فهي لامية عند الاكثرين ، وضابطها : ان يكون بين المضاف ، والمضاف اليه عموم ، وخصوص مطلق كما في شجر أراك ، واعلم : انه يصح في الاضافة البيانية اتباع المضاف للمضاف اليه بدلاً ، اوعطف بيان ، ونصبه على الحال ، والتمييز .

(٢) **(قوله ولفظية)** وتسمى مجازية أيضا .

يستلزم إجتماع التعريفين التعريف الذاتي ، والمكتسب من المضاف إليه والثاني : يستلزم تخصيص الأخص بالأعم وهو محال فلا يقال الغلامُ زيدٍ ، ولا الغلامُ رجلٍ ، ولا الخاتَم فضةٍ ، ولا الضربُ اليومِ والكوفيون جوّزوا ذلك في أسماء العدد نحو الثلاثة الاثواب ، والخمسة الدراهم وهو ضعيف لخروجه عن القياس ، وإستعمال الفصحاء .

(قال : وتقول : في اللفظيةِ الضاربا زَيْدٍ والضارِبو زَيْدٍ والضاربُ الرجلِ ، ولا يجوز الضاربُ زيدٍ) أقول : لما شرط تجريد المضاف عن التعريف في الإضافة المعنوية ؛ أراد أن يذكر انه لا يشترط في اللفظية لأن الغرض منها التخفيف ، وهو يحصل مع تعريف المضاف ، وتنكيره فتقول : الضاربا زيد ، والضاربو زيد لحصول التخفيف فيهما بحذف النون ، وتقول أيضاً الضارب الرجل لأنه يشبه قولنا : الحسن الوجه من حيث ان المضاف في الصورتين صفة معرفة باللام ، والمضاف إليه أيضا معرف باللام ، ولا يجوز أنْ يقال : الضارب زيد لانتفاء هذه المشابهة مع عدم التخفيف ، وإنما يجوز الحسن الوجه لأن أصله الحسن وجهه ، فحذف الضمير ، وجيء باللام ، ففيه نوع خفة لأن الضمير إسم والألف واللام حرف ، ولاشك أن الحرف أخف من الاسم .

(قال : والمعنوية تُعَرِّفُ كلّ مُضافٍ إلى مَعْرِفَةٍ إلا نحو غَيْرٍ ومِثْلٍ وشَبهٍ تَقُولُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ غَيْرِكَ ومِثْلِكَ وشَبَهِكَ) أقول : الإضافة المعنوية تجعل كلّ مضاف إلى المعرفة معرفة نحو غلام زيد ، فإن الغلام قبل الإضافة نكرة عامة وبعدها يصير معرفة خاصة إلا نحو غير ، ومثل ، وشبه من الأسماء التي توغلت في الإبهام ، فإنها لا تصير معرفة بالإضافة إلى المعرفة ؛ لأنها لا تختص بسببها فانك تقول جاءني رجل غير زيد ، ولم يعلم أن من هو غير زيد أي رجل من الرجال والدليل على أن هذه الأسماء لا تصير معرفة بالإضافة إلى المعرفة إنها تقع صفة للنكرة مع وجود هذه الإضافة ، فانك تقول: مررت برجل غيرك ومثلك وشبهك .

(قال : وقد يُحْذَفُ المضافُ ، ويُقَامُ المضافُ إليهِ مُقَامهُ كما في قولهِ تعالى وإسأل القريةَ) أقول : يجوز ان يحذف المضاف ، ويقام المضاف اليه مقامه أي يعرب بأعرابه إذا دل عليه قرينة كما في الآية فان قوله تعالى ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ يدل على ان المضاف محذوف ، والتقدير : واسأل أهل القرية لان السؤال من القرية غير معقول ، واما إذا لم يدل عليه قرينة فلا يجوز حذفه ، فلا يقال : رأيت هنداً إذا كان المراد غلام هند .

باب التوابع

(قال : والتوابع كُلُّ اسمٍ ثانٍ مُعْرَبٍ بإعرابِ سابقهِ من جهةٍ واحدةٍ وهي خمسةٌ التأكيدُ نحو جاءني زَيْدٌ نَفْسُهُ والرجلانِ كلاهما والقومُ كُلُّهم أَجمعونَ ولايؤكَدُ بها النكراتُ) أقول : لما فرغ من مباحث المعرب شرع في توابعه وهي خمسة أقسام الأول[1] : التأكيد وهو على ضربين لفظي ومعنوي ، واللفظي : تكرير اللفظ الأول به أو بمرادفه ، ويجري ذلك في الأسم نحو جاءني زيد زيد ، وفي الفعل نحو ضرب ضرب زيد ، وفي الحرف نحو إنَّ إنَّ زيداً قائم وفي الجملة نحو قام زيد قام زيد ، وفي الضمير نحو ما ضربني إلا أنت أنت ومررت بك أنت ، والمعنوى : انما يكون بألفاظ مخصوصة وهي النفس[2] والعين ، وكلا ، وكلتا ، وكل ، وأجمع ، وأكتع ،

---

(١) **(قوله الاول التأكيد)** بالهمزة ، والتوكيد بالواو من وكد وهو الافصح والتاكيد بالالف المبدلة عن الهمزة وهو في اللغة التقوية . انتهى .

(٢) **(قوله وهي النفس والعين)** اعلم : ان الفاظ التوكيد اذا تكررت ، فهي للمتبوع ، وليس الثاني تاكيدا للتاكيد ، وانه لايجوز فيها القطع الى الرفع ، ولا الى النصب ، ولا يجوز عطف بعضها على بعض ، ويجوز في النفس ، والعين الجر بباء زائدة ، فتقول : جاء زيد بنفسه وهند بعينها . كذا في الحامدي

وأبتع[1] ، وأبصع ، فالأول أعني النفس والعين إنما يؤكد بهما المفرد والمثنى والمجموع من المذكر والمؤنث ، ويميز بين نوع ونوع آخر بإختلاف صيغتهما ، وضميرهما نحو جاءني زيد نفسه وعينه ، وهند نفسها وعينها ، والزيدان والهندان أنفسهما وأعينهما ، والزيدون أنفسهم وأعينهم ، والهندات أنفسهن وأعينهن ، وإنما جمعت الصيغة في المثنى لأنها مضافة الى ضمير التثنية ، والمثنى اذا أضيف الى مثله يجوز أن يجمع للأمن عن اللبس بالجمع كقوله تعالى ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ والثالث والرابع : أعني كلا وكلتا لايؤكد بهما الا المثنى ، فيقال : جاءني الرجلان كلاهما ، والمرأتان كلتاهما ، والبواقي إنما يؤكد بها غير المثنى أعني المفرد ، والمجموع من المذكر ، والمؤنث ، ويميز في كلّ باختلاف الضمير نحو إشتريْتُ العبدَ كُلَّهُ والجاريةَ كُلَّها ، وجاءني القوم كلُّهم والنسوةُ كلُّهن ، وفي البواقي باختلاف الصيغة نحو اشتريتُ العبدَ أجمعَ أكتعَ أبتعَ أبصعَ ، والجارية جمعاءَ كتعاءَ بتعاءَ بصعاءَ ، وجاءني القومُ أجمعونَ أكتعون أبتعون أبصعون ، والنسوةُ جُمَعُ كُتَعُ بُتَعُ بُصَعُ ، وإنما لم يذكر المصنف التأكيد اللفظي ؛ لأن التاكيد الحقيقي هو المعنوي ، وانما ذكر : من الفاظ المعنوي بعضها للإختصار ، وإكتفى بالنفس عن العين لإشتراكهما في جميع الأحكام ، وبكلا عن كلتا لأشتراكهما في تاكيد التثنية ، وذكر الكل ؛ لإختصاصه بإختلاف الضمير من بين أخواته ، وإكتفى: بأجمعين عن بقية الالفاظ لإشتراكهما في جميع الأحكام ، وقوله : لاتؤكد به النكرات يعني بالتاكيد المعنوي لأن البحث فيه ، وسببه : أن هذه الألفاظ معرفة ، فلو وقعت تأكيداً للنكرة لتناقض الكلام اذ المُؤكَّد حينئذ يقتضي العموم ، والمُؤكِّد الخصوص ، واعلم : أن أكتع ، وأبتع وأبصع كلها بمعنى أجمع ، وأنها لاتذكر بدون اجمع الاّ على ضعف ، ولا تتقدم عليه ، وفائدة التاكيد : أَمْنُ المتكلم عن فوات مقصوده أما في اللفظي فلانه إذا قال : جاءني زيد مثلا ، فربما لا يسمعه المخاطب اول مرة ، فيفوت مقصوده فاذا أكّد أَمِنَ عن ذلك ، وأما في

---

[1] (قوله واكتع وابتع وابصع) الكتع مأخوذ من تكتع الجلد اذا اجتمع ، والبتع : هو طول العنق والقوم اذا كانوا مجتمعين طال عنقهم ، وهو كناية عن الاجتماع ، فيكون بمعنى اجمع أيضا ، والبصع هو العرق المجتمع فيكون بمعنى اجمع أيضا .

المعنوى فلأنه إذا قال : مررت بزيد مثلاً ، فربما يتوهم السامع انه انما مرَّ بمنزلـه ، وقال : مررت بزيد مجازاً ، فإذا أكَّدهُ بنفسه يعلم أنه أراد الحقيقة لا المجاز ، ويحصل المقصود به .

الصِّفة

(قال : والصِّفَةُ[1] نحو جاءني رَجُلٌ ضَارِبٌ ومَضْرُوبٌ وكَرِيمٌ وهَاشِمِيٌّ وعَـدْلٌ وذو مالٍ) أقول : الثاني من التوابع الصفة ، ويقال له : الوصف والنعت ، وهو إما[2] مشتق ، أو في معناه ، والمشتق إما اسم فاعل نحو جاءني رجل ضارب اواسم مفعول نحـو جاءني رجل مضروب ، أوصفة مشبهة نحو جاءني رجل كريم ، ومـا فـي معنـى المشتق إما مفرد ، أومركب ، والمركب إما أضـافي أوغيـره ، فالمركـب الغيـر الإضافي نحو رجل هاشمي أي منسوب الى هاشم ، والمفرد نحو رجل عدل أي عادل

---

(١) **(قوله والصفة)** هي الاسم الدال على بعض احوال الذات ، ويقال لها : وصف ، ونعت وفرق بينهما ، وبين النعت بان النعت خاص بما يتغير كقائم ، وضارب ، وان الصفة والوصـف لايختصـان ، بـل يشملان نحو عالم ، وفاضل ، وعلى هذا يقال : صفات الله واوصافه ، ولا يقال نعوته . انتهى .

(٢) **(قوله وهو اما مشتق)** ومشى على هذا ابن هشام ، وغيره من النحاة ، وذهب جمـع محققـون كابن الحاجب : الى ان المدار في النعت على دلالته على معنى في متبوعه كالرجـل الـدال علـى الرجولية في جاء هذا الرجل ، فلا يشترط كونه مشتقا ، اومؤولا به عندهم ، وأعلم أنـه قـد يـاتي الجامد صفة ، لكنه يؤول بمشتق كالمصدر نحو هذا رجل ثقة اي موثوق به اوعدل اي عادل ، واسم الاشارة نحو اكرم زيدا هذا اي المشار اليه ، وذو التي بمعنى صاحب وذات بمعنى صاحبة نحو جاء رجل ذو علم ، وامرأة ذات فضل اي صاحب علم ، وصاحبة فضل واسم الموصول المقترن بال نحو جاء الرجل الذي اجتهد اي المجتهد ، وما دلّ على عدد المنعوت نحو جاء رجال اربعة اي معدودون بهذا العدد ، والاسم الذي لحقته ياء النسبة نحو رايت رجلا شاميا اي منسوبا الى الشام ، وما دل على تشبيه نحو رايت رجلا اسدا أي شجاعا ، وما النكرة التي يراد بها الابهام نحو اكرم رجـلا مـا اي رجلا مطلقاً غير مقيد بصفة ما ، وكَلِمَتَيّ كل واي الدالتين على استكمال الموصوف للصفة نحو انت رجلٌ كلُ الرجل اي الكامل في الرجولة ، وجاء رجل ايٌ رجل اي كامل في الرجولية ، ويقال أيضا : جاءني رجل أيّما رجل بزيادة ما . انتهى فاحفظ هذا فانه ينفعك في مواضع شتى .

، والمركب الأضافي نحو رجل ذو مال أي مُتمولّ ، وفائدةُ الصفة في المعارف التوضيح نحو جاءني زيد الظريف ، وفي النكرات التخصيص نحو جاءني رجل عالم .

(قال : وتُوْصَفُ النَكِراتُ[1] بالجُمَلِ نحـو مَرَرْتُ بِرَجُلٍ وَجْهُهُ حَـسَنٌ ورأيـتُ رَجُلاً أعْجَبَنِي كَرَمُهُ) أقول : يجوز وصف النكرة بالجملة الإسمية نحو مررت برجل وجهه حسـن ، فإن وجهه حسن مبتدأ ، وخبر صفة الرجل ، أو الفعلية نحو رايت رجلاً أعجبني كرمه ، فإن أعجبني كرمه فعل وفاعل ومفعول صفة الرجل ، أو الشـرطية نحـو مـررت برجل إن قام أبوه قمت ، أوالظرفية نحو مررت برجل في الدار أبوه ، ويُشـترط أن تكون الجملة خبرية أي : محتملة للصدق والكذب ، لأن الصفة في الحقيقة خبر عـن الموصوف ، وإنما لم يتعرض المصنف لذلك إعتماداً على المثال ، ولا يجوز وصـف المعارف بالجمل لأن الجملة نكرة ، والصفة يجب أن تكون موافقة للموصـوف فـي التعريف والتنكير ، ولابدّ في الجملة الواقعة صفة من ضمير يرجع الى الموصـوف كهافيْ وجهه وكرمه.

(قال : والصفةُ تُوافِقُ المَوصُوفَ في إعرابِهِ وإفرادِهِ وتَثْنِيَتِـهِ وجَمْعِـهِ وتَعْرِيفِـهِ و تَنْكِيرِهِ وتَذْكِيرِهِ وتَأنِيثِهِ) أقول : الصفة إما فعل الموصوف ، أوفعل مُسَبَّبِهِ والثـاني

---

(١) **(قوله وتوصف النكرات بالجمل)** فلا يجوز وقوعها صفة للمعرفة ، فان وقعت بعد معرفة كانت حالا ، وشرط الجملة التي تقع صفة ان تكون غير طلبية وان تشتمل على ضمير يعود الى المنعوت سواء كان مذكورا نحو جاءني رجل يحمله غلامه ام مستتراً نحو جاء رجل يحمل عصاً ، او مقدراً كقوله تعالى ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَفْسٍ شَيْئًا ﴾ أي لا تجزى فيه . انتهى . **تتمة** : الاسـم العلـم لايقع صفة ، وانما يقع موصوفا ، ويوصف باربعة اشياء. الاول : المعرف بأل نحـو جـاء زيـد المجتهد ، والمضاف الى معرفة : نحو جاء محمد صديق زيد ، وباسم الاشارة : نحو اكرم زيدا هذا ، وبالاسم الموصول : نحو جاء أحمد الذي اجتهد ، والثاني : المعرف بال يوصف بمـا فيـه ال ، وبالمضاف الى ما فيه ال : نحو جاء الغلام المجتهد ، وجاء الرجـل صـديق القـوم ، والثالـث : المضاف الى العلم يوصف بما يوصف به العلم نحو جاء غلام زيد المجتهد ، والرابع : اسم الاشارة وايّ يوصفان بما فيه أل مثل جاء هذا الرجل ، ونحو ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ ﴾ والجمهور قالوا : بعـد اسـم الاشارة ، وايّ يعرب بدلاً منهما ، وبعض النحاة قالوا : يعرب بعدهما عطف بيان .

سيجيء ، والأول : يجب أن يوافق الموصوف في عشرة أشياء وهي التي ذكرت في الكتاب أي إذا وجد شيء منها في الموصوف يجب أن يوجد في الصفة آيضاً ، وهذه العشرة بعضها ممكن الإجتماع ، وبعضها غيرممكن الإجتماع ، اما الثاني فكالأعراب الثلاثة ، فإنه لايمكن ان يجتمع بعضه مع البعض الآخر ، وكالأفراد والتثنية والجمع ، فإنه لايمكن أيضاً ان يجتمع بعض هذه الثلاثة مع البعض الآخر ، وكالتعريف والتنكير والتذكير والتأنيث ، فأنه لايمكن أيضاً ان يوجد إلا واحد من المُتقابلين ، وأما الأول أعني ممكن الاجتماع فينتهي الى أربعة : واحد من الأعراب الثلاثة ، وواحد من الأفراد ، والتثنية ، والجمع ، وواحد من التعريف ، والتنكير ، وواحد من التذكير ، والتأنيث نحو جاءني رجل عالم ، فان الصفة ، والموصوف متوافقان في أربعة اشياء من العشرة : الأعراب ، والتنكير ، والأفراد ، والتذكير ، واذا قيل: رأيت رجلاً ، ومررت برجل فالواجب عالما ، أوعالم ، وإذا قيل : رجلان ، أورجال فالواجب عالمان ، او عالمون ، واذا قيل : الرجل فالواجب العالم واذا قيل: امرأة فالواجب عالمة ، وعلى هذا القياس ...

(قال : وُيوْصَفُ الشيءُ بفِعلِ ما هو من مُسَبَّبِهِ نحو مررتُ برجلٍ مَنِيْعٍ جارُهُ ورَحِبٍ فَناؤُهُ ومُؤَدّبٍ خُدّامُهُ) أقول : هذا هو القسم الثاني من قسمي الصفة أعني صفة الشيء بفعل مسبَّبه أي يوصف الشيء بفعل شيء آخر يكون ذلك الشيء أعني الشيء الثاني حاصلا بسبب الشيء الأول نحو مررت برجل منيع جاره أي مانع جاره ، ورحب فناؤه أي واسع ومؤدب خدامه ، فان المنع والوسعة ، والتأديب ليس شيء منها فعلاً لرجل ، وانما هي أفعال جاره ، وفنائه وخدامه إلا أن الجار والفناء والخدّام لما كانت متعلقة به مضافة الى ضميره صار كلّ من الثلاثة مُسَّبباً ؛ لأنه اذا تعلّق شيءٌ بشيءٍ ، فالمتعلّق به يكون سبباً للمتعلّق ، ولذلك لا يقال مررت برجل منيع جارك لأنتفاء التعلق الحاصل بالأضافة فلما كان كذلك نُزِّلَ فِعْلُ المتعلِّق بمنزلة فِعْلِ المتعلّق به ، وجُعِلَ وصفا له فهو في اللفظ صفةُ المتعلّق به ، وفي المعنى صفةُ المتعلِّق ولذلك وجب ان يوافق الموصوف اللفظي وهو المتعلّق به في الأحكام اللفظية اعني الخمسة الأول من العشرة : وهي الرفع ، والنصب ، والجر ، والتنكير ، والتعريف دون

الأحكام المعنوية أعني الخمسة الباقية وهي: الأفراد ، والتثنية ، والجمع ، والتذكير ، والتأنيث ، فانه يوافق فيها الموصوف المعنوي وهو المتعلّق فيقال جاءني رجلٌ حسنٌ غلامُهُ ، ورأيت رجلاً حسناً غلامُهُ ، ومررت برجلٍ حسنٍ غلامُهُ وجاءني الرجلُ الحسنُ غلامُهُ ، ورأيت الرجلَ الحسنَ غلامُهُ ، ومررت بالرجلِ الحسنِ غلامُهُ ، فيوافق الوصف اعني حسنا ، والحسن الموصوف اللفظي أعني رجلاً والرجل في الاعراب الثلاثة والتعريف ، والتنكير ، ولايوافقه في الأفراد ، والتثنية ، والجمع ، والتذكير ، والتأنيث ، بل يعتبر حكمه في ذلك بالقياس الى مابعده ؛ فيكون حكمه كحكم الفعل مع فاعله ؛ لأن ما بعده فاعله ، فان كان مابعده مقتضياً للأفراد والتثنية والجمع والتذكير أو التأنيث فعل به ذلك نحو مررت برجل حسنة جاريته ، ونحو مررت برجلين حسنة جاريتهما ، ومررت برجال حسنة جاريتهم مثلاً كما سيجيءُ تحقيقه إن شاء تعالى .

البدل

(قال : والبَدَلُ[(١)] على أربَعَةِ أضْرُبٍ بَدَلِ[(٢)] الكُلِّ مِنَ الكُلِّ نحو رأيتُ زيداً أخاكَ ، وبَدَلِ[(٣)] البَعضِ من الكلِّ نحو ضَرَبْتُ زيداً رأسَهُ ، وبَدَلِ[(٤)] الأشتِمَالِ نحو سُلِبَ زَيْدٌ ثَوبُهُ ، وبَدَلِ[(٥)] الغَلَطِ نحو مَرَرْتُ برَجُلٍ

---

(١) **(قوله والبدل)** اسم مصدر بمعنى اسم مفعول ، وهو لغة : العوض ، ومنه قوله تعالى ﴿ عَسَىٰ رَبُّنَآ أَن يُبْدِلَنَا خَيْرًا مِّنْهَآ ﴾ .

(٢) **(قوله بدل الكل من الكل)** وضابطه ان يكون المراد بالثاني عين المراد بالاول كقوله تعالى ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ .

(٣) **(قوله وبدل البعض من الكل)** سواء كان ذلك البعض قليلا ، او مساويا ، او اكثر نحو اكلت الرغيف ثلثه ، او نصفه ، او ثلثيه . قاله الاشموني .

(٤) **(قوله بدل الاشتمال)** هو ان يكون بين الاول ، والثاني ارتباط بغير الكلية ، والجزئية فالثوب في المثال المذكور في الشرح ليس عين زيد وهو انظاهر وليس أيضا جزأ من زيد بل اشتمل عليه ، وارتبط ، وتعلق به ، فصح ان يبدل منه لهذا الارتباط .

(٥) **(قوله بدل الغلط)** من اضافة المسبب الى السبب . كما في الحامدي .

حِمَارٍ) أقول : الثالث من التوابع البدل – وهو على أربعة أضرب – لأنه ان كان البدل[1] كلّ المبدل منه فبدل الكل من الكل نحو رأيت زيداً أخاك ، فان الأخ كل زيد ، والا ، فان كان[2] بعضه فبدل البعض من الكلّ نحو ضربت زيداً رأسه ، فان الرأس بعض زيد والا، فان كان[3] مشتملا عليه ؛ فبدل الأشتمال نحو سلب زيد ثوبه ، فان الثوب مشتمل على زيد ، والا ، فبدل الغلط نحو مررت برجل حمار ، ويسمى بدل الغلط لوقوع الغلط في مبدله ، فان القائل : انما اراد ان يقول : مررت بحمار ، فقال : برجل ، ثم استدرك ، فقال بحمار ، فهو بدل مما فيه غلط وفائده البدل : رفع اللبس ، فانك اذا قلت ضربت زيداً مثلاً يحتمل انك ضربت رأسه ، أو غير رأسه ، واذا ذكرت رأسه رفعت اللبس ، وتحقيقه : ان يذكر اسم اولا ، ثم يذكر اسم آخر ، ويجعل الأول

---

(١) **(قوله لانه ان كان البدل كل المبدل منه...الخ)** الاولى ان يقول بدل المطابق حتى يصح اطلاقه على اسماء الله تعالى ، فان اطلاق الاول على اسماء الله تعالى غير مناسب لاستحالة الكلية، والجزئية في الله تعالى ، واختار تلك التسمية ابنُ مالك ، ومعنى المطابق المساوي للمبدل منه في المعنى .

(٢) **(قوله فان كان بعضه فبدل البعض من الكل)** كقوله تعالى ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾ فان كلمة كثير بدل من الواو في عموا بدل بعض من كل ، وكقوله تعالى ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ اي من استطاع منهم ، فمن بدل بعض من الناس .

(٣) **(قوله والا فان كان مشتملا عليه)** كقوله تعالى﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ فقتال بدل اشتمال من الشهرالحرام ، وكقوله ﷻ ﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ ۝٤ النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ﴾ فالنار بدل من الاخدود بدل اشتمال لان الاخدود كانت مشتملة على النار . **تتمة** : اعلم : انه لاتشترط المطابقة بين البدل والمبدل منه تعريفا ، وتنكيرا ، ويجوز ان يبدل ظاهر من مضمر كضربته زيدا ، ولايجوز ان يبدل مضمر من مضمر عند الكوفيين ، ولامضمر من ظاهر ، ويجوز ان يبدل فعل من فعل كيضاعف من يلق في قوله تعالى ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۝٦٨ يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ وجملة من جملة كقوله تعالى ﴿أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ۝١٣٢ أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ﴾ وجملة من مفرد كقول الشاعر :

الى الله اشكو بالمدينة حاجة وبالشام أخرى كيف يلتقيان ؟!

فابدل كيف يلتقيان من حاجة ، والتقدير : اشكو هاتين الحاجتين تعذر التقائهما .

في حكم الساقط ليحصل البيان الذي لايحصل بدون ذلك ، ويجب ان يكون في بدل البعض ، والأشتمال ضمير يرجع إلى المبدل منه ليرتبطا معاً كما عرفت في المثال .

(قال : وتُبْدَلُ النَّكِرةُ من المعرفةِ وعلى العكسِ ويُشْتَرَطُ في النكرةِ المُبْدَلَةِ من المعرفةِ أن تكونَ موصوفةً) أقول : يجوز ان تبدل النكرة من المعرفة والمعرفة من النكرة ، فالبدل ، والمبدل منه اذاً يكونان على أربعة اقسام: لأنهما اما ان يكونا معرفتين نحو رأيت زيداً أخاك ، أونكرتين نحو رأيت رجلا اخاً لك أويكون البدل معرفة ، والمبدل منه نكرة نحو رأيت رجلا اخاً لك ، أوعلى العكس نحو قوله تعالى﴿ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ (١٥) نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ ﴾ ويشترط في هذا القسم اعني في النكرة المبدلة من المعرفة ان تكون موصوفة مثل ناصية ، فانها وصفت بكاذبة ، وذلك لأن الأصل في الكلام هو البدل ، فلو كان نكرة غير موصوفة ، والمبدل منه معرفة ؛ لكان للفرع مزية على الاصل ، و يبدل أيضا الظاهر من الضمير ، وعلى العكس ، فيحصل بحسب ذلك اربعة اقسام أُخر : وانا اذكر امثلة بدل الكل من الكلّ كما في اقسام المعرفة ، والنكرة ، فعليك باستخراج امثلة سائرالابدال ، فالظاهر من الظاهر قد عرفت ، والضمير من الضمير نحو زيد ضربته اياه ، والظاهر من الضمير نحو زيد ضربته اخاك وعكسه نحو ضربت زيداً أياه .

عطف البيان

(قال : وعَطْفُ[١] البيانِ : وهُوَ ان يُتْبِعَ المذكورَ بأشهرَ أسميهِ نحو : جاءني أخوكَ زيدٌ وأبو عبدِ اللهِ زيدٌ) أقول : الرابع من التوابع عطف البيان : وهو ان تُتْبِعَ المذكور باشهر اسميه أي تجعل اشهر اسميه تابعاً له بان تذكره بعده نحو جاءني أخوك زيد وابوعبد الله زيد ، فان الجائي هذا كما يقال: له الأخ ، وأبو عبد الله يقال: له أيضا زيد

---

(١) **(قوله عطف البيان)** هو تابع جامد ، او ما في معناه يشبه الصفة في توضيح متبوعه ان كان معرفة ، وتخصيصه ان كان نكرة ، وانما ترك المصنف قولنا وتخصيصه... الخ موافقة لجمهور البصريين حيث نفوه مستدلين بان النكرة لاتبين النكرة ، وان رُدَّ عليهم بجواز ان يكون بعض النكرات أخص من بعضها . انتهى .

، فإذا كان زيد اشهر اسميه عند الناس من الأخ ، وأبي عبد الله يذكر ثانياً بياناً للأول ، وان كان بالعكس ، فبالعكس نحو جاءني[1] زيد أخوك ، وزيد أبوعبدالله ، وهذا مذهب المصنف ، والآخرون لا يفرقون بين ان يذكرالأشهر أولا ، أوآخراً وفائدة عطف البيان : إيضاح المتبوع .

عطف النسق

(قال : والعطفُ بالحروفِ نحو جاءني زيدٌ وعمروٌ ، وحروفُ العطفِ تُذْكَرُ في بابِ الحرفِ ان شاءَ اللهُ تعالى) أقول : الخامس من التوابع العطف بالحروف ويقال : له النسق نحو جاءني زيد وعمرو ، فعمرو معطوف على زيد ، وزيد معطوف عليه ، وحروف العطف تذكر في باب الحرف ان شاء الله تعالى .

المبني

(قال : المبنيُّ[2] هُوَ الذي سكونُ آخرهِ وحركتُهُ لابعاملٍ نحو كَمْ وأينَ وحَيْثُ وأمْسِ وهؤلاءِ وسكونُهُ يُسمَى وَقْفَاً وحَرَكاتُهُ فَتْحَاً وضَمّاً وكَسْراً) أقول : لما فرغ من توابع المعرب شرع في المبني فقال: المبني هو الذي سكون آخره وحركته لا بسبب عامل نحو سكون كمْ ، وحركات أينَ ، وحيثُ ، وأمسِ وهؤلاءِ ، فان كلّ ذلك مما ليس بسبب عامل ، وسكون آخر المبنى يسمي وقفا وحركاته فتحا ، وضما ، وكسراً ، ومعنى المبني في اللغة: المُثْبَتُ ، ويسمى المبني المصطلح مبنياً لثباته على حالة واحدة مع اختلاف عامله .

---

(١) **(قوله جاءني زيد اخوك)** لما تعدد وضع زيد احتمل عند المخاطب ان يكون المراد به مسمى بزيد آخر وقوله : اخوك مُبَيِّنٌ للمراد ، ولهذا اندفع ما قيل : ان الأعلام مخصوصة فلا تحتاج الى المبين . انتهى .

(٢) **(قوله المبني)** ماخوذ من البناء بالمعنى المصدري والمقصود منه قرار المبني ، وعدم تغيّره ، ثم نُقِلَ الى صوغ الكلمة في قالب هيئة لاتتغير ، والمناسبة بين المنقول عنه ، والمنقول ظاهرة.

(قال : وسَبَبُ بِنَائِهِ مُنَاسَبَتُهُ غيرَ المتمكنِ) أقول : سبب بناء المبني مناسبته لغير المتمكن اعني الحرف ، والماضي ، والأمر بالصيغة نحو صه ، واف ، ورويد ، فان صه يناسب الحرف كقد من حيث الصيغة ، واف يناسب الماضي من حيث المعنى لأن معناه تضجرت ، ورويد يناسب الأمر من جهة المعنى أيضا؛ لأنه بمعنى أمهل.

المضمرات

(قال : فمنهُ[1] المضمراتُ : وهي على ضربينِ : مُتَّصِلٍ نحو أخوكَ وضَرَبَكَ ومَرَّ بِكَ ودارهُ وثوبي وثوبَنا وضربا وضَرَبُوا وضَرَبْنَ وضَرَبْتُ وضَرَبْنا وكذلك المستكنُ في زيدٌ ضَرَبَ وأَفْعَلُ ونَفْعَلُ وتَفْعَلُ ويَفْعَلُ ومُنْفَصِلٍ نحو هُوَ وهي وانا وأَنْتَ ونَحْنُ وأياك) أقول : بعض المبنى المضمرات ، وبنيت لمناسبة بعضها الحروف في الصيغة ، فحمل الباقي عليه ، والمضمرات على ضربين . ضَرْبٍ متصل : أعني الذي لايمكن ان يتلفظ به وحده ، وهوإما مجرور بالأضافة مخاطب : نحو أخوك ، اخوكما ، اخوكم، اخوكن ، وإما منصوب مخاطب : نحو ضربك ، ضربكما ، ضربكم ، ضربك ، ضربكما ، ضربكن ، أو غائب : نحو ضربه ، ضربهما ، ضربهم، ضربها ، ضربهما، ضربهن ، أومتكلم : نحوضربني ، ضربنا ، واما مجرور بحرف الجرمخاطب : نحو مرّ بك ، مرّ بكما ، مرّ بكم ، مرّ بك ، مرّ بكما ، مرّ بكن ، أوغائب : نحو مرّ به ، مرّ بهما ، مرّ بهم ، مرّ بها ، مرّ بهما ، مرّ بهن ، أومتكلم : نحو مرّ بي ، مرّ بنا ، واما مجرور بالأضافة غائب : نحو داره ، دارهما ، دارهم ، دارها ، دارهما ، دارهن ، واما مجرور بالأضافة متكلم : نحو ثوبي ، ثوبنا ، ومرفوع بارز متصل : نحو ضربا ، ضربوا ، ضربنا ، ضربن ، ضربت ، ضربتما ، ضربتم ، ضربت ، ضربتما ، ضربتن ، ضربت ، ضربنا ، وكذلك المستكن أي

---

(١) (قوله فمنه المضمرات) هي جمع مضمر وهو ما وضع لمتكلم ، أومخاطب ، أوغائب سبق ذكره ، ولو حكما فلا يرد اسم الاشارة لان دلالته على الحضور ليس بالوضع ، ولا الاسم الظاهر لانه يعم الغائب ، والمخاطب ، فان قلت : لِمَ قيد الغائب بسبق ذكر المرجع دون المتكلم ، والمخاطب . قلت: لانهما معلومان بسبب المشاهدة ، والحضور ، فلا يحتاجان للمرجع بخلاف الغائب .

المستتر فانه أيضا متصل كهو : في زيد ضرب ، وأنا : في أفعل ، ونحن : في نفعل ، وأنت : في تفعل اذا كان مخاطبا ، وهي فيه : اذا كانت غائبة ، وهو : في يفعل ، وضَرْبٍ منفصل : اعني الذي يمكن ان يتلفظ به وحده نحو هو ، هما[1] هم ، هي ، هما ، هن ، انت ، انتما ، انتم ، انت ، انتما ، انتن ، انا ، نحن ، إياك ، اياكما ، اياكم ، اياك ، اياكما ، اياكن ، اياه ، اياهما ، اياهم ، اياها ، اياهما ، اياهن ، اياي ، ايانا .

أسماء الاشارة

(قال : ومنهُ أسماءُ الأشارةِ نحو ذا ، وتا، وتي ، وتهِ ، وذي ، وذهي ، وذه ، وذانِ ، وذينِ ، وتانِ ، وتينِ ، وأُولاء) أقول : وبعض المبنى اسماء الأشارة نحو ذا للمفرد المذكر العاقل ، وغيره[2] وذان ، وذين لمثناه في الرفع ، وغيره ، وتا ، وتي ، وته ، وذي ، وذهي ، وذه للمفرد المؤنث العاقلة ، وغيرها ، وتان ، وتين لمثناها في الرفع ، وغيره ، ولايثنى غير ذا ، وتا ، واولاء بالمد ، والقصر لجمعهما ، وانما بنيت اسماء الأشارة لمناسبتها الحرف إمامن جهة الأحتياج إلى مشارإليه وذلك في الجمع ، وإما من جهة ان وضع بعضها وضع الحرف ، فحمل الباقي عليه .

(قال : ويَلْحَقُ بِأَوائِلِها حَرْفُ التَّنْبِيهِ نحو هذا وهاتا وهاتي وهاته وهذه وهؤلاء ويَتَّصِلُ بأَواخِرِها كافُ الخطابِ نحو ذاكَ وتَاكَ وأُولائكَ) أقول : ويلحق باوائل اسماء الاشارة حرف التنبيه اعني هاء لتنبيه المخاطب لئلا يفوت غرض المتكلم نحو هذا ،

---

(١) (قوله هما وهم) ان قلت : إنَّ هما ، وهم ، وهن ضمائر تاتي تارة متصلة ، وتارة منفصلة ، فيلزم صلوحها للابتداء بها ، وعدمه وهل هذا الا تناقض ؟ قلت : ان لها اوضاعا . وضعا للمنصوب ، ويشترط فيها حينئذ ان لايبتدأ بها ، ووضعا للمرفوع ، ووضعا للمجرور ولا يشترط فيها ذلك. قاله بعض الفضلاء ، وبهذا يندفع ما يقال : إنَّ هما ، ونحوه ضمير منفصل مع وروده مجرورا في بهما مثلا . انتهى

(٢) (قوله وذان) مبني على الالف كهاتان في حالة الرفع ، وعلى الياء في حالتي النصب ، والجر ، وذهب جمع من النحاة منهم ابن مالك الى ان هذه الصيغة معربة لاختلاف آخرها بالعوامل . قاله العطار .

وهذان ، وهذين ، وهاتا ، وهاتان ، وهاتين ، وهاتي ، وهاته ، وهذي ، وهذه ، وهؤلاء ، ويتصل باواخر اسماء الاشارة كاف الخطاب ليعلم ان الخطاب الى أي جنس من المذكر ، والمؤنث ، والمفرد ، وغيره نحو ذاك ، ذاكما ، ذاكم ، ذاك ، ذاكما ، ذاكن ، وكذلك ذانك ، وذينك ، تاك ، تاكما ، تاكم ، تاك ، تاكما ، تاكن ، وتانك ، وتينك ، واولائك ، واذا قيل: ذاك تكون الاشارة والخطاب كلاهما الى المفرد المذكر ، واذا قيل: ذانك تصير الاشارة الى تثنية المذكر ، والخطاب بحاله الى مفرد مذكر ، واذا قيل : ذاكما ينعكس ، واذا قيل: تاك : تكون الاشارة الى المفرد المؤنث ، والخطاب الى المفرد المذكر ، واذا قيل : ذاكِ " بكسر الكاف " ينعكس ، واذا عرفت ذلك ، فقس الباقي عليه ويقال : ذا للقريب ، وذاك للمتوسط ، وذلك للبعيد .

الموصولات

(قال : ومنهُ الموصولاتُ نحو الذي واللذان والذَيْنِ والذِيْنَ والتي واللتان واللتين واللاتي واللاتِ واللائي واللاءِ واللواتي ومَنْ وما وأي وأية) أقول : وبعض المبني الموصولات نحو الذي للمفرد المذكر عاقلا ، وغيره ، وتثنيته : اللذان في الرفع ، والذَيْنِ في النصب ، والجر، وجمعه : الذِيْنَ في الأحوال الثلاثة ، والتي : للمفرد المؤنث عاقلة ، أو غيرها ، وتثنيتها : اللتان ، واللتين ، وجمعها : اللاتي " بالياء الساكنة بعد التاء المكسورة " واللائي " بالياء الساكنة بعد الهمزة المكسورة " واللاء " بالهمزة المكسورة " واللاي " بالياء المكسورة " واللواتي " بالواو المفتوحة ، والألف الساكنة ، والتاء المكسورة ، وبعدها ياء ساكنة " وما بمعنى الذي ، أوالتي غير عاقل غالباً ، ومَنْ بمعنى الذي ، أو التي أو الذين ، أواللاتي عاقلا غالبا ، واي للمفرد المذكر، وأية للمفرد المؤنث وانما بنيت الموصولات لاحتياجها الى الصلة كما سيجيء ، ومن الموصولات ذو بمعنى الذي ، أو التي في لغة طي اعني قبيلة من العرب كقولهم جاءني ذو قام ، وقامت اي الذي قام ، أو التي قامت ، وذا بعدما الاستفهامية بمعنى الذي ، أو التي نحو ماذا صنعت أي أيٌّ شيء الذي صنعته ، أواية شيء التي صنعتها ومنها الألف ، واللام في اسم الفاعل ، والمفعول نحو ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي ﴾ أي

التي زنت ، والذي زنى ، والمصنف لم يذكر هذه الثلاثة اقتصاراً على ماهو اكثر استعمالا .

(قال : والمَوْصُولُ مالا بُدَّ لهُ مِنْ جُملَةٍ[1] **تقعُ صلةً لهُ ومنْ ضميرٍ يَعودُ اليهِ نحو جاءني الذي ابوهُ مُنْطلِقٌ أوذاهبٌ اخوهُ ومَنْ عَرَفْتَهُ وما طَلَبْتَهُ)** أقول : الموصول اسم لابد له من جملة تقع تلك الجملة صلة لذلك الأسم ، وتلك الجملة إما اسمية : كابوه منطلق في نحو جاءني الذي ابوه منطلق ، وإما فعلية : كذهب اخوه في نحو جاءني الذي ذهب اخوه ، وعرفته : في من عرفته ، وكطلبته : في ما طلبته ، وانما احتاجت الموصولات الى الصلة لأنها مبهمة في أصل وضعها ، ولذلك سميت مبهمات ، فلابد لها من جملة توضحها ، وسميت تلك الجملة صلة لاتصالها بالموصولات ، وسميت الموصولات موصولات لاتصال الصلة بها ، وصلة الالف ، واللام لاتكون الا اسم الفاعل ، اواسم المفعول كما مرَّ ، ولابد في الصلة من ضمير يعود الى الموصول ليربط الصلة بالموصول ويسمى عائداً كما عرفت ، وقد يحذف اذا كان مفعولا كقوله تعالى ﴿ اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ ﴾ أي يشاؤه .

أسماء الافعال

(قال : ومنهُ أسماءُ الأفعالِ كرويدَ زيداً وهلمَّ شهدائكُم وحَيّهَلَ الثريدَ وهيهاتَ ذاكَ وشتّانَ مابينهما وأُفٍّ وصَه ومَه ودُونَكَ وعلَيْكَ) أقول : وبعض المبنى اسماء الافعال أي اسماء بمعنى الافعال وهي كثيرة ، والمصنف لم يذكر الا المشهورة منها ، وذلك إما بمعنى الامر ، أو الماضي ، أو المضارع ، والذي بمعنى الامر إما متعد ، أولازم ، والمتعدى إما مفرد ، أو مركب ، والمركب إما آخره كاف الخطاب ، أو غيرها ، والذي اخره كاف الخطاب اما اوله اسم أوحرف ، والذي آخره غيركاف الخطاب إما حُذِفَ منه شيء بالتركيب اولا واللازم إما اشتق منه فعل ، أولا ، والذي بمعنى الماضي إما جُوِّزَ في آخره غير الفتح ، أولا ، والذي بمعنى المضارع لفظة واحدة

---

(١) **(قوله من جملة تقع صلة)** ولا بد ان تكون معلومة للمخاطب ، وهذه الجملة لا محل لها من الاعراب.

فهذه عشرة اقسام . الأول : المتعدى المفرد الذي بمعنى الأمر كرويد زيداً أي امهله . الثاني : المتعدى المركب الذي حذف منه شيء بمعنى الأمر ، وآخره غير كاف الخطاب كهلم شهدائكم أي قربوهم ، فانه مركب من هاء التنبيه بعد حذف الفها مع لُمَّ. الثالث: المتعدى المركب بلا حذف شيء منه الذي بمعنى الامر ، وآخره غير كاف الخطاب كحيهل الثريد أي ايته ، فانه مركب من حيّ وهَلَ . الرابع : الذي بمعنى الماضي مع جواز غير الفتح في آخره كهيهات ذاك أي بَعُدَ ، فانه يجوز في تائه الحركات الثلاث . الخامس : الذي بمعنى الماضي بلا جواز غير الفتح في آخره كشتّان مابينهما أي افترقا فانه لايجوز في نونه غير الفتح . السادس : الذي بمعنى المضارع كأف أي أتضجَّرُ. السابع : اللازم الذي بمعنى الامر مع اشتقاق الفعل منه كمه أي اكفف ، فانه يقال مهمهتُ به أي زجرته . الثامن: اللازم الذي بمعنى الامر بلا اشتقاق الفعل منه كصه أي اسكت . التاسع : المتعدى بمعنى الامر المركب الذي آخره الكاف ، واوله اسم كدونك زيداً أي خُذْهُ . العاشر : المتعدي بمعنى الامر المركب الذي آخره الكاف ، واوله حرف كعليك زيداً أي الزمه ، وانما بنيت اسماء الأفعال لأن وضع بعضها وضع الحرف ، فحمل الباقي عليه .

بعض الظروف المبنية

(قال : ومنهُ بَعضُ الظروفِ نحو اذ واذا ومتى وأيانَ وقبلُ وبعدُ) أقول : وبعض المبني بعض الظروف ، وانما قيّدَ بالبعض لان اكثر الظروف معربة فمن المبني ما ذكره المصنف وذلك نحو[1] اذ وهي للزمان الماضي

---

(١) **(قوله وذلك نحو اذ)** ظرف زمان وهو الغالب نحو قوله تعالى ﴿فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ وقد تاتي مفعولا نحو قوله تعالى ﴿وَٱذْكُرُوٓا۟ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا فَكَثَّرَكُمْ﴾ اذ المراد الامر بذكر ذلك الوقت لا الذكر فيه ويحمل على هذا قوله تعالى في بداية القصص ﴿وَإِذْ قُلْنَا﴾ و ﴿وَإِذْ قَالَ﴾ واضرابه ، فهو بتقدير اذكر ، وما قيل انها ظرف فوهم كما في شرح قواعد الاعراب ، وقد تاتي بدلا من المفعول نحو قوله تعالى ﴿وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَـٰبِ مَرْيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتْ﴾ فاذ بدل اشتمال من مريم ، وقد تاتي مضافا اليها لاسم زمان صالح للاستغناء عنه نحو يومئذ ، أوغير صالح نحو قوله

ويقــع[١] بعــدها الجملتان نحو إجْلِسْ اذ جَلَسَ زيدٌ ، واذ زيد جــالس ، وانما بنيــت لأن وضعــها وضع الحرف ، واذا وهي[٢] للمستقبل ولا يقع بعدها[٣] الا الجملــة[٤] الفعلية على مذهب المصنف كقوله تعالى ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ﴾ وبنيت لاحتياجها الى الجملة التي تضاف اليها ، ومتى وهي إما للاستفهام نحو متى القتال ، اوللشرط نحــو متــى تاتني اكرمك ، وبنيت لتضمنها معنى همزة الاستفهام أوإنْ الشرطية ، وايــان وهــي للاستفهام نحو قوله تعالى ﴿أَيَّانَ يَوۡمُ ٱلدِّينِ﴾ وبنيت لتضمنها معنى همــزة الاســتفهام ، والجهات الست اعني[٥] قبل ، وبعد ، وفوق ، وتحت ، ويمــين ، ويســار ، ومــافي معناها من نحو قدام ، وخلف ، ووراء ، وأعلى ، وأسفل ، وأمام ، وهي لاتخلو مــن ان تكون مضافة ، او مقطوعة عن الأضافة ، فان كانت مضافة كانــت معربــة إمــا منصوبة نحو جئتك قبلَ زيدٍ اومجرورة نحو جئتك من قبلِ زيدٍ ، وان كانت مقطوعة

تعالى ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغۡ قُلُوبَنَا بَعۡدَ إِذۡ هَدَيۡتَنَا﴾ لكن الجمهور على ان اذ ظرف واوّلوا ما ذُكِرَ بما هو مبســوط في المطولات .

(١) (**قوله ويقع بعدها الجملتان**) الاسمية ، والفعلية سواء كان فعلها ماضيا لفظا ، أومعنىً فقط

(٢) (**قوله واذا وهي للمستقبل**) وان دخلت على الماضي نحو قوله تعالى ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلۡمُنَٰفِقُونَ﴾ وقد يستعمل في الماضي كقوله تعالى ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ بَيۡنَ ٱلسَّدَّيۡنِ﴾ و ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا سَاوَىٰ بَيۡنَ ٱلصَّدَفَيۡنِ﴾ و ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَعَلَهُۥ نَارٗا﴾ .

(٣) (**قوله ولا يقع بعدها الا الجملة الفعلية**) اي ولا يقع بعد اذا الشرطية الا الجملة الفعلية ، فخرجت الفجائية ، فانها تختص بالجملة الاسمية .

(٤) (**قوله الا الجملة الفعلية**) سواء كان فعلها ماضيا ، اومضارعا الا ان دخولها على الماضي اكثر ولا يقال : انها دخلت على الجملة الاسمية في مواضع ، فكيف تختص بالفعلية ؟ منها قوله تعالى ﴿إِذَا ٱلشَّمۡسُ كُوِّرَتۡ﴾ و﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ﴾ لانا نقول : ارتفاع الشمس والسماء بفعل يفسره مــا بعــده لا على الابتداء ، فلا يكون دخولها الا على الفعلية . كذا استفيد من شرح قواعد الاعراب .

(٥) (**قوله اعني قبل وبعد وفوق**) انما تكون مبنية اذا حذف المضاف ، ونوي معناه والمــراد بنيــة المعنى : التقييد الحاصل للمضاف بالمضاف اليه وهو امرغير منطوق به اصــلا وبنيــت لشــبهها باحرف الجواب في الاستغناء بها عن لفظ ما بعدها .

عن الأضافة ، فلا تخلو من ان يكون المضاف اليه منوياً ، او منسياً ، فان كان منسياً كانت معربة أيضاً كقول الشاعر:

فَسَاغَ لي الشرابُ وكُنْتُ قَبْلاً اكادُ اغصُّ بالماءِ الفُراتِ

وان كان منويا كانت مبنية على الضم كقوله تعالى ﴿لِلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ مِن قَبۡلُ وَمِنۢ بَعۡدُۚ﴾ أي من قبل غَلَبَةِ الفارس على الروم ، ومن بعد غلبة الروم على الفارس ، فاما البناء ، فلاحتياجها الى المضاف اليه المنويّ ، وأما الحركة ، فللفرق بين البناء اللازم ، والعارض ، واما الضم فليخالف حركتها البنائية حركتها الأعرابية ومنه مالم يذكره المصنف ، وذلك نحو الآن ، وحيث ، ولما ، وامس ، وقط ، وعَوض ، ومنذ ، ومذ ، وكيف ، وانى ، واين ، ولدى ، وكم ، وعند .

المركبات

(قال : ومِنْهُ المركباتُ نحو عندي خمسةَ عشرَ وأتيكَ صباحَ مساءَ وهوَ جاري بيتَ بيتَ ووقعوا في حيصَ بيصَ) أقول : وبعض المبنى المركبات : وهي كلّ أسم مركب من[1] كلمتين ليس بينهما[2] نسبة ، والمركبات كثيرة لكن المصنف لم يذكر الا أربعة أمثلة ، وهي خمسة[3] عشر ، وصباح[4] مساء ، وبيت[1] بيت وحيص[2] بيص ،

---

(١) **(قوله من كلمتين)** اسمين ، أوحرفين ، أومختلفين ، وان لم يوجد منه الا المركب من اسمين كسيبويه ، وبعلبك ، أومن اسم ، وفعل كبخت نَصَّرَ كفرَّح " مشدداً " فان بخت معرّب بوخت بمعنى الابن ، ونصّر اسم صنم جُعِلَ علما لذلك الامير لانه وجد عند ذلك الصنم .

(٢) **(قوله ليس بينهما نسبة)** اضافية ، أواسنادية .

(٣) **(قوله خمسة عشر)** علة بناء الاول أنّه منزل منزلة صدر الاسم ، أولوقوع العجز موقع تاء التانيث ، وعلة بناء الثاني تضمنه حرف العطف ، ثم حذف قصداً لمزج الاسمين وجعلهما اسما واحدا . انتهى .

(٤) **(قوله صباح مساء)** ظرف زمان ، ويجوز فيه إضافة الاول للثاني نحو صباحَ مساءِ اي صباحاً ذا مساءِ .

والاصل فيها خمسة وعشر ، وكلّ صباح ومساء ، وبيت الى بيت أي ملاصقاً ، ووقعوا في حيص بيص أي فتنة شديدة ، فحُذِفَ منها ماحُذِفَ ثم بني الجزآن من الجميع ، أما الاول فلكونه بمنزلة اول الكلمة ، وأما الثاني فلتضمنه معنى الحرف المحذوف ، وانما بنى على الحركة ؛ لما مرَّ من الفرق بين البناء اللازم ، والعارض ، وبنيا على الفتح للخفة ، واعلم : ان الاعداد المركبة اعني احد عشر الى تسعة عشر كلها كخمسة عشر في بناء الجزئين الا اثنى عشر ، فان اوله معرب لشبهه بالمضاف في حذف النون .

الكنايات

(قال : ومنهُ الكناياتُ نحو كم مالُكَ وعندي كذا درهماً وكان من الامرِ كيتَ كيتَ) أقول : وبعض المبني الكنايات ، وهي ههنا الفاظ مبهمة يعبر بها عن اشياء مفسرة ، فكم لايكون من الكنايات على هذا الوجه لأنها ليست كذلك ، لكن لما كانت مِثْلَ كذا في العدد اجريت مجراها ، وانما[٣] بنيت كم لأن وضعها وضع الحروف ، وبنيت كذا لأن اصلها ذا ، فزيدت الكاف عليه ، فصار كذا وبنيت كيت لأنها كناية عن الجملة المبنية

---

(١) (قوله بيت الى بيت) فعامله مجاوري الذي هو معنى جاري . اعلم : أن هذا المركب نفسه حال بخلاف بين بين ، فانه ظرف ، والذي يقع حالا مُتَعَلّقه لانفسه ، فافترقا .

(٢) (قوله وحَيصَ بَيصَ) هما بفتح اولهما ، وآخرهما ، وبكسر اولهما ، وفتح آخرهما وبفتح اولهما ، وكسر آخرهما ، ومعناهما : وقعوا في شدة ، وضيق يعسر التخلص منهما وقال قوم : معناهما وقعوا في اختلاط ، وهرج لامخرج لهم منهما ، وفي حديث سعيد بن جُبير ، وقد سئل عن المُكَاتب اذا اشترط عليه اهله الاّ يخرج من بلده ، فقال : اثقلتم ظهره وجعلتم الارض عليه حيص بيص ، ولبساهما ظرفا ، ولاحالا ، واعرابهما على اللغتين البناء على الفتح ، وعلى الثالثة كل كلمة من الكلمتين مبنية على الكسر انتهى.

(٣) (قوله وانما بنيت كم لان وضعها...) مع ما في الاستفهامية من تضمنها معنى الاستفهام كالهمزة ، وما في الخبرية من انشاء التكثير ؟ (رُبَّ) كذا في الدسوقي على المغني .

، واعلم : ان كم إما[1] استفهامية ، او خبرية ، وعلى كلا التقديرين لابدَّ لها من مُمَيِّزٍ فمُمَيِّز الاستفهامية منصوب مفرد نحو كم درهماً مالُكَ ، ومميز الخبرية مجرور مفرد ، أومجموع نحوكم رجلٍ ، أو رجالٍ ضربتَ ، وقد يحذف المميز اذا كان معلوماً كما مرَّ في الكتاب ، واصل كيت ، وكيت " بتشديد الياء " فخففت ، ثم حذفت ، وكذلك ذيت ذيت ، ومعناها بالفارسية : چنين چنين ،
ولايستعملان الا مكررتين ، ويجوز في تائهما الحركات الثلاث .

المثنى

(قال : والمثنى[2] وهـــو

---

(١) **(قوله اما استفهامية أوخبرية)** فالأُولى : بمعنى أيِّ عدد مثل بكم اشتريت أيْ بأيِّ عدد ، والثانية : بمعنى كثير نحو كم عبد ملكت ، ويشتركان في خمسة امور : الاسمية ، والابهام ، والافتقار الى التمييز بسبب الابهام ، والبناء ؛ للشبه الوضعي ، ولزوم التصدير ، وأما تقدم الجار اسما ، او حرفا ؛ فلا ضرر فيه لان الجار ، والمجرور كالشيء الواحد .

(٢) **(قوله المثنى)** قدمه على الجمع لتقدم عدده ، ولقربه من المفرد بسلامة لفظ المفرد فيه ألبتة ولكثرته بالنسبة الى الجمع بسبب قلة ما اشترط فيه هكذا افاده عبد الحكيم . اعلم : ان المثنى اسم مفعول من ثنيت الشيء اذا عطفت بعضه على بعض سميت به هذه الصيغة المذكورة ، وحده : اسم معرب ناب عن اثنين اتفقا في الوزن ، والحروف بزيادة اغنت عن العاطف ، والمعطوف ، فقوله: اسم كالجنس ، وقوله معرب : مخرج للمبني نحو ذان ، وتان واللذان ، واللتان ، وقوله ناب عن اثنين : مخرج للجمع ، والظاهر : أن نيابته عن اثنين شاملة للمثنى الحقيقي كالزيدَينِ ، وغيره كالقمرين ، واثنين ، واثنتين ، وكلا ، وكلتا ، والالفاظ الموضوعة للاثنين كزوج ، وشفع ، وقوله اتفقا في الوزن : مخرج نحو العَمْرينِ في عمرو ، وعمر ، وقوله والحروف ، مخرج نحو العُمَرين في ابي بكر ، وعمر ، وقوله : بزيادة اغنت...الخ مخرج كلا ، وكلتا ، واثنين ، واثنتين ، وثنتين اذ لم يسمع كِلٌ ، ولا كِلْتَ ولا اثنٌ ، ولا اثنة ، ولاثِنت ، فهذه المخرجات ملحقات بالمثنى في اعرابه ، وليست منه . واعلم: انه يشترط في كل ما يثنى عند الاكثرين ثمانية شروط نظمها بعضهم في بيتين ، وذيّل العلامة الامير بيتا في الآخر فقال :

شرط المثنى ان يكون معربا ... ومفرداً منكراً ما ركبا
موافقا في اللفظ والمعنى لَهُ ... مماثل لم يغن عنه غيرُهُ

ولم يـــكـــن كلاً ولا بعضاً ولا مستـــــغرقاًفي النـــــفي نلت الأملا

وتفصيل هذه الشروط ما نقله العلامة الصبان عن التصريح بقوله : ويشترط في كل ما يثنـى عنـد الاكثرين ثمانية شروط احدها: الافراد ، فلا يثنىٰ المثنى ، ولا المجموع على حده ، ولا الجمع الذي لا نظير له في الاحاد ، ولا جمع المؤنث ، وان ثني غير ذلك من جمع التكسير واسم الجمع ، واسم الجنس . الثاني : الاعراب ، فلا يثنى المبني ، واما ذان ، وتان ، واللذان ، واللتان فصيغ موضوعة للاثنين ، وليس من المثنى حقيقة على الاصل عند جمهور البصريين ، واما قولهم : منان ، ومنـين فليست الزيادة فيهما للتثنية ، بل للحكاية ، بدليل حذفها وصلا ، ولا يرد نحو يا زيدان ، ولا رجلين ؛ لان البناء وارد على المثنى فهما من بناء التثنية ، لا من تثنية المبني. الثالث: عدم التركيـب ، فـلا يثنى المركب تركيبا اسناديا باتفاق ، ولا مزجيا على الاصح ، فان اريد الدلالة على اثنين ، أواثنتين مما سمي بهما اضيف اليهما ذوا ، أوذواتا ، والمجوزون تثنية المزجي قال بعضهم : يقال : معـد يكربان سيبويهان ، وقال بعضهم : يحذف عجز المختوم بويه ، ويثنى صدره ، ويقال سيبان ، وامـا العلم الاضافي ، فانما يثنى جزؤه الاول على الصحيح ، وانظر حكم المركب التقييدي العلم . الرابع: التنكير ، فلا يثنى العلم باقيا على علميته ، بل ينكر ، ثم يثنى مقرونا بأل أومايفيـد فائـدتها ليكـون كالعوض من العلمية فيقال : جاء الزيدان ، ويازيدان مثلاً ولهذا لايثنى كنايـات الاعـلام (فـلان) و(فلانة) لانها لاتقبل التنكير. الخامس : اتفاق اللفظ ، وأما نحو الابـوين لـلاب ، والام فتغليـب . السادس : اتفاق المعنى ، فلا يثنى اللفظ مرادا به حقيقته ومجازه ، أومرادا بـه معنيـاه المختلفـان المشترك هو بينهما عند الجمهور ، واما قولهم : القلم احد اللسانين فشاذ ، واورد عليهم جواز تثنيـة العلم اذ نسبة العلم المشترك الى مسمياته كنسبة المشترك الى مسمياته ، واجاب ابن الحاجب بوجهين . اقواهما : انه لايلزم من جواز تثنية العلم المشترك جواز تثنية المشترك لان تثنية المشترك باعتبار معنييه تلتبس بتثنيته باعتبار فردَيْ احدِ معنييه ، وهذا مفقود في تثنية العلم اذ ليس شيء من معانيـه جنسا . السابع : ان لايستغنى عن تثنيته بتثنية غيره نحو سواء ، فانهم استغنوا عن تثنيته بتثنية سَـيّ ، فقالوا سيَّان لاسواآن اي قياسا ، فلا ينافي انه شذ سواآن ، وبعض فانهم استغنوا عن تثنيته بتثنيـة جزء أو بملحق بالمثنى نحو اجمع ، وجمعاء ، فانهم استغنوا عن تثنيتهما بكلا ، وكلتا ، أو بغير ذلك نحو ثلاثة ، واربعة ، فانهم استغنوا عن تثنيتهما بستة ، وثمانية . الثامن : ان يكون لـه ثـان فـي الوجود ، فلا يثنى الشمس ، والقمر ، واما قولهم: القمران فتغليب . انتهى باختصار مع زيـادة مـن الهَمْع ، وغيره انتهى ما قاله الصبان .

مــا[1] لحقتْ[2] آخرَهُ[3] الفٌ[4] اوياءٌ[5] مَفْتُوح ماقبلَها[6] لمعنى التثنيةِونونٌ[7] مكسورَةٌ عوضاً عن الحركةِ والتنوينِ) أقول : لما فرغ من الصنف الخامس شرع في الصـــنف

---

(١) (قوله ما) اي اسم ، فهي نكرة موصوفة ، و(لحق) صفتها .

(٢) (قوله لحق آخره) بالنصب مفعول به مقدم زاده لان اللحوق لايختص بالاخر.

(٣) (قوله آخره) قيد الحيثية مراد في الامور الاعتبارية كما تقرر في موضعه ، والتقدير يكون : ما لحق آخره الف ، أو ياء مفتوح ما قبلها ، ونون مكسورة من حيث انه لحق المفرد فلا نقض ، فتأمل .

(٤) (قوله الف) اي على اللغة المشهورة ، ومن العرب من يلزمه الالف في الاحوال الثلاثة ويعربه بحركات مقدرة ، وعلى هذه اللغة جاء على ما قيل: قوله ﷺ « لا وتران في ليلة » ومنهم من يلزمــه الالف دائما ، ويعربه بحركات ظاهرة على النون اجراء للمثنى مُجرى المفرد . قاله المــرادي فــي شرح التسهيل . كذا في حاشية الالوسي على القَطْر .

(٥) (قوله اوياء) لتكون هي ، أو الالف علما على ضم شيء الى شيء ، والنون المكسورة عوضــا مما منع من الحركة ، والتنوين في الاسم المفرد . كذا افاده المصنف في المفصل .

(٦) (قوله مفتوح ما قبلها) لفظ ما نائبُ فاعلِ (مفتوح) وقبلها صلته ، وانما فتح ما قبلهــا ليمتــاز المثنى عن صيغة الجمع ، ولم يعكس لكثرة التثنية ، وخفة الفتحة .

(٧) (قوله ونون مكسورة...الخ) ليُعادل ثقلُ الكسرةِ خفةَ الفتحةِ ، والالف ، ولان الاصل في تحريك الساكن الكسرة هكذا قالوا ، وقيل في التعليل لئلا يتولى الفتحات في صوة الرفع وهي فتحة ما قبــل الالف التي في حكم الفتحتين ، وفتحة النون وهل للنون مدخل في الدلالة على التثنية ظاهر عبــارة المصنف انها عوض عن الحركة ، والتنوين فقط ، ولا مدخل لها في الدلالة على التثنية بخلاف مــا عبر به ابن الحاجب فانه مُحْتَمِل لذلك وللعصام كلام نفيس في هذا الموضع . وأعلــم : ان مــذهب المصنف ان الاعراب نفس الاختلاف لذا ناسب كون النون عوضا عن الحركة ، والتنوين ، وذهــب البصريون الى انها عوض عن الحركة لان الالف لاتقبلها فكانت عوضا عنها ، وذهب الكوفيون الى انها عوض عن التنوين لقولك جاءني غلاما زيد ، فحذفها يدل على انها كالتنوين ، وردّهم البصريون بقولهم : الغلامان فاثباتها دليل على انها كالحركة اذ التنوين لا ثباتَ له مع اللام . قال عبد الحكيم : والوجه انها كالحركة في موضع ، وكالتنوين في موضع ، ومثلهما فــي موضــع نحــو غلامــان ، والغلامان وغلاما زيد . أنتهى أقول : هذا الوجه وجيه ، وتوضيحه : ان الالف ، و الياء لما كانت دالة على معنى التثنية لم تتمحض للاعراب تمحض الحركة ، فلزم الجبر ، وأيضا لم يمكن الحــاق التنوين الدال على التمكن حذرا من الساكنين ، فزادوا نونا عوضا عنهما فبالنظر الــى الاول : لــم

السادس اعني المثنى وهو اسم لحقت آخره الف ، او ياء مفتوح ماقبل تلك الياء بمعنى التثنية ولحقت بعد الالف، والياء نون مكسورة حال كونها عوضاً عن الحركة ، والتنوين اللتين في المفرد نحو رجلان ، ورجلين ، فان الالف ، والياء فيهما انما لحقتا لتدلا على معنى التثنية ، والنون انما لحقت لتكون عوضا عن حركة رجل وتنوينه فقوله[1] **(ما)** شامل لجميع الاسماء ، وقوله : لحقت آخره الف او ياء يُخْرِجُ مالايكون كذلك، لكنه شامل لمثل عثمان ، وحُسَيْن ، وقوله: بمعنى التثنية يُخْرِجُ ذلك.

(قال : وتَسْقُطُ[2] النونُ عندَ[3] الأضافةِ نحوغلاما زيد والالفُ[4] إذا لا قاها ساكنٌ نحو غلاما الحسنِ وثوبا إبنكَ) أقول : أما سقوط النون فلكونها بدلاً مما يسقط عند الأضافة اعني التنوين ، وأما سقوط الالف فلالتقاء الساكنين .

(قال : وما في[5] آخرِهِ الفٌ[1] مَقْصُوْرَةٌ إن كان ثلاثياً[2] يُرَدُّ[3] إلى[4] أصله نحو

يسقط مع اللام ، والوقف والى الثاني : سقطت بالاضافة عملا بالشبهين فتحصل : ان للنون شبهين شبها بالحركة وشبها بالتنوين فتارة يراعى الشبه الاول عند دخول اللام والوقف وتارة يراعى الشبه الثاني عند الاضافة فتسقط النون ، وتارة يراعى الشبهان على سبيل البدل فافهم هذا . والله يتولاني برحمته ويتولاك.

(١) **(قوله ما شامل)** شروع في بيان كون التعريف جامعا مانعا .

(٢) **(قوله تسقط النون)** اي وجوبا ، وقد تحذف جوازا في الصفة العاملة اذا كانت مع اللام . كذا قاله العصام في شرح الكافية .

(٣) **(قوله عند الاضافة)** لشبهها بالتنوين كما مر مفصلا لا لقيامه مقامه . كما قاله المولى الجامي .

(٤) **(قوله والالف اذا لاقاها ساكن)** ولم يكن الساكن الثاني مدغما ، وليسا في كلمة ، فالقياس حذفها، واما قولهم حَلْقَتَا البِطَانِ باثبات الالف فشاذ ، والبطان : الحزام الذي تحت بطن البعير وفيه حلْقتان، فاذا التقتا دل على نهاية الهُزال ، وهذا مثل يضرب لشدة الامر وتفاقم الشر . انتهى كذا افاده شيخ الاسلام في شرح الشافية .

(٥) **(قوله وما في آخره)** اي الاسم الذي في آخره الف لازمة لفظا كالفتى ، او تقديرا كفتىً واحترز باللازمة عن نحو زيداً في حال الوقف ، فانه لايسمى مقصورا ، وكذا من اضربَاً في وقف اضربَنْ بالنون الخفيفة ، واعلم : ان المقصور وصف للالف ، ولمدخولها فهو مشترك لفظي ، والظاهر انه وصف للالف ، وسميت به لانها تحبس الحركة عن الظهور بسبب لزومها السكون في اصل الوضع

عصوانِ ورحيانِ) أقول : الاسم الذي في آخره الف مقصورة إن كان ثلاثيا يجب ان يُرَدَّ عند التثنية الى اصله بقلب الفه واواً إن كان واوياً ، أوياءً إن كان يائياً وذلك لأنه يجتمع عند التثنية الفانِ ، ولايمكن حذف احدهما لأنه حينئذ يلتبس المثنى بالمفرد عند الاضافة نحو عصا(٥) زيدٍ ، فيجب ان يَتَحرَّكَ أحدهما والتحريك إنما يمكن بعد القلب بحرف يقبل الحركة ، فاذا كان المقلوب ذا اصل يكون القلب به اولى .

، وتسمية الاسم به من قبيل تسمية الكل باسم الجزء ، ثم صارت هذه التسمية حقيقة عرفية عندهم ، فلا بأس من ان يكون المقصور مستعملا في هذا وذاك عرفا ويطلق عليه اسم الاشتراك هذا ما ظهر لي ، والله اعلم .

(١) **(قوله الف مقصورة)** سمي الاسم الذي في آخره الف مقصورا لانه ضد المدود ، أو لانه محبوس الحركة والقصر : الحبس . كذا قاله العصام في شرح الكافية . قال عبد الحكيم : المقصور مشتق من القَصْر المتعدي مصدر قَصَره يقصره بمعنى ضد المَد ، واما القِصَرُ كعِنَبٍ خلاف الطوُل فهو لازم مصدر قَصُرَ ككَرُمَ لايمكن بناء المقصورمنه انتهى .

(٢) **(قوله ان كان ثلاثيا)** اي مجردا .

(٣) **(قوله يرد الى...)** لم يقل : يقلب كما عبر به غيره لان ردَّ الشيء الى اصله لايسمى قلبا .

(٤) **(قوله الى اصله)** فان كان الاصل واوا ردَّ الى الواو ، وان كان ياء ردَّ الى الياء هذا اذا عرف اصله ، اما اذا لم يعرف الاصل ، فاما ان تُمالَ الالف ، أو لا ، فان اميلت ، فانها تقلب ياء نحو مَتَيَانِ ، وبلَيَانِ في مُسَمَّيَيْنِ بمتى ، وبلى ، وان لم تمل ، فانها تقلب واوا على المشهور في موضعين . الاول : في الاسماء العريقة البناء ، فان الالف اصل فيها كلدى والى علمين تقول في تثنيتهما : لَدَوان ، وإِلَوَان والثاني : في الاسماء المتمكنة التي لم يعرف اصل ألِفها. قال المصنف في المفصل : وان جهل نظر ، فان اميلت قلبت ياء كقولك : متيان وبليان مسميين بمتى وبلى والا قلبت واوا كقولك : لدوان ، وإلوان في مسمين بلدى ، والى . انتهى

(٥) **(قوله نحو عصا زيد)** معناه اننا لم نَرُدَّ الواو عند التثنية بان ابقينا الف عصا عندها ، فانه يجتمع الفان ، فاما ان يثبتا ، فنحرك احداهما هربا من التقاء الساكنين ، وهذا متعذر لعدم قبولهما الحركة في اصل الوضع ، أو نحذف احدهما ، وهذا ممتنع اذ يؤدي الى الالتباس في صورة الاضافة ، وان كان في غيرها لايؤدي اذ بناء الاحكام على الاطراد اولاً ، والالتباس في صورة يسحب الحكم الى باقي الصور التي لم يقع فيها ، ونختار الشق الاول اعني اثباتهما ، وفيه يجب التحريك فنضطر الى رد لام المفرد الى الاصل لانه يقبل الحركة ، فهو اولى بها والله تعالى اعلم .

(قال : وليسَ[١] فيما يجاوزُ الثلاثيَّ إلا الياءُ نحو اعشـيانِ[٢] وحُبْلَيـانِ وحُبَارَيـانِ ومُصْطَفَيانِ) أقول : ليس[٣] في كلّ أسم مقصور يزيد على الثلاثي اذا اريد ان يثنى الا الياء أي[٤] يجب ان يقلب الفهُ ياءً لانها اخف من الواو ومزيد الثلاثي ثقيلٌ سواء كانت الفه في الاصل واواً ، او ياءً نحو اعشيان في اعشى وهو الذي لايبصر بالليل ويبصر بالنهار ومصطفيان في مصطفى وهو اسم مفعول من الاصطفاء أو للتأنيث نحو حبليان في حبلى وهي الحاملة أو لتكثير الكلمة نحو حباريان تحذف في حبارى وهو طائر يقال له بالفارسية : جرد .

(قال : وإنْ كان في آخرِ[٥] الممدُودِ الفُ التانيثِ كحمراء ، قلتَ : حمراوان) أقـول : أما القلب فلئلا يكون علامة التأنيث في وَسَطِ الكلمة ، وأما الواو فلئلا يجتمـع يـاآن

---

(١) **(قوله وليس فيما...)** اي ، وليس في المقصور الذي تجاوز ثلاثة احرف بان يكون رباعيـا، أو خماسيا ، أو سداسيا الا الياء سواء كانت الالف منقلبة عن ياء ، أو واو أو غير منقلبة عن احـدهما بان كانت للاحاق كأرطى الملحق بجعفر ، أو للتأنيث كحبلى ، أو للتوسع بتكثيـر حـروف الكلمـة كقبعثرى وحبارى .

(٢) **(قوله اعشيان)** وكذا مصطفيان اصلهما واو قلبت ياء لتطرفها ، ثم قلبت الياء الفـاً لتحركهـا ، وانفتاح ما قبلها .

(٣) **(قوله ليس في كل اسم)** لايخفى اننا جعلنا (ما) فيما سبق اسم موصول ، والشارح جعلها نكـرة موصوفة ، وكلاهما جائزهھنا فاختر ايهما شئت .

(٤) **(قوله اي يجب ان يقلب الفه ياء...)** لانه ان كان اصل الالف ياء تقلب ياء اعتبارا للاصـل ، ولانها اخف من الواو ، وان كان اصلها واوا ، فالقلب للتخفيف .

(٥) **(قوله وان كان في آخر الممدود الف التأنيث...)** توضيح هذا المبحث ، وتحقيقـه : ان الاسـم الممدود الذي آخره همزة ، اما ان لايسبقها الف ، أو يسبقها ، فالاول : بابـه التصـحيح كرشـأ ، والثاني : على اربعة اضرب: همزة زائدة للتانيث ، وهمزة اصلية ، وهمزة منقلبـة عـن اصـل ، وهمزة زائدة للالحاق ، اما همزة التانيث فهي الف في الاصل لذا عبر المصنف بقوله: وان كان في آخره الف التانيث كحمراء اصلها حمرى ، ثم زيدت عليها الف لمد الصوت ، فصار حمراا ، فقلبت الثانية همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة ، واذا ثني تقلب همزته واوا تقول : حمراوان لان الهمزة حرف ثقيل من جنس الالف ، فينبغي ان لاتقع بين الألفين مع انها غير اصلية ، والواو اقـرب الـى الهمزة من الياء لثقلها ولانها لو ابقيت بلا قلب للزم كون علامة التانيث في وسط الكلمة...الى اخر

ماقبلهما الف في النصب ، والجر نحو رأيت حمرايَيْنِ ، ومررت بحمرايَيْنِ ، والحمراء : تأنيث الاحمر.

(قال : وتقولُ في كساءٍ وقُرّاءٍ وحِرباءٍ كساآن وقراآن وحرباءان) أقول : اذا كانت همزة ممدودة بدلا من حرف أصلي ، أوهمزة أصلية ، أوللالحاق تكون ثابتة عند التثنية ، فتقول في كساء: كساآن ، وكذلك البواقي ، واصل كساء كساوٌ ابدلت الواو

ما قرره الشارح ، وما عللناه اولاً هو قول العلامة نور الدين الجامي قدس سره . قال العلامة البَرْدَعي في الحدائق : ولم يجعلوها اصلا لان كون الالف علامة للتانيث مقطوع به في حبلى بخلاف الهمزة ، فانا لم نجدها علامة له في غير باب حمراء ، فاذا ترددنا في انها منقلبة عن الف التانيث ، ام هي للتانيث بالاصالة فالحمل على ما هو المتفق عليه اولى لان الباب لايثبت بالاحتمال انتهى . أقول: قد ورد ثبوت الهمزة في التثنية ، وقلبها ياء ، وحذفها مع الالف اذا كانتا بعد اربعة احرف نحو قاصعان ، وخنفسان دفعا للتطويل ، وليس بقياس لذلك لم يذكره المصنف ههنا خلافا للكوفيين . افاده العصام في شرح الكافية ، واما الهمزة الاصلية فهي تثبت عند التثنية في الاشهر كقراء صيغة مبالغة لجيد القراءة ، او للمتنسك من قرأ بمعنى تنسك أو جمع قارئ ، وحكى ابو علي عن بعض العرب قلبها واوا : نحو قُرّاوان ، واما الهمزة المنقلبة عن اصل فاثباتها اولى من قلبها كما حققه الرضي ، واجيز القلب كما في المفصل ، وغيره ، وعبارة الكافية صريحة في انها تقلب واوا على سبيل التسوية ، والاقرب ما نقلناه آنفا وهو ان الثابت اثبات الهمزة ، والقلب مرجوح ونقل الرضي : ان الهمزة المنقلبة قد تبدل ياء ، ولايقاس عليه خلافا للكسائي مثال ذلك كساء اصله كساو قلبت الواو المتطرفة التي قبلها الف زائدة همزة تخفيفا ، واذا ثني تقول: كساآن على الراجح لان الاثبات هو الاصل ، وكساوان على المرجوح تشبيها له بهمزة التانيث في العروض ، وعدم الاصالة ، واما همزة الالحاق ، فابدالها واوا اولى من اثباتها كما في الرضي ، لا أنَّ الابدال ، والاثبات سواء ، وان كانت عبارة الكافية تشعر بذلك مثاله حرباء زيدت الهمزة للالحاق بحمْلاق وهو باطن الجفن وفي التثنية تقول : حرباوان على الراجح تشبيها بهمزة التانيث في العروض ، وحرباآن على المرجوح لان الاثبات هوالاصل . **تتمة** : ومما لا مندوحةعن معرفته كيفية تثنية ما حذف لامه نسيا ، فلا يعود في التثنية الا في خمسة الفاظ اخ ، واب ، وحم ، وهن ، وذات دون ذو ، وربما يقال : اخان ، وابان ، ويقال : فمان ، وفموان للضرورة ، وابعد منه فميان ، واما يديان فتثنية يدي كعصي وهو لغة في يد وكذا دموان ، ودميان تثنية دمي ، او دمو على اختلاف في ان اصله واو ، او ياء وهو لغة في دم ودميان شاذ عند من جعله واويا ، وبالعكس عند من يخالفه . انتهى ما قاله العصام بتصرف يسير جدا .

بالهمزة ، فصارت كساء وهوبالفارسي كليم اسياد والقراء جمع القارئ ، وهمزته أصلية ، والحرباء دويبة تدورمع الشمس ، وهمزته للالحاق بحملاق وهو باطن الجفن .

المجموع السالم

(قال : المَجْمُوْعُ[١] وهُوَ على[٢] ضَرْبَيْنِ مُصَحَّحٍ[٣] وهُوَ ما[٤]

---

(١) (قوله المجموع) اي مطلقا اي ما يطلق عليه لفظ الجمع ، ولما كان معلوميته بهذا الوجه الغير المحتاج الى التعريف كافية في تقسيمه قسمه الى قسمين ، وعرف كل واحد منهما لان لكل واحد منهما احكاما خاصة لايمكن اجرائها عليه الا بعد معرفته ، فقال ما قال .

(٢) (قوله وهو على ضربين) اي قسمين ، ونوعين متخالفين.

(٣) (قوله مصحح) لكون بناء واحده محفوظا في الجمع ، ويسمى جمع المذكر السالم لسلامة بناء واحده اي بنيته اي لغير اعلال ، فدخل فيه قاضون ، ومصطفون ، ويسمى أيضا جمع السلامة لمذكر ، والمراد بالمذكر باعتبار معناه لا باعتبار لفظه ، فدخل فيه زينب ، وحبلى لمذكرين ، فانهما يقال فيهما : زينبون ، وحُبْلُون ، وخرج زيد ، وعمرو علمين لمؤنثين ، فلا يجمعان هذا الجمع.

(٤) (قوله ما) اي اسم كما فسره الشارح . قال عبد الحكيم : اشارة الى ان غير الاسم لايكون مجموعا ، والفعل انما يثنى ، ويجمع باعتبار فاعله انتهى. وهذا التعريف تقريبي للمبتدئ ، وعرف بعض النحاة جمع المذكر السالم بقوله: مادل على اكثر من اثنين بزيادة واو ، أو ياء على مفرده الذي من لفظه المجعول ذلك المفرد علما لمذكر عاقل ، أوصفة له فخرج ما لم يدل على اكثر من اثنين وهو ما جعل علما من هذا الجمع كزيدون علما لرجل مثلا ، ومادل على اكثر من اثنين بغير تلك الزيادة كشفع ، وزوج ، وما لامفرد له كعشرين وتسعين ، وما له مفرد من معناه نحو اولو بمعنى اصحاب ، فان مفرده ذو بمعنى صاحب وبالمجعول علما ، أوصفة اسماء الاجناس نحو عالَمون ، واهلون ، ووابلون ، فان مفرد الاول : عالم " بفتح اللام " وهو ماسوى الله ومفرد الثاني : اهل وهم الاقارب ومفرد الثالث : وابل وهو المطر الكثير وارضون ، وسنون ، فجميع هذه الامور الخارجة عن التعريف ملحقة بجمع المذكر السالم في اعرابه. كذا قاله العطار في شرح الازهرية وبعضهم عرفه بقوله: كل اسم دل على اكثر من اسمين ، وكان اختصارا للمتعاطفات بزيادة في آخره ، اما واو ، ونون أو ياء ، ونون انتهى . ثم الاصح ان اقل الجمع ثلاثة ، وقيل اثنان وهو راي القاضي ابي بكر الباقلاني ، وجماعة قاله العلامة الاهدل .

لحِقَ آخرَهُ واوٌ[1] مضمُومٌ ماقبلها او يَاءٌ مكسُوْرٌما قَبْلَها بمعنى الجمعِ ونُونٌ مَفْتُوْحَةٌ عِوَضَاً عن الحركةِ والتنوينِ في المُفْرَدِ كمُسْلِمُوْنَ ومُسْلِمِيْنَ) أقول : لما فرغ من الصنف السادس شرع في الصنف السابع اعني المجموع وهو على ضربين لأن بناء الواحد ان كان سالما فيه فمصحح ، والا ، فمكسر ، والمصحح : اسم لحقت آخره واو مضموم ماقبلها ، أو ياء مكسورة ما قبلها ؛ للدلالة على معنى الجمع ولحقت بعد الواو ، والياء نون مفتوحة[2] حال كونها عوضا عن الحركة والتنوين في المفرد ، وذلك في المذكر كمسلمون ، ومسلمين ، فانهما جمعا مذكر ، والواو ، والياء تدلان على معنى الجمع ، والنون عوض عن الحركة في مسلم ، وتنونيه ، فقوله : ما شامل لجميع الاسماء ، وقوله : لحقت آخره واو مضموم ما قبلها ، أو ياء مكسورما قبلها يُخْرِجُ ما لايكون كذلك ، لكنه شامل لمثل مجنون ، ومسكين ، وقوله : بمعنى الجمع يخرج ذلك.

(قال : ويَخْتَصُّ ذلك بمن يَعلمُ) أقول : يختص جمع المذكر السالم بذوى العلم لأنه أشرف الجموع لصحة بناء الواحد فيه ، وذو العلم أشرف من غيره ، فاختص الاشرف بالاشرف ، واعلم : ان اللفظ الذي يراد ان يجمع جمع المذكر السالم إما ان يكون اسما ، أوصفة ، فان كان اسماً فشرطه ان يكون[3] مذكراً عَلَماً[1]

---

(١) (قوله واو مضموم ما قبلها) لفظا كما في زيدون ، أوتقديرا كما في صالحو القوم ، أومنقلبة الى الياء كما في مسلميّ على التحقيق كذا قاله الصبان ، واعلم : ان الواو التي بها للدلالة على جمع الذكور ، والنون التي بها جبرا لما فاته من الاعراب بالحركات ، وفوات التنوين ، فلم يؤت بالحرفين لمحض الجمعية كصنوان جمع صنو ، ثم اعلم : ان آخر مفرد الجمع ان كان ياء قبلها كسرة حذفت مثل قاضون ، ومصطفون جمع مصطفٍ اسم فاعل ، وان كان آخره مقصورا ؛ حذفت الالف لالتقاء الساكنين ، وبقي ما قبلها مفتوحا مثل مُصْطَفَوْن جمع مصطفى اسم مفعول .

(٢) (قوله نون مفتوحة حال كونها...) اي في اصل الوضع فيدخل صالح القوم ، ويخرج نحو مساكين ، فأفهم . قال الرضي : وانما ثبتت مع ال مع ان المعوض عنه ، لايثبت معها لانه يكون علامة على التنكير في بعض المواضع ، واذا وجد معها لزم اجتماع حرف التعريف ، وحرف يكون علامة على التنكير في بعض المواضع ، وفي ذلك قبح ، لايخفى والنون لاتكون للتنكير اصلا فلذلك ثبتت معها . كذا نقله الحامدي ، وقد وتكسر النون لضرورة الشعر ، فتنبَّه .

(٣) (قوله ان يكون مذكرا) اي باعتبار المعنى كما سبق ذكره .

عالمـــاً[٢] فلا يقال : هندون لانتقـــاء التذكيـــر ، ولارجلـــون لانتفـــاء العلميـــة ، ولا اعوجون في اعوج – وهـــو علم فرس لإنتفـــاء العالميـــة ، وان كـــان صفـــــة[١]

---

(١) (قوله علما) شخصيا كزيد ، أوعلما على سبيل الشمول التوكيدي كأجمع ، لا جنسيا كأسامة قال المحقق العطار في حواشي الازهرية : واشترط في العلم ان يكون منكرا اي يقبل التنكير ، فلا يجمع ما لايقبله نحو فلان ، ولا يجمع العلم باقيا على علميّته ، فاذا اريد جمعه فلا بد من تنكيره بان يراد به شخص ما مسمى بهذا الاسم انتهى . وقال الانبابي في تعليقات تلك الحواشي : فالعلمية لم تشترط الا من حيث كون العلم وصفا تأويليا ، والوصفية التأويلية موجودة لم تزل وهـــي المشـــروطة فـــي الحقيقة انتهى وقد ألغز البدر الدماميني في ذلك مخاطبا لعلماء الهند بقوله :

ايا علماء الهند لازال فضلكـــم ... مدى الـــــدهر يبدو في منازل سَعْده
ألمَّ بكم شخص غريـــب لتحسنوا ... بإرشــــاده عنـــد الســـؤال لقصده
وهـــا هـــو يبـــدي ما تعـــسَّرَ فَهْمُهُ ... عليه لتهـــدوه الى سُبْـــل رشـــده
فيسأل ما أمـــرٌ شـــــرطتم وجـــوده ... لحكم فلم ترض النحـــــاة بردّه
فلما وجدتم ذلك الأمر حاصلا ... منعتـــم ثبـــوت الحكم الا بفقـــده
وهذا لَعَمْري في الغرابة غايةٌ ... فـــهـــل من جواب تُنْعِمُـــون بردِّهِ

واجاب بعض الفضلاء بقوله:

أيا مَنْ على افراس افكاره غدا ... بصيد عزيز الشاردات بـــــجَدِّهِ
فـــــهاك جوابا للســـؤال موضـــحا ... يفوق فريد الدر في نظم عِقْـــده
قـــــــــد اشترطوا في مفرد علميـــة ... لجمــــع على نهج المثنى وحـــدّه
فلـــــــــما رأوا تعريف ذاك محققـــا ... أَبَـــوْا جمـــعـــه الا باثبات ضـــده
ويدفع ذا الاشكال ان شيوعـــه ... لصحة جمع لاغنىً عن وجوده
وتعريفه شرط لإقـــدام حـــــاذق ... عليه فلا تستغربـــــــوا شـــرط فقده

انظر حاشية العطار المذكورة ص ٤٨.

(٢) (قوله عالما) اي عاقلاً اي ما من شان جنسه العقل فدخل الصبي غير المميز والمجنون والمراد مذكر عاقل ، ولو تنزيلا ، ثم لابد ان تعلم : ان الشيخ المصنف رحمه الله تعالى قد تـــرك شـــروطا أُخرى وهي كون الاسم خاليا من تاء التانيث ، ولو لغيرها ، ومن التركيب ، ومن الاعراب فلا يجمع ما فيه التاء كطلحة ، او التركيب المزجي كمعدي كرب ، واجازه بعضهم ، أوالاسنادي كبَرَقَ نحـــرُهُ بالاتفاق ، أو الاعراب بحرفين كالزيدينِ ، أوالزيدينَ علماً ، فان اردت ان تجمع من اسمه مبنيا ، أو مركبا تركيبا مزجيا اتيت بجمع ذو في المذكر ، وبجمع ذات في المؤنث فتقول جاء ذوو ســـيبويه ،

فشرطه ان يكون مذكراً عالما ، فلايقال : مسلمون في مسلمة لأنتفاء المذكورة ، ولاكميتون في كميت لإنتفاء العالمية .

(قال : أوْ الفٌ[٢] وتاءٌ في المؤنثِ وتكونُ مَضْمُومَةً في الرفـعِ

وذوو برق نحره ، وذوات حذام ، واما المركب الاضافي فانه يجمع صدره ، ويضاف لعجزه نحو جاء عبدوالله ، وجاء غلامو زيد ، وجوز الكوفيون جمع الجزأين نحو غلامو زيدين . انتهى .

(١) **(قوله وان كان صفة فشرطه)** ان يكون مذكرا عاقلا خاليا من تاء التانيث ليس من باب افعل فعلاء ، ولا من باب فعلان فَعْلَى ، ولا مما يستوي في الوصف به المذكر ، والمؤنث فلا يجمع هذا الجمع ما كان من الصفات لمؤنث كحائض ، أو لمذكر غير عاقل كسابق صفة فرس ، أو فيه تاء التانيث كعلامة ، ونسابة ، أو كان من باب افعل فعلاء كاحمر ، أو من باب فعلان فعلى كسكران ، فان مؤنثه سكرى أو يستوي في الوصف به المذكر ، والمؤنث كصبور ، وجريح ، فانه يقال فيه : رجل صبور وجريح ، وامرأة صبور وجريح . انتهى ما قاله الاشموني بحذف يسير .

(٢) **(قوله أوالف وتاء في المؤنث)** اي لمعنى الجمعية ؛ فلا يرد مثل سلقاة ، وانما اضمر هذا القيد ، ولم يذكره صريحا بقرينة ذكره في السابق. كذا افاده سعد الله في الحدائق ، والمراد بالف ، وتاء الزائدتان ليخرج نحوقضاة ، وابيات . قال العصام : لم يرد بالتاء ما شاع ارادته مما ينقلب في الوقف هاء . انتهى . وشرط جمعية مفرده انه ان كان اسما اي علما جمع مطلقا الا فيما سمع ، فانه لايطرد كسموات ، وكائنات فاندفع اعتراض الرضي وان كان صفة ، فاما ان يكون لها مذكر ، أو لا ، فان كان لها مذكر ، فاما ان يجمع بواو ، ونون ، أو لا يجمع بهما ، فان جمع بهما فالصفة المؤنثة تجمع بالف ، وتاء ، وان لم يجمع بهما ؛ فشرط جمعيتها بهما كونها بالتاء ، وان لم يكن لها مذكر اصلا فشرط جمعيتها أيضا كونها بالتاء . هذا خلاصة ما قاله بعض المحققين ، لكنه لم يستوف اقسام ما يجمع هذا الجمع وحاصله : ان هذا الجمع يجمع قياسا في خمسة امور . الاول : ما فيه تاء التانيث مطلقا سواء كان علما لمؤنث كفاطمة ، او لمذكر كطلحة ، أم اسم جنس كتمرة ، أم صفة كنسابة . قال الصبان : ويستثنى من الاول خمسة ألفاظ لا تجمع بالالف ، والتاء (امرأة ، وأمة ، وشاة ، وشفة ، وقُلَة) وزاد الروداني : وأُمّه " بالضم ، والتشديد " وملة انتهى . الثاني : ما فيه الف التانيث مطلقا سواء كان اسما كبهمى ، و صحراء ، او صفة كحبلى ، واستثني منه فعلاء افعل ، وفعلى فعلان غير منقولين الى العلمية ، واختلف في فعلاء الذي لا افعل له كعجزاء ، ورتقاء ، فقال ابن مالك : يجمع بالف ، وتاء ؛ لان المنع في حمراء تابع لمنع جمع التصحيح وهو مفقود هنا ومنعه غيره . الثالث : مصغر مذكر ما لايعقل كدريهم ، فانه يجمع على دريهمات لانه ملحق بالصفة اذ مفاده الوصف بالصغر . الرابع : علم مؤنث لا علامة فيه كزينب كذا قاله الصبان . لكن قال الاهدل

ومَكْسُـــورَةً[١] **في النصبِ والجرِ كمسلمات وهنداتٍ)** أقول : لما ذكر المصـــحح مـــن الجمع المذكر اراد ان يذكر من الجمع المؤنث ، فقال أو الف ، وتاء أي المصحح اسم لحقت آخره الف ، وتاء في جمع المؤنث ، وتكون تلك التاء مضــمومة فــي الرفــع ومكسورة في النصب ، والجر كمسلمات في الصفة ، وهندات في الاسم وانما كانــت التاء مكسورة في النصب ، والجر لأن جمع المؤنث فرع لجمع المذكر ، وقد عرفــت ان النصب في الجمع المذكر محمول على الجر ، فلو لم يحمل في جمع المؤنث للــزم للفرع مزية على الاصل .

المجموع المكسر

(قال : ومُكَسَّرٌ وهوما يَتَكَسَّرُ فيه بناءُ الواحدِ كرجــالٍ وافــراسٍ ويعــمُّ ذوى العلــمِ وغيرَهُم) أقول : لما بين الجمع المصحح شرع في المكسر ، فقوله : ومكسر عطــف على قوله : مصحح أي المجموع اما مصحح كما مر ، أومكسر ، وهو الذي يتكســر أي يتغير بناء الواحد فيه كرجال في رجل ، وافراس في فرس ، فان بنــاء رجــل ،

: علم المؤنث مطلقا سواء كان فيه التاء كفاطمة ، ام لا كزينب لعاقل ، ام لغيره ، واستثني منه حذام ، ووبار عند من بناهما ؛ لان الجمع يناقض البناء ، اما على القول باعرابه اعراب ما لاينصــرف ؛ فانه يجمع ؛ فيقال: حذامات ، ووبارات. الخامس: وصف مذكر غير عاقل كجبال راسيات ، وايــام معدودات بخلاف صفة المؤنث كحائض ، وصفة العاقل كعالم فانها لا تجمع هذا الجمع انتهــى مــا جمعته من عبارات المحققين فاحفظه فانه نفيس وقد نظم هذه الخمسة الشاطبي فقال كما نقله الصبان والعطار:

وقِسْهُ في ذي التا ونحوِ ذكرى ودرهمٍ مصغرٍ وصحراْ

وزينبٍ ووصــفِ غيرِ العـــــاقلِ وغيــرِ ذا مُــــسَلَّمٌ للناقلِ

فيقتصر فيماعدا الخمسة على السماع كسموات ، وارضات ، وحمّامات ، وامهات والله اعلم.

(١) **(قوله ومكسورة في النصب)** جوز الكوفيون نصبه بالفتحة مطلقا ، وهشامٌ فيما حذفت لامه ، ولم ترد عند الجمع كلغة بخلاف سنة ، فانه قيل فيها سنوات ، لا سنات كلغات .

وفرس قد تغير في الجمع ، ويعم جمع المكسر[1] ذوى العلم وغير ذوى العلم ، ولذلك مثل بمثالين .

(قال : والمذكرُ والمؤنثُ من المصححِ يُسَوى[2] فيهما بين لفظى الجرِ والنصبِ تقول رايتُ المسلمِيْنَ والمسلماتِ ومررتُ بالمسلمِيْنَ والمسلماتِ) أقول : يسوى مبني للمفعول من التسوية ، والقائم مقام فاعله (فيهما) و (بين) ظرف له ، والمعنى يجعل في المذكر ، والمؤنث لفظ النصب مساوياً للجر ، وهذا الكلام تكرار لان التسوية في المذكر قد علمت في اول الكتاب وفي المؤنث قبيل هذا .

(قال : والجمعُ المصحَّحُ[3] مُذكرُهُ ومُؤنثُهُ للقلةِ ، وما كان من المُكَسَّرِ على وزنِ أفْعُل

---

(١) (قوله ويعم جمع المكسر ذوي العلم وغير ذوي العلم) قال سعد الله في الحدائق: وذلك ؛ لان اختصاص الجمع بالواو ، وبمن يعلم لشرف السلامة ، وشرف التذكير ، ولا وجود فيه للشرف الاول قطعا ، والشرف الثاني قد يكون فيه ، وقد لايكون فلا وجه لاختصاصه بمن يعلم ، بل ينبغي ان يعمه ، وغيره انتهى.

(٢) (قوله يسوى فيهما...الخ) غرضه هنا ان يشير الى ان نصبهما محمول على جرهما والى ان الحمل من جانب النصب دون الجر ، والذي يدل عليه قوله هنا بين لفظي الجر والنصب بتقديم ذكر الجر ، وقوله هنالك مكسورة في النصب ، والجر بتقديم النصب كذا افاده البَرْدَعي في الحدائق .

(٣) (قوله والجمع المصحح مذكره...) اعلم : ان مبدأ جمع القلة مطلقا ثلاثة ، ومنتهاه عشرة ومبدأ جمع الكثرة احد عشر ، ولا منتهى له فهما مختلفان مبدأً ، ومنتهىً ، واستعمال كل من جمعي القلة، والكثرة في ما ذكرته حقيقة ، وقد يستعار احدهما للآخر مع وجوده كقوله تعالى ﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٖ﴾ مع وجود اقراء هذا هو المشهور ، وارتضى السعد ، والدماميني : ان جمعي القلة ، والكثرة مبدؤهما ثلاثة ، ومنتهى جمع القلة عشرة ، ولا منتهى لجمع الكثرة ، فهما مشتركان في المبدأ مختلفان في المنتهى ، وللقرافي ههنا استشكال دقيق اعرضت عنه مخافة التطويل في هذه التعليقات. اذا فهمت ما قدمناه فاعلم : ان جمعي السلامة موضوعان للقلة عند سيبويه ، وتبعه جماعة من المحققين كالمصنف ، وابن الحاجب ، واضرابهما رحمهم الله تعالى ، وخلافهم الرضي في شرحه قائلا: الظاهر انهما لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة ؛ فيصلحاني لهما انتهى. وفيه نظر ، والكلام في هذا المبحث طويل الذيل عميق السيل اكتفي بما قدمته في هذه الرسالة الموضوعة للمبتدئين ، والله سبحانه وتعالى أَعْلَمُ . فائدة : قال البركوي في الامتحان شرح مختصر الكافية

وأَفْعَال وأَفْعِلة وفِعْلَة **فهو جمعُ قلةٍ وما عدا ذلك جمعُ كثرةٍ)** أقول : الجمع اما جمع قلة ، أو جمع كثرة ، وجمع القلة : مايطلق على العشرة فمادونها من غير[1] قرينة ، ويطلق على ما فوق العشرة مع[2] القرينة ، وجمع الكثرة بخلاف ذلك ، والجمع المصحح مذكره ، ومؤنثه للقلة ، وما يكون من الجمع المكسر على وزن افعل كافلس ، وافعال كافراس ، وأفعلة كأغلمة ، وفعلة كغلمة جمع قلة أيضا ، وما عدا المذكور من المجموع جمع الكثرة ، فيقال في جمع القلة : عندي افلس من غير قرينة اذا كان المراد عشرة ، فما دونها ، وعندي اثناعشر أفلس مع قرينة ، وهي اثنا عشر مثلا اذا كان المراد مافوق العشرة ، ويقال في جمع الكثرة : على خلاف ذلك نحو عندي رجال من غير قرينة اذا كان المراد مافوق العشرة ، وعندي ثلاثة رجال مثلا اذا كان المراد ما دونها .

(قال : وما جُمِعَ[3] بالالف والتاءِ من فَعْلَةٍ صحيحةِ[4] العين فالاسم[5] منه متحرِّك العين نحو تَمَرَات والصفةُ مبقاةُ العينِ على سكونها نحو ضَخْمَات ، وأمّا معتلها فعلى السكون كبَيْضَات وجَوْزَات) أقول : اللفظ الذي يجمع بالالف والتاء مماهو على وزن فعلة مع صحة عين الفعل ، فالاسم منه متحرك العين أي يتحرك عين فعلة في الجمع

للبيضاوي : اعلم : انه اذا لم يأت للاسم الا جمع قلة كأَرْجُل في الرِجْلِ ، والا جمع كثرة كرجال في الرجل فهو مشترك بين القلة ، والكثرة انتهى .

(١) **(قوله من غير قرينة)** اي معيّنة لا مانعة فتنبه للفرق ، والله اعلم

(٢) **(قوله مع القرينة)** اي المعينة لمراد المتكلم كاحَد عشر في قولك: رايت من المسلمين احد عشر رجلا.

(٣) **(قوله وما جمع)** ما عبارة عن اسم مقابل للفعل ، والحرف ، والاسم في قوله : فالاسم منه مقابل للصفة فلا يلزم انقسام الشيء الى نفسه انتهى . كذا قاله سعد الله البَرْدَعي في الحدائق .

(٤) **(قوله صحيحة العين)** اي غير معتلها ، ولا مضاعفها ، أما معتل الفاء كوَعْدَة ، واللام كرَمْيَة ، وغَزْوَة فكصحيح الفاء ، واللام بلا فرق تقول فيهما : وَعَدَات "بفتح العين" ورَمَيَات "بفتح الميم" .

(٥) **(قوله فالاسم منه)** الاسم : ما لايدل على ذات مبهمة باعتبار معنى معين سواء كان اسم عين كتمرة ، أو اسم معنى كضربة ، والصفة : ما تدل على ذات مبهمة باعتبار المعين كضخمة .

نحو تمرات " بفتح الميم " في تمرة ، والصفة مبقاة العين أي يبقى[1] عين فعلها على السكون نحو ضخمات " بسكون الخاء " في ضخمة ، وهي الغليظة ، وذلك للفرق بين الاسم ، والصفة ، ولم يفعل بالعكس لان الصفة[2] ثقيلة لكثرة الاستعمال وهي بالسكون اولى واما معتل[3] العين من فعلة فعلى السكون أي يبقى عين فعلة على السكون في وقت الجمع ، وان كان اسماً واويا كان ، أو يائيا كبيضات في بيضة، وجوزات في جوزة ، وذلك للفرق بين المصحح ، والمعتل ، ولم يفعل[4] بالعكس لأن الخفة بالمعتل اولى .

---

(١) (**قوله اي يبقى عين فعلها**) لان البقاء اصل ، ولاداعي للعدول عنه سواء كانت صحيحة العين ، أو لم تكن ، وسواء كانت مفتوحة الفاء كضخمة ، أو مكسورة كصِفْرة ، أو مضمومة كحُلْوة . قاله البَرْدَعي في الحدائق .

(٢) (**قوله لان الصفة ثقيلة...**) بسبب اقتضائها الموصوف ، ومشابهتها الفعل في الدلالة على الحدث .

(٣) (**قوله واما معتل العين...**) اراد بمعتل العين ما يشمل المضاعف أيضا بطريق عموم المجاز فافهم .

(٤) (**قوله ولم يفعل بالعكس...**) لانه لو فتح ، فان قلب الفا لزم زيادة التغيير ، وإن لم تقلب لزم الاستثقال ، وقبيلة هذيل تفتح المعتل أيضا. تنبيه: لم يذكر المصنف ما كان مضموم الفاء أو مكسورة اسما كان ، أو صفة صحيحا ، أو معتلا لعدم تعيّن الفتح فيهما ، وقد ذكرهما في المفصل بعبارة مختصرة ، ونصها : والمؤنث الساكن الحشو ، لايخلو من ان يكون اسما ، أو صفة ، فان كان اسما تحركت عينه في الجمع اذا صحت بالفتح في المفتوح كجمَرات ، وبه وبالكسر في مكسورها كسِدِرات ، وبه ، وبالضم في مضمومها كغُرُفَات ، وقد تسكن في الضرورة في الاول ، وفي السعة في الباقيين في لغة تميم ، فاذا اعتلت فالأسكان كبَيْضات وجوزات ، وديمات ، ودُوْلات الا في لغة هذيل . قال قائلهم :

أخو بَيَضَات رائحٌ متأوبٌ ....

وتسكن في الصفة ، لاغير ، وانما حركوا في جمع لَجْبة ، وربْعة لانها كأنهما في الاصل اسمان وصف بهما كما قالوا : امرأة كَلْبة ، وليلة غُم . انتهى .

(قال : وفواعلُ يُجْمَعُ[١] عليه فاعل اسماً نحو : كواهل ، أو صفةً اذا كـانَ بمعنـى فاعلة نحو حوائض وطوالق وفاعلةٌ اسماً أوصفة نحو كواثب وضوارب وقد شذَّ نحو فـوارس) أقول : وزن فواعل إنما يجمع عليه كلّ كلمة تكون على وزن فاعل اذا كان اسماً نحو كواهل في كاهل وهو مابين الكتفين أوصفة اذا كان ذلك الفاعل بمعنى فاعلة نحو حوائض ، وطوالق في حائض ، وطالق اذا كانتا بمعنـى حائضـة ، وطالقـة ، ويجمع أيضا على وزن الفواعل كلّ كلمة تكون على وزن فاعلة سواء كانت اسما نحو كواثب في كاثبة وهي ما يقع عليه يد الفارس من عنق الفرس أوصفة نحو ضـوارب في ضاربة ، وقد شد نحو فوارس في جمع فارس ؛ لان فاعل الصفة اذا لم يكن بمعنى فاعلة فالقياس[٢] ان يجمع على وزن فُعّل أو فُعّال او فَعَلَة[٣] كجُهّل ، وجُهّال ، وجَهَلَة ، وانما قال : نحو فوارس لانه قد جاء غير هذا اللفظ مثل هوالك في هالك ، ونواكس في ناكس وهو الذي يخفض رأسه .

جمع الجمع

(قال : ويُجْمَعُ[٤] الجمعُ نحو أكالب في أكلبٍ وأسَاوِر وأناعِيْم ورِجَـالات وجِمَـالات)

---

(١) **(قوله وفواعل يجمع عليه فاعل...)** اعلم : ان فواعل يكون جمعا مطـردا لفاعلـة كضـاربة وفوعلة كصومعة ، وفاعلاء كقاصعاء ، وفوعل كجوهر ، وفاعَل " بفتح العـين " كطـابَع وفاعِـل "بكسرها " اسما ككاهِل ، أوصفة لمؤنث كحائض ، وحامل ، أو لمذكر لايعقل كبازل فيكون الشذوذ في نحو فوارس إنما هو في جمع فاعِل صفة لمذكر يعقل فاحفظ هذا التفصيل .

(٢) **(قوله فالقياس ان يجمع على وزن فُعّل وفعّال)** اي غالبا .

(٣) **(قوله أو فَعَلَة)** اي كثيراً ، والفرق بين الغالب ، والكثير أن الغالب اكثر مـن الكثيـر والنـادر دونهما ، ولذا يُمثّلُ للغالب بالصحة ، والكثير بالمرض ، والنادر بالفالج مثلاً . كذا افاده شيخ شيوخنا ابن القره داغي رحمه الله تعالى .

(٤) **(قوله ويجمع الجمع)** جمع تكسير ، وجمع مونث سالم وهو لايطرد قياسا قال شيخ الاسلام فـي المناهج : جمع الجمع لا ينطلق على اقل من تسعة أو اربعة كما ان جمع المفرد لاينطلق على اقـل من ثلاثة ، أو اثنين على اختلاف فيه ؛ فيقدر الجمع مفردا ، ويجمع على ما تقتضيه الاصول. انتهى.

أقول : قد يجمع الجمع للمبالغة ، والتكثير نحو أكالب[1] في أكلب جمع الكلب ، واساور في أسورة جمع سوار وهو ما تضع المرأة في يدها من الحلي وأناعيم في انعام[2] جمع نَعَم وهو ما يرعى من الحيوان ورجالات في رجال جمع رجل وجمالات في جمال جمع جمل وهو المذكر من الابل واعلم : ان الفرق بين الجمع ، وجمع الجمع ان الجمع انما يدل على آحاد كل واحد منها يكون فرداً من ذلك الجنس ، وجمع الجمع يدل على جموع كل واحد منها يشتمل على افراد من ذلك الجنس ، فالجموع في جمع الجمع بمنزلة الآحاد في الجمع فاذا قيل : أكلب ، فالمراد افراد الكلب ، فاذا قيل : أكالب فالمراد جموع من الكلب ، ولذلك قيل : ان جمع الجمع لايطلق على اقل من تسعة من أفراده كما ان الجمع لايطلق على اقل من ثلاثة

المعرفة والنكرة

(قال : المَعْرِفَةُ والنَكِرَةُ : فالمَعْرِفَةُ مادَلَّ على شيءٍ بعَيْنِهِ وهُوَ على خَمْسَةِ أضْربِ العَلَمِ والمُضْمَرِ ، والمُبْهَمِ وهو شيْئانِ : أسماءِ الاشارةِ والمَوْصُولاتِ والمُعَرَّفِ باللامِ والمُضَافِ الى أحْدِها اضافةً حقيقيةً ، والنَكِرَةُ ماشَاعَ[3] في امتهِ نحو جاءني رَجُلٌ ورَكِبْتُ فَرَساً) أقول : لما فرغ من الصنف السابع شرع في الصنف الثامن ، والتاسع

---

(١) **(قوله نحو أكالب في أكلب...)** قال المصنف في المفصل : ويجمع الجمع في كل أفعُل وأفعلة ، وأفاعِل ، وفي كل أفعال ، وأفاعيل نحو أكالب ، وأساور ، وأناعيم. انتهى قال السيد عبدالله في شرح الشافية : وكثر في جمع القلة ، وقلّ في جمع الكثرة . انتهى

(٢) **(قوله في انعام جمع نعم)** بفتح النون ، والعين ، وقد تسكن عينه هو الابل ، والشاة ، أو خاص بالابل.

(٣) **(قوله ما شاع في امته)** اي ماشاع في افراد جنس موجود ، أو مقدر ، وقيل في تعريفها: ما وضع لشيء لا بعينه وضعا شخصيا كرجل ، وماء ، وتمر ، أو نوعيا كالمشتقات ، وعلى هذا تكون النكرة مرادفة لاسم الجنس ، واليه ذهب ابن الحاجب كما قيل والعصام ، وقيل فيهما : ما وضع للماهية بقيد وحدةٍ ما ، فالفرق بينها ، وبين اسم الجنس اعتباري ، واليه مال السبكي في جمع الجوامع ، وقد تقدم هذا البحث مستوفىً في موضعه فتفطن ، ولا تغفل ، والله يتولاني ، ويتولاك برحمته آمين .

اعني المعرفة ، والنكرة ، فقال: المعرفة : مادل على شيء بعينه وقد عرفت في اول الكتاب معناها والمعرفة على خمسة أضرب : العلم ، والمضمر ، والمبهم ، والمضاف الى احدها وقد ذكرت والمعرف باللام سيجيء وقيّدَ المضاف بقوله : الى احدها اي احد المذكورات لأن الإضافة الى غير المعارف لا توجب التعريف بل توجب التخصيص مثاله غلام رجل ، وقيّد بقوله : إضافة حقيقية أي معنوية لأن الاضافة اللفظية لا تفيد التعريف ، بل تفيد التخفيف كما مرّ ، وقال: النكرة ما شاع في امته نحو جاءني رجل ، وركبت فرسا وقد عرفت معناها أيضا وشاع اي انتشر في امته اي في افراده فان رجلاً ، وفرساً منتشر شامل لكل واحد من افراد الرجال ، والافراس على البدلية وانما مثّل بمثالين لان احدهما من ذوي العلم ، والثاني من غيره .

المذكر والمؤنث

(قال : المُذَكرُ[1] والمُؤنثُ المُذَكرُ ما ليس فيه تاءُ التأنيثِ ولا الفُهُ والمؤنثُ مافيه إحداهنَّ كغُرْفَةٍ وحُبْلَى) أقول : لما فرغ من الصنف الثامن ، والتاسع شرع في الصنف العاشر ، والحادي عشر اعني المذكر ، والمؤنث ، فعرّف المذكر : بانه اسم[2]

---

(١) **(قوله المذكر والمؤنث)** اي من الاسم المتمكن لان ما هو المبني منهما من اسماء الاشارة والموصول ، والمضمرات سبق ذكره ، فلا يرد أن نحو هذي ، والتي ، وأنْتِ خارج عن تعريف المؤنث داخل في تعريف المذكر ، فينتقضان طرداً ، وعكساً ، واحكام الاسناد الآتية انما هي للمؤنث الذي هو قسم الاسم المتمكن. كذا افاده عبد الحكيم في التتمة .

(٢) **(قوله اسم ليس فيه تاء)** فيه ردٌ على الكوفيين حيث قالوا : العلامة هي الهاء والبصريون قالوا : الاصل الوصل فهي التاء تصير في الوقف هاء ، ويرجح قول الكوفية : أن الوقف يرد الى السكون الذي كان في الاصل ، فالظاهر : انه رد التاء الى الاصل انتهى . وهذه التاء والالفان علامة للتأنيث ، والعلامة لاتكون مطردة ، ولامنعكسة ، فلا يرد أن التاء تجيء لاثني عشر قسما ، أو اربعة عشر قسما ، وان الالف المقصورة قد تكون في نفس الكلمة كعصاً ، وفتى ، وقد تكون زائدة للالحاق نحو أرطى ، ولتكثير حروف الكلمة نحو قبعثرى ، وان الممدودة قد تكون من نفس الكلمة كرداء ، وكساء ، وقد تكون للالحاق كحرباء الملحق بقرطاس. انتهى وليس مقصود المصنف من التعريف الاّ تعيين مفهوم المؤنث عند النحوي ، وبيان علامة التأنيث ليعرف بوجه ما يمكن في هذا المقام ، وأما

معرفتها بوجه تتميّز عما عداها فلا بد لها من ضبط الفاظ مؤنثة لا يسعها كتابه. فائدة : في اقسام التاء اجمالا . اعلم : ان التاء تكون على اقسام . الاول : للدلالة على التأنيث ، وهي في الصفة التي ليست افعل التفضيل ، وافعل الصفة ، ومفعال ، ومفعيل ، ومفعل ، وفعيل بمعنى مفعول وفعول بمعنى فاعل ، وفي المنسوب بالتاء قياس ، وفي الاسم الجامد سماع قليل كانسانة ، وغلامة . الثاني : للفرق بين الواحد ، والجنس في المصادر ، والاجناس المخلوقة كضرب وضربة ، وتمر ، وتمرة ، والمراد بالجنس هنا : ما يقع على القليل ، والكثير بلفظ الواحد وهي بهذا المعنى ههنا قياس، فنحو فرس ليس بجنس ، ومجيئها للفرق بين الاجناس المصنوعة ، وواحدها قليل كسفين ، وسفينة ، ولبن ، ولبنة . الثالث : للفرق بين الواحد ، فيعرف بالتجرد عنها ، والجنس ، فيعرف بها على عكس ما تقدم ككَمْأة ، وكم وهو قليل الرابع : للمبالغة في فعال ، وفعول ، ومفعال ، وفاعل كعلاّمة ، وفرُوقة ، ومطرابة ، وراوية وبعض تكلف في جعلها للتأنيث باعتبار تقدير موصوف هو جمع لجعل الواحد كالجماعة للمبالغة اذ لايخطر بالبال عند سماع هذه الالفاظ . الخامس : للتنبيه على ان مفرد الجمع اعجمي معرَّب ، وهي مخصوصة بالجمع الاقصى فيقال : جواربة في جمع جورب وموزجة في جمع موزج معرَّب موزه ، وهذه التاء غير لازمة فيقال : جوارب ، وموازج . السادس : للتنبيه على ان مفرده مع ياء النسبة وهو أيضا من خواص جمع الاقصى ، فيقال : اشاعثة ، ومشاهدة في اشعثي ، ومشهدي . السابع : لتعويض الياء المحذوفة على نحو مصابيح فيقال : فرازنة بحذف ياء فرازين ، وهذه التاء لازمة مع حذف الياء ، ولايجامعها . الثامن: لتاكيد تأنيث الجمع ، وهي لازمة في مثال: عَزَبَة ، وجائزة في فعالة كجمالة ، وقد يلزم كما في حجارة ، وفي فعولة كصقورة ، وقد يلزم كعمومة ، وخؤولة ، وفي الجمع الاقصى كصيالقة ، وملائكة . التاسع : لتأكيد التأنيث كما في ناقة ، ونعجة ، وهي لازمة ، وقد يجيء في الصفة نحو عجوز ، وعجوزة . العاشر : لتعويض عن فاء الفعل كما في عدة ، أو عن لامه كما في ثبة ، أو عن ياء الاضافة نحو ياأبَتِ. الحادي عشر : للنقل من الوصفية الى الاسمية كالنطيحة ، والذبيحة ، والغالب عدم لزومها. الثاني عشر : لاتكون بمعنى من هذه المعاني كما في ظلمة ، وغمامة ، وهي لازمة . تكميل : فاعِل، ومُفْعِل مما هما مختصان بالاناث كطالق ، وحامل ، ومرضع اذا لم يقصد بها معنى الحدوث جردت عن التاء ، وان قصد بها معنى الحدوث لحقتها التاء ، وقالوا : حائضة ، وطالقة ، ومرضعة ، ويجمع الاول على فواعل كطوالق ، والثاني على طالقات . قال سعد الله البَرْدَعي في الحدائق : واذا قصدوا استمرارها في الموصوف بها يقولون : هند حائض بأخلائه عن التاء التي هي علامة الحدوث والتجدد ، ويجمعونه على حوائض ، ولايجمعونه بالالف ، والتاء لخلو المفرد عن التاء وليحصل الفرق بين الجمعين بحسب الاعتبارين . انتهى بتصرف يسير جداً . وقال سيبويه : قولهم حائض ، وطالق بدون التاء بناء على اعتبار الموصوف شخصا ، أو انسانا اي شخص حائض ، وانسان حائض ، وهو مضعَّف

ليس فيه تاء التأنيث ولا الفه كرجل ، والمؤنث : بانه اسم فيه احدهما اي التاء كغرفة ، أوالالف المقصورة كحبلى أو الممدودة[1] كحمراء .

(قال : والتأنيثُ على[2] ضَرْبَيْنِ حَقِيْقِيّ كتأنيثِ المرأةِ والحُبْلى والناقةِ وغَيْرِ حقيقيّ كتأنيثِ الظُلْمَةِ والبُشْرى) أقول : التأنيث على ضربين . حقيقي وغير حقيقي لان المؤنث لايخلو من ان يكون[3] لها مذكر من الحيوان بأزائه ، أو[4] لا فان كان فهو

بانهم لايقولون للمرأة ضارب باعتبار الموصوف شخصا ، أو انسانا ، وبانهم لايقولون حَاضَ بمعنى شخص حاض ، أو انسان حاض ، فالوجه ما ذهب اليه الخليل من ان نحو حائض ، وضامر بدون التاء من قبيل الفاعل بمعنى ذي كذا وليس باسم فاعل ، وليس بجار على الفعل ، والمعنى ذات حيض ، وذات ضمور كما يقال : امرأة تامر بمعنى ذات تمر ، واما حائضة فهي اسم فاعل ، وجار على الفعل بمعنى ذات لها الحيض فلذا دخله التاء. كذا قرر البَرْدَعي في الحدائق.

(١) **(قوله الممدودة)** انما تمد لاجل الهمزة ، ولذا اختلفوا في علامة التأنيث ، فقال سيبويه وعليه الجمهور : انها الهمزة لكونها منقلبة عن الالف المقصورة ، والالف زائدة قبلها للمد وقيل : الهمزة بنفسها ، وقيل : انها الالف ، والهمزة زائدة للفرق بين مؤنث افعل نحو احمر وحمراء ، وبين مؤنث فعلان فعلى نحو سكران سكرى ، وقيل : الهمزة والالف معا للتأنيث . كذا في شرح التسهيل ، والچاربردي نقلا عن شرح الهادي وعلى التقادير يصدق على الممدودة علامة التأنيث باعتبار جزئها الثاني، أو الاول، أو بتمامها فافهم ، فانه تحير فيه الناظرون . كذا قاله عبد الحكيم. تنبيه: ذهب الزمخشري في مفصله : الى ان الياء في هذي من علامات التأنيث ، ورده المولى العلامة نور الدين الجامي : بان ذلك ليس بحجة لجواز ان تكون الصيغة نفسها موضوعة للمؤنث كهي ، وهنّ ، وانتِ .

(٢) **(قوله التانيث على ضربين)** لا يخفى جريان هذا التقسم في المذكرأيضا الا انهم لم يقسموه ؛ لعدم تعلق غرض به بخلاف المؤنث . قاله عبد الحكيم .

(٣) **(قوله ان يكون لها مذكر)** وهو ما يوصف بالذكورة .

(٤) **(قوله أوْ لا)** اي أو لايكون لها مذكر من الحيوان كظلمة ، وبشرى ، وعين ، ونعل سواء كان علامة التأنيث في اللفظ ، أو في التقدير كما مثلنا ، ويدخل في قولنا : لا يكون لها مذكر من الحيوان ما لايكون بأزائه شيء ، أويكون ، لكن لايكون ذكرا كظلمة ، فان مقابلها النور ، وليس بمذكر ، أو يكون بأزائه ذكر ، لكن لا من جنس الحيوان كنخلة ، فكلها مؤنث لفظي . كذا استفيد من المولوي عبد الحكيم .

الحقيقي كتأنيث المرأة ، والحبلى ، والناقة ، فان لها الرجل والجمل وان لم يكن لها مذكر من الحيوان فهو غير حقيقي كتأنيث الظلمة ، والبشرى وهي من البشارة .

(قال : والحَقِيقيُّ أقوى ولذلكَ امْتَنَعَ جاءَ هندٌ وجَازَ طَلَعَ الشَمسُ فإنْ فُصِلَ جازَ نحوجَاءَ اليَومَ هندٌ وحَسُنَ طَلَعَ اليوم الشمسُ) أقول : التأنيث الحقيقي اقوى من التأنيث الغير الحقيقي لوجود معنى التأنيث فيه بخلاف الغير الحقيقي ، فانه انما يقال له : التأنيث لوجود علامة التأنيث في لفظه ، ولأجل ان الحقيقي اقوى امتنع ان يقال : جاء هند بتذكير[1] الفعل المسند الى هند التي هي المؤنث الحقيقي لان المطابقة بين الفعل ، والفاعل المؤنث الحقيقي في التأنيث واجب وجاز في[2] غير الحقيقي نحو طلع الشمس لضعف تأنيثه ، فان فصل بين الفعل والفاعل المؤنث بشيء جاز ترك[3] التاء

---

(١) **(قوله بتذكير الفعل المسند...)** اي الفعل المتصرف . اعلم : انه يجوز ترك التاء في المؤنث الحقيقي إن كان الفعل نحو نعم المرأة ، ويجب تركها فيه إن كان نحو أكرم بهند عند من اسند أكرم الى هند .

(٢) **(قوله وجاز في غير الحقيقي)** ما لم يكن علما لمذكر نحو طلحة ، فانه لايقال : جاءتني طلحة الا عند بعض الكوفيين ، وعدم السماع مع الاستقراء قاضٍ عليهم ، وذلك لان الوضع العَلَمي اخرجه من موضعه ، وجعله لما هو له ، فصار التأنيث نسيا منسيا لأعتبار المعنى بخلاف اسم الجنس ، واما اعتبار تأنيثه في منع الصرف ، وفي من جمعه بالالف ، والتاء لكونهما حالة في نفسه بخلاف تأنيث الفعل ، فانه حالة في غيره ، فلا يتعدى اثره اليه ؛ لعدم قوته . هذا . واعلم : ان المؤنث اللفظي قد يكون حيوانا نحو حمامة ، ودجاجة ، وقملة ونملة ، فيستوي الامران ، فقول من قال : ان تأنيث قالت في قوله تعالى ﴿قَالَتْ نَمْلَةٌ﴾ دال على انها انثى غير مستقيم ، وإن استحسنه ضَعَفَةُ النحويين. قال ابن الحاجب في الأيضاح : اذا جاز هذه حمامة ذكر ، وثلاث من البط ذكور مع التصريح بالذكورة فليجزِ قالت نملة بالتاء مع كونه ذكرا . كذا قاله عبد الحكيم بتصرف ، وزيادة يسيرة .

(٣) **(قوله جاز ترك التاء في الحقيقي نحو...)** الا اذا كان الحقيقي منقولا عما يغلب في اسماء الذكور كزيد اذا سميت به امرأة ، فانه مع الفصل يجب اثباتها نحو جاءت اليوم زيد لدفع هذا الالتباس . قاله العلامة المحقق عبد الرحمن الجامي .

في الحقيقي نحو جاء اليوم هند لضعفه بالفاصلة مع ان عدم الترك اولى ، وحسن الترك في غير الحقيقي نحو طلع اليوم الشمس لزيادة ضعفه مع ان عدم الترك جائز .

(قال : هذا اذا[1] أُسْنِدَ الفِعْلُ الى ظاهرِ الاسمِ المؤنثِ اما اذا أُسْنِدَ الى ضَمِيْرِهِ تَعَيَّنَ إلحاقُ العلامةِ نحو الشمسُ طَلَعَتْ) أقول : جواز ترك التاء في الفعل المسند الى المؤنث انما هو اذا اسند ذلك الفعل الى ظاهر ذلك الاسم المؤنث أما اذا اسند الفعل الى ضمير الاسم المؤنث تعين إلحاق العلامة اي التاء بفعله سواء كان مؤنثا حقيقيا ، أوغير حقيقي ، وذلك ؛ لانه لو لم يلحق التاء لتوهم ان الفاعل مذكر يجيء من بَعْدُ نحو الشمس طلعت ، فلا يجوز[2] الشمس طلع كما مرّ ، واذا لم يجز في غير الحقيقي ، ففي الحقيقي اولى ،

ولذلك اقتصر في المثال على غير الحقيقي .

(والتاءُ تُقدَّرُ في بَعْضِ الاسماءِ نحو أرض ونَعْل بدَليلِ أُرَيْضَة ونُعَيْلَة) أقول : تاء التأنيث قد تكون مقدرة في بعض الاسماء المؤنثة نحو ارض ، ونعل لان التاء فيهما مقدرة بدليل تصغيرهما[3] على أريضة ، ونعلية ، فان التاء التي تظهر في المصغر تدل على ان المكبر مؤنث ، وهذا الدليل انما يكون في الثلاثي ، لا في الرباعي ، ومن الدلائل المشتركة بينه ، وبين غيره تأنيث الفعل كقوله تعالى﴿ وَأَخْرَجَتِ ٱلْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ﴾ ، ﴿ وَبُرِّزَتِ ٱلْجَحِيمُ لِمَن يَرَىٰ ﴾ والصفة كقوله تعالى ﴿ فِيهَا عَيْنٌ جَارِيَةٌ ﴾ ، ﴿ وَٱلسَّمَآءِ ذَاتِ ٱلْبُرُوجِ ﴾ والاشارة كقوله تعالى ﴿ هَٰذِهِ ٱلنَّارُ ﴾ و﴿ قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِيٓ ﴾ والاضمار كقوله تعالى ﴿

---

(١) **(قوله هذا اذا اسند الفعل...)** اي المتصرف ، وكذا الحال في المشترك ، فاللائق ان يقول المصنف : الفعل المتصرف ، وشبهه بلا فصل كما هو الاصل ، بل اللائق ان يقول : اذا اسند المشتق ليشمل الفعل ، والمشتق ، ويستثني نحو طلحة كما فعل البيضاوي .

(٢) **(قوله فلا يجوز الشمس طلع)** لعدم ما يشعر بتأنيث ضميره .

(٣) **(قوله بدليل تصغيرهما على أريضة...)** اي بدليل التصغير لانه يرجع بالكلمات الى اصولها ، وانما اقتصر عليه لانه دليل بلا واسطة ، وهو خاص في المؤنث الثلاثي من هذا الباب .

﴿ وَٱلۡأَرۡضَ فَرَشۡنَٰهَا ﴾ ، ﴿ وَٱلسَّمَآءَ بَنَيۡنَٰهَا ﴾ والخبر كقوله تعالى ﴿ يَدُ ٱللَّهِ مَغۡلُولَةٌ ﴾ ، ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ ﴾ والحال كقوله تعالى ﴿ وَلِسُلَيۡمَٰنَ ٱلرِّيحَ عَاصِفَةً ﴾ وقولنا : سقتنا السماء ممطرة .

(قال : ومما يَسْتَوي فيه المذكرُ والمؤنثُ فَعُولٌ[1] وفَعِيلٌ بمعنى مَفْعُولٍ نحو حَلُوب وقَتِيْل وبَغِيّ وجَرِيْح) أقول : من الاسماء التي يستوي فيه المذكر والمؤنث فعول كحلوب ، وبغي ، فانه يقال: رجل حلوب ، وبغي اي حالب وباغ بمعنى زان ، وامرأة حلوب ، وبغي اي حالبة ، وباغية بمعنى زانية واصل بغي بغوي قلبت الواو ياء ، وادغمت الياء في الياء ، وكسر ما قبلها وفعيل بمعنى مفعول كقتيل ، وجريح ، فانه يقال : رجل قتيل وجريح اي مقتول ومجروح ، وامرأة قتيل وجريح اي مقتولة ، ومجروحة ، وانما قال : في الفعيل بمعنى المفعول لانه اذا كان بمعنى الفاعل يجب الحاق التاء في المؤنث نحو امرأة قتيلة ، وجريحة اي قاتلة ، وجارحة ، وانما قلنا : ان قوله : بمعنى المفعول قَيْدٌ في الفعيل ، لا قَيْدٌ في الفعول لان مذهب المصنف ان فعولا لايكون الا بمعنى الفاعل ، وهو الحق .

(قال : وتأنيثُ الجموعِ غَيْرُ[2] حقيقي ولذلك قِيْلَ : فَعَلَ الرجالُ وجاءَ المسلماتُ

---

(١) **(قوله فعول وفعيل بمعنى...)** اي اذا ذكر الموصوف ، واهمال هذا القيد قصور كما لايخفى . **فائدة :** فعيل ، ومفعول يفترقان من وجهين . احدهما معنوي : وهو ان فعيلا ابلغ نص على ذلك بدر الدين ابن مالك ، فانه يقال لمن جُرِحَ في انملته : مجروح ، ولا يقال له : جريح ، فعلى هذا كحيل ابلغ من مكحول ، والثاني لفظي: وهو ان فعيلا المحول عن مفعول يستوي فيه المذكر ، والمؤنث ، فيقال : طرف كحيل ، وعين كحيل . كذا قاله ابن هشام في بانت سعاد . بحذف وتصرف يسير .

(٢) **(قوله وتأنيث الجموع غير حقيقي)** في الحاق التاء ، وتركها كالمؤنث الظاهر غير الحقيقي تكون فيه مخيرا الا ان بينهما فرقا ، وهو ان حذف العلامة من الجمع احسن منه مع المفرد لكون تأنيثه بالتأويل وهو كونه بمعنى الجماعة وانما لم يعتبر التأنيث الحقيقي الذي كان في المفرد لان الجمع الطارئ ازال حكم التأنيث الحقيقي كما ازال التذكير الحقيقي في رجال وانما لم يُبْطِلْ الجمع بالواو ، والنون التذكير الحقيقي لبقاء لفظ المفرد فيه؛ فاعتبروه بخلاف الجمع المؤنث السالم، فانه يتغيّر المفرد فيه إما بحذف التاء نحو مسلمات ، أو بقلب الالف فيه واوا نحو حمراوات ، أو ياء نحو حبليات ، فيجوز فيها التاء وتركه كما في الجمع المكسر . كذا استفيد من تتمة عبد الحكيم .

ومضى الايامُ) أقول : النحويون اصطلحوا على ان كل جمع مؤنث الا جمع المـذكر السالم ، أما تأنيث غيره فلانه في معنى الجماعة ، فان قولنا : الرجال ، والمسلمات ، والايام بمعنى جماعة الرجال ، وجماعة المسلمات ، وجماعة الايـام وأمـا تـذكيره فلسلامة بناء المفرد فيه ، فقال : تأنيث[١] الجموع غير حقيقي لان الجماعة ليست مما في إزائها مذكر من الحيوان ، ولأجل ان تأنيث الجموع غير حقيقي قيل : فعل الرجال ، وجاء المسلمات ، ومضى الايام بترك التاء في الافعال المسندة الى هذه الجمـوع ، وانما مثّل بثلاثة امثلة ليعلم ان تأنيث الجموع غير حقيقي سواء كان مفرده[٢] مؤنثـا حقيقيا ، او مذكرا[٣] حقيقيا ، او[٤]غير حقيقي .

(قال : وتَقُولُ في الضميرِ الرجالُ فَعَلُوا[٥] وفَعَلَتْ[٦] والمسلماتُ[٧]

---

(١) **(قوله وتأنيث الجموع...)** الا جمع المذكر السالم ، واستثني منه بنون ، فانه يجوز فيه التاء قال الله تعالى﴿ ءَامَنَتْ بِهِۦ بَنُوٓا۟ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾ لانه في حكم الجمع المكسر لتغير بناء الواحد فيه ، واسـتثني منـه أيضا الجمع المذكر السالم الذي واحده مؤنث نحو أرضون ، فان مفرده ارض وهي مؤنثـة بـدليل تصغيرها على أُريضة وسنون ، فان مفرده سنة وهي مؤنثة وثبون ، وغيرها ، فحكم هذه الجمـوع التي مفردها مؤنث حكم جمع المؤنث السالم في جواز التاء ، وتركه لان حقه الجمع بالالف ، والتاء ، والواو ، والنون فيه عوض عن الالف والتاء فافهم ، فانه دقيق .

(٢) **(قوله سواء كان مفردها مؤنثا حقيقيا...)** كنسوة ، أو مجازيا كدور فافهم .

(٣) **(قوله أو مذكرا حقيقيا)** كرجال .

(٤) **(قوله أوغير حقيقي)** اي مجازيا كايام ، وسواء كان جمع التكسير كما في الامثلـة المـذكورة ، أو جمع المؤنث السالم كالزينبات ، والطلحات ، والغرفات ، فهذه صور ثمانية يجوز فيها التاء ، وتركها .

(٥) **(قوله الرجال فعلوا)** اي يجب بالواو اذا ابرز الضمير في جمع واحدُهُ مذكر عاقل .

(٦) **(قوله وفعلت)** اي الرجال فعلت بتأويل الجماعة .

(٧) **(قوله والمسلمات)** اي وتقول في الضمير اذا ابرز : جئن ، واذا استكنّ جاءت سواء كان واحد الجمع مؤنثا عاقلا كمسلمة واحد مسلمات ، أو غير عاقل كعين واحد عيون ، أو مذكرا غير عاقـل كيوم واحد ايام.

جئن[١] وجاءتْ والايامُ مَضينَ ومَضتْ) أقول : لما بيّن حكم الفعل المسند الى ظاهر الجموع اراد ان يبين حكم الافعال المسندة الى ضميرها ، فقال : وتقول...الى آخره يعني ان الضمير اذا كان لجمع المذكر العاقل يجوز ان يؤتى به جمعا مذكرا على الاصل نحو الرجال فعلوا ، او مفردا مؤنثا لكونه في معنى الجماعة نحو الرجال فعلت ، واذا كان لجمع المؤنث العاقل يجوز ان يؤتى به جمعا مؤنثا على الاصل نحو المسلمات جئن ، او مفردا مؤنثا لكونها بمعنى الجماعة نحو المسلمات جاءت ، وكذلك اذا كان لجمع المذكر الغير العاقل نحو الايام مضين ومضت.

(قال : ونحو النَخْلِ والتمرِ مما يُفَرَّقُ بينَهُ وبينَ واحدهِ بالتاء يُذَكَّرُ[٢] ويُؤَنَّثُ[٣])

أقول : اسماء الاجناس اذا اطلقت ، واريد بها الجنس فلا يدخلها التاء ، واذا اطلقت ، واريد بها واحد من ذلك الجنس يدخلها التاء ، فاراد ان يشير الى حكم ذلك الجنس في التذكير ، والتأنيث ، فقال : ونحو النخل ، والتمر من اسماء الاجناس التي يفرق بين جنسها ، وبين الواحد من جنسها بالتاء يذكّر ، ويؤنّث فان النخل ، والتمر انما يقال : للجنس ، والنخلة ، والتمرة للواحد منه ، ويجوز في الصفة التي للجنس التذكير ،

---

(١) **(قوله جئن وجاءت)** أما النون في جمع المؤنث ، فظاهر لانها موضوعة له ، وأما في جمع المذكر غير العاقل كايام فلانه لااصل له في التذكير كالرجال ، فيراعى حَقُّهُ ، فاجري مجرى المؤنث ، وفي الحواشي الهندية موافقا للرضي : ان النون موضوعة لجمع غير العقلاّء كالواو الموضعة لجمع العاقلين ، فاستعمالها في النساء للحمل على جمع غير العقلاّء اذ الاناث لنقصان عقولهن تجري مجرى غير العقلاء ، واما المستكن في صيغة فعلت فبتأويل الجماعة . كذا افاده المولى الجامي . قال العلامة المصنف في المفصل : عن ابي عثمان المازني نقول : الاجذاع انكسرت لادنى العدد ، والجذوع انكسرت ، ويقال : لخمس خلون ، ولخمس عشرة خلت . انتهى .

(٢) **(قوله يذكر)** اي اذا اريد الجنس نظرا الى لفظه لانه مفرد اللفظ .

(٣) **(قوله ويؤنث)** باعتبار المعنى ، وباعتبار الجماعة. اعلم : ان مايدخله التاء ، واريد به الواحد يؤنث قطعا نحو تمرة طيّبة ، واعلم : ان مؤنث هذا الباب لا يفرق عن مذكره بالتاء ولامذكره عن مؤنثه بعدم التاء لئلا يلتبس المؤنث بالواحد ، والمذكر بالجنس ، بل لو اريد التنصيص على المذكر، والمؤنث يؤتى بالوصف ، ويقال : شاة ذكر ، وحمامة انثى . كذا قاله سعد الله البَرْدَعي في الحدائق

والتأنيث ، أما التذكير ؛ فلان اللفظ مذكر وأما التأنيث فلانهما بمعنى جماعة النخـل ، وجماعة التمر ، وقد ورد في القرآن والامثلة . قال الله تعالى ﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾ و ﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ﴾ وقال: تمر طيب ، وتمر طيبة .

المصغر

(قال : المُصَغَّرُ[1] **وهو ما ضُمَّ أَوّلُهُ وفُتِحَ ثانيهِ وزِيْدَ قَبلَ ثالثهِ ياءٌ ساكنةٌ)** أقول : لما فرغ من الصنف العاشر ، والحادي عشر شرع في الصنف الثاني عشر اعني المصغر ، فعرفه بما عرفه ، وهذا التعريف انما هو[2] للمتمكن من الاسماء المصغرة ، وانمـا قال : ضم[3] اوله لانه فرع للمكبر كالمبني للمفعول فرع للمبني للفاعل فكمـا ان اول ذلك مضموم ضم

---

(١) **(قوله المصغر وهو ما...)** هذا التعريف يشمل تصغير ذيّا ، وتيّا ، وفعل التعجب نحـو مـا أُحَيْسِنَهُ ، ونحو قول الشاعر:

دُوَيْهِيَة تَصفَرُّ مِنْها الانامل ....

فتندفع الايرادات المشهورة عند المحصّلين ، والتصغير يدل على نوع تقليل في مفهومه ومسمّاه إما لحقارة قد يتوهم عِظَمُهُ مبهما كان سببها كرُجَيْل ، وعُمَيْر ، أو معينا كعويلم وزويهد ، وإما لتقليـل ما يتوهم كثرته كدريهمات ، ودُنَيْنِيرات ، وإما لتقريب ما يتوهم بُعْدُهُ كجئتك قُبَيْلَ الشهر . افاد هـذا التفصيل شيخ الاسلام في المناهج .

(٢) **(قوله وهذا التعريف انما هو للمتمكن)** المراد من المتمكن التصغير القياسـي للاسـم المفـرد المتمكن الذي ليس فيه مانع يمنع من التصغير .

(٣) **(قوله انما ضم اوله لانه فرع...)** وليكون اللفظ موافقا للمعنى ، وذلك لما كان في المعنى تقليل جعل في اللفظ تقليل بان يضم اوله ؛ لان في الضم تقليلا بانضمام الشفتين ، ولما كانت أيضا ابنيتـه قليلة ، واستعمالها أيضا قليلا صاغوها على وزن ثقيل اذ الثقل مع القلة متحمل .

اول هذا ، وانما فتح[١] ثانيه لانه ربما[٢] لا يحصل الفرق بين المصغر ، والمكبر بضم اوله نحو قُفْل ، وانما زيدت[٣] الياء لانه قد لايحصل الفرق أيضا بدونها كما في صُرَدٍ " بضم الصاد وفتح الراء " اسم لطائر ، وانما خصت الزيادة بحرف اللين لكونها اخف من غيرها ، وبالياء لكونها اخف من الواو ، وانما لم يزد الالف مع انها اخف من الياء لانها زيدت في الجمع المكسر الذي بينه ، وبين المصغر مؤاخاة بحيث يتغير بناء الواحد فيهما كرجال ، ورجيل ، فان التكسير ، والتصغير متناسبان في التغيير ، وانما لم يفعل بالعكس لان الالف اخف ، وجمع التكسير اثقل وانما زيدت الياء ثالثة لانها ان كانت في الاول يلتبس بالمضارع ، وان كانت بينه وبين الثاني يلزم تحريكها ، وفي الآخر يلتبس بياء الاضافة ، فلما تعينت في الثلاثي حمل الباقي عليه ، وانما كانت ساكنة لئلا تنقلب الفا .

(قال : وامْثلَتهُ[٤] **فُعَيْل كفُلَيس وفُعَيْعِل كدُرَيْهِم وفُعَيْعِيل كدُنَيْنِير**) أقول : امثلة المصغر

---

(١) **(قوله وانما فتح ثانيه لانه ربما)** وليكون جبرا لضم اوله . قاله العلامة السيد عبد الله في شرح شافية ابن الحاجب .

(٢) **(قوله لانه ربما لايحصل...)** ففتح ثانيه ليحصل تمييز قريب ، واختاروا الفتح لانه اخف من غيره . كذا قاله شيخ الاسلام في المناهج .

(٣) **(قوله وانما زيدت الياء لانه لايحصل الفرق...)** فزيدت ليحصل التمييز الكامل . قاله شيخ الاسلام .

(٤) **(قوله وامثلته فعيل...)** هذه الاوزان الثلاثة من وضع الخليل . يروى : انه قيل له : لِمَ بنيت التصغير على هذه ؟ فقال : وجدت معاملة الناس على فلس ، ودرهم ، ودينار انتهى . قال السيد عبدالله رحمه الله تعالى : المراد ههنا بهذه الاوزان ليس زيادة الحروف ، واصالتها وانما المراد مجرد العدد لاقصدهم الاختصار بحصر اوزان التصغير فيما يشترك فيه بحسب الحروف ، والحركات المعينة ، والسكنات ، فان جُعَيْفِراً ، ومُدَيْعِساً ، وتُنَيْضِباً تشترك في ضم الاول ، وفتح الثاني ، ومجيء ياء ثالثة ، وكسر ما بعدها الا ان بعضهم كرر اللام في المثالين من الاوزان الثلاثة ، فقال : فُعَيْلِل ، وفُعَيْلِيْل ، والمصنف كرر العين ، فقال : فُعَيْعِل ، وفُعَيْعيل وهو الاولى وذلك لانه اذا قصد جمع اوزان التصغير في لفظ الاقتصار ، ولم يكن فيما زيد على الثلاثة الا زيادة حرف في مثاله ، واختيار زيادة بعض حروف " اليوم تنساه " دون بعض تَحَكُّمٌ اذ لو قيل مثلا : أُفَيْعِل باعتبار

فعيل في الثلاثي المجرد كفليس في فلس ، وفعيعل في الرباعي بلا مدة[1] كدريهم في درهم ، وفعيعيل في[2] الخماسي مع مدة كدنينير في دينار فان اصله دنّار " بنونين " قلبت الاولى ياء لسكونها ، وانكسار ماقبلها فصار ديناراً ، فرُدَّ في التصغير الى اصله ، وقلبت الفه ياء لكسرة ما قبلها .

(قال :[3] وقالوا أُجَيْمَال[4] وحُمَيْرَاءُ وسُكَيْرانُ[5]وحُبَيْلَى للمحافظةِ على الالفاتِ) أقول : كانه جواب عن سؤال مقدر ، وتقديره : ان يقال : لِمَ لَمْ يكسر مابعد ياء التصغير في الامثلة المذكورة حتى ينقلب الفاتها ياء لكسرة ما قبلها كما في دينار وجوابه انهم قالوا : اجيمال... الى آخره على خلاف القياس؛ محافظة لألفاتها فانها لو انقلبت ياء انتفت معانيها المقصودة اعني الجمعية في اجيمال ، والتأنيث في حميراء ، وحبيلى ،

أُحَيْمِر ، أو مُفَيْعِل باعتبار مُجَيْلِس لكان ذلك تحكماً ، فأريد تكرير حرف من نفس الفاء ، أو العين ، أو اللام ، ولا يوجد تكرير الفاء في كلامهم ، بل المكرر ، إما العين ، أو اللام ، فكرر العين دون اللام إيذانا بان المراد ليس وزن الرباعي المجرد عن الزائد لانه يكرر اللام في ذلك الوزن ، وانما المراد مجرد العدد بحسب الحركات المُعَيَّنة ، والسكنات . انتهى بحذف يسير .

(١) **(قوله بلا مدة)** لانه ان كان رباعيا من غير حرف العلة قبل آخره كان على فُعَيْعِل وان كان مع حرف كان على فُعَيْعِيْل كدنُيْنِيْر .

(٢) **(قوله وفعيعيل في الخماسي مع مدة)** حكى الأصمعي في عنكبوت : عُنَيْكِيْب ، وشذ عَنَاكيب .

(٣) **(قوله وقالوا أجيمال)** أقول : لما كان القياس في باب التصغير يقتضي ان يكسر ما بعد ياء التصغير فيما كان على اربعة احرف ، فصاعداً ذكر المصنف صوراً ثلاثة مستثنات عن ذلك القياس ، وزاد ابن الحاجب صورة رابعة وهي تاء التأنيث فانه لايكسر ما بعد ياء التصغير اذا كان مابعدها ما قبل تاء التأنيث بلا فصل ، فلا يقال في طلحة : طُلَيْحِة " بكسر الحاء " وانما يقال : طُلَيْحَة " بفتحها " لان تاء التأنيث تقتضي ان يكون ما قبلها مفتوحا لانها بمنزلة كلمة ركّبت مع أُخرى ، وآخر الكلمة الاولى من الكلمتين مفتوح نحو بعلبك . انتهى . ووجه ترك المصنف هذه الصورة : ان الكلمة لم تُبْنَ لذا لم يذكرها .

(٤) **(قوله أجيمال)** اي جمعا ليحترز عن نحو اعشار ، فانه مفرد على بناء الجمع ، فيكسر فيه مابعدها في نحو أُعَيْشِير .

(٥) **(قوله وسكيران)** الذي مؤنثه فَعْلى ، فان لم يكن له مؤنث فَعْلى ، فتصغيره يكون بقلب الفه ياء كسلطان ، فان تصغيره على سليطين لان مؤنثه فعلانة ، لافعلى .

والتذكير في سكيران .

(قال : وتقولُ في مِيْزان وبَاب ونَاب وعَصاً مُوَيْزِيْن وبُوَيْب ونُيَيْب وعُصَيَّة وفي عِدَة وُعَيْد وفي يَدٍ يُدَيَّة وفي سهٍ سُتَيْهَة تَرْجِعُ الى الاصلِ) أقول : كل اسم غُيِّرَمن اصله بالقلب ، أو الحذف يجب ان يرجع الى الاصل عند التصغير إن لم يبق ما يقتضي تغيره أما القلب فتقول في تصغير ميزان : مويزين برد يائه الى الواو ، وفي تصغير باب ، وناب بويب ، ونييب برد الفهما الى الواو ، والياء وفي تصغير عصا عصية برد الفها الى الواو ، ثم قلبها ياء ، وادغامها في ياء التصغير لان اصل ميزان موزان من الوزن قلبت واوه ياء لسكونها ، وانكسار ما قبلها ، واصل باب ، وناب ، وعصا بوب ، ونيب ، وعصو قلبت الواو والياء الفا لتحركهما ، وانفتاح ما قبلهما ، فلما زال في التصغير ما يقتضي هذه التغيرات وجب ان يرجع كل واحد من المغيرات الى اصله ، والناب : سن من الاسنان ، واما الحذف فتقول في تصغير عدة : وعيداً برد واوه التي حذفت وعوضت عنها التاء ، وفي تصغير يد : يدية برد لامه المحذوفة ، وادغامها في ياء التصغير ، وفي تصغير سه : ستيهة برد عينه المحذوفة لان اصل عدة وعد فنقلت كسرة فائه الى العين ، وحذفت الفاء للتخفيف ، ثم عوضت التاء عنها واصل يد : يدي على وزن فعل حذفت لامه على خلاف القياس ، واصل[1] سه : سته وهو الاست حذفت عينه على خلاف القياس، فلما زال مقتضي الحذف وجب رد المحذوف الى اصله ، وانما مثّل بثلاثة امثلة ليعلم ان رد المحذوف واجب سواء كان فاء ، أوعينا ، أولاما ، وانما حذف تاء عدة في التصغير لئلا يجتمع العوض ، والمعوض عنه ، فانها عوض من الواو كما مرّ ، وانما اتى بالتاء في عصية ، ويدية ، وستيهة لانها مقدرة فيها ، فيجب ان تظهر في التصغير كما سيجيء بعد هذا .

(قال: وتاءُ التأنيثِ المقدرةُ في الثلاثيّ تثبتُ في التصغيرِ الا ماشذَّ من نحو عُرَيْب وعُرَيْس ولاتثبتُ في الرباعي كقولك عُقَيْرِب الا ماشذَّ من نحو قُدَيْدِيْمَة ووُرَيِّئَة) أقول

---

(١) (قوله واصل سَهٍ سَتَة...) قال شيخ الاسلام في المناهج : اصل سه وهو الأَسْتُ اي العجز ، والدبر سَتَة " بفتح التاء " بدليل استاه .

: لافرق في ذلك بين المؤنث الحقيقي ، وغيره ، فتقول : هنيدة في هند ، وشميسة في شمس ، وذلك لان

التصغير [١] كالصفة ، فكما انه يجب تأنيث صفة المؤنث نحو هند المليحة ، والشمس المضيئة ، فكذا يجب تأنيث مصغرهما ، والعريب : تصغير [٢] العرب ، والعريس : تصغير [٣] العرس "بكسر العين" وهي امرأة الرجل ، وكان قياسهما عريبة ، وعريسة ، وانما لم تثبت [٤] في الرباعي لطوله سواء كان حقيقيا كزيينب في زينب ، او غيره كعقيرب في عقرب ، والقديديمة : تصغير [٥] قدام ، والوريّئة : تصغير وراء .

(قال : وجمعُ القلةِ يُحقَّرُ على بنائهِ نحو أُكَيْلِب وأُجَيْمال وجمعُ الكثرةِ يُرَدُّ الى واحدهِ ثم يُصَغَّرُ ثم يُجْمَعُ جمعَ السلامةِ نحو شُوَيْعِرُون ومُسَيْجِدَات في شعراء ومساجد أو الى جمعِ قلتهِ ان وُجِدَ نحو غليمة في غلمان وان شئتَ قلت: غليّمون) أقول: لما

---

(١) **(قوله لان التصغير كالصفة فكما انه...)** قال السيد عبد الله رحمه الله تعالى : لان المصغر بمنزلة الموصوف مع صفته الا ترى انك اذا قلت : رجيل ، فكانك قلت : رجل صغير ، والصفات للاسماء المؤنثة التي قدر فيها التاء لاتجيء الا بالتاء نحو شمس طالعة بالحاق التاء بآخر الصفة ، فكذلك يقال : شُمَيْسة بالحاق التاء في المصغر الذي هو كآخر الصفة في الثلاثي الذي هو اخف الابنية . انتهى . قال شيخ الاسلام : ومحل زيادة التاء اذا لم يخف لبس ، فان خيف كما في اسم الجنس كشجر ، وبقر ، وكما في بضع ، وعشر ، وما دونها من عدد المؤنث لم تزد لئلا يلتبس في الاول بواحده ، وفي البقية بعدد المذكر . انتهى .

(٢) **(قوله والعريب تصغير العرب)** وهي التي استوطنت المدن ، والقرى العربية ، والواحدة عربي .

(٣) **(قوله تصغير العرس بكسر العين وهي...)** وبضمها طعام الوليمة وحينئذ يذكر ويؤنث .

(٤) **(قوله لم تثبت في الرباعي)** فصاعدا لان في زيادة التاء ثقلا .

(٥) **(قوله والقديديمة تصغير قدام والوُرَيِّئة...)** ووجه شذوذهما انهما مؤنثان غير ثلاثيين فالقياس ترك التاء ، وقيل : انما تثبت فيهما ؛ لان الظروف كلها مذكّرة غيرهما ، فلو لم تثبت فيهما لظن انهما مذكران ، ولان القُدّام بمعنى الملك ، وبمعنى الجهة ، والوراء بمعنى ولد الولد ، وبمعنى الجهة ، فتصغيرهما بلا تاء يوهم انهما بمعنى الملك ، وولد الولد انتهى ما افاده الشيخ زكريا في المناهج .

تناسب[1] التصغير ، والقلة جاز ان يحقر اي يصغر جمع القلة على بنائه نحو أكيلب في اكلب ، واجيمال في اجمال ، واغيلمة في اغلمة وغليمة في غلمة ، ولما لم يكن جمع الكثرة ، والتصغير متناسبين وجب ان يرد جمع الكثرة في التحقير إما الى واحده اذا لم يوجد له جمع قلة ، ويجب ان يجمع بعد التصغير بالواو ، والنون، أو بالالف ، والتاء على ما يقتضيه القياس ليصير جمع السلامة كالعوض من جمع الكثرة نحو شويعرون في شعراء ، فانه ردّ الى شاعر ، ثم صغر على شويعر ، ثم جمع على شويعرون ، ونحو مسيجدات في مساجد ، فانه رد الى مسجد ، ثم صغر ، ثم جمع ، وإما الى جمع القلة ان وجد له جمع القلة نحو غليمة في غلمان ، فانه رد الى غلمة ، ثم صغر ، ويجوز ان يرد هذا الى واحده كالذي ليس له جمع قلة ، واشار الى ذلك بقوله : وان شئت[2] قلت : غليمون اي ، وان شئت قلت : غليّمون في غلمان برده الى غلام ، وتصغيره ، ثم جمعه جمع السلامة ، والحاصل : ان جمع الكثرة إن لم يوجد له جمع قلة يجب رده الى الواحد ، ثم جمعه جمع السلامة ، وإن وجد يجوز الرد الى جمع القلة من غير تغيير آخر ، ويجوز رده الى الواحد ، ثم جمعه جمع السلامة .

(قال : وتَحْقِيرُ[3] الترخيمِ وهُوَ أَنْ يُحْذَفَ مِنْهُ زوائدُ الاسمِ ثُمَّ يُصَغَّرَ نحو زُهَيْر وحُرَيْث في أزهر وحارث) أقول: ومن التحقير نوع يسمى تحقير الترخيم وهو ان يحذف زوائد الاسم ، ثم يصغر نحو زهير في ازهر " بحذف الهمزة " وحريث في حارث " بحذف الالف " .

---

(١) **(قوله لما تناسب التصغير والقلة)** صُغِّرَ القلة على لفظه ، وكذا اسم الجمع ، والجنس يصغر على لفظه لانه مفرد اللفظ كرُهَيْط ، وكُلَيْب .

(٢) **(قوله وان شئت قلت غُلَيّمون في غلمان برده...)** وانما جمع غليمون بالواو ، والنون مع عدم جوازه في مكبره لان المصغر كالصفة ، فلا يشترط العلمية . انتهى

(٣) **(قوله وتحقير الترخيم)** هو ان يحذف منه كل الزوائد ، ثم يصغر كحُمَيْد في أحمد ، ومحمد، ومحمود ، وحمدان ، وحامد ، ولايبالى بالالتباس ثقة بالقرائن ، وسمي ذلك تصغير الترخيم لما فيه من الحذف تخفيفا كالترخيم. كذا استفيد من الشافية ، وشرحها لشيخ الاسلام .

(قال : وتقولُ : في ذا[1] وتا ذَيَّا وتَيَّا وفي الذي والتي اللذَيَّا واللتَيَّا) أقول : لما خالفت[2] الاسماء الغير المتمكنة الاسماء المتمكنة ناسب ان تصغر على خلاف تصغيرها ، فيبقى اوائلها على الفتح ، ويزاد[3] قبل آخرها ياء ، وبعده[4] الف ، وتقلب الفاتها ياء ، وتدغم ، وذلك في المفرد ، فتقول في ذا ، وتا : ذيًّا وتيًّا "بتشديد الياء" لانه اذا زيدت قبل الآخر ياء ، وبعده الف يجتمع الفان فتقلب الاولى ياء ، وتدغم ، وتقول في الذي ، والتي: اللذيّا ، واللتيّا " بتشديد الياء أيضا " لانه اذا زيدت قبل الآخر ياء ، وبعده الف يجتمع ياآن فتدغم .

المنسوب

(قال : المنْسُوبُ وهوَ[5] المُلحقُ بآخرهِ ياءٌ مشددةٌ للنسبةِ اليهِ) أقول : لما فرغ من الصنف الثاني عشر شرع في الصنف الثالث عشر اعني المنسوب ، فعرفه بما عرفه ، وانما احتاجت النسبة الى زيادة حرف لانها معنى حادث كالتثنية ، والجمع، فلابد لها

---

(١) (قوله وتقول في ذا وتا...) لما فرغ من بيان كيفية تصغير ما يصغر من الاسماء المعربة قياسا ، وبيان ما شذ منها شرع في بيان تصغير الاسماء المبنية ، فقال : ما قال .

(٢) (قوله لما خالفت الاسماء الغير المتمكنة) اي اسماء الاشارة ، والموصولات ههنا سائر الاسماء لوقوعها على كل شيء أُوثِر المخالفة في تصغيرهما تنبيها على تلك المخالفة وكان حقهما ان لا يصغرا لغلبة شبههما بالحرف ، لكنهما لما تصرفا تصرف الاسماء المتمكنة من وصفهما، والوصف بهما ، وتثنيتهما ، وجمعهما ، وتأنيثهما اجريا مجراها في التصغير ولذا لايصغر من الموصولات مَنْ ، وما لعدم تصرفهما بالتثنية ، والجمع ، والتأنيث . افاده العلامة عبد الله في شرح الشافية .

(٣) (قوله ويزاد قبل آخرها ياء) للتصغير ، وترك اول هذه الاسماء من الاشارة والموصول على ما كان عليه ، ولا يضم لأجل التصغير . كذا افيد

(٤) (قوله وبعده الف) عوضا من الضمة لانه لما ترك اوائلها على ما كان عليه زيد في آخرها الف عوضا عن الضمة . كذا افيد .

(٥) (قوله المنسوب وهو الملحق...) اشار الى العلل الاربعة المادية: وهي الاسم الملحق بآخره ياء مشددة ، والفاعلية: وهي اللاحق للاسم ، أو المُلْحِقُ ، والصورية: وهي الهيئة الحاصلة من الاسم بعد الالحاق ، والغائية: وهي قوله للنسبة اليه .

من علامة تدل عليها وانما تعينت[1] الياء لانها من حروف اللين ، وانما لم يزد الواو ، لان الياء اخف من الواو ، وانما لم يزد[2] الالف مع انها اخف من الياء لان النسبة في معنى الاضافة ، فان قولنا : رجل بغداديّ في معنى رجل مضاف الى بغداد ، والياء قد تقع مضافا اليها نحو غلامي ، وانما شددت الياء لئلا يلتبس بياء الاضافة ، وانما[3] خصوا بالآخر قياسا على ياء الاضافة ، والالف ، واللام في الملحق بمعنى الذي وهو عبارة عن الاسم فيكون بمنزلة الجنس اي الاسم الذي أُلحق بآخره ياء ، وبقوله : أُلحق بآخره ياء يخرج ما لم يلحق بآخره شيءٌ ، أو أُلحق غير الياء كرجل ، ورجلان وبقوله : مشددة يخرج نحو غلامي ، وبقوله : للنسبة اليه[4] يخرج نحو كرسيّ ، وفائدة النسبة : فائدة الصفة .

(قال : وحَقُهُ[5] ان يُحذفَ[6] منهُ تاءُ التأنيثِ ونونُ التثنيةِ والجمعِ كبصريّ وزيديّ وقِنّسْرِيّ) أقول : وحق المنسوب ان يحذف من المنسوب اليه تاء التأنيث إن كانت فيه نحو بصريّ في بصرة لئلا[7] يقع علامة التأنيث بالوسط ، وان

---

(١) **(قوله وانما تعينت الياء لانها...)** قال شيخ الاسلام ، وانما جعلت من حروف اللين لخفتها ، وكثرة زيادتها . انتهى .

(٢) **(قوله وانما لم يزد الالف...)** لئلا يصير الاعراب تقديريا .

(٣) **(قوله وانما خصوا بالآخر...)** لانها بمنزلة الاعراب من حيث العروض .

(٤) **(قوله وبقوله للنسبة فيه يخرج نحو كرسي)** والمراد بنحو كرسي كل اسم زيدت ياء مشددة في آخره لغير النسبة اليه كياء الوحدة كرومي ، أو للمبالغة كأحمري ، وألمعي أولغير معنى ككرسي ، وبختي ، وإذا اردت نسبة امثال هذه الاسماء حذفت هذه الياء ، وجئت بياء النسبة المشددة .

(٥) **(قوله وحقه)** اي ما ثبت له .

(٦) **(قوله ان يحذف منه تاء التأنيث)** اي مطلقا سواء كان ذو التاء علما كمكة ، أو لا كغرفة وسواء كان المؤنث حقيقيا كفاطمة ، أو لا كحمزة ، وسواء كان التاء عوضا عن شيء ، أو لا . انتهى كذا قاله السيد عبدالله رحمه الله تعالى .

(٧) **(قوله لئلا يقع علامة التأنيث...)** لان المنسوب اليه بسبب إلحاق علامة النسبة به انتقل من الاسمية الى الوصفية ، وصارت الياء كالجزء من الكلمة ، ولئلا يجتمع تاآن قبل الياء وبعدها اذا كان

يحذف[1] زيادة التثنية ، والجمع نحو زيدي في زيدان ، وزيدين ، وزيدون لئلا يلــزم اعرابان في اسم واحد. احدهما : الاعراب بالحروف ، والآخر: بالحركة وكذا قنّسري " بتشديد النون " في قنسرين[2] لان نونه مشابه لنون الجمع ، وهو اسم بلدة بالشام .

(قال : وأن[3] يقال : في نحو نَمِر ودُئِل: نَمَرِيّ ، ودُئَلِيّ) أقول : وحق المنســوب ان يقال في نحو نمر ، ودئل " بكسر العين " اسم لقبيلتين : نمري ، ودئلي "بفتح العــين " لئلا يجتمع[4] كسرتان مع اليائين .

المنسوب الى ذي التاء مؤنثا كما تقول : امرأة كوفية . كذا قاله جمال الدين عبدالله في شرح الشافية .

(١) **(قوله وان يحذف زيادة التثنية والجمع)** اي المصحح للمذكر ، ويستثنى من ذلــك المثنــى أو الجمع المصحح للمذكر اذا كان علما معربا بالحركات على النون ، فانه لايحذف منــه الزيــادة لان الالف ، والواو ، والياء حينئذ لم تكن للاعراب ، ولم يدل النون على تمام الكلمة ، بل كانــت معهــا كسكران ، وغسلين ، فلا يلزم المحذور المذكور ، أما اذا جعلا علمــين ، ولــم يجعــل اعرابهمــا بالحركات فيجب حذف زيادتهما لوجود المحذور المذكور. انتهى كذا افاده العلامة جمال الدين عبدالله رحمه الله تعالى . أقول : اما جمع المؤنث السالم ، فانه لايخلو إما ان لايجعل علما ، أو يجعل علما ، فان كان الاول نسب الى مفرده ، وان كان الثاني فمن حكى اعرابه نسب اليه على لفظــه ، ومــن منع صرفه نسب الى مفرده ، وفتح ثانيه ، فتقول في تمرات: تَمَرِي . هذا في الاسم ، أما في الصفة كضخمات ، ففيها القلب ، والحذف كحبلى واما نحو مسلمات ، وسرادقات فليس في الفه الا الحذف . هذا ما افاده ابن هشام في توضيحه.

(٢) **(قوله قِنّسرين)** منع من الصرف للعلمية ، والتأنيث .

(٣) **(قوله وان يقال في نحو نمر...)** اي من كل اسم ثلاثي مكسور ثانيه دون اوله ، وان كان فيــه تاء التأنيث كشَقِرَة .

(٤) **(قوله لئلا يجتمع كسرتان مع اليائين)** فيما كان المطلوب منه الخفة باصل الوضع وهو الثلاثي المجرد عن الزوائد فانه لما كان موضوعا على الخفة يستكره فيه تتابع الثقلاء انتهى كذا في شــرح العلامة السيد عبد الله رحمه الله تعالى .

(قال : وفي حنيفة[1] حنفيّ) أقول : وحق المنسوب ان يقال في نحو حنيفة مما هو على وزن فعيلة مع صحة العين ، واللام ، وعدم التضعيف : حنفيّ اي يحذف تاؤه كما مرّ ، ثم يحذف ياؤه للفرق بينه ، وبين فعيل نحو كريميّ في كريم ، ولم يعكس لان المؤنث لثقله اولى بالحذف ، وحينئذ يصير على وزن نمر ، فيفتح[2] ثانيه ، ولايحذف الياء من المعتل العين نحو طويليّ في طويلة ولا من المضاعف نحو شديديّ في شديدة ، وأما معتل اللام فيجيء عقيب هذا .

(قال : وفي نحو[3] غَنِيْة وضَرِيَّة وأميّة غنويّ وضرويّ وأُمَويّ) أقول : وحق

---

(١) (قوله وفي حنيفة حنفي) أقول: شرط حذف ياء فعيلة " بفتح الفاء " ما ذكره الشارح من صحة العين ، ونفي التضعيف ، وكذا فعولة بلا فرق عند سيبويه تشبيها لواو المدة بيائه في المد ، وكونها بعد العين ، والمبرد لايحذف الواو من فعولة ، وما جاء عن العرب من حذفهم الواو في فعولة محمول عنده على الشذوذ ، وقوله : متين من جهة القياس كما قال ابن يعيش ، وقول سيبويه : اشد من جهة السماع ، وشرط حذف ياء فُعَيلة " بضم الفاء ، وفتح العين " عدم التضعيف سواء صحت عينه كجُهَني في جُهَينة ، او لا كعُيَني في عُيَيْنة فرقا بينها ، وبين مذكرها ، فانها لاتحذف منه .

(٢) (قوله فيفتح ثانيه) وجوبا لانه لما حذف من فعيلة الياء ؛ صار ثلاثيا مع استثقاله بالكسرة ، والتاء ، فحملت على الثلاثي ، فابدلت الكسرة فتحة ، وحذفت التاء فافهم

(٣) (قوله وفي نحو غنية) أقول : اتفقت كلمة الجمهور على حذف ياء فعيلة " بفتح الفاء " بشرط صحة العين ، ونفي التضعيف ، وفُعَيلة أيضا بشرط نفي التضعيف فقط ، ومحل الخلاف في موضعين . الاول: في فعولة ، فسيبويه يقول : بحذف الواو تشبيها لها بفعيلة كما تقدم والمبرد لايقول : بحذفها ، والثاني : في فعيل ، وفُعَيل " بفتح الفاء ، وضمها " وفَعول " بفتحها " فالجمهور على ثبوت حرف الياء وجوبا ، ومعهم في ذلك سيبويه ، والمبرد يقول : بالتخيير بين الحذف ، والاثبات ، والسيرافي : فصّل ، فقال : بالاثبات في فَعيل وبالاثبات والتخيير في فُعَيل " بالضم " هذا كله في الصحيح ، واما معتل اللام فنقول : تحذف الياء في فعيل " بضم الفاء ، وفتحها " عند سيبويه ، والجمهور ، ولم يفرق فيه بين المذكر ، والمؤنث دفعا للثقل المفرط من اجتماع اربع ياآت ، وكسرتين ، وتقلب الياء الاخيرة التي هي لام الفعل واوا كما في غَنَوي في غنيّ ، وغنيّة ، وقُصَويّ في قُصَيّ ، وقُصَيّة ، وفي فعول كعدو تثبت الواو اتفاقا على قياس باب الصحيح ، فتقول : عَدُوّيّ ، وفي فعولة كعدوّة تحذف الواو ، وتفتح العين عند سيبويه ، فتقول : عَدَوِيّ ، وتثبت عند المبرد كما في المذكر . هذا صفوة القول في هذا المبحث ، والله تعالى اعلم .

المنسوب ان يقال في فعيلة " بفتح الفاء " نحو غنية ، وضربة اسم قرية ، وفُعيلة " بضمها " نحو أمية اسم قبيلة من المعتل اللام : غنوي ، وضروي ، وأموي اي يحذف تاؤه ، ثم ياؤه الاولى ، ثم تقلب الياء الاخيرة واوا لئلا يجتمع ثلاث ياآت ثم يفتح ثانيه ان لم يكن مفتوحا ، ويكسر الواو مناسبة للياء .

(قال : وفي ما آخرهُ الفٌ ثالثة أو رابعة منقلبة عن واوٍ كعصا وأعشى أو ياء كرحى واعمى عصويّ وأعشويّ ورحويّ وأعمويّ) أقول : وحق المنسوب في اسم آخره الف ثالثة ، أو رابعة منقلبة عن واو كعصا ، وأعشى ، أو ياء كرحى وأعمى عصوي ، وأعشوي ، ورحوي ، وأعموي تقلب[1] الالف واوا لالتقاء الساكنين ، ولا تقلب ياء لئلا يجتمع الياآت .

(قال : وفي الزائدةِ الرابعةِ القلبُ[2] والحذفُ كحُبلِيّ وحُبْلَويّ[3] في حبلى) أقول : حق المنسوب في الالف الزائدة الرابعة القلب، والحذف مثل حبلى ، اما الحذف ، فقياسا على تاء التأنيث كحبلي في حبلى ، وأما القلب فقياسا على اعشى كحبلوي .

---

(١) **(قوله تقلب الالف واوا لالتقاء الساكنين...الخ)** هذا القلب في الالف الثالثة متفق عليه ، وفي الرابعة على الاشهر . قال شيخ الاسلام : ويجوز حذفها رابعة، لاثالثة لان حذفها ثالثة اجحاف بالاسم لنقصه عن اقل الاصول بخلاف حذفها رابعة ، فتقول في مَرْمَى : مَرْمِيّ انتهى بحذف يسير جدا .

(٢) **(قوله القلب والحذف كحبلي...الخ)** اما القلب فلانه لما كان الثاني ساكنا ، والساكن كالمعدوم صار بمنزلة ما فيه الالف ثالثة ، فقلبت الفه واوا كما قلبت الالف الثالثة واوا واما الحذف فللفرق بين الزائدة الصرفة ، وبين الاصلية ، وكالاصلية . هذا اذا كان الثاني ساكنا كحبلى ، اما اذا كان متحركا كجَمَزَى فليس فيه الاالحذف لانه لما كان ثانيه متحركا زاد استثقاله بسبب الحركة لكونها بعض حروف المد فصارت بمنزلة حرف فصارت الالف كانها خامسة ، وفي الخامسة يجب الحذف ، فكذا فيه . افاده السيد عبدالله رحمه الله تعالى .

(٣) **(قوله وحُبْلَوي)** وحُبْلاوي بقلب الالف الزائدة واوا ، وزيادة الف قبلها تشبيها بالف التأنيث الممدودة نحو صحراوي .

(قال : وفي الخامسةِ الحذفُ لاغيرُ كحُبَارِيّ في حُبَارَى) أقول : حق المنسوب في الالف الخامسة الحذف لاغير يعني لايجوز القلب للاستثقال كحباري[(١)] في حبارى[(٢)] ويعلم من ذلك اولوية وجوب الحذف في السادسة نحو[(٣)] قبعثري في قبعثرى وهو[(٤)] الابل القوي .

(قال : وفيما آخرهُ ياءٌ ثالثةٌ كعَمٍ عَمَوِيّ وفي الرابعةِ كقاضٍ قاضيّ وقاضويّ والحذفُ افصحُ وفي الخامسةِ الحذفُ لا غيرُ كمشتريّ في مشترٍ) أقول: وحق المنسوب في الاسم[(٥)] الذي في آخره ياء ثالثة كعم بمعنى جاهل[(٦)] ، واصله عَمِي اعل اعلال قاض عموي اي[(٧)] القلب بالواو لاجتماع الياآت ، وفي الرابعة كقاض قاضيّ اي[(٨)] الحذف ، وقاضوي اي القلب ، والحذف افصح ؛ لثقل الرباعي ،

---

(١) **(قوله للاستثقال كحباري)** بسبب طول الكلمة .

(٢) **(قوله كحبارى)** الالف زائدة للتأنيث .

(٣) **(قوله نحو قبعثرى)** الالف زائدة لتكثير البناء ، لا للتأنيث ، ولا للالحاق .

(٤) **(قوله وهو الابل القوي)** وقيل : اسم رجل كما في شرح الشافية للعلامة السيد جمال الدين رحمه الله تعالى .

(٥) **(قوله وحق المنسوب في الاسم الذي في آخره ياء ثالثة)** وكان ما قبلها مكسورا ان تفتح عينه اولاً ، وتقلب الياء واوا كما هو ظاهر عبارة الشارح نحو عَمَوي ، لكن اكثر النحاة على قلب الياء الفا ، ثم قلب الالف واوا ، وهذا اقرب .

(٦) **(قوله كعمٍ بمعنى جاهلٍ)** وقيل : من التبس عليه الامر .

(٧) **(قوله اي القلب بالواو لاجتماع الياآت)** اي لاستثقال ثلاث ياآت مع كسرة ما قبل أوليها.

(٨) **(قوله اي الحذف)** اذا كان الثاني منه ساكنا ، والحذف افصح وهو قول سيبويه ، والخليل لان الاسم اذا كثرت حروفه لم يكن الاجحاف به لأجل التخفيف محذورا ، وتعبير المصنف بالافصح يفيد جواز الاثبات ، واليه ذهب المبرد ، وقال : بقلب الياء واوا ، وفتح ما قبلها بناء على ان الساكن الثاني كالمعدوم عنده نحو قاضَويّ ، واما اذا كان الثاني متحركا فيجب الحذف نحو مُتَقِيّ في مُتَّقٍ تخفيف مُتَّقٍ .

وفي الياء الخامسة مشتريّ في مشترٍ اي الحذف لاغير لزيادة[1] الثقل ، ويعلم من ذلك اولوية وجوب الحذف في السادسة كمستسقيّ في مستسق .

(قال : وفي المُنْصرفِ من الممدودِ كسائيّ وحربائيّ ، وفي غيرِ المنصرفِ من الممدودِ حمراويّ وزكرياويّ) أقول : وحق المنسوب في الممدود المنصرف اي الذي همزته بدل من الاصل نحو كساء ، أو للالحاق نحو حرباء كسائي وحربائي اي باثبات الهمزة ، ويعلم منه اثبات الهمزة الاصلية بالطريق الاولى نحو قرّآئيّ في قرّآء ، وحق المنسوب في الممدود الغير المنصرف اي الذي همزته للتأنيث نحو حمراء ، وزكرياء حمراوي ، وزكرياوي اي القلب بالواو أما القلب ؛ فلان الحذف يُخِلُّ بمعنى التأنيث ، والاثباتُ يستلزم كون علامة التأنيث في الوسط ، وأما الواو فلئلا يجتمع اليـاآت ، و زكرياء ، وان كان اعجميا ، لكنه أُجري مُجْرى العربي .

(قال : واذا نُسِبَ الى[2] الجمعِ رُدَّ[3] الى واحدهِ كفرضيّ وصحفيّ في[4] فرائضَ وصحائفَ) أقول الفرضي : الماهر في الفرائض ، والصحفي : كثير النظر في الصحف ، وهما منسوبان الى فرائض ، وصحائف بعد ان يرد الى فريضة وصحيفة ، وفُعِلَ بهما ما فُعِلَ بحنيفة .

أسماء العدد

(قال : أسماءُ العددِ وتقولُ : ثلاثة الى عشرةٍ في المذكرِ وفي المؤنثِ ثلاث الى عشرٍ) أقول : لما فرغ من الصنف الثالث عشرشرع في الصنف الرابع عشر اعني

---

(١) **(قوله لزيادة الثقل)** بسبب طول الكلمة .

(٢) **(قوله واذا نسب الى الجمع)** اي جمع التكسير .

(٣) **(قوله ردّ الى واحده)** ان كان له واحد مستعمل قياسي تخفيفا ، وحملا على الاغلب من النسبة الى الواحد ، وفرقا بين الجمع علما ، وبينه غير علم ، ولحصول الغرض من النسبة بذلك . قاله الشيخ زكريا الانصاري في المناهج .

(٤) **(قوله في الفرائض والصحائف)** هذا اذا لم يكن الجمع علما ، فان كان علما جاز ان يجمع على لفظه كمساجديّ .

اسماء العدد ، وقد عرفت معناها في اول الكتاب ، والغرض هنا بيان كيفية استعمالها ، وانما لم يذكر واحدا ، واثنين لانهما لايستعملان الا على القياس ، ففي المذكر[1] تقول : واحد ، واثنان بالتذكير ، وفي المؤنث واحدة ، واثنتان ، أو ثنتان بالتأنيث ، وبعد ذلك يكون بخلاف القياس اي يؤنّث في المذكر ، ويذكّر في المؤنث ، فتقول : ثلاثة رجال ، واربعة رجال الى عشرة رجال بتاء التأنيث ، وثلاث نسوة ، واربع نسوة الى عشر نسوة من غير التاء ، وذلك[2] لان الثلاثة فما فوقهابمعنى الجماعة[3] فهي في المعنى مؤنث ، فينبغي ان تزاد علامة التأنيث اعني التاء في اللفظ ليطابق المعنى والمذكر لكونه اصلا هو اولى برعاية هذه المطابقة[4] واذا روعيت فيه ، ففي المؤنث لايمكن ، والا[5] لم يبق فرق بينهما .

---

(١) **(قوله تقول واحد واثنان)** واحد من وحد يحد وحدا اي انفرد ، فهو بمعنى المنفرد اي العدد المنفرد ، وليس صفة ، فان اجري على موصوف ، فعلى تأويل معدود لهذا العدد وكذا يقال: في غيره من الاعداد التي على زنته .

(٢) **(قوله وذلك لان الثلاثة فما فوقها...)** الاصل في الثلاثة ، واخواتها ثبوت التاء ، وفي شرح التسهيل للفاضل المصري: الثلاثة ، واخواتها اسماء جماعات كزمرة ، وأمّة ، وفرقة وفئة ، وعشيرة ، فالاصل ان تكون بالتاء لتوافق الاسماء التي بمنزلتها فاستصحب الاصل مع المعدود المذكر لتقدم رتبته ، وحذفت التاء مع المعدود المؤنث ؛ لتأخر رتبته ، ويدل على ان اصلها التاء ان العرب اذا قصدت مجرد العدد تقول: ثلاثة نصف ستة . كذا في عبد الحكيم بتصرف يسير جدا .

(٣) **(قوله بمعنى الجماعة)** ظاهره ان تأنيث ثلاثة فما فوقها ؛ لكونها في نفسها جماعة ، لا لأن موصوفها بمعنى جماعة ؛ فافهم.

(٤) **(قوله هو اولى برعاية هذه المطابقة)** لتقدمه على المؤنث.

(٥) **(قوله والا لم يبق فرق بينهما)** ولزم الالتباس في صورة حذف المميز اذ لاعلامة فيها ولو اورد تائين لزم اجتماع علامتي التأنيث في كلمة واحدة ، فلزم التاء في المذكر ، وعدمه في المؤنث، فظهر ان الحاق التاء بالمذكر دون المؤنث للفرق بينهما. فائدة : المعتبر في التذكير ، والتأنيث حال المفرد ان كان المعدود جمعا ، لا بلفظ المعدود ، وان كان اسم الجنس أو اسم الجمع ، فان كان مختصا بالمذكر اثبت التاء ، وان كان مختصا بالمؤنث حذفت ، وان كان محتملا لهما جاز الامران الا اذا نصصت على احد المحتملين ؛ فالاعتبار بذلك النص وان كان المعدود صفة نائبة عن

(قال: والمُمَيِّزُ مجرورٌ ومنصوبٌ ، فالمجرورُ مُفردٌ وهوَ مُمَيِّزُ المائةِ والالفِ ومجموعٌ وهو مُمَيِّزُ الثلاثةِ الى العشرةِ نحو مائة درهمٍ وألْف دينارٍ وثلاثة أثوابٍ وعشرة غِلْمَةٍ ، وقد شذَّ نحو ثلثمائة وأربعمائة) أقول: العدد لأبهامه لابدّ له من مميز يمتاز به المعدود عن غيره ، وتقسيمه مع الامثلة ظاهرٌ ، وانما يجوز [1] الجر لأضافة العدد اليه ، وانما يكون في المائة ، وتثنيتها ، والالْف ، وتثنيته ، وجمعه مفردا لأستغنائه عن الجمع ، وانما يكون في الثلاثة الى العشرة مجموعا ؛ ليطابق العددُ المعدودَ[2] وأما الشذوذ في ثلثمائة ، واربعمائة الى تسعمائة فلان مائة مفرد ، وقد وقعت مميز الثلاثة الى تسعة ، وقد قلنا : ان مميز ذلك يجب ان يكون جمعا ، فالقياس ان يقال: ثلاث مئات ، أو مئين[3] الى تسع مئات ، او مئين .

الموصوف فالمعتبر حال الموصوف. قال الله تعالى﴿ مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾ اي عشر حسنات امثالها ، وان كان لايدخله معنى التذكير والتأنيث ينظر الى اللفظ ، فيؤنث نحو خمسة من الضرب ، ويذكر نحو خمس من البشارة . كذا افاده عبد الحكيم الهندي في حواشي التتمة .

(١) **(قوله وانما يجوز الجر لأضافة العدد اليه)** اي اضافة نحو ثلاثة الى مابعدها من التمييز ، واجاز سيبويه فيما اضيفت اليه ثلاثة ، وما فوقها الى العشرة : النصب ، والفراء مطلقا اذا كان المعدود جامدا ، واذا كان صفة نحو قولك ثلاثة صالحون ، فالاحسن الاتباع ، ثم النصب على الحال ، ثم الاضافة وهو اضعفها لأستعمالها حينئذ استعمال الاسماء . كذا نقله عبد الحكيم عن شرح التسهيل .

(٢) **(قوله مجموعا ليطابق العدد)** اي جمع تكسير إن وجد ، فان كان له جمع قلة يؤت به ولا يؤتى بجمع الكثرة ، وان لم يوجد ؛ فجمع المؤنث السالم نحو قوله تعالى ﴿ثَلَٰثُ عَوْرَٰتٍ ﴾ وقلَّ مجيئه مع وجود المكسر نحو قوله تعالى ﴿وَسَبْعَ سُنۢبُلَٰتٍ ﴾ مع وجود سنابل ، ونحو خمس زوجات ، وسبع بقرات ، واما جمع المذكر السالم فلا تمييز به. كذا افاده عبد الحكيم .

(٣) **(قوله او مئين)** اختلف فيه الجمهور على انه جمع مائة بالواو ، والنون على الشذوذ كأرضين ، وقال الاخفش : ان وزنه فعلين كغسلين ، فهو اسم جمع ، وقال البعض : ان اصله مِئِي كعصي ، فهو جمع كثرة قلبت ياؤه الثانية نونا كذا في عبد الحكيم بتصرف يسير . فائدة : اسقاط التاء في ثلاثة واخواتها واجب اذا اضيف الى مائة ، واثباتها واجب اذا اضيف الى الالف لان مميزها في الظاهر لفظ مائة وهو مؤنث ولفظ الف وهو مذكر انتهى .

(قال : والمَنصوبُ مميّزُ أحدَ عشرَ الى تسعةٍ وتسعينَ ولايكونَ الامفرداً) أقول : أمـا النصب فلامتناع إضافة المركب لأنه يمتنع أن يصير ثلاثة أشياء كشيءٍ واحد، وأمـا الأفراد فلاستغنائه عن الجمع ، ومثاله عندي أحد عشر درهماً وعشرون دينـاراً ، و تسعة وتسعون ثوبا .

(قال : ومميّزُ العشرةِ فما دونَها حقُّهُ أن يكونَ جمعَ قلةٍ نحو عشـرة أفلـسٍ إلا إذا أعْوزَّ نحو ثلاثةُ شُسوع) أقول : معناه ظاهر وسببه : أن العدد لما كان مـن مرتبـة الآحاد التي هي اقل مراتب العدد جعل مميزه مايطابقه في القلة إلا إذا أعوز أي فقـد جمع القلة بان لا يكون من ذلك المميز مسموعا من العرب ، فيوتى بجمع الكثرة نحو ثلاثة شسوع ، فانه لم يسمع عن العرب جمع القلة من الشسع : وهو زمام النعل .

(قال : وتقولُ في تأنيثِ الأعدادِ المركبةِ إحدى عشرة واثنتا عشرة إلى تسع عشـرة تؤنث الأول) أقول : يعني الأعداد المركبة ما يتركب من الآحاد والعشرة أعني إحدى عشرة إلى تسع عشرة ، فتقول في تأنيثها إحدى عشرة ، واثنتا عشرة ، وثلاث عشرة إلى تسع عشرة أمرأة أما تأنيث إحدى واثنتا فقياسا على الأفراد ، واما تأنيث ثلاث إلى تسع كذلك أيضا ، واما أدخال التاء في عشرة مع ثلث إلى تسع فلان إسـقطها حالـة الأفراد إنما كان لئلا يلتبس بالمذكر ، ولا لبس حالة التركيب لحصول الفرق بـالجزء الأول ، واما إدخالها فيها مع إحدى واثنتا فلأجراء الباب على نهج واحد ، فقوله يؤنث الأول معناه أن الجزء الأول من إحدى عشرة ، وأثنتا عشرة ، وثلث عشرة إلى تسـع عشرة يؤتى به على ما هو القياس في المؤنث أي بإدخال الألف، والتاء فـي إحـدى واثنتا ، وبإسقاط التاء في ثلث إلى تسع في المؤنث إذ الإسقاط فيه دليل التأنيث .

(قال : وتُسكِنُ الشينَ من عَشْرةٍ أو تكسرها) أقول : الإسكان حجازية وذلك لئلا يلـزم توالى أربع حركات في الكلمة الواحدة ، والكسرة تميمية وذلك لئلا يتوالى اكثـر مـن ثلاث فتحات في كلمة واحدة .

الاسماء المتصلة بالافعال

(قال : الأسماءُ[١] المتصلةُ بالأفعالِ فالمصدرُ[٢] هو الاسمُ الذي[٣] يُشْتَقُّ مِنْـهُ الفعـلُ ويَعْمَلُ[٤] عملَ فعلهِ نحو عجبتُ مِنْ ضَرْبِ زيدٌ عمراً ومن ضَرْبِ عمراً زيدٌ) أقـول :

---

(١) (قوله الاسماء المتصلة بالافعال) اتصالها بالافعال تضمنها المعنى النسبي اي الحدث أو كـون معناها نفس الحدث ، فان الحدث جزء مدلول الفعل ، وجزء مدلول المشتقات ، ونفس مدلول المصدر . كذا قاله سعد الله .

(٢) (قوله فالمصدر) قدمه لانه الاصل في الاشتقاق.

(٣) (قوله الذي يشتق منه الفعل) اشتقاقا صغيرا اذ هو المراد عند الاطـلاق ، وتفسـيره بالأخـذ انسب من تفسيره بالوجدان ههنا كما لايخفى على حُذّاق الطلبة . قال عبد الحكيم : اعلم : ان الاسماء التي تدل على المصدر مما لم يشتق منه الفعل ثلاثة : ما آخره ياء مصدرية وما هو مصدر ، ولـم يوضع له فعل من لفظه ، وما هو اسم المصدر وهو شيئان : احدهما ما دل على معنـى المصـدر مزيدا في اوله الميم كالمقتل ، والمستخرج والثاني : أسم عين مستعملا بمعنى المصدر كالعطـاء ، والكلام ، والثواب ، والطاعة انتهى . والشارح قد ابهم هذه المخرجات عندما قال (وبقوله : يشـتق منه الفعل يخرج غيره) ولو ذكرها لكان اتم فافهم .

(٤) (قوله ويعمل عمل فعله) المتعدي ، واللازم ، فان كان متعديا فهو متعد ، وان كان لازما فهـو لازم ، وههنا ابحاث مهمة ينبغي الوقوف عليها . الاول : انه يعمل لا لشبهه بالفعل كأسم الفاعـل ، بل لانه اصل الفعل في الاشتقاق لذا لم يقيد عمله بزمن ، وهذا معنى قول الجامي : وذلـك العمـل لمناسبة الاشتقاق بينهما لا باعتبار الشبه . قال عبد الحكيم مبيناً هذه المناسبة : اي التناسب بينهما في اللفظ ، والمعنى لكون معناه جزأً من معنى الفعل ، وهو الذي يقتضي الفاعل ، والمفعول عقلاً الا ان الفعل اعتبرفيه النسبة الى الفاعل وضعاً ، والمصدر اعتبر فيه الحدث فقط من غير نظر الى الفاعل ، فقد طرأ عليه ما يزيل اقتضاءه العقلي ، فلذلك صار الفعل اصلا في العمل ، والمصدر فرعاً له فيه ، وعلامة كونه بمعنى الفعل صحة تقديره بالفعل مع الحرف ، فما قيل : ان سبب عمـل المصـدر أمران : المناسبة في الاشتقاق ، وكونه بتقدير أَنْ مع الفعل منشأُوُه عدم التدبر . انتهى . الثاني : ان المصدر يعمل عمل فعله مطلقا ما لم يكن مفعولا مطلقا ، فان كان مطلقا ، فالعمل للفعل لا له ما لـم يكن بدلاًعن فعله المحذوف وجوباً ، فان كان بدلا عن المحذوف وجوباً فسيبويه يعمله لقيامـه مقـام فعله ، لا لمصدريته ، وكونهِ مقدراً بان مع الفعل حتى جوز تقديم معموله عليه ، واستتار الضـمير فيه فجعله كالظرف العامل ، والسيرافي يجعل العمل للفعل المقدر ، وعلى كلا المذهبين يجوز تقديم المعمول فافهم هذا المبحث كيلا تخلط بينه ، وبين ما سياتيك . الثالث : عمله مشروط بان يكون بدلاً

لما فرغ من الصنف الرابع عشر شرع في الصنف الخامس عشر الذي هو آخر أقسام الاسم أعني الأسماء المتصلة بالافعال ، فمنها المصدر : وهو الاسم الذي يشتق منه الفعل ، فقوله : الاسم شامل لجميع الأسماء وبقوله : يشتق منه الفعل يخرج غيره ، ويعمل المصدر عمل فعله الذي يشتق منه سواء كان[1] بمعنى الماضي ، أو الحال ، أو الاستقبال نحو عجبت من ضرب زيد عمراً أمس ، أو الآن ، أو غداً برفع زيد على الفاعلية ، وبنصب عمراً على المفعولية كما في عجبت من أن ضرب ، أو يضرب

من اللفظ بفعله نحو ضرباً زيداً ، وان يصح تقديره بالفعل مع الحرف المصدري أنْ المخففة من الثقيلة ، وان الناصبة اذا اريد المضي ، والاستقبال ، وما المصدرية اذا اريد الحال. هذا ما عليه الجمهور ، وفيه كلام حسن لعبد الحكيم ؛ فليراجع . وان يكون مظهراً ، فلو اضمر لايعمل خلافاً للكوفيين ، واجاز ابن جني في الخصائص والرماني إعماله في المجرور ، وقياسه في الظرف ، وان يكون مكبراً ، فلو صُغرَ لم يعمل وان يكون غير محدود ، فلو حُدَّ بالتاء لم يعمل ، وان يكون غير منعوت قبل تمام عمله ، وان يكون مفرداً. الرابع: يخالف الفعل في أمرين الاول : فاعل المصدر يجوز حذفه بخلاف فاعل الفعل ، واذا حذف لايتحمل ضميره خلافا لبعض النحاة ، قال البركوي في شرح اللُب معللا جواز الحذف بلا اضمار فيه : وذلك لان النسبة الى المرفوع مأخوذة في وضع الفعل والصفة ، فيحكم بالاستتار عند عدمه ، واما المصدر ، فالواضع نظر في وضعه الى ماهية الحدث فقط ، لا الى ما قام به ، فاقتضاؤه للمرفوع عقلي ، لا وضعي ، فلا يحتاج الى الامر الحكمي . انتهى . الثاني : ان في رفعه النائب عن الفاعل خلافا ، فالبصريون جوزوه ، واليه ذهب ابن مالك في التسهيل ، وذهب الاخفش والشلوبين ، وغيرهما الى الملع لما فيه من الالباس لانك اذا قلت مثلاًعجبت من ضَرْبِ عمروٍ يتبادر الى الذهن المبني للفاعل ، وقيّد ابو حيان جوازه بما اذا كان فعله لازما لصيغة المجهول كزُكِم لعدم الالباس نحو أحزنني زكام زيد وذهب ابن خروف الى الجواز اذا لم يقع لبس نحو اعجبني أكل الخبز وشرب الماء . انتهى .

(١) (قوله سواء كان بمعنى الماضي...) وسواء مضافا ، أو مجرداً ، أو مع ال لكن اعمال الاول اكثر نحو قوله تعالى﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ ﴾ والثاني: اوفق بالقياس على الفعل في العمل نحو قوله تعالى ﴿ أَوْ إِطْعَـٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ﴾ وهو رأي البصريين ، ومنع الكوفين عمله مجرداً ، فان وقع بعده مرفوع ، او منصوب فهو عندهم بفعل مضمر ، والثالث : قليل نحو قول لشاعر:

ضعيفُ النِّكايةِ أعداءَهُ ....

وهو راي سيبويه ، ومن وافقه ، ومنعه الكوفيون ، وبعض البصريين .

الآن ، أو غداً زيد عمراً ، وان شئت قدمت المفعول على الفاعل نحو عجبت من ضرب عمراً زيد .

(قال : ويضافُ إلى الفاعلِ فيبقى المفعولُ منصوباً نحو عجبتُ من ضربِ زيدٍ عمراً أو إلى المفعول فيبقى الفاعلُ مرفوعاً نحو عجبتُ من ضربِ عمروٍ زيدٌ) أقول : إنما جوزت الإضافة للتخفيف ، وهذه إضافة معنوية بمعنى اللام بدليل قولهم : عجبت من قيامك الحسن ، فان الحسن صفة للقيام مع أنه معرفة .

(قال : ولا يتقدمُ[1] عليهِ مَعْمُولُهُ) أقول : المراد بالمعمول المفعول ، وسببه : أن المصدر مقدر بأن مع الفعل ، فكما لا يتقدم معمول ما بعد أن عليها ، فكذلك لا يتقدم ما بعد المصدر عليه ، فلا يقال : زيداً ضربُكَ خيرٌ له كما لا يقال : زيداً إن تضرب خير له .

اسم الفاعل

(قال : وإسمُ الفاعلِ يعملُ عملَ يفعلُ من فعلهِ إذا كانَ بمعنى الحالِ أوالاستقبالِ نحو زيدٌ ضاربٌ غلامُهُ عمراً اليومَ أو غداً ولو قلتَ أمسِ لم يجز إلا إذا أريد به حكايةَ حالٍ ماضيةٍ) أقول : من الأسماء المتصلة بالأفعال اسم الفاعل : وهو اسم مشتق من[2]

---

(١) **(قوله ولايتقدم عليه معموله)** مطلقا عند الجمهور ، واجاز البعض تقدم الجار والمجرور ، والظرف عليه مستدلاًبقوله تعالى ﴿وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ ٱللَّهِ﴾ وقوله سبحانه ﴿ فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ ٱلسَّعْىَ ﴾ لان المانع تأويلُهُ بان مع الفعل ، فان معمول الصلة لايتقدم على الموصول ، وليس المأوّل بشيء في حكمه من كل وجه مع ان الظرف كالحميم للعامل لملابسته اليه في الاغلب ، فيدخل فيما لايدخله الاجانب ، وانه معمول ضعيف يكفيه رائحة الفعل ، حتى يعمل فيه حرف النفي نحو قوله تعالى ﴿ مَآ أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ ﴾ والجمهور قدروا فيما ذكر من الآيتين العامل لدلالة المذكور المُفَسِّر عليه هذا ما افاده شارح اللُّب.

(٢) **(قوله مشتق من يَفْعَلُ)** اي من فعل مضارع مبني للمعلوم ، فيفعلُ كناية عن هذا ، وظاهر عبارته ان اسم الفاعل مشتق من المضارع لامن المصدر وهو خلاف المشهور اذ المشهور اشتقاقه من المصدر ، لكن قد يقال : ان الشارح تابع السيرافي في القول بان اسم الفاعل مشتق من الفعل ، والفعل من المصدر فافهم .

يفعـــــــــــــــــــــــــــــــــــــل لمن قام[1] به الفَعْلُ علـــى معنـــى[2] الحدوث ويعمل عمل[3] فعله أي عمل المضارع المبني للفاعل المشتق مـــن مصـــدره بشرط أن يكون اسم الفاعل بمعنى الحال ، أو الاستقبال نحو زيد ضارب غلامه عمراً اليوم ، أو غداً وانما أختص بعمل المضارع ، واشترط فيه الحال ، والاستقبال لانــــه

---

(١) **(قوله لمن قام به الفعْل)** اي الحدث .

(٢) **(قوله على معنى الحدوث)** بخلاف الصفة المشبهة ، فانها بمعنى الثبوت ، أو اعم منـــه ومـــن الحدوث عن بعض ، وبخلاف اسم التفضيل ، فانه معتبر فيه على الاطلاق من غير تقييد بالحدوث ، ولا بالثبوت ، ومما ينبغي ان ينبه عليه ان دلالة اسم الفاعل على التجدد اغلبية ، ومن غير الغالـــب لفظ مُستَقِر ، ودائم .

(٣) **(قوله ويعمل عمل فعله)** لزوما ، وتعدية ، وتفصيل عمله يحتاج الى بسط ليقف الطالـــب علـــى الحق في هذا المبحث . اعلم : ان اسم الفاعل اما لازم ، واما متعدٍ ، وكل منهما اما مجرد عـــن ال الموصولة ، أو معها ، فالاقسام اربعة . **الاول** : اسم الفاعل اللازم المجرد يعمل ماضيا ، وحـــالا ، واستقبالا بشرطين . الاول: اعتماده على استفهام ، أو نفي ، أو حرف نداء أو موصوف ، أو مبتدأ، أو حال . الثاني : ان لايكون مصغراً ، ولا موصوفاً قبل العمل اما بعده فلا يضر على التحقيق عند البصريين ، فيعمل حينئذ في الفاعل الظاهر ، والمستتر والبارز على خلافٍ في الاول ، والثالـــث ، وفي الظرف ، والجار ، والمجرور ، والحال والمفعول المطلق . **الثاني** : اســـم الفاعـــل المجـــرد المتعدي الى مفعول به يعمل في زمن الحال والاستقبال بالشرطين المـــذكورين ، وتوضـــيحه : ان عمله في الفاعل غير مشروط بزمن وعمله في المفعول به مقيد بالحال ، أو الاستقبال ، فاذا كـــان بمعنى المضي فلا يعمل كما انه إن لم يعتمد ، أو صُغِرَ ، أو وصف قبل العمل ، فلا يعمل أيضـــا ، وخالف الكسائي في إشتراط عمل المتعدي الى المفعول به في الحال ، أوالاستقبال قـــائلاً : بالعمـــل مطلقاً بمعنى انه يعمل في المفعول بلا قيد زمان واستدل بقوله تعالى﴿ وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ ﴾ والمحققون على وجوب الاضافة اذا كان بمعنى المضي وهي معنوية والآية محمولة علـــى حكايـــة الحال الماضي ، وسيأتي بيانها ، وما ورد من نصب الاسم بعد اضافته محمول على تقدير عامل نحو زيد معطي عمرو درهما امسِ خلافا للكسائي أيضا ، فظهر ان محل الخلاف انما هو في المفعول به وحده فافهم فانه دقيق . **الثالث**: اسم الفاعل اللازم الذي دخلَتْهُ اللام . **الرابع**: اسم الفاعل المتعـــدي الذي دخلته اللام ، فانهما يعملان بلا شرط سوى شرط إنتفاء التصغير، والتوصيف قبل العمل فقط ، وفيه خلاف ابي علي ، والرماني ، فانهما قالا : لايعمل اذا دخلته اللام الا اذا كان بمعنى المضـــي . هذا وقد تركت التنصيص على مواضع الخلاف الا فيما اشتدت اليه الحاجة ، والله اعلم .

إنما يَعْمَلُ لمشابهتهِ الفعل ، وهــو في اللفظ مشابه للمضـــارع من حيــث الحــروف والحركات ، والسكنـــات ، فان ضـــاربا مِثْلُ يضرب في الحـــروف والحـــركة ، والسكـــون ، فإذا كـــان بمعنى الحال ، أو الاستقبـــال كان مشابهـــا له فـــي المعنـــى أيضا ، فيقـــوى مشابهتـــه بالفعـــل لفظـــا ، ومعنى بخلاف المصـــدر ، فانه إنمـــا يعمل عمل فعله لأنه أصـــل الفعل ، ومشتمـــل على معناه ، ولذلك قـــال : ويعمـــل عمل فعله أي ســـواء كان ماضياً ، أو غيـــره ، وإذا كـــان كذلك ، فلـــو قلـــت زيـــد ضارب غلامه عمراً أمس لم يجز لفقدان المشابهة المعنويـــة حينئـــذ إلا إذا أريد بذلك الماضي[1] حكاية[2] حال ماضية ، فحينئذ يجوز أن يعمل كقوله تعـــالى﴿ وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ ﴾ فان ذراعيه منصوب بباسط مع ان هذا البسط في قصـــة أصـــحاب الكهف وهي ماضية لكن لما وردت في مورد الحكاية صارت كالموجود في الحال.

أسم المفعول

(قال : واسمُ المفعولِ يعملُ عملَ يُفْعَلُ من فعلهِ نحو زيدٌ مَضْرُوبٌ غلامُهُ) أقول: ومن الأسماء المتصلة بالأفعال اسم[3] المفعول ، وهو المشتق من[4] يُفْـــــــــــعَلُ

---

(١) **(قوله الا اذا اريد بذلك الماضي حكاية الحال الماضية)** فيها طريقتان : الاولى وهي المشـــهورة ان يقدر الفعل الماضي وقعا في زمن التكلم .الثانية وهي طريقة الاندلسي ان يقـــدر المـــتكلّمُ نَفســـهُ موجوداً في زمن وقوع الفعل ، وانما يفعل هذا في الفعل الماضي المستقرب كانك تحضره للمخاطب ، وتصوره له ليتعجب منه .

(٢) **(قوله حكاية الحال الماضية)** المقصود بهذه الحكاية عندهم حكاية المعاني الكائنة في ذلك الزمان ، لا الالفاظ .

(٣) **(قوله اسم المفعول)** اي به على حذف الجار ، واستتار الضمير . يقال : فعلت بـــه الضـــرب أوقعته عليه . كذا في عبد الحكيم .

(٤) **(قوله من يُفْعَلُ)** اي مشتق من فعله المبني للمجهول ، فيعمل عمله كمضروب ، فانه مشتق من يُضْرَبُ ، لا من كل فعل مضارع مجهول .

لمن[1] وقع[2] عليه الفعل ويعمل[3] عمل يفعل من فعله أي عمل المضارع المبني للمفعول المشتق من مصدره نحو زيد مضروب غلامه ، وسبب ذلك ما مرَّ في اسم الفاعل ، ويشترط ههنا ما يشترط هنالك .

الصفة المشبهة

(قال : والصفةُ المشبهةُ نحو كريم وحَسَن ، وعملُها كعمل فعلها نحو زيدٌ كريمٌ حَسَبُهُ وحَسَنٌ وجهُهُ) أقول : ومن الأسماء المتصلة بالأفعال الصفة المشبهة : وهي[4] ما أشتق من فعل[5] لازم لمن[6] قام به الفعل على معنى[7] الثبوت[8] نحو : زيد

---

(١) **(قوله لمن وقع عليه الفعل)** حقيقة ، أو اعتبارا ليشمل أوجدتُ ضرباً فهو موجد وعلمت عدم خروجك فهو معلوم ، فان الايجاد ، والعلم تعلّقا بالمعدوم ، ولا معنى لوقوع الفعل على المعدوم حقيقة ، لكن العقل يُفسّره واقعا عليه ، ويعبر عنه بما يدل على الوقوع. كذا قاله عبد الحكيم . وهل تدخل الصفات التي بمعناه ؟ الظاهر : انها ليست داخلة لعدم وضعها على معنى اسم المفعول ، وان كانت مستعملة فيه ، ومن الافاضل من قال بدخولها في حدّه ، والخطب فيه سهل .

(٢) **(قوله لمن وقع عليه الفعل)** اي بمعنى الحدوث .

(٣) **(قوله ويعمل عمل...)** في رفعه لما ناب عن الفاعل . لايحتاج الى اشتراط زمن ، وفي نصبه مفعولا يحتاج ان يكون بمعنى الحال ، أو الاستقبال ، والكلام فيه ما قدمناه في اسم الفاعل فلا تغفل ، والله اعلم.

(٤) **(قوله وهي ما اشتق من فعل لازم)** احتراز عن اسم الفاعل ، والمفعول المتعديين.

(٥) **(قوله لازم)** اللازم اعم من ان يكون لازما ابتداءً ، أو عند الاشتقاق كرحيم مشتق من رَحِمَ " بكسر العين " بعد نقله الى رَحُمَ " بضمها " فلايقال : رحيم الا من رحم " بضم الحاء " اي صار الرحم طبيعة له ككَرُمَ بمعنى صار الكرم طبيعة له . كذا في الفوائد الضيائية .

(٦) **(قوله لمن قام به)** احتراز عن اسم الزمان ، والمكان ، والآلة المشتقات من اللازم .

(٧) **(قوله على معنى الثبوت)** احتراز عن نحو قائم ، وذاهب مما اشتق من فعل لازم بمعنى الحدوث ، فانه اسم فاعل ، لاصفة مشبهة كذا قالوا .

(٨) **(قوله الثبوت)** اي الدوام دون الحدوث ، وليس المراد بالثبوت مطلق الحصول ؛ لانه لايختص بالصفة المشبهة . قال المولى الجامي : المراد بكونه بمعنى الثبوت ان يكون كذلك بحسب اصل الوضع ، فيخرج عنه ضامر ، وطالق لانهما بحسب اصل الوضع للحدوث ، ثم عرض لهما الثبوت

كـــــــــريم وحـــــــسن ، فانهمـــا مشـــتقان مـــن الكـــرامة ، والحســـن لـــــذاتين متصفتين بهما ، وعـــــمل الصفة[1] المشبهة كعمل فعلها الذي اشتق من مصدرها نحو زيد كريم حسبه ، وحسن وجهه ، فيرفع حسبه بكــريم ، ووجهــه بحسن كما في زيد كَرُمَ حَسَبُهُ وحَسُنَ وجهُهُ ، وسميت[2] صفة مشبهة لشــبهها باســم الفاعل في التثنية والجمع ، والتذكير ، والتأنيث ، فانه يقال : حسن حسنان حســنون حسنة حسنتان حسنات كما يقال : ضارب ضـــاربان ضـــاربون ضـــاربة ضـــاربتان ضاربات مع اشتراكهما في قيام الفعل بهما ، ولذلك لم يُشَبَّه باسم المفعول ، وانما لــم يشترط في عملها أن يكون بمعنى الحال ، أو الاستقبال لأنها بمعنى الثبوت ، والحـــالُ والاستقبالُ من خواص الحدوث .

أفعل التفضيل

(قال : وافعلُ التفضيلِ لا يعملُ في الظاهرِ فلا يقال: مررتُ برجلٍ افضلَ منـــه أبـــوه)

أقول : ومن الأسماء المتصلة بالأفعال افعلُ التفضيل ، وهو المشـــتق[3] مـــن الفعـــل

بحسب الاستعمال. انتهى . وكذا يخرج عنه نحو الواجب ، والمستمر والدائم لوضعها لمعنى الحدوث ولسعد الله البَرْدَعي جواب عن مثل هذه المذكورات مُحصَّلُهُ : ان المراد بدلالة الدوام فـــي تعريـــف الصفة المشبهة الدلالة المستفادة من الهيئة والدوام في مثل الواجب ليس بمستفاد مـــن الهيئـــة لانهـــا منحصرة في اوزان سماعية ليس الواجب ونحوه منها بل مستفاد من مأخذ الاشتقاق . هذا .

(١) **(قوله وعمل الصفة المشبهة كعمل فعلها...)** بشرط الاعتماد المذكور في اسم الفاعل فتفطنّ .

(٢) **(قوله وسميت صفة مشبهة لشبهها...)** فلذا عملت ، ولم يعتبر ذلك الشبه في اســـم التفضـــيل لضعفه لعدم لزوم ذلك فيه كما في الصفة المشبهة ، ولوجود معارض لذلك الشبه في اسم التفضـــيل، وهو عدم المشاركة في المعنى بخلاف الصفة . قاله عصام الدين في شرح الكافية. **تكميل:** الصـــفة المشبهة اذا رفعت ظاهرا فهي كالفعل لا تثنى ، ولا تجمع بخلاف ما اذا رفعت ضمير الموصـــوف ، فانها تطابقه تأنيثا ، وتثنية ، وجمعا نحو هند حسنةُ وجهٍ والزيدان حسنا وجه ، والزيدون حسنو وجه

(٣) **(قوله المشتق من الفَعْل)** اي الحدث ، أو الفعل الاصطلاحي ، والاول اقرب .

الموصوف[1] بالزيادة على غيره نحو الأفضل ، فانه مشتق من الفضل لذاته موصوفة بزيادة الفضل على غيرها ، ولا يعمل[2] افعل التفضيل في ظاهر الاسم لضعف عمله ، فانه لا فعل بمعناه بخلاف باقي المشتقات ، فلايقال : مررت برجل افضل منه أبوه بفتح أفضل حتى يكون مجروراً صفة لرجل وأبوه فاعله بل برفعه حتى يكون أبوه مبتدأ وأفضل خبره ، ومنه متعلق به والجملة صفة لرجل .

(قال : ويلزمُهُ التنكيرُ مع مِنْ فإذا فارقتُه فالتعريفُ باللامِ أو الإضافةِ نحو زيدٌ الأفضلُ وأفضلُ الرجالِ) أقول : يلزم أفعل التفضيل التنكير مع مِنْ أي إذا أستعمل مع من لا يجوز أن يكون مضافاً ، أو معرفا باللام ، فإذا فارقت مِنْ عن أفعل التفضيل

---

(١) **(قوله الموصوف بالزيادة)** الباء اما ظرف لغو للموصوف اي لذات متصفة بتلك الزيادة أو ظرف مستقر اي لموصوف ملتبس بتلك الزيادة ، فقوله : ما اشتق من الفعل شامل لجميع المشتقات ، وقوله : الموصوف يخرج اسماء الزمان ، والمكان والآلة لان المراد = بالموصوف ذات مبهمة ، ولا ابهام في تلك الاسماء ، وقوله : بزيادة على غيره يخرج اسم الفاعل ، والمفعول ، والصفة المشبهة . كذا قاله المولى الجامي قدس سره . اعلم ان شرطه : ان يبنى من حدث ثلاثي مجرد ليس بلون ، ولا عيب ظاهر ، فان قصد الزيادة في اسم رباعي توصّل ؟ (أشدّ) ونحوه مثل هو اشد منه استخراجا ، والافعال الناقصة تدل على الحدث وهو الحق فيبنى منها افعل قياسا نحو زيد اصير من عمرو غنيا ، وان قيل : انها دالة على الزمان فقط ، فلا تبنى منه ، ولا يبنى من فعل لازم النفي نحو ما نبس بكلمة لعدم المصدر له من حيث لزوم النفي .

(٢) **(قوله ولا يعمل افعل التفضيل في ظاهر الاسم)** المراد بالظاهر ما يشمل البارز أيضا ، واما عمله في المستتر ، فمتفق عليه ، ولايعمل في المفعول به مظهراً ، أو مضمراً ، وان وجد ما يوهم ذلك ، فأَفعلُ دال على الفعل الناصب له كقوله تعالى ﴿هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ اي اعلم من كل احد يعلم من يضل ، ويعمل في الظرف ، والحال ، والتمييز بلا شرط لان الظرف ، والحال يكفيهما رائحة من الفعل نحو زيد أحسن منك اليوم راكبا والتمييز ينصبه ما يخلو عن معنى الفعل أيضا نحو رطلٌ زيتاً .

انتهى ما كتبه الفقير الحقير قاسم الحنفي على مبحث الإسم أرجو الله تعالى توفيقي لإتمام الكتابة على مبحث الفعل والحرف انه اكرم من سُئل . هذا ، واستغفر الله العظيم وأتوب اليه

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه اجمعين

وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين

فيلزمه التعريف إما باللام ، أو الإضافة نحو زيد الأفضل ، وزيد أفضل الرجال ، والحاصل : أن افعل التفضيل يجب أن يكون مستعملا مع أحد الأمور الثلاثة أعني من ، واللام ، والإضافة لأنه لابد له من مفضَّل عليه وذكر المفضل عليه لا يمكن إلا بأحد هذه الطرق ، فلا يجوز الجمع بين اثنين منها نحو زيد الأفضل من عمرو ، ولا ترك الجميع نحو زيد أفضل إلا إذا عُلِمَ كقول المكبر : الله أكبر أي من كلّ شيء ، وفي كلامه نظر لأنه يوهم أن افعل التفضيل إذا لم يكن مع من يلزم أن يكون مضافاً إلى المعرفة ، أو معرفا باللام وليس كذلك إذ يجوز أن يكون مضافاً إلى نكرة نحو مررت برجل أفضل رجال ويمكن أن يجاب عنه بأن إضافة أفضل إلى الرجال تفيد التخصيص ، وهو نوع من التعريف .

(قال : وما دام مُنَكّراً استوى فيه الذكورُ والإناثُ والمفردُ والإثنانُ والجمعُ) أقول : وما دام أفعل التفضيل منكراً أي مستعملا مع من استوى فيه الذكور والإناث ، والمفرد ، والاثنان ، والجمع نحو زيد افضل من عمرو ، والزيدان أفضل من عمرو ، والزيدون أفضل من عمرو ، وهند أجمل من دعد ، والهندان أجمل من دعد ، والهندات أجمل من دعد ، وذلك ؛ لأن أفعل التفضيل يشبه أفعل التعجب في اللفظ ، والمعنى أعني المبالغة ، ولذلك لا يبنى إلا مما يبنى منه أفعل التعجب أعني ثلاثيا مجرداً ليس بلون ، ولا عيب ، وأفعل التعجب لا يثنى ، ولا يجمع ، ولا يؤنث لأنه فِعْل ، فكذلك ما يشبهه .

(قال : فإذا عُرِّفَ باللامِ أنثّ وثُنّي وجُمع) أقول : إذا عرف أفعل التفضيل باللام انث ، وثني ، وجمع نحو زيد الافضل ، والزيدان الأفضلان ، والزيدون الأفضلون ، وهند الفضلى ، والهندان الفضليان ، والهندات الفضليات ، وذلك لأنه يخرج بسبب اللام عن شبه الفعل لأنها من خواص الأسماء ، فلا جرَم يدخله علامة التثنية ، والجمع ، والتأنيث

(قال : وإذا أُضيفَ ساغَ فيه الأمران) أقول : إذا أضيف أفعل التفضيل جاز فيه الأمران أي التسوية بين المذكر ، والمؤنث ، والمفرد ، وغيره ، وعدم التسوية ويعبر عن الأمرين بالمطابقة ، وعدم المطابقة نحو زيد افضل الناس ، والزيدان أفضل الناس

وأفضلا الناس ، والزيدون أفضل الناس وأفضلو الناس ، وهند أفضل النساء وفضلى النساء وفضليات النساء أما المطابقة ؛ فلضعف شبهه بالفعل لدخول الإضافة وأما عدمها ؛ فلشبهه بالذي مع من في ذكر المفضل عليه صريحاً .

باب الفعل

(قال : وهوَما صَحَّ أن يَدْخُلَهُ قد وحروفُ الاستقبالِ والجوازمُ واتصلَّ بـهِ ضميرُ المرفوعِ وتاءُ التأنيثِ الساكنةُ نحو قد ضَرَبَ وسيضربُ وسوف يضربُ ولم يضربْ وضَرَبْتُ وضربتْ) أقول : لما فرغ من القسم الأول من أقسام الكلمة أعني الاسم شرع في القسم الثاني وهو[1] الفعل فعرَّفه ببعض[2] خواصه المشهورة ، وإنما قدّمه على الحرف لأصالته بوقوعه أحد جزئي الكلام أعني المسند ، وسبب

---

(١) **(قوله وهو الفعل)** في اللغة : الحدث الذي يحدثه الفاعل من قيام ، وقعود ، وغير ذلك ، وفي الاصطلاح : كلمة دلت على معنى في نفسها ، واقترنت بزمان وضعا ، فكلمة بمنزلة الجنس ، وخرج بقوله : دلت على معنى في نفسها الحرف ، وخرج بقوله : واقترنت بزمان الاسم ، وخرج بقوله : وضعا اسم الفاعل ، والمفعول ، وخرج أيضا اسماء الافعال كهيهات ، فان اقترانها بالزمان ليس بحسب الوضع لانها اما موضوعة للفظ الفعل ، ولفظه غير مقترن ، وانما المقترن معناه كما ذهب اليه بعضهم ، واما لانها وضعت للمعنى المصدري ، ثم استعملت غالبا في معنى الفعل كما ذهب اليه آخرون ، ودخل نحو عسى ، وليس ، ونعم ، وبئس مما هو فعل ، ويدل على الزمان في الاصل ، وعدم دلالته عليه عارض لكونه اشبه الحرف في الجمود ، وعدم التصرف ، فانسلخ عن ذلك ، والمراد بالوضع ما يشمل التقديري لانه لم يثبت في عسى وضعه للزمان ، لكن لما وجدت فيه خواص الفعل وهي تاء التأنيث وتاء الفاعل قدر ذلك ادراجا له في نظم اخواته فان قلت : هذا التعريف منتقض بما لايتصور معه زمان نحو اراد الله في الازل كذا وخلق الله الزمان اذ لازمان مع الارادة والخلق قلنا : يكفي في ذلك توهم العقل للزمان . انتهى كذا قال ابو النجا في حاشية الازهرية .

(٢) **(قوله فعرفه ببعض خواصه)** فالتعريف رسم ناقص وهو يفيد التمييز في الجملة .

الاختصاص في قد انها لتقريب[1] الماضي إلى الحال ، أو لتقليل الفعل في المستقبل وهما لا يوجدان إلا في الفعل ، وفي حروف الاستقبال والجوازم أنّ[2] الاستقبال ،

---

(١) (قوله لتقريب الماضي الى الحال) اي لتقريب الحدث الجزئي الذي مضى بناءً على ان المعاني الحرفية جزئية ، وحمله على الفعل الماضي يحوج الى حذف المضاف ، أو التجوز باجراء صفة المعنى على اللفظ ، وتخصيصه بالتضمني . كذا في عبد الحكيم .

(٢) (قوله والجوازم أنّ...) وجعل المصنف الجوازم من خواص الفعل أحسن من جعل الجزم منها ؛ لان الجازم اشمل من الجزم لوجوده في إن يضربن ، وإن ضرب دون الجزم بخلاف الجر ، فانه لاينفك عن الجار ، فلذا جعل الجر في الاسم من الخواص ، وههنا الجازم اذا فهمت هذا عرفت ان الاولى للشارح ان يعبر بالجازم دون الجزم لما قلناه اولاً ، وموافقة للمصنف ثانياً ، والله اعلم . فائدة : اعلم ان قد الحرفية من علامات الفعل الماضي ، ولا تدخل عليه الا باربعة شروط . الاول : أن يكون مثبتا ، فلا تدخل على منفي ، فلا تقول : ما قد قام زيد. الثاني : أن يكون متصرفا ، فلا تدخل على جامد نحو قد عسى . الثالث : ان يكون خبرا ، فلا يجوز دخولها على الانشاء ، فلا تقول : قد بعت مريداً انشاء البيع بخلاف ما اذا اردت الاخبار ، فانه يجوز. الرابع : ان لايفصل بينها ، وبين الفعل ، فلا يقال : قد هو قام مثلاً ، وخرج بقولنا : قد الحرفية قد الاسمية ، فانها مختصة بالاسماء كقولك قد زيد درهم اي حسب زيد درهم ، فقد مبني على السكون في محل رفع ، وقد مضاف ، وزيد مضاف اليه وهو مجرور وعلامة جره الكسرة ، ودرهم خبر مرفوع بضمة ظاهرة ، ويصح ان يقرأ برفع الدال على انه مرفوع بضمة ظاهرة ، ويصح ان يكون اسم فعل ، فينصب المفعول ، ويرفع الفاعل نحو قد زيداً درهمٌ ، فقد اسم فعل مبني على السكون بمعنى يكفي ، وزيداً مفعول منصوب مقدم ، ودرهم فاعل مرفوع مؤخر. افاده العلامة العشماوي . واعلم : ان السين ، وسوف كلاهما للتنفيس ، وهو تخليص المضارع من الزمن المُضيَّق ، وهو الحال الى الزمن الواسع ، وهو الاستقبال ، ثم قال البصريون : زمن السين اضيق من زمن سوف نظراً الى كثرة الحروف ، وقال الكوفيون : بل هما متساويان ، والدلائل في المبسوطات ولم تدخل اللام على سوف لانه علم جنس على الحرف المخصوص ، والاعلام لا تدخل عليها اللام التي لغير لمح الاصل الا شذوذاً لئلا يجتمع مُعرّفان على مُعرّف واحد واما اللام للمح الاصل ، فتدخل نحو القاسم ، والعباس ، والمراد بالسين مُسمّاها وهي (س) فانها هي تدخل على المضارع لا لفظ السين ، ثم اعلم : ان تاء التأنيث ساكنة الاصل ، وقد تكسر لالتقاء الساكنين ، وتضم للاتباع ، واحترزنا بساكنة عن المتحركة حركة إعرب ، فانها توجد في الاسماء كقائمة ، وعائشة ، وحركة بناء ، فانها توجد في الاسم نحو لاحول ولا قوة

والجزم لايوجدان أيضا الافي الفعل ، وفي الضمائر المرفوعة أعني الألف ، والواو ، والياء ، والتاء ، والنون في نحو ضَرَبَا ، وضَرَبُوا ، وأضْرِبِي ، وتَضْرِبِيْنَ ، وضَرَبْتُ ، وضَرَبْنَ ، وضَرَبْنا لأنها فواعل ، والفاعل لا يكون بالأصالة إلا للفعل ، وفي تاء التأنيث الساكنة لأنها دليل تأنيث الفاعل ، وقد قلنا : ان الفاعل إنما يكون بالأصالة للفعل ، وانما قيّد التاء بالساكنة ؛ لان المتحركة من خواص الاسم كطلحة .

أصناف الفعل

(قال: وأصنافُهُ الماضي ، والمضارعُ ، والأمرُ ، والمتعدي ، وغيرُ المتعدى ، والمبني للمفعولِ ، وأفعالُ القلوبِ ، والأفعالُ الناقصة ، والأفعالُ المقاربة ، وأفعالُ الذمِ ، والمدحِ ، وفعلا التعجبِ) أقول : كما ان الاسم كان ذا أصناف كذلك الفعل له أصناف وقد عرفت معنى الصنف ، وأصناف الفعل المذكورة في هذا الكتاب أحد عشر صنفاً وستعرف كلّ واحد في موضعه .

الماضي

(قال : الماضي هو الذي[1] يدلُّ على[2] حدثٍ في زمانٍ قَبْلَ زمانِكَ نحو ضَرَبَ) أقول : لما ذكر أصناف الفعل على طريق الأجمال شرع في ذكرها على طريق التفصيل مع

الا بالله ، وفي الفعل نحو تاء تقوم ، وقد تدخل على بعض الحروف نحو ربت ، وثمت ، ولات ، وهي لمجرد تأنيث اللفظ ، وتكون مفتوحة في لاتَ ، وساكنة ، ومفتوحة في ربَّ وثَمَّ .

(١) **(قوله هو الذي يدل)** اي بحسب الوضع ، فلا يخرج نحو نعم وعسى فتفطن .

(٢) **(قوله على حدث في زمان)** اي ما يدل بمادته على حدث ، وهيئته على زمان قبل زمانك اي الحاضر الذي انت فيه فان قيل : ان نصب قبل على الظرفية يوهم ان للماضي زمانا هو فيه ، فيلزم ان يكون للزمان زمان واجاب المولى المحقق الجامي : بان المراد بالقبلية القبلية= الذاتية التي تكون بين اجزاء الزمان ، فان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض انما يكون بحسب الذات لابحسب الزمان ، والمراد بما الموصولة الفعل ، فلا ينتقض منع الحد بمثل امس ، والمراد بالدلالة بحسب الوضع ، فلا ينتقض منعه بلم يضرب ، وجمعه بأنْ ضربتَ ضربتُ انتهى .

رعاية ترتيب السابق في اللاحق ، فابتدأ بالماضي الذي هو أول الأصناف ، وعرفه بأنه الفعل الذي يدل على حدث أي على معنى واقع في زمان قبل زمانك نحو ضرب ، فانه يدل على حَدَثٍ واقع في الزمان الماضي.

(قال : وهو مَبْنِيٌّ على الفتحِ إلاّ إذا عُرِضَ عليهِ ما يوجب سُكُونَهُ ، أو ضَمّهُ)

أقول : الماضي[1] مبني على الفتح[2] أما البناء فلعدم احتياجه إلى الأعراب ، وأما الحركة فلوقوعه موقع الاسم نحو زيد ضرب فانه في معنى زيد ضارب ، وأما الفتح[3] فلخفته إلا إذا عرض عليه شيء يوجب ذلك الشيءُ سكونَ الماضي كالضمير المرفوع المتحرك نحو ضربت أو يوجب ضمه كالواو في نحو ضربوا ، فإنه[4] حينئذ يبنى على السكون أوالضم[1] أما السكون

---

(١) **(قوله الماضي مبني)** اعلم : ان الاصل في البناء السكون لخفته ، ولان الاصل عدم الحركة ، فلا يعدل الا لسبب يقتضي العدول لذا يسأل عن سبب العدول من السكون الى الحركة ، وخصوصها ، ولايسأل عن اصل البناء لان ما جاء على اصله لا يسأل عن سببه وهذا واضح ان شاء الله تعالى ، والاصل في الافعال البناء على السكون لانها لا تعتورها معان مختلفة تفتقر في تمييزها الى اعراب لاختلاف صيغها باختلاف معانيها ، وان حصل لبس أمكن أزالته باظهار الناصب ، والجازم ، والماضي مبني الاصل بالاتفاق لذا قدمه ولايسأل عن بنائه ، بل انما يسأل عن العدول عن الاصل في البناء وهو السكون الى الحركة وخصوصها ، فيقال : لِمَ حُرِّك ، ولم كانت الحركة فتحة .

(٢) **(قوله على الفتح)** لفظاً كضرب ، أو تقديراً كرمى ، وهل فتحة ضربا مما اتصل به الف الأثنين للبناء ، أو للمناسبة ؟ الراجح انها فتحة البناء اغنت عن فتحة المناسبة ، وقيل فتحة مناسبة ، والله اعلم .

(٣) **(قوله واما الفتح فلخفته)** وثقل الفعل لفظاً ، ومعنى اما في اللفظ ، فلانك لا تجد فعلاً ثلاثياً ساكن الاوسط بالاصالة ، واما في المعنى فلدلالته على المصدر ، والزمان ، وطلبه المرفوع دائماً ، والمنصوب كثيراً .

(٤) **(قوله فانه حينئذ يبنى على السكون)** مشى على القول المرجوح وهو البناء على السكون والراجح انه اسكن للتخفيف ، ويكون مبنيا على فتح مقدر منع من ظهوره كراهة توالي اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة ، وقيل : انما اسكن آخر الفعل تمييزاً للفاعل من المفعول في نحو

، فلكراهية[٢] توالي الحركات[٣] الأربع فيما[٤] هو كالكلمة الواحدة فإن الفاعل كـالجزء من الفعل بخلاف المفعول ، فانه كالمنفصل ، ولذلك لم يغير ما قبله نحو ضربك ، وأما الضم فلمجانسة[٥] الواو .

المضارع

(قال : المُضَارِعُ[٦] وهوَ ما أُعْتقِبَ في صدرِهِ إحدى الزوائدِ[٧] الأربعِ نحو يَفْعَلُ وتَفْعَلُ وأَفْعَلُ ونَفْعَلُ) أقول : لما فرغ من الصنف الاول من اصناف الفعلشرع في الصنف

اكرمْنا " بالسكون " واكرمَنا " بالفتح " وحملت التاء ، ونون النسوة على (نا) للمساوة في الرفع ، والاتصال .

(١) **(قوله أوالضم)** ظاهره انه مبني على الضم وهو مرجوح أيضا والراجح ان الضم للمناسبة والفتح مقدر.

(٢) **(قوله فلكراهية توالي الحركات)** لفظا في نحو ضربت ، او تقديراً في نحو قُلْتُ ، وبِعْتُ وامـا نحو استخرجت، وأكرمت ، فلعل سكونه إجراء علة تسكين الآخر في جميع الافعال الماضية طرداً للباب .

(٣) **(قوله توالي الحركات الاربع)** لايقال : هذا المتوالي موجود في شجرة ، وبقرة ، وجندل وعلبط ، فلاكراهة قلنا : التاء زائدة في نية الانفصال ، واصل جندل ، وعلبط جنادل وعلابط ، فلايكون ممانحن فيه فافهم .

(٤) **(قوله فيما هو...)** الجار ، والمجرور متعلّق بتوالي لا باربع لئلا يلزم ظرفية الشيء في نفسه في نحو ضربت لافي نحو انطلقت ، بل ظرفية أربع فيه من ظرفية الجزء للكل .

(٥) **(قوله واما الضم فلمجانسة الواو)** لفظاً كضربوا ، او تقديراً كرموا ، وغزوا . هذا والله اعلم ، واستغفر الله العظيم ، واتوب اليه .

(٦) **(قوله المضارع وهو...الخ)** اسم فاعل من المضارعة وهي المشابهة مأخوذة من الضرع كـأنّ المشابهين ارتضعا من ضرع واحد ، وانما عدل عن تعريف المضارع بما كان يترقـب الـى هـذا التعريف لتضمنه وجه التسمية بالمضارع ، ووجه إعرابه من بين الافعال . كذا قاله العصـام فـي شرح كافية ابن الحاجب بحذف قليل جداً .

(٧) **(قوله إحدى الزوائد الاربع)** قال الشيخ خالد الازهري : الهمزة بشرط ان تكون للمتكلم وحده نحو أقوم بخلاف همزة أكرم ، والنون بشرط ان تكون للمتكلم ، ومعه غيره ، أو المعظم نفسه نحـو

الثاني اعني المضارع ، وهو الفعل الذي وجد في اوله إحدى الزوائد الاربع من اليــاء نحو يفعل ، أو التاء نحو تفعل ، أو الهمزة نحو أفعل ، أو النون نحو نفعل ، وتسمى[١] هذه الحروف حروف المضارعة اي المشابهة لان الفعل بسببها يشــبه الاســم كمــا سيجيء ، ولذلك سمي مضارعا ، وإنما اختصت الزيادة بهذه الحروف لأن بعضها من حروف اللين وهو الياء وبعضها قريب المخرج منها وهي الهمزة فإنها قريب المخرج من الألف ، وبعضها تبدل منها وهي التاء لأنها تبدل من الواو نحو تراث فــي وراث بمعنى الميراث ، وبعضها يشبهها في سهولة التلفظ وهي النون فان غنتها تشبه حروف اللين ، وأعلم : أن الأعتقاب والتعاقب بين الشيئين أن يجيء أحدهما عقيب الآخــر ،

نقوم بخلاف نون نرجس ، والياء " المثناة تحت " بشرط ان تكون للغائب نحو يقوم بخلاف ياء يرنأ ، والتاء " المثناة فوق " بشرط ان تكون للمخاطب نحو تقوم بخلاف تاء تعلم ، فأقوم ، ونقوم ، ويقوم ، وتقوم افعال مضارعة لدلالة الزوائد في اولها على المعاني المذكورة ، واكرم ، ونرجس ، ويرنــأ ، وتعلّم افعال ماضية لعدم دلالة الزوائد في اولها على المعاني المذكورة . انتهى .

(١) **(قوله وتسمى هذه الحروف...)** ظاهر عبارة المصنف ، والشارح ، ومــا ســيأتي ان اعــراب المضارع بسبب مشابهته مطلق الاسم في وقوعه موقعه ونسب هذا القول الى سيبويه ، والبصريين ، وردّ بان المضارع قد يكون مرفوعا ، وليس واقعا موقع الاسم نحو سيقوم ، وسوف يقوم ، فانه في هذين الموضعين مرفوع مع ان الاسم لايقع فيهما ، فلو لم يكن للفعل رافع غير وقوعه موقع الاســم لكان في هذه المواضع مرفوعا بلا رافع وهو باطل وقيل : الرافع له نفس المضارعة ، ونسب هذا الى ثعلب ، وقيل : الرافع له أحرف المضارعة ، وردّ بان جزء الشيء لايعمل فيه ، واصح الاقوال : ان الرافع له التجرد عن الناصب ، والجازم ، وبه قال الفراء ، وغيره مــن حــذاق الكــوفيين ، واعتمده ابن هشام ، وابن مالك ، وغيرهما ولم يرضَ ابن مالك بوجه الشبه المذكور وهو المشــابهة وقرر في تسهيله : ان المقتضي لأعرابه توارد المعاني المختلفة عليه كالاسم نحو لاتأكــل الســمك وتشرب اللبن ، ثم قال : وهذا اولى من قولهم : انما اعرب لمشابهة... الــخ ، وفــي الجملــة : ان العامل في الفعل المضارع التجرد ، واعرابه ليس بسبب المشابهة عند ابن مالك ، بل بما ذكره ممــا تلوناه عليك وهذا العامل معنوي ، وعند المصنف ، وغيره ان العامل فيه وقوعه موقع مطلق الاســم وأُعْرِبَ بسبب مشابهته له ، وانما قلت: مطلق الاسم ، ولم اقل : اسم الفاعل لما قاله عبــد الحكــيم: واما مشابهته باسم الفاعل ، فانما هي في تحصيل صفة الاعراب ، وذلك لان صيغة اســم الفاعــل مشتقة من المضارع متأخرة عنه فلا يمكن اعتبارها في صيغته . انتهى .

فمعناهما في الحروف أن لا يجوز خلو الكلمة عن جميعها ، ولا يوجد أكثر من واحد فيها ، والزوائد الأربع كذلك ، فان المضارع لا يجوز أن يخلو عنها ، ولا أن يجتمع فيه أكثر من واحد منها .

(قال : ويَشْتَرِكُ فيهِ الحاضرُ[1] ، والمُستَقبَلُ إلا إذا دَخَلَهُ[2] اللامُ أوْسوفَ) أقول : يشترك في المضارع الحاضر ، والمستقبل أي

---

(١) **(قوله ويشترك فيه الحاضر والمستقبل)** الا اذا دلت قرينة على احدهما كما افصح عنه في استثنائه بقوله الا اذا دخله اللام ، أو سوف ، وقيل : ان المضارع حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال ، واعتمده جماعة كالبدر الدماميني ، والمحقق السيوطي لترجح كونه للحال عند التجرد عن القرائن كما هو شأن الحقيقة ، وقيل : انه حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال والمشهور ما قاله المصنف من انه مشترك بين الحال ، الاستقبال ، واختاره جماعة من المحققين ، وصرح بعضهم بانه الصحيح كابن كمال باشا ، ونص عبارته في شرح المراح : والصحيح انه مشترك لانه يطلق عليهما اطلاقا واحداً كاطلاق المشترك ، فوجب القول كسائر المشتركات. انتهى . واجابوا عن دليل اصحاب القيل الاول : بانه قد يكثر استعمال المشترك في احد معنييه بحيث يتبادر منه عند الاطلاق ، فيترجح الحمل عليه ، ولان المناسب ان يكون للحال صيغة تخصه كما ان للماضي صيغة الفعل الماضي ، وللمستقبل صيغة فعل الامر . انتهى .

(٢) **(قوله الا اذا دخله اللام أو سوف)** اي يشترك فيه هذان كل وقت ، وزمان الا وقت دخول اللام ، أو سوف ، أو السين ، فانه في وقت دخول اللام يتعين للحال على رأي الكوفيين ، وفي وقت دخول سوف ، أوالسين يتعين للاستقبال كما هو شأن المشترك عند نصب القرينة على احد المعاني . إن قيل : ان كانت اللام للحال ، فكيف جامعتْ حرف الاستقبال في مثل قوله تعالى ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ ﴾ فالجواب : ان اللام تفيد الحال اذا دخلت على المشترك ، واما اذا دخلت على المستقبل الصرف، فهي لمجرد التأكيد من قبيل استعمال اللفظ في جزء مدلوله ، فان قيل : فَلْتُفِدِ اللام معناه ، ولْيُقْصَدْ من سوف معنى آخر غير الاستقبال . قلنا : تخلل سوف بين الفعل ، واللام دليل على تقدم دخولها على الفعل ، فلا وجه لأبطال حكمها بما يدخل بعدها مع ان اللام للحال ، والتأكيد جميعا، فاذا لم تفد الحال تفيد التأكيد ، واما سوف ، فهي للاستقبال فقط . انتهى ما قاله البَرْدَعي بتصرف .

يصلح كليهما نحو يفعل زيد ، فانه يحتمل أن يفعل الآن أو غداً إلا إذا دخل المضارع لام الابتداء ، فانه حينئذ يختص بالحاضر نحو زيد ليقوم أي الآن ، أو دخله سوف ، فانه حينئذ يختص بالمستقبل نحو زيد سوف يقوم أي غداً ، ونحوه ، وكذا إذا دخله السين نحو زيد سيقوم ، وإنما لم يذكرها ؛ استغناء بأختها عنها ، وهذا المعنى أعني العموم ، والخصوص هو الذي يضارع به المضارع أي يشبه الاسم ، فان الاسم أيضا يحتمل العموم ، والخصوص كرجل ، والرجل .

(قال: ويُعْرَبُ بالرفعِ والنَصْبِ والجَزْمِ) أقول : إنما أعرب المضارع لأنه مشابه الاسم كما مرَّ ، وانما دخل فيه الجزم ليكون عوضا عن الجر في الأسماء .

(قال : وارْتِفَاعُهُ بمعنى ، وهُوَ وُقُوعُهُ مُوْقِعَ الاسمِ نحو زيدٌ يضربُ) أقول : ارتفاع المضارع بأمر معنوي وهو وقوع المضارع في موقع الاسم نحو زيد يضرب ، فأنه في معنى زيد ضارب ، فوقوع يضرب في موقع ضارب عامل فيه وهو أمر معنوي .

انتصاب المضارع

(قال : وانْتِصَابُهُ[1] بأَرْبَعَةِ أحرفٍ نحو أَنْ يَخْرُجَ ولن يَضْرِبَ وكي يُكْرِمَ وإذن يَذْهَبَ) أقول : انتصاب المضارع باربعة احرف . الأول : أنْ[2] ، وهي لا تخلو من أن يكون

---

(١) **(قوله وانتصابه باربعة احرف)** وهو قول الجمهور.

(٢) **(قوله الاول أنْ)** " بفتح الهمزة ، وسكون النون " قدمها لانها ام الباب ، والنصب بها محل اتفاق . اعلم ايها المسترشد أنَّ أنْ حرف مصدري ، ويسمى موصولا حرفيا يجعل ما بعده في تأويل المصدر ، ومفيد للاستقبال ، وناصب للفعل المضارع المتصرف لفظا نحو اعجبني ان يضرب ، أو محلا اذا اتصل به نون النسوة نحو اعجبني ان يضربْنَ ، أو كان الفعل امرا نحو امرته أن إفعل، ونص سيبويه على وصلها بالامر ، وعلى ذلك حمل في الكشاف قوله تعالى ﴿إِنَّآ أَرۡسَلۡنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوۡمِهِۦٓ أَنۡ أَنذِرۡ قَوۡمَكَ﴾ قال : أي بان قلنا له انذر قومك اي بالامر بالانذار انتهى . واستدلوا على انها مع الامر مصدرية بدخول حرف الجر عليها ، فمعنى امرته ان قم اي بان قم اي بالقيام ، واما الماضي ، فانها تدخل عليه ، ولا تعمل فيه لفظا ، ولا محلا ذكره في المغني . خلافاً لمن وَهِمَ ، فزعم ان فعلتَ في اعجبني ان فعلتَ في موضع نصب ، وانما قيدنا عملها بالفعل المضارع المنصرف لانها

لاتدخل على الفعل الغير المتصرف . قال الرضي : لانها مع الفعل بعدها في تأويل المصدر ولا مصدر لغير المتصرف . انتهى ويؤخذ من هذا التعليل ان سائر الحروف المصدرية كذلك . قال العلامة عبد الله البيتوشي في صرف العناية: ومن المصدريةِ التاليةِ إلاّ بماضٍ ، أو مضارع نحو لاتهنهُ إلاّ أنْ كان لك مهيناً اي في حال من الاحوال الا حال كونه لك مهيناً ، ﴿وَمَا نَقَمُوٓاْ إِلَّآ أَنۡ أَغۡنَىٰهُمُ ٱللَّهُ﴾ ،﴿ وَمَا تَنقِمُ مِنَّآ إِلَّآ أَنۡ ءَامَنَّا ﴾ ،﴿وَمَا نَقَمُواْ مِنۡهُمۡ إِلَّآ أَن يُؤۡمِنُواْ ﴾ اي الا ايماننا ، والا ايمانهم ﴿ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً ﴾ ، ﴿ إِلَّآ أَن تُغۡمِضُواْ فِيهِ ﴾ وهي ، ومدخولها في ذلك مستثنى مفرغ من اعم معاميل العامل قبلها من حال كالمثال الاول ، او مفعول لأجله كالمثال الثاني ، او غير ذلك اذ الاستثناء المفرغ يجيء كما قال الرضي في جميع معمولات الفعل الاالمفعول معه ، فلا يقال : لاتمشي الا وزيداً ، وهي بعد الا مفتوحة على كل حال خلافاً لمن وَهِمَ فيه . انتهى . واعلم : انه انما يجب النصب بها اذا لم يتقدمها علم اي يقين ، فان تقدمها تعينت كونها أنْ المخففة من الثقيلة نحو قوله تعالى﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرۡضَىٰ ﴾ ووجب حينئذ دخول السين ، او سوف ، او قد ، او حرف النفي على الفعل ، ويجوز النصب بها اذا تقدمها ظن كما يجوز رفع الفعل بعدها ، وتكون حينئذ مخففة من الثقيلة نحو قوله تعالى ﴿ وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٌ ﴾ بالرفع ، والنصب وهو ارجح وبالجملة ان النصب بها واجب فيما سوى ذلك ؛ ثم اعلم : أنَّ أنْ تكون مفسرة ، وزائدة ومخففة ، وقد سبق ذكرها ، وهي حينئذ لاتكون ناصبة فاحذر من ان تخلط بين أنْ الناصبة وبين هذه المذكورات ، والمفسرة : هي المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه نحو قوله تعالى ﴿ فَأَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡهِ أَنِ ٱصۡنَعِ ٱلۡفُلۡكَ ﴾ ونحو قوله تعالى ﴿ وَٱنطَلَقَ ٱلۡمَلَأُ مِنۡهُمۡ أَنِ ٱمۡشُواْ ﴾ فان لم يتقدمها جملة نحو قوله تعالى ﴿ وَءَاخِرُ دَعۡوَىٰهُمۡ أَنِ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾ فليست أنْ مفسرة ، بل هي حينئذ مخففةمن الثقيلة ، والزائدة تكون في ثلاثة مواضع . الاول : ان تقع بعد لما الوقتية نحو قوله تعالى ﴿ فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلۡبَشِيرُ ﴾ الثاني : ان تقع بين القسم ، ولو نحو أُقسم بالله أنْ لو يأتيني لأكرمته الثالث: ان تقع بين الكاف ، ومجرورها كقول الشاعر :

كأنْ ظبيةٍ تعطو الى وارق السلم ....

في رواية الجر ، وافاد العلامة البيتوشي : ان الاخفش ذهب الى ان الزائدة تنصب المضارع وبسط العلامة المذكور ضاعف الله لي وله الاجور دليله في كتابه صرف العناية باستيفاء فارجع اليه إن شئت ، وهذا الكتاب من انفع الكتب المصنفة في شرح الحروف ، واجمعها، بل هو أنفس ما يعتني به الطالب من بين كتب النحو ، وقد أوصاني الاستاذ الشيخ عبد الكريم المدرس – سلّمه الله – بأقرائه للطلبة أرجو الله الاعانة على ذلك . تنبيه : ربما اهملت أنْ حملا على (ما) المصدرية كقراءة ابن

قبلها فعلُ علمٍ ، أو ظن ، أو غيرهما ، فأن كان غيرهما تكون ناصبة نحو أريد أن يخرج زيد ، وإن كان فعل العلمِ فليست بناصبة ، بل مخففة من المثقلة نحو علمت أن سيقوم زيد برفع يقوم ، وزيادة السين ؛ للفرق بينه ، وبين أن الناصبة ، وإن كان فعل الظن جاز الوجهان نحو ظننت أن يقوم بالنصب ، وأن سيقوم بالرفع ، والثاني : لن[1]

محيصن الراوي عن عطاء ، وقراءته من الشواذ ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ﴾ برفع يتم كما اعملت ماالمصدرية قليلا ؛ حملا على أنْ فيما ورد في الخبر « كما تكونوا يولّى عليكم » ذكره ابن الحاجب ، وتبعه الفاكهي ، وغيره ، وقال المرادي : وظاهر كلام ابن مالك في الالفية ان اهمال أنْ مقيسُ ، ومن العرب مَنْ يجزم بها نحو قول الشاعر :

تَعالوا الى أنْ تأْتِنا الصيدُ نحتطِب ....

أفاده العلامة الاهدل في شرح الكواكب الدرية على متممة الآجرومية للشيخ محمد الرعيني الشهير بالحطّاب ، وكثير من مصنفات المتقدمين ، والمتأخرين هجرت ، بل اندرست ، وقد اسرع الموت في العلماء ، ولم يبق في المساجد سوى مَنْ يقرأ الآجرومية ، والقطر والشذور وربما يدرس فيها شرح الجامي لكن يخرج الطالب بلا فهم لعدم وجود مدرس خبير عارف بطرق الافادة ، وعدم وجود طالب مستعد للاستفادة ارجوالله ان يوفق اخواننا من طلاب العلم اليوم انه اكرم الاكرمين .

(١) (قوله لَنْ) اعلم : ان لَنْ بسيطة على الاصح وهو قول سيبويه والجمهور ، وذهب الفراء الى انها في الاصل لا أُبدلت ألفها نوناً ، فصارت لن وهو ضعيف لانها دعوى لا دليل عليها ولان لا لم توجد ناصبة في موضع ، وذهب الخليل ، والكسائي الى انها مركبة من لا وأنْ حذفت الهمزة تخفيفاً ، والالف لالتقاء الساكنين ، فصار لن ، وهي حرف نفي ينصب المضارع ، ويخلصه للاستقبال سواء كان النفي محدوداً نحو قوله تعالى ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ أو غير محدود نحو قوله تعالى ﴿لَن يَخْلُقُوا۟ ذُبَابًا﴾ وزعم المصنف جار الله الزمخشري – عفا الله عنه – أنّ لن تفيد تأكيد النفي كما صرح به في كشافه ، وتأبيده كما صرح به في أنموذجه ، فقولك لن افعله بمعنى لا أفعله ابداً . قال عبد الحكيم في التتمة : وكلاهما دعوى بلا دليل ، ولو كانت للتأبيد لم يقيد منفيها باليوم في قوله تعالى ﴿فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا﴾ ولكان ذكر الابد في قوله تعالى ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ تكراراً والاصل عدمه انتهى . والمعنى ان افادة لن التأبيد ، والتأكيد معاً دعوى بلا دليل وهو الحق لكن قد تاتي للتأكيد فقط ، وقد وافقه على ذلك جماعة ، بل قال بعضهم : ان منعه مكابرة لذا ترى ان الائمة من النحاة قد ردُّوا على دعواه في افادتها كلا المعنيين ، أو في افادتها معنى التأبيد فقط . قال العلامة الأهدل : ولاتكون بذلك اي مجيئها للاستمرار في نحو لن يخلقوا ذباباً – مفيدة للتأبيد ؛ لان التأبيد في

نحو لن يضرب زيد ، ومعنى لن لنفي الاستقبال ، ولهذا لا يستعمل إلا مع الفعل المستقبل والثالث[1]: كي نحو جئت كي يكرمني زيد ،

الآية المذكورة لأمر خارجي لا من مقتضيات لَنْ ، وقول الزمخشري في أنموذجه انها مفيدة للتأبيد . قال ابن هشام في المغني: دعوى بلا دليل ، وقال ابن مالك: الحامل له على التأبيد اعتقاده في ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ أن الله لا يرى وهو باطل انتهى . فقد ثبت في المتواتر ان اهل الجنة يرونه تعالى . انتهى . فائدة: قال البيتوشي في صرف العناية : قال سيبويه : لن اضرب نفي لقوله ساضرب كما أنّ لم أضرب نفيُ ضربتُ انتهى . وقال في صرف العناية أيضا : قد أجازوا تقديم معمول مدخول لن عليها ، ولو تمييزاً لكن على قلة كما قاله ابن مالك نحو زيداً لن اضرب خلافا لابي الحسن علي بن سليمان البغدادي الاخفش الصغير ، ومنعوا ذلك في أنْ الناصبة خلافاً للفراء في اجازته زيداً يعجبني ان تضرب ، واستدل بقول بعض العرب ، وهو محمول على الندور ، أو على تقدير عامل كما في التسهيل انتهى . بتصرف ، وقد سمع الجزم بها في لغة لكنها شاذة كما في الاهدل .

(١) **(قوله والثالث كي)** اعلم : ان المصنف قد اهمل شرط كي الناصبة المصدرية ، وتبعه الشارح في ذلك ، وهذا غيرحسن وقوعه في مثل هذا المتن الموضوع للمبتدئين ، واقول مبينا ذلك: ان كي لها ثلاث احوال : حالة تتعلق ببيان ما اهمل في المتن ، وحالتين زدتهما لغرض الفائدة ، وان لم يكن لهما تعلق بما ذكره المصنف ، والشارح. الحالة الاولى : ان كي مصدرية ناصبة بنفسها كأَنْ بشرط ان يتقدمهااللام لفظا نحو قوله تعالى ﴿ لِّكَيْلَا تَأْسَوْا ﴾ فاللام حرف جر للتعليل ، وكي ناصبة بنفسها ، ولا نافية ، أو تقديراً نحو جئت كي اقرا ، وانت تريد النصب بكي نفسها ، وفي هذه الحالة يتعين النصب بها ، فان لم ترد النصب بها ، فانها حينئذ تكون جارة ، والنصب بان مضمرة وجوبا ، ولايجوز اظهارها ، وما ورد من ظهورها بعدها ، فهو قليل كما فى التسهيل ، ونادر كما في الجنى الداني للمرادي ، وضرورة كما في مغني ابن هشام . تنبيه : قد ظهر لك : ان اللام اذا لم تذكر فاما ان تقدر ، فتكون كي مصدرية ، وان لم تقدر فتكون تعليلية فهي والحالة هذه محتملة لهما ، وكذا تكون محتملة لهما فيما اذا تقدمت اللام عليها لفظا ، ووقع بعدها أَنْ نحو جئت لكي ان تكرمني ، والارجح انها تعليلية مؤكدة بلام لا مصدرية مؤكدة بأَنْ لان أَنْ هي الاصل ، وما كان اصلا في بابه لايكون مؤكداً بغيره . الحالة الثانية: انها تكون حرف جر للتعليل كاللام ، وذلك اربعة مواضع : **الاول** : اذا تقدمت هي على أَنْ نحو جئت كي أن تكرمني ، ويمتنع ان تكون مصدرية ناصبة لئلا يدخل الحرف المصدري على مثله مع امكان الاحتراز عنه . **الثاني** : اذا تقدمت هي على اللام نحو جئت كي لأقرأ ، فكي حرف جر للتعليل ، واللام توكيد لها ، وان مضمرة بعدها ، وانما امتنع ان تكون مصدرية ناصبة بنفسها في هذه الحالة للفصل بينها ، وبين الفعل باللام ، ولايقال : انها زائدة

والرابع: إذن[1]، وهي إنما تنصب

اذ لم تثبت زيادتها في غير هذا الموضع ، حتى يحمل عليه . **الثالث:** اذا وليها ما الاستفهامية كقولهم في السؤال عن علة الشيء : كيمه ؟ بمعنى لِمَهْ ، والهاء للسكت . **الرابع** : اذا وليها ما المصدرية نحو قول الشاعر:

يرجى الفتى كيما يضر وينفع ....

وقيل : ما فيه كافة . الحالة الثالثة : ان تكون اسما مختصراً من كيف ، وحكمها في ارتفاع الفعل بعدها حكم كيف نحو كي تجنحون اي كيف تجنحون ، فحذفت الفاء كقولهم (سو) في سوف . تكميل : ذهب الاخفش الى ان كي لاتكون الا جارة ، وان النصب بعدها بأنْ ظاهرة أو مضمرة ، وردّ بنحو كيلا تأسوا ، فالجر فيه باللام ، وذهب الكوفيون الى انها ناصبة دوماً ، وردّ بانهم يقولون : كيمه ؟ كما يقولون: لِمَهْ . افاده العلامة البيتوشي في صرف العناية .

(١) (قوله والرابع اذن) هي حرف بسيط عند الجمهور وهو الصحيح وقيل : مركب من اذ وأن . نقلت حركة الهمزة الى الذال ، ثم حذفت الهمزة ، وقيل : مركب من إذا ، وان . حذفت همزة إن ، ثم الف اذا لالتقاء الساكنين ، وترسم بالنون عند المبرد ، والمازني ، ويوقف عليها ، وبها كما في الدماميني ، وذهب غيره الى رسمها بالالف كما يوقف عليها وهو قول الجمهور وقال الاهدل : وهو الاصح ، وقيل : إن اعملت رسمت بالالف ، وإن اهملت رسمت بالنون للفرق بينهما ، وبين اذا الظرفية لئلا يقع الالتباس ، وقيل: المختار خلافاً للجمهور ان تكتب في غير القرآن بالنون وبها يوقف عليها ، واما في القرآن ، فالمتبع رسم المصحف الامام ، وقيل : تكتب بالنون وصلاً ، وبالالف وقفاً مطلقاً ، واعلم : ان اذن حرف جواب ، وجزاء وهو قول سيبويه ، ومعنى الجواب : ان يسبقها كلام تحقيقا ، أو تقديراً سواء وقعت في صدره ، أو حشوه ، أو آخره ، ولاتقع في كلام مقتضب ابتداءً ليس جواباً عن شيء . قال الحامدي : وليس المراد بالجواب ما يراد في قولهم جواب الشرط ، ولا ما يراد في قولهم : نعم مثلاً حرف جواب ، بل المراد : انها تقع في صدر كلام وقع جوباً لكلام سبق مطلقا كما تقدم . انتهى . ومعنى الجزاء : انها تقع في الكلام المأتي به لاجل الجزاء ، والمقابلة ، والمكافأة على شيء . انتهى . ثم اختلف النحاة في قول سيبويه المتقدم ، فقيل : هو على ظاهره ، وانها لهما ابداً ، وعليه الشلوبين ، وقيل : ورودها لهما هو الاكثر ، وعليه الفارسي كقولك لمن قال : أريد أن أزورك اذن اكرمك ، فقد اجبته ، وجعلت اكرامك جزاء زيارته اي إن زرتني اكرمتك ، وقد تكون للجواب وحده ، وعليه الفارسي أيضا نحو اذن أظنك صادقا في جواب قوله : احبك ، فلا جزاء هنا اذ الشرط ، والجزاء اما في المستقبل ، أو في الماضي ، ولا مدخل للجزاء في الحال ، ثم اعلم : ان لأذن شروطاً ثلاثة في عملها في الفعل المضارع . **الشرط الاول** : ان تكون مصدرة اي

بشرطين[1] الأول : أن لا يكون ما بعدها معتمداً على ما قبلها أي لا يكون بينهما تعلق

واقعة في اول الجملة جواباً ، فلو تأخرت الغيت وجوباً نحو اكرمُك اذن. قال الاهدل : فان وقعت حشواًفي الكلام بان اعتمد ما بعدها على ما قبلها اهملت ، وذلك في ثلاثة مواضع: **احدها** : ان يكون ما بعدها خبراً عما قبلها نحو انا اذن اكرمك . **الثانية** : ان يكون ما بعدها جواباً لشرط قبلها نحو إن تأتني اذن اكرمْك . **الثالثة** : ان يكون جواب قسم قبلها نحو والله اذن لأخرج انتهى. فان كان السابق عليها الواو ، أوالفاء جاز النصب باعتبار ان العاطف جملة مستقلة ، والفعل بعد اذن غير معتمد على ما قبلها ، والرفع باعتبار كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله ، والغالب الرفع ، وبه قرأ السبعة في قوله تعالى ﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَٰفَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ وقوله تعالى ﴿فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ﴾ انتهى بحذف . **الشرط الثاني** : ان يكون الفعل مستقبلا ، فان كان حالا رفع اذ لامدخل للجزاء في الحال كما ذكرنا كقولك لمن يحدثك : اذن اظنك صادقا. **الشرط الثالث**: ان لايفصل بينها ، وبين الفعل بغير القسم ، فان فصل بينهما بغيره الغيت نحو اذن زيد يكرمك ، ولا يضر الفصل بالقسم نحو قوله :

اذن والله نرميهم بحرب ....

وألحقَ ابن هشام في المغني ، والشذور بالقسم: لا النافية بدونه نحو اذن لا أفعل ، أو معه نحو اذن والله لا أهينك ، واجاز ابن عصفور الفصل بالظرف ، والجار ، والمجرور نحو اذن يوم الجمعة أو في الدار اكرمك ، واجاز ابن بابشاذ " باعجام الذال " واسمه طاهر ، ويكنى بابي الحسن المتوفى سنة تسع وتسعين واربعمائة الفصل بالنداء ، والدعاء نحو اذن يازيد أُحسنَ اليك ، واذن غفر الله لك يدخلك الجنة. قال المرادي : ولم يسمع شيء منه ، فالصحيح منعه ، والى ما قلناه اشار بعضهم حيث قال : وفيه أيضا ذكر الشروط الثلاثة :

اعمل اذن اذا اتتك اولا ... وسقت فعلا بعدها مستقبلا

واحذر اذا اعملتها ان تفصّلا ... الا بحلف او نداء أو بلا

وافصل بظرف أو بمجرورعلى ... رأي ابن عصفور رئيس النبلا

وان تجيءْ بحرف عطف اولا ... فاحسنُ الوجهينِ أنْ لا تعملا

كذا نقله العلامة الاهدل رحمه الله تعالى في الكواكب الدرية.

(١) **(قوله بشرطين الاول ان لايكون ما بعدها معتمدا...)** هو متحد مع ما قدمناه في الشرط الاول اعني ان تكون مصدرة اي واقعة في صدر الكلام ، وليس المراد من عدم الاعتماد ههنا ان لايكون لها ارتباط بما قبلها اصلا بل المراد ان لايكون ما بعدها معمولا لما قبلها حقيقة ، أو حكما بان يحصل له بالنظر الى ما قبلها اعراب ، وان لم يكن عاملا فيه ، وقد تقدمت المواضع الثلاثة التي يعتمد ما بعدها على ما قبلها فتفطن .

، والثاني : أن يكون مدخولها مستقبلا نحو إذن يذهب ، فان فُقِدَ[١] الشرطان ، أو أحدهما لا تنصب أما انتفاء الأول فنحو قولك لمن قال : أتيك أنا إذن أكرمك ، فإنّ أكرمكَ متعلّقٌ بما قبله لأنه خبره ، وأما انتفاء الثاني فنحو قولك : لمن حدثك إذن أظنك كاذبا ، فانه للحال ، وأما انتفاؤهما فنحو قولك له : أنا إذن أظنك كاذبا .

(قال : ويُنْصَبُ[٢] باضمارِ أنْ بَعْدَ خَمْسَةِ أحرفٍ وهي حتى واللامُ وأو بمعنى إلى وواوُ الجمعِ والفاءُ في جوابِ الأشياءِ الستةِ الأمرِ والنهي والنفي والاستفهامِ والتمنى والعرْضِ نحو سِرْتُ حتى أدْخُلَها وجئتُكَ لتُكْرِمَنِي ولأ لزَمَنَّكَ أوْ تُعْطِيَنِي حقّي ولا تَأْكُلْ السمكَ وتَشْرَبَ اللبنَ وأتيني فأُكْرِمَكَ ولا تَطْغَوا فيه فيَحِلَّ عليكم غَضَبِي وما تَأْتِينَا فتُحَدِّثَنا وهل اسألُكَ فتُجِيْبَنِي وليتَني عندكَ فأفُوزَ وألا تَنْزِلُ بنا فتُصِيْبَ خيراً)

أقول : ينصب المضارع باضماران بعد الحروف المذكورة أما بعد[٣] حتى

---

(١) (قوله فان فقد الشرطان...) الحق ان الشروط ثلاثة ، وقد تقدمت ، وفي بيان الشارح قصور ، والله اعلم .

(٢) **(قوله وينصب باضمار ان بعد خمسة احرف)** وانما اضمرت ان لانها ام النواصب ، وهم يخصون الامهات بزيادة الاحكام اظهارا للمزية . قاله الشيخ خالد في الازهرية .

(٣) **(قوله اما بعد حتى)** اعلم : ان الغالب في حتى ان تكون لانتهاء الغاية بمعنى الى ، وعلامتها صلاحية الى في موضعها ، وانها تكون للتعليل بمعنى كي ، وعلامتها صلاحية كي في موضعها ، ويشترط انتصاب الفعل المضارع بعدها كونه مستقبلا بالنظر الى ما قبلها سواء كان مستقبلا بالنظر الى زمن التكلم ، أو لا . قال البينوشي : يشترط كون الفعل المنصوب بعدها مستقبلا ، أو مؤولا به ، ومنه قراءة غير نافع ﴿ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ ﴾ بالنصب ، ومعنى التأويل بالمستقبل : ان تعمد الى فعل قد وقع ، فتقدر اتصف فاعله بالعزم عليه حال الاخبار ، فيصير مستقبلا بالنسبة الى تلك الحالة ، فينتصب . انتهى كلامه بتصرف ، وحذفٍ يسير . وفي الجملة : ان استقبال الفعل بعدها إن كان بالنظر لزمن التكلم ، فالنصب واجب كقوله تعالى ﴿ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ﴾ فرجوع موسى عليه السلام مستقبل بالنسبة الى ما قبل حتى وهو زمن عكوفهم على عبادة العجل وان كان من غير اعتبار زمن تكلم فوجهان النصب ، والرفع ، وبه قرئ في السبعة في قوله تعالى ﴿ وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ ﴾ فان قول الرسول مستقبل بالنسبة الى زمن زلزالهم ، وان كان ماضيا بالنسبة الى زمن التكلم وهو زمنه ﷺ فان انتفى الاستقبال بان اريد بما بعدها الحال تحقيقاً ، أو حكاية فهي حرف ابتداء لا جارة ، وما

والـــلام[1] فلأنهما حرفا جر فيجب أن يضمر أن بعدهما حتى يصير ما بعـــدهما فـــي

بعدها حينئذ يجب رفعه لتجرده عن الناصب ، والجازم ، ويجب مع ذلك ان يكون ما قبلها سببا لمـــا بعدها لانه لما بطل الاتصال اللفظي بينهما اي بين ما قبلها ، وما بعدها ، وذلك لتمام الكلام قبل حتى وجب عند ذلك تحقيق الاتصال المعنوي لكونه ما بعدها مسببا عما قبلها لتحقق الغايـــة التـــي هـــي مدلولها نحو مرض فلان حتى لايرجونه الآن ، فقولنا : لايرجونه يدل على الحال، ومسبب عما قبلها لان عدم الرجاء مسبب عن المرض ، وفضلة لان الكلام تمَّ قبله بالجمل الفعلية . كذا افاده الاهدل في الكواكب الدرية . أقول : علامة كون الفعل بعدها حالا ، أو مؤولا به بحيث يجب رفعـــه بعـــدها ، والسببية صلاحية جعل الفاء السببية موضع حتى ، فتصير حينئذ إبتدائية .

(١) **(قوله واللام فلانهما...)** اعلم : ان العلامة المصنف رحمه الله تعالى لم يذكر حكم اضمار أن ، وظاهر تعليل الشارح يفيد أنَّ اضمار ان بعد حتى ، واللام واجب ، وهو صحيح في حتى ، لكن ليس صحيحا في اللام الا اذا اريد بها لام الجحود التي يعبّر عنها المصنف في المفصل " بالمؤكِّدة " لكـــن تمثيل المصنف للام بقوله: جئتك لتكرمني . يابى تلك الارادة ولو اطلق الشارح الكلام في اللام كما اطلقه المصنف فيها لكان هذا اقرب الى الصواب وتحقيق البيان في هذه اللام : انهـــا حـــرف جـــر تضمر ان بعدها وجوبا اذا سبقها كان المنفية بما أو يكن المنفية بلم ، وتسمى لام الجحود اي النفي ، وتفيد تأكيد النفي المتقدم لذا سماها المصنف في المفصل بالمؤكِّدة ، وهذا الشرط اعني السبق المذكور ذكره ابن هشام في المغني والجمهورعلى عدم الاشتراط هذا ، وزِيْدَ عليه شرط آخـــر ، وهـــو ان يكون فاعل الفعل الذي قبلها ، وبعدها واحداً خلافا للكسائي في عدم اشتراطه هذا الشرط . اذا عرفت هذا فاعلم : ان المصدر المنسبك من الفعل بسبب أنْ المضمرة مجرور بعـــد لام الجحـــود متعلـــق بمحذوف وجوبا هوخبر كان والنفي متسلط عليه نحـــو قولـــه تعـــالى ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ﴾ والتقدير وكان الله مريدا لتعذيبهم ، وما ذكرتُه من ان خبر كان محذوف هو مذهب البصريين ، وعند الكوفيين ان اللام زائدة ، فلا متعلق لها ، والفعل بعدها منصوب بان مضمرة ، وعلى هذا فما بعـــد اللام هو خبر كان ، والنفي متسلط عليه ، وهو مؤول بمصدر موؤل بالوصف اي ، ومـــا كـــان الله معذبا لهم فافهم . وتضمر أن بعدها جوازًا ، وتسمى لام تعليل نحو جئتك لأقـــرأ وشـــرط جـــواز اضمار أنْ بعدها أمران . الاول : ان لاتسبق بكون ناقص منفي ، والثاني : ان لا يقترن الفعل ؟ (لا) فان سبقه الكون الناقص المنفي ؛ كانت لام جحود ، وتضمر ان بعدها وجوباً ، وان اقترن الفعـــل ؟ (لا) النافية ، أو الزائدة كان أظهار أنْ واجباً نحو ﴿ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ ﴾ بادغام النون في لا النافيـــة ، ونحو ﴿ لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ ﴾ ادغام النون في لا الزائدة للتأكيد ، وانما وجب الاظهار حينئذ ليقع الفصل بين المتماثلين . قال العلامة الاهدل : ثم لام كي اي لام التعليل تصدق بلام الحكمة في قولـــه

تأويل الاسم ، فإنَّ حرف الجر لا يدخل على الأفعال ، وأما بعد[1] أَوْ فلانهـا بمعنـى حرف الجر أيضاً أعني إلى والتقدير: سرت حتى أن أدخلها ، ولأن تكرمني وإلـى أن تعطيني حقي أي سرت حتى دخولي إياها ، ولأكرامك إياي ، وإلى إعطائك حقـي ، وأما بعد[2] الواو ، والفاء ؛ فلان ما قبلهما في غيرِ النفي إنشاءٌ ، وما بعدهما إخبارٌ ،

تعالى ﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ بكسر نون الوقاية ، وانما لم تكن هذه اللام لام تعليل لان افعاله سبحانه منزهة عن العلل ، والاغراض ولام العاقبة وهي التي ما بعدها نقيض لمقتضي ما قبلها نحو ﴿ فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾ فالتقاطه انما كان ليكون قرة عين لهم ، فصار عاقبة أمره عدواً ، ولام التأكيد ، وهي الزائدة ، وتأتي بعد فعل متعد ، والغالب وقوعها بعد أمر نحو ﴿ وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ ﴾ اصله امرت ان اعدل ، فزيدت اللام ، واضـمرت أَنْ ، والحاصـل : ان اظمار ان بعد اللام تارة يكون واجبا ، وذلك بعد لام الجحود ، وتارة يكون جائزاً ، وذلـك بعـد لام التعليل . قال المصنف في المفصل : ويمتنع اظهار أَنْ مع هذه الاحرف اي الخمسة المذكورة ، وهي : حتى ، واللام ، وأو ، و واو الجمع ، والفاء الاّ اللام اذا كانت لام كي ، فان الاظهار جائز معهـا وواجب اذا كان الفعل الذي تدخل عليه داخلة عليه لا كقولك : لئلا تعطيني ، واما المؤكِّدة فليس معها الا التزام الاضمار . انتهى بزيادة ما بين الشارحتين.

(١) (**قوله واما بعد أو...**) اعلم : أنَّ أَوْ هذه عاطفة لمصدر مؤول على مصدر مقدر نحو لألزمنـك أو تعطيني حقي ، وهي في الاصل لأحد الشيئين ، أو الاشياء ، فاذا قصدت مع افادة هـذا المعنـى الذي هو لزوم احد الامرين التنصيصَ على حصول احدهما عقيب الآخر دفعة واحدة كانت أَوْ بمعنى الا " المشددة الاستثنائية " أو على امتداد الاول الى حصول الاخر اي ينقضي ما قبلها شـيئا فشـيئا كانت بمعنى الى ، فخرجت أَوْ التي لمجرد العطف ، وأَوْ التي لعطف اسم خالص من تأويل بالفعل ، فإنَّ أَنْ تضمر بعدها جوازاً نحو﴿ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآئِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا ﴾ . قال ابن عنقاء : هـي عاطفة لمصدر منسبك من ان ، ومدخولها على مصدر مفهوم مما قبلها ، ولهذا وجب تقدم فعل ، أو وصف ، أو ظرف عليها انتهى بتصرف . فائدة : قال البيتوشي في صرف العناية : واما قـراءة الجمهور ﴿ تُقَٰتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ ﴾ بالنون فبالعطف على لفظ تقاتلون ، أو على القطع بتقدير ، أوهـم يسلمون . قاله في المغني . وقرأ أُبيّ او يسلموا على ان أَوْ فيه بمعنى (الى) أو (الا) انتهى .

(٢) (**قوله واما بعد الواو والفاء**) الواو ، والفاء عاطفتان لمصدر مؤول على مصدر متـوهم لكـن الواو تفيد المصاحبة بمعنى ان ما قبلها مصاحب لما بعدها ، ومجموع معه في زمان واحد . قال عبد الحكيم : لان العدول الى النصب ؛ للتنصيص على الجمعية لما ان تغير اللفظ يدل على تغير معنـى

وعطف الأخبار على الإنشاء غيرمناسب فيجب أن يؤول ما قبلهما بما هو في معناه ، وحينئذ يصير المعطوف عليه بالضرورة اسماً كما سيتحقق عند بيان معنى الأمثلة فيلزم أن يجعل المعطوف أعني المضارع أيضاً في تأويل الاسم ، وذلك لا يمكن إلا باضمار أنْ ، وأما في النفي فلحمله على النهي لأنهما أخوان من حيث أنهما يدلان على ترك الفعل ، فالتقدير : وأن تشرب اللبن. فأن أكرمك . فأن يحل . فأن تحدثنا . فأن تجيبني . فأن أفوز . فأن تصيب ، والمعنى: لا يكن[1] منك أكل السمك ، وشرب اللبن ، وليكن إتيان منك فاكرام منى ، ولا يكن طغيان منكم فحلول غضبٍ مني ، ولم يكن منك إتيان[2] فحديث مني أي لو تأتينا فتحدثنا ، ولَمَّا لَمْ تأتنا ، فكيف تحدثنا ؟ وهل يكون سؤال مني فاجابه منك ، وليت لي عندك حصولاً ففوزاً ، وألا نزول لك بنا ؛ فأصابة خير منا ، وأعلم : أن النصب باضمارأن بعد الواو ، والفاء مشروط بشرطين . أحدهما : مشترك والآخر : مختص أما المشترك فهو أن يكون قبل الواو،

الفعل من الحال الى الاستقبال ، والواو من العطف المحض الى الجمعية اذ هي صالحة للارادة منها ، فاذا لم تقصد الجمعية لايحتاج الى الدلالة عليها ، وتعين الرفع على الاستئناف انتهى. فخرجت الواو التي لمجرد العطف ، والاستئنافية ، والفاء تفيد السببية بمعنى أنّ ما قبلها سبب لما بعدها فخرجت الفاء التي لمجرد العطف ، والاستئنافية ، ويقعان في جواب الامور الستة المذكورة ، ويكون انتصاب الفعل المضارع بعدها بان مضمرة وجوباً وانما سميت تلك الامور جوابا لان ما قبلهما لمَّا كان غيرحاصل ، لانه اما منفي ، أو مطلوب فينتظر حصوله اشبه الشرط الذي ليس بمستحق الوقوع ، فكان ما بعدهما كالجواب للشرط . انتهى.

(١) (**قوله والمعنى لايكن منك اكل السمك وشرب اللبن**) قال في المغني : وإنْ نصبت عند البصريين ، فالعطف على المعنى ، والنهي عن الجمع اي لايكن منك اكل السمك مع شرب اللبنلا. انتهى كلامهلا. وإنْ جزمت فتشرب أو وتشرب فالعطف على لفظ لاتاكل ، والنهي يكون عن كل منهما ، وان رفعته ، فالمشهور انه نهي عن الاول ، واباحة الثاني ، والمعنى لاتاكل السمك ، ولك شرب اللبن ، وتوجيهه انه مستأنف ، فلا يتوجه اليه حرف النهي .

(٢) (**قوله ولم يكن منك اتيان فحديث مني**) قال عبد الحكيم : ومعناه على النصب قصد السببية مع انتفائهما ، أو القصد الى نفي الثاني ، ولا يمكن القصد الى نفي الاول فقط للزوم تحقق المسبب بدون السبب انتهى .

والفاء أحد الأمور الستة المذكورة في الكتاب ، وأما المختص بالواو ؛ فالجمعية بين ما قبلها ، وما بعدها وأما المختص بالفاء فسببية ما قبلها لما بعدها ، والمصنف خَلَطَ أمثلة الواو ، والفاء اعتمادا على فَهْم المتعلم ، فإن كلّ مثال للواو يجوز أن يقرأ بالفاء ، وبالعكس ، وأعلم: أن هذه[1] المواضع تستدعي زيادة تحقيق لكنَّ هذا المختصر لا يسع ذلك.

---

(١) (قوله واعلم ان هذه المواضع تستدعي...) اعلم : ان الواو ، والفاء لابد ان يسبقا بنفي محض ، أو طلب محض ، والمراد بالنفي المحض النفي الخالص من معنى الاثبات ، فخرج النفي المنتقض ؟ (الا) نحو ما تأتينا الا فتحدثنا ، والنفي المتلو بنفي نحو ما تزال تأتينا فتحدثنا ، والنفي التالي لأستفهام تقريري نحو ألم تأتني فاحسن اليك ، فانه يمتنع النصب في هذه كلها ، والمراد بالطلب المحض : ان يكون بالفعل ، فخرج الطلب باسمه ، وبالمصدر ، وبما لفظه خبر نحو صه فاكرمك ، ونحو حسبك الحديث فينام الناس ، ونحو سكوتا فينام الناس ونحو: رزقني الله مالا فأنفقه في الخير ، فلا يكون شئ من ذلك جوابا منصوبا ، واعلم : ان المصنف لم يذكر الدعاء لاندراجه تحت الامر ، والنهي ، ولم يذكر التحضيض لاندراجه تحت العرْض ، ولم يذكر الترجي لعدم انتصاب الفعل في جوابه عند البصريين ، واجاز الكوفيون ، وابن مالك انتصابه في جوابه . والنفي المشروط تقدمه على الواو ، والفاء اما صريح كقول المصنف ، أو مؤول نحو قلما يلقاني فيكرمني ، فان قَلَّ ، وما يشتق منه يجري مجرى النفي في الاستعمال ، وقد ينتصب بعد التشبيه المفيد للنفي نحو كأنك والٍ فشتمني اي لست بوالٍ ، وقد يضمر أنْ بعد الشرط ، والجزاء ؛ الحاقاً له في النفي في عدم الحصول نحو إنْ تأتني فاكرمك ، أو وأكرمك ، وقد جاء النصب بعد الحصر بانما نحو انما تجئني فيكرمني زيد لِمَا في انما من معنى التحقير القريب من النفي. كذا افاده عبد الحكيم . والاستفهام المشروط تقديمه عليهما ان لا يكون باداة تليها جملة اسمية خبرها جامد ، فلا يجوز النصب في نحو هل اخوك زيد فأكرمُه بخلاف هل زيد قائم فنكرمه ، وبخلاف أفي الدار زيد فنكرمه لان الظرف ينوب مناب الفعل ، ولافرق في الاستفهام بين ان يكون بالحرف كقوله تعالى ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا﴾ أو بالاسم نحو قوله سبحانه ﴿مَّن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ﴾ قُرئ بالرفع والنصب، وهذا التعميم لأبن هشام في شذوره ، فظاهره ينافي ما قلنا : من شرط تقدم طلب محض بالفعل فافهم . وفي هذا القدر كفاية ، واسال الله لنا الثبات ، ودوام الهداية ، واستغفر الله العظيم ، واتوب اليه .

إنجزام المضارع

(قـــال : وانْجِـزَامُهُ بخمسةِ أحرفٍ[١]: نحو لم يَخْرجْ ، ولمَّا يحضرْ ، وليَضرِبْ ، ولا تفعـلْ ، وإن تكـرمني أكرمْكَ ، وبتسعةِ أسمـــاءٍ مُتَضمنةٍ معنى إن وهـي : مَنْ ، وما ، وأيّ ، وأينَ ، وأنَّـى ، ومتـى ، وحيثمـا ، وإذمـــــا ، ومهمـــــا نحـو : من يكـرمني أكرمـه ، وعليـه فقـس)

أقــول : أنجـزام المضارع إما بالحروف ، أو بالأسماء ، والحـروفُ الجازمـة خمسةٌ : أربعة منها تجزم فعلاً واحداً ، وهي[٢] لم ،

---

(١) (قوله وانجزامه بخمسة احرف) بالاتفاق عند الجمهور ، وفي إنْ ذهب المبرد ، وابن السراج ، والفارسي الى اسميتها ، والصحيح انها حرف وهو المعتمد المشهور والاصح في اذما انها حـرف ، فتكون الحروف ستة ، والجزم لغة: القطع ، وسميت هذه الكلمات المذكورة في هذا المتن ، وغيـره جوازم لانها تقطع من الفعل حركة ، أو حرفا ، وانما عملت الجزم لان إنْ لما طال مقتضاها يعني الشرط ، والجزاء اقتضى القياس تخفيفه ، والجزم اسقاطه ، ثم حمل عليها لم ؛ لان كلاً منهما ينقـل الفعل ، فإنْ تنقله الى الاستقبال اي التعيّن له ، و(لم) الى الماضي ، وكذلك (لما) واما لام الامـر ، فجزمت لان امر المخاطب كاضرب مبني ، فجعل لفظ المعرب كلفظ المبني لانه مثله في المعنـى ، ولايضر حمل الاعراب على البناء فيما ذكر لكونه فرعاً عنه في الفعل ، وحملت عليهـا (لا) فـي النهي من حيث كانت ضرة لها ، وعمل بقية ادوات الشرط لتضمنها معنى إنْ . كذا قاله الحامدي .

(٢) (قوله وهي لم) حرف جزم ، ونفي ، وقلب ، فالجزم: اما حذف الحركة ، أو الحرف ، والنفي: لجزء مدلول الفعل المضارع وهو الحدث التضمني وذلك النفي اما متصل بالحال كقوله تعالى ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ ، واما منقطع كما اذا قلت زيد لم يقم اي في الزمن الماضي ، فيصح ان تقول ثم قام ، والقلب : لزمنه الى الماضي ، ويجوز دخول همزة الاستفهام عليها كقوله تعـالى ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ وقد تلغى ، فلاتعمل ، وحينئذ يرتفع المضارع بعدها كقوله :

يوم الصليفاء لم يوفون بالجار ....

وصرح ابن مالك : بان الرفع بعد لم لغة كما في اول شرح التسهيل ، ونقله عنه ابن هشام في المغني ، وقال ابن مالك في شرح كافيته: زعم بعضٌ ان النصب بلم لغة اغترارا بقراءة بعض السلف ﴿أَلَمْ نَشْرَحَ لَكَ صَدْرَكَ﴾ بفتح الحاء وهو عند العلماء محمول على انه مؤكد بالنون الخفيفة ، ففتح لها ما قبلها

ولما[1] ولام الأمـــر[2]

، ثم حذفت ، ونويت . انتهى بحذف ، وهو نظير ما قيل في قراءة ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ﴾ بفتح المـيم ، وبحث ابن هشام في قول ابن مالك . هذا بما تجده مسطوراً في المطولات .

(١) (قوله ولما) هي مشاركة للم في الحرفية ، والاختصاص في المضارع ، ونفيه ، وجزمه ، وقلب معناه ماضيا ، وجواز دخول همزة الاستفهام عليهما ، وتفترق عنها في اربعـة امـور بالاتفـاق ، وخامس مختلف فيه . الاول : ان لما لاتقترن باداة شرط ، فلا يقال : إنْ لما تقم بخلاف لم ، تقول : إنْ لم ، ولو لم . قال العلامة الجامي : وكأن ذلك اي عدم دخول اداة الشرط لكونها فاصلة قوية بين العامل الحرفي ، وما يكون معمولا له وهو الفعل حيث يقلبه الى الاستقبال ، فلا يكـون داخلاعلـى الفعل ، بل على الحرف ، وذا لا يصح بخلاف لم ، فانه فاصل ضعيف ، فكانه من تتمـة الفعـل ، وجزء له ، فيصح دخول إنْ عليه . انتهى كلامه بزيادة في كلامه من عبد الحكيم . الثاني : ان منفي لمّا مستمر الى زمن التكلم بخلاف لم تقول : ندم زيد ، ولم ينفعه الندم اي عقب ندمه ، واذا قلـت : ولما ينفعه الندم كان المعنى الى وقته هذا . الثالث : ان منفي لمّا متوقع الحصول كقوله تعـالى ﴿لَّمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ﴾ اي سيذوقونه بخلاف منفي لم ، فلا يقال : لما يجتمع الضدان لانه لايتوقع اجتماعهما . قال الاهدل : ومن ههنا فهم من قوله تعالى ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ أنّ الأعراب المذكورين لم يموتوا الا ، وقد دخل الايمان في قلوبهم ، وانما إفادت لمّا توقع ثبوت منفيها في المستقبل بخلاف لم لان قولك لم يفعل نفي فعل غير متوقع فعله ، ولمّا يفعل نفي فعل قد يفعل بَعْدُ . انتهـى بتصـرف كلامه في آخره . الرابع : ان منفي لما جائز الحذف لدليل اختياراً كقولك : قاربتُ المدينة ولمـا اي ولما أُدخلها ، ولا يجوز ذلك في لم الا ضرورة . والخامس : ان منفي لما لايكون الا قريبا من الحال ، ولا يشترط ذلك في منفي لم . تقول : لم يكن زيد في العام الماضي مقيما ، ولايجوز لما يكن . قال ابن مالك : لا اشترط لذلك في المعنى .

(٢) (قوله ولام الامر) اي مسماها ، وهي موضوعة للطلب امراً كان نحو قوله تعـالى ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ﴾ أو دعاء نحو قوله تعالى ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ أو التماساً كقولك لمساويك: لتفعل كذلك ، واستعملت في غير الطلب كالتي يراد بها ، وبمصحوبها الخبر نحو قولـه تعـالى ﴿قُلْ مَن كَانَ فِي ٱلضَّلَٰلَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا﴾ اي فيمدّ أو التهديد نحو قوله تعـالى ﴿فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ﴾ واهل العربية ينظرون الى ان الصيغة هذه صيغة طلب ، وان استعملت في غيره لغـرض لـذا لـم يشترط في الطلب ان يكون على سبيل الاستعلاء خلافا للأُصوليين ، فانهم قد اشترطوا ذلـك فيـه ؛ فاحفظ هذا الفرق ، وهذه اللام مكسورة تشبيها لها بلام الجر ، وسليمٌ تفتحها ، وتسكن بعـد الـواو ،

ولا الناهيـــة[1]، وواحـــدة تجــزم فعلين[2]

والفاء العاطفتين كثيراً لكون اتصالهما مع ما بعدهما اشد لكونهما على حرف واحد ، فصار الــواو ، والفاء مع اللام بعدهما ، وحرف المضارعة ككلمة على وزن كَتِف ، فخفف بحذف الكســر ، وقــد تسكن بعد ثم نحو ﴿ ثُمَّ لْيَقْضُواْ تَفَثَهُمْ ﴾ في قراءة الكوفيين ، وقالون ، وفي ذلك ردٌّعلى من قال : انه خاص بالشعر. قال عبد الحكيم : واما ثم فمحمولة عليهما اي على الواو ، والفاء لكونها حرف عطف مثلهما . قال الفاكهي ، وتدخل يعني لام الطلب على فعل الغائــب ، والمــتكلم ، والمخاطــب المجهول دون المعلوم استغناء عنه بأفْعَلْ . انتهى . ودخول اللام على فعل المتكلم قليل خلافا لمــن منعه تهوراً سواء كان المتكلم مفرداً كقوله صلى الله عليه وسلم « قوموا فلأُصل لكم » أو معه غيره كقوله تعالى ﴿ وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ ﴾ واقل منه دخولها في فعل الفاعل المخاطب كقراءة جماعة ﴿ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ ﴾ قوله عليه الصلاة والسلام « لتأخذوا مصافكم » قال البدر الدماميني : ولا ينقاس عنــد البصريين ، وانما كان اقل من الاول لانه لما كثر استعماله حذفت اللام ، وحرف المضارعة تخفيفا ، وبني لزوال مشابهته الاسم بزوال حرف المضارعة ، وقد تحذف اللام ، ويبقى عملها ، وذلك فــي الضرورة الشعرية ، وقاسه ابن مالك بعد القول ، وجعل منه قولــه تعــالى ﴿ قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ اي ليقيموا ، وقال غيره : إنَّ يقيموا مجزوم في جواب الطلب – وهو لفــظ قــل – ومما لابد من معرفته انه لايفصل بين اللام ، والفعل المجزوم بها بمعمولها ، ولا بغيره فافهم .

(١) **(قوله ولا الناهية)** موضوعة للطلب نهيا نحو ﴿ لَا تَخَفْ ﴾ كــان ، أو دعــاء نحــو ﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ ﴾ أو إلتماسا كقولك لنظيرك : لاتفعل كذا ، ونحوه ، وتستعمل في نهي الغائب ، والمخاطب كثيرا ، ولا تصحب فعل المتكلم لان المتكلم لا ينهى نفسه الا على سبيل المجاز ، وتنزيلهــا منزلــة الاجنبي نحو لا أَرَك ههنا. والمنهي في الحقيقة ههنا المخاطب اي لاتكن ههنا حتى أراك ، وخــرج بقول الشارح (لا الناهية) النافية ، فانها لاتجزم اذ لا طلب فيها بخلاف لا الناهية ، فانها نقيضــة لام الامر ، أو نظيرتها ، والشيء يحمل على نقيضه ، ونظيره . قال التفتازاني : وقد يجزم بلا النافية إن صح معها كي نحو جئته لا يكن له عليّ حجة . قال الاهدل : ويمكن تخريجه على حذف الشــرط ، واداته اي ان أَجِئْهُ لايكن له عليّ حجة . انتهى كلامه .

(٢) **(قوله تجزم فعلين)** الاول يسمى فعل الشرط لانه علامة على وجود الثاني ، والشرط في اللغة: العلامة ، والثاني: يسمى جوابه ، او جزاءه تشبيها له بجواب لسؤال ، او بجزاء الأعمال ؛ لانه يقع بعد وقوع الشرط كما يقع الجواب بعد السؤال ، والجزاء بعد الفعل المُجازى عليه . قال ابن الحاجب في شرح المفصل: كلم المجازاة ما تدخل على شيئين لتجعل الاول سببا للثاني . انتهى قال الجامي :

وهي[1] إن الشرطية ، والأسماء الجازمة هي التسعة المذكورة ، وهي إنما تجزم فعلين لأنها متضمنة

معنى[2] إن ، فإن قولنا : من يكرمني أكرمه في معنى[3] إن يكرمني هو أكرمه أنا فتجزم[4] فعلين كما تجزم إن ، والمذكورة من الأمثلة ظاهرة والبواقي ماتصنع[1] أصنع ،

ولا شك ان كلم المجازاة لا تجعل الشيء سببا ، فالمراد بجعلهما الشيء سببا ان المتكلم اعتبر سببية شيء لشيء ، بل بلزومية شيء لشيء ، وجعل كلم المجازاة دالة عليه انتهى. وفيه تسليم لدعوى الرضي ، وفي عبد الحكيم تفسير لكلام ابن الحاجب يدفع به تلك الدعوى التي تجدها مبسوطة في شرح مدعيها ، وحاشيةِ عبد الحكيم فارجع ان شئت اليهما . **تنبيه** : كما يسمي الفعل الاول شرطا عند النحاة يسمى سببا وملزوما عندهم على قلة ، وكما يسمى الفعل الثاني جزاء عندهم يسمى مسببا ، ولازما أيضا على قلة .

(١) **(قوله وهي إنْ الشرطية)** بكسر الهمزة ، وسكون النون وهي تقتضي الربط من غير إشعار بزمن ، ولا شخص ، ولا مكان ، ولا حال ، ومثلها اذما ، وخرج بقيد الشرطية النافية ، والزائدة ، والمخففة من الثقيلة ، وتجزم فعلين مضارعين نحو قوله تعالى﴿ وَإِن تَعُودُواْ نَعُدْ ﴾ أو ماضيين نحو قوله تعالى ﴿ وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا ﴾ أو كان الاول ماضيا ، والثاني مضارعا نحو قوله تعالى ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلْأَخِرَةِ نَزِدْ لَهُۥ فِى حَرْثِهِۦ ﴾ أو كان الاول مضارعا ، والثاني ماضيا – وهو قليل – ويشترط في فعل الشرط: أن يكون ماضيا متصرفا مجردا من قد ، وغيرها ، أو مضارعا مجردا من قد ، والسين ، وسوف مثبتا ، أو منفيا بلم ، أو لا ، ويشترط في الجواب : ان يكون فعلا صالحا لأن يكون شرطا ، فان لم يصلح لذلك وجب اقترانه بالفاء المفيدة للربط .

(٢) **(قوله لانها متضمنة معنى إنْ)** ليس المراد التضمين النحوي وهو اشراب كلمة معنى أخرى لتتعدى تعديتها بل المراد الفهم ، والدلالة كما في التجريد على السعد . قاله الحامدي .

(٣) **(قوله في معنى إن يكرمني)** لكن إنْ مع دلالتها على مجرد تعليق الجواب على الشرط تدل على الشرط المشكوك في وقوعه ، وقد تدخل على المقطوع به لغرض انبهام الشرط ، ونحو ذلك كقوله تعالى ﴿ أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَـٰلِدُونَ ﴾ وقد تدخل على المقطوع بانتفائه ، واستحالته للتبكيت ، وغيره .

(٤) **(قوله فتجزم فعلين كما تجزم إنْ)** اي فتجزم مَنْ فعلين كما.....الخ وهي اسم شرط موضوع لمن يعقل على جهة العموم ، ثم ضمنت معنى الشرط .

وأيا[٢] تضرب أضرب ، وأين[٣] تكن أكن ، وأنى[٤] تجلس أجلس ، ومتى[٥] تقعد أقعد

---

(١) **(قوله ما تصنع...)** ما اسم موضوع للدلالة على ما لايعقل على جهة العموم ، ثم ضمن معنى الشرط. قال الاهدل : وقد اثبت ابن مالك ، وغيره مجئ ما الشرطية ظرفا زمانيا بان تدل على اسم زمان منصوب بتقدير في. قال في المغني : ظاهر قوله تعالى ﴿فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم﴾ اي استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم ، فهي هنا اسم شرط جازم في محل نصب على الظرفية الزمانية . قال ابن عنقاء : وقد تأتي زمانا محضا بان تدل على اسم زمان ليس منصوبا على معنى في نحو ﴿ فَمَا ٱسۡتَمۡتَعۡتُم بِهِۦ مِنۡهُنَّ فَـَٔاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ ﴾ اي مدة استمتاعكم بهن اتوهن اجورهن ، فهي هنا في محل رفع مبتدأ وخبرها فعل الشرط انتهى كلامه . أقول : كون الشرط خبرا هو الراجح ، وقيل : جملة الجواب ، وقيل : هما ، ولا يرد على الاول ان الفائدة متوقفة على الجواب لان توقفها عليه من حيث التعليق فقط لا من حيث الخبرية ، فقولك : من يقم . لو لم يكن فيه معنى الشرط لكان بمنزلة قولك : كلّ من الناس يقوم .

(٢) **(قوله وايا تضرب... الخ)** هي بتشديد الياء اسم موضوع بحسب ما تضاف اليه ، فتكون لمن يعقل في نحو: ايا تضرب اضرب ، ولما لايعقل في نحو: ايَّ الدواب تركب اركب ، وللمكان بمعنى اين في نحو : ايَّ مكان تجلس اجلس فيه ، وللزمان بمعنى متى نحو: ايَّ يوم تصم اصم معك ، وقد تضم اليها ما الزائدة نحو قوله تعالى﴿ أَيًّا مَّا تَدۡعُواْ فَلَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ ﴾ والادب ان لايقال فيها : زائدة ، بل يقال : صلة .

(٣) **(قوله واين تكن اكن)** اسم موضوع للدلالة على المكان ، ثم ضمن معنى الشرط ، وقد تضم اليها ما الزائدة . قال ابو البقاء : دخول ما على اين يقوّي معناها في الشرط ، ويجوز حذفها . انتهى .

(٤) **(قوله وأنّى تجلس... الخ)** اسم موضوع للمكان ، ثم ضمن معنى الشرط كأين ، وقيل : للزمان كمتى ، وقيل : للحال ككيف ، وقيل : للثلاثة ، وقد جوزت في قوله تعالى ﴿ فَأۡتُواْ حَرۡثَكُمۡ أَنَّىٰ شِئۡتُمۡ ﴾ اي من اين شئتم ، أو في ايّ وقت شئتم ، أو كيف شئتم اذا كان المأتي واحدا وهو محل الحرث الذي هو القبل دون الدبر قاله الاهدل .

(٥) **(قوله ومتى تقعد اقعد)** اسم موضوع للدلالة على الزمان ، ثم ضمن معنى الشرط. قاله الفاكهي، وقال ابن عنقاء : هي ظرف لتعميم الازمنة ، وقد تُشدُّ تاؤها ، ويجب معها اتحاد زمان الشرط، والجزاء ، فيمتنع متى زرتني اليوم زرتك غدا . قاله الاهدل .

وحيثما[١] تذهب أذهب ،وإذ ما[٢] تفعل أفعل ، ومهما[٣] تضحك أضحك ، وأصل مهما ما زيدت عليه ما للتأكيد فصار ما ما ثم أبدلت الألف هاء لتحسين اللفظ .

(قال : وينجزم[٤] بإن مضمرةً في جوابِ الأشياءِ الستةِ التي تُجابُ بالفاءِ إلا النفي نحو :

---

(١) **(قوله وحيثما تذهب اذهب)** اسم موضوع للدلالة على المكان ، ويضمن معنى الشرط اذا اتصلت به ما ، واجاز الاخفش استعمالها بمعنى الزمان كقوله:

حيثما تستقم يقدر لك الله ... نجاحا في غابر الازمان

(٢) **(قوله واذما)** هي حرف على الاصح عند سيبويه مركب من اذ الظرفية ، وما الزائدة موضوع لمجرد تعليق الجواب على الشرط ، ولامحل لها من الاعراب ، وذهب المبرد ، وابن السراج الى انها ظرف ، فمحلها النصب على الظرفية ، واختاره المصنف ، وابن هشام في القطر ، وشرحه .

(٣) **(قوله ومهما تضحك...)** اسم موضوع لغير العاقل ، ثم ضمن معنى الشرط . قال المرادي : المشهور ان مهما اسم شرط مجرد عن الظرفية مثل مَنْ معرب محلا حسبما تقتضيه العوامل. انتهى . ومذهب الجمهور انها بسيطة ووزنه فَعْلَى ، وذهب الخليل الى انها مركبة من ما ، وما ، والاولى : هي التي للجزاء ، والثانية : هي التي تزاد بعد اداة الجزاء ، فابدلوا الف ما الاولى هاء كراهة التكرار ، وجعلوهما بالتركيب كالشيء الواحد. قيل : يجوز ان تقول فيها : مَهْمَن " بالنون " وعن قُطْرُب انه لم ينقل الجزم بمَهْمَن عن فصيح . كذا افاده البيتوشي .

(٤) **(قوله وينجزم المضارع بان مضمرة...)** اعلم : ان الفعل المضارع الواقع بعد الطلب باحد الامور المذكورة سوى النفي اذا سقطت منه الفاء ، وقصد الجزاء انجزم ، واختلف في عامله ، فمذهب الجمهور ان الجزم باداة شرط مقدرة هي ، وفعل الشرط ، والقرينة على ذلك الطلب المذكور، والتقدير في قوله تعالى ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾ فان تأتوني اتل عليكم . قال الفاكهي ، وابن عنقاء : وهذا هو الاصح ، وقال الازهري : هو الارجح ، واختاره المصنف خلافا لما قاله الخليل ، وسيبويه ، والفارسي ، والسيرافي ، ومن تبعهم من ان انجزامه بالطلب نفسه لتضمنه حرف الشرط – وهو ضعيف – لان الحذف ، والتضمين ، وان اشتركا في كونهما خلاف الاصل لكن في التضمين الذي يقول به الخليل ، وسيبويه ، ومن تبعهما يعتبر معنى الاصل ، ولا كذلك الحذف وانما قيد انجزامه بقصد الجزاء به احترازا عن نحو قوله تعالى ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ﴾ برفع تطهرهم باتفاق السبعة لكونه ليس مقصودا به معنى : ان تأخذ منهم تطهرهم ، اي لم يقصد به المسببية ، والسببية ، وانما اريد به خذ منهم صدقة مطهرة لهم ، فجملة تطهرهم صفة

ائتني أكرمك ، وعليه فقس) أقول : وينجزم المضارع أيضا بان الشرطية حال كونها مضمرة في جواب الأشياء الستة التي يجيء في جوابها الفاء أعني الأمر ، والنهي[1]، والنفي ، والاستفهام ، والتمنى ، والعرض إلا النفي منها فإنّ إنْ لا تضـمر بعـده ، والأمثلة نحو ايتني أكرمك أي ايتني ، فإنك إنْ تأتن أكرمك ، ولا تكفر تدخل الجنـة ، اي لا تكفر ، فانك إنْ لا تكفر تدخل الجنة ، وأين بيتك أزرك أي أين بيتك فـإني إنْ أعرف بيتك أزرك ، وليت لي مالاً أنفقه أي ليت لي مالا ، فإني إن يحصل لي مـال أنفقه وألا تنزل بنا تصب خيراً أي ألا تنزل ، فانك إن تنزل بنا تصب خيراً ، وإنمـا أضمرت إن بعد المذكورات لأن كلا منها يدل على أن الجزء الثاني مشروط بـالجزء

صدقة ، ولو قرئ بالجزم لم يمتنع في القياس لان القراءة سُنّةٌ متبعة ، ومثل ذلك قوله تعالى ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝٥ يَرِثُنِي وَيَرِثُ﴾ فانه قرئ بالرفع على تقدير ان تكون جملة يرثني صـفة لوليـا ، لاجوابا لهب ، وقرئ بالجزم على تقدير ان تكون هذه الجملة جوابا لهب .

(١) (قوله والنهي...) قال الاهدل : وشَرَطَ غيرُ الكسائي من النحويين لصحة الجزم بعد النهي صحة وقوع (إنْ لا) في موضعه مع صحة المعنى فمِنْ ثَمّ جاز لا تدن من الاسد تسلم بالجزم لصحة قولك : إنْ لا تدن من الاسد تسلم لان السلامة مسببة عن عدم الدنو ، ووجب الرفع في نحو لاتـدن مـن الاسد يأكلُكَ لعدم صحة قولك إنْ لا تدن من الاسد يأكلك لان الاكل لا يتسبب عن عدم الدنو ، وانما يتسبب عن الدنو ، وخالف الكسائي في هذا الشرط فجوّز الجزم في المثال المذكور محتجا بقوله ﷺ « من أكل من هذه الشجرة فلا يقرب مسجدنا يُؤْذنا » اي بريح الثوم ، وقوله ﷺ « لاترجعـوا بعـدي كفارا يضربْ بعضكم رقاب بعض » على رواية من جزم يضرب لانه لايصح تقـدير إنْ لا فـي الحديثين مع انه ورد مجزوما ، واجاب الجمهور عن ذلك: بان الجزم في الحديثين على ابدال الفعل من الفعل بدل اشتمال ، لا على الجواب للنهي ؛ لعدم صحة إنْ لا يقربْ يؤذِنـا ، وإنْ لا ترجعـوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض ، واما قوله تعالى ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾ فقـراءة الجمهـور برفع تستكثر ؛ اذ لايصح ان يقول : إنْ لا تمنن تستكثر ، واما قراءته باسكان تستكثر ، فـيمكن ان يجاب عن ذلك: بانه سكّنَهُ وقفا ، ووصله بنية الوقف ، والذي حسّن ذلك مناسبته للافعال المـذكورة معه – وهي فكبّرْ ، فطهّرْ ، فاهجرْ – ولا يحسن جعله بدلا مما قبله لاختلاف معنييهما لعدم دلالـة الاول على الثاني . انتهى كلام الاهدل في الكواكب الدرية .

الأول فيدل على أنَّ هنا شرطا مقدراً بخلاف النفي ، فان مدخوله قطعي فلا يدل على تعليق ما بعده بشيء ، فلا يصير دليلا على تقدير الشرط.

(قال : ويلْحَقُهُ بَعْدَ ألفِ الضميرِ وواوِهِ ويائهِ نونٌ عوضاً عن الحركة في المفرد نحو يضربان[1] ويضربون[2] وتضربين[3] وذلكَ في الرفعَ دونَ النصبِ والجزمِ) أقول : يلحق المضارع بعد ألف الضمير ، وواوه ، ويائه نون عوضاً عن الحركة في المفرد ، وتكون مكسورة في التثنية ، ومفتوحة في الجمع قياساً على تثنية الأسماء ، وجمعها ، ولحوقُ النونِ إنما يكون في الرفع ، ويحذف في النصب ، والجزم أما في الجزم فلكونها عوضاً عمّا يحذف فيه أعني الحركة ، وأما في النصب فللحمل على الجزم ، فان الجزم في الأفعال بمنزلة الجر في الاسماء ، فكما ان النصب محمول على الجر في الاسماء كذلك حمل على ما هو بدل الجر في الافعال .

الأمر

(قال : الأمر هوَ ما يَأْمُرُ بهِ الفاعلُ المخاطبَ على مثال أفْعَلْ نحو ضَعْ وضَارِبْ ودَحْرِجْ وغيرُهُ باللامِ نحو لِيُضْرَبْ زيدٌ ، ولتُضْرَبْ انت ، ولأُضْرَبْ أنا ، وليَضْرِبْ زيدٌ ، ولأضْرِبْ) أقول : لما فرغ من الصنف الثاني شرع في الصنف الثالث أعني

---

(١) **(قوله يضربان)** موضوع للغائبين المذكرين اسما كانت الالف نحو الزيدان يضربان ، أو حرفا نحو يضربان الزيدان على لغة أكلوني البراغيث ، واما تضربان ، فيصلح للمخاطبين المذكرين نحو انتما تضربان يازيدان ، والمؤنثين نحو انتما تضربان ياهندان ، والتاء فيه للخطاب ، ولا تكون الالف الا اسما ، ويصلح للغائبتين المؤنثتين سواء كانت الالف اسما نحو الهندان تقومان ، أو حرفاً على لغة أكلوني البراغيث نحو تقومان الهندان ، والتاء فيه للتأنيث لا للخطاب ففيه أربع صور. كذا في حاشية ابي النجا .

(٢) **(قوله ويضربون)** هو لجمع الذكور الغائبينَ سواء كانت الواو فيه اسما نحو الزيدون يضربون ، أو حرفا نحو يضربون الزيدون على تلك اللغة ، واما تضربون ، فانه خاص بجمع الذكور الحاضرين نحو انتم تضربون ، ولا تكون الواو فيه الا اسما فافهم . كذا استفيد من حاشية ابي النجا .

(٣) **(قوله وتضربين)** لا يكون الا مبدوأً بالتاء الفوقية ، ولا تكون الياء فيه الا اسما . هذا ، واستغفر الله العظيم واتوب اليه .

الأمر[١]، وهو الفعل الذي[٢] يؤمر به الفاعل المخاطب حال كونه على مثال أفعلْ نحو ضع من تضَعُ وضارِبْ من تُضَارِبْ ، ودَحْرِجْ من تُدَحْرِجَ ، أو يؤمر به غير الفاعل المخاطب باللام سواء كان المأمور به غير الفاعل نحو ليُضرَبْ زيدٌ ، ولتُضرَبْ أنت ، ولأُضرَبْ أنا على البناء المجهول في الكلّ أو فاعلاً نحو ليَضرِبْ زيدٌ ، ولأَضرِبْ أنا على البناء المعلوم فيهما ، والأول يسمى أمر المخاطب ، والثاني أمر الغائب ، ومعنى قوله على مثال إفعل أن يحذف حرف المضارع ، ويجعل الباقي كالمجزوم على وجه يمكن التلفظ به بان يكون[٣] ما بعد حرف المضارعة متحركا ،

أو يزاد[٤] في أوله همزة مفتوحة إن كان من باب الأفعال ، أو

---

(١) (**قوله اعني الامر وهو...**) دلَّ كلام المصنف رحمه الله تعالى على: ان الامر المطلق يشترك بين الامر بالصيغة ، والامر باللام – وهو الحق – لذا قال العلامة المحقق التفتازاني في المطول ، وشرح المفتاح : ان الامر عند النحاة حقيقة بينهما نعم عند اطلاق لفظ الامر يتبادر الى الذهن الامر بالصيغة ، لكن شيوع استعمال لفظ في بعض افراده لا يدل على كونه حقيقة فيه. كذا افاده المحقق السيالكوتي في حواشي التتمة .

(٢) (**قوله وهو الذي يؤمر به الفاعل المخاطب**) قال الاهدل : هو فعل مقترن بزمن مستقبل ابدا لان المطلوب به حصول ما لم يحصل نحو ﴿ قُمْ فَأَنذِرْ ﴾ أو دوام ما حصل نحو ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ ٱتَّقِ ٱللَّهَ ﴾ سمي به لأستعماله غالبا في الامر الذي هو طلب المتكلم للفعل من المخاطب على سبيل الاستعلاء غالبا كقول السيد لعبده : اسقني . انتهى . قال الشيخ الحَطّاب : ويعرف بدلالته على الطلب ، وقبوله ياء المخاطبة نحو قومي ، واضربي ، ومنه هات ، وتعال على الاصح . انتهى . وهو مبني على ما يجزم به مضارعه ما لم تتصل به نون النسوة ، والا ، فمبني على السكون ، أو نون التوكيد ، والا ، فمبني على الفتح كالمضارع فيهما ، وسبب بنائه عند البصريين زوال موجب الاعراب اعني المشابهة التامة للاسم بزوال حرف المضارعة ، وذهب الكوفيون الى انه معرب مجزوم بلام مقدرة ، والمشهور هو الاول. والله اعلم .

(٣) (**قوله بان يكون ما بعد حرف المضارعة متحركا**) بحركة اصلية ، أو منقولة عن ما بعده ، فيدخل نحو قل ، وبع . كذا قاله عبد الحكيم .

(٤) (**قوله أو يزاد في اوله**) اي ليزاد الهمزة المرفوضة في الاصل .

مكسورة [١] إن كان من غيره إلا إذا كان عين فعله مضموماً ، فان الهمزة[٢] حينئذتُضَمّ[٣] كما عرفت كلّ ذلك في التصريف، ويكون متضمنا معنى أفعل نحو ضع فإن معناه أفعل الوضع ، وضارب أي أفعل المضاربة ، ودحرج أي أفعل الدحرجة ، وأضرب أي أفعل الضرب ، ولذلك خُصَّ المثال بأفعل .

المتعدي وغير المتعدي

(قال : المُتَعَدّي ، وغيرُ المتعدي ، فالمتعدي[٤] ما كانَ لَهُ مَفْعُولٌ بهِ ، ويَتَعَدَّى إلى واحدٍ

---

(١) **(قوله او مكسورة)** ابتداء عند سيبويه ، وعند غيره زيدت ساكنة ، ثم كسرت على الاصل في التقاء الساكنين .

(٢) **(قوله فان الهمزة حينئذ تضم)** لمناسبة حركة العين ، وثقل النقل .

(٣) **(قوله تضم)** اي بضمة اصلية لفظا ، أو تقديرا ، فلا يرد ان هذه الضابطة غير جامعة لخروج نحوأُغْزِي للواحدة المخاطبة ، ولا مانعة لدخول نحو أُرْمُوا مما كانت الضمة فيه عارضة ، قاله ابن القره داغي.

(٤) **(قوله فالمتعدي ما كان... الخ)** اعلم : ان التعدي في اللغة : التجاوز ، وفي الاصطلاح : تجاوز الفعل من فاعله الى المفعول به ، فان تجاوز الى غيره كالمصدر ، والظرف ، والمفعول المطلق ، وغيره لم يسمَّ متعديا . قال السعد في شرح التصريف : وانما قيده بالمفعول به لان المتعدي وغيره سيان في نصب ما عدا المفعول به نحو اجتمع القوم والامير في السوق يوم الجمعة تأديب زيد . انتهى . فظهر : ان محل افتراق المتعدي ، واللازم في المفعول به ، والتعدية ، واللزوم وصفان للمعنى اولاً ، وبالذات ، وللفظ ثانيا ، وبالعرض ، والمتعدي : ما يتوقف فهمه على المفعول به لعدم تصوره بدون تصور طرفيه اعني الفاعل ، والمفعول . قال عبد الحكيم : اعلم : ان نسبة الفعل المتعدي الى المفعول كنسبته الى الفاعل في انه لايجوز استعماله بدونهما الا على خلاف مقتضى الظاهر لنكتة الا ان نسبته الى الفاعل لما كانت مقصودة بالذات لايجوز تركه الا باقامة شيء مقامه بخلاف نسبته الى المفعول به ، فانه فضلة مقصودة لتكميل الفاعل يجوز تركه من غير اقامة شيء مقامه ، واما سائر المفاعيل ، فانه يجوز استعماله بدونها ، فعُلِمَ من ذلك ان نسبته الى المفعول المُعَيَّن مأخوذ في مفهوم الفعل المتعدي كيلا يكون استعماله في موادِّهِ مجازاً لاحقيقة له كالنسبة الى الفاعل ، فيكون فهم مدلوله موقوفا على فهم متعلَّقه . انتهى كلامه . وفي شرح المفتاح ما حاصله :

كضَرَبْتُ زيداً أو إلى أثنينِ نحو كسوتُهُ جُبةً وعلمتُهُ فاضلاً أو إلى ثلاثة نحو أعلمتُ زيداً عمراً خيرَالناسِ ، وغيرُ المتعدي ما يَختصُ بالفاعلِ كذهبَ زيدٌ) أقول : لما فرغ من الصنف الثالث ؛ شرع في الصنف الرابع ، والخامس أعنـي المتعـدي ، وغيـر المتعدي ، ولفظ الكتاب واضح ، وإنما مثّلَ في المتعدي إلى أثنين بمثالين لأن المتعدي إلى مفعولين قسمان. قسم: يدخل على المبتدأ ، والخبر ، ويعبر عنه : بـأن مفعولـه الثاني عبارة عن الأول نحو علمت زيداً فاضلا ، فان الأصل زيد فاضل ، والفاضـل نفس زيد ، وقسم ليس كذلك : نحو كسوت زيداً جُبةً ، فإن زيداً ، وجبة ليسا بمبتـدأ ، وخبر لأن الجبة غير زيد فأتى لكلّ قسم بمثال .

أسباب التعدية

(قال : وللتَعْدِيةِ ثلاثةُ أسبابٍ الهمزة[1] وتَثْقِيلُ الحشوِ

ان المفعول به داخل في مفعولية الفعل المتعدي بخلاف غيره ، فانه لايدخل فـي مفعوليـة الفعـل المتعدي . فان قلت : الذي قررتم من ان الفعل المتعدي ما يتجاوز من فاعله الى المفعول به منقوض بنحو ما ضربت زيدا لان الضَرْبَ منتفٍ عن زيد لم يتجاوزه ، واجيب : بانه ان اريد من الفعل لفظه الذي هو ضرب فهو يتعدى الى المفعول به في نحو ضربت زيدا ، وان اريد لفظ الفاعل ، والمفعول اللذينِ لايتعقّل الفعل بدونهما ، فالايراد مدفوع بلا خفاء . كذا افاده السعد .

(١) **(قوله الهمزة وتثقيل الحشو)** اعلم : ان الهمزة ، والتضعيف لابد ان يُغيّرا معنى الفعـل بـان يجعل فاعل اللازم مفعول التعدية ، وشيء آخر فاعله ، فمعنى فرّحته صيرته فاعل الفرح ، فيكـون فاعل اللازم مفعول المتعدي . قال عبد الحكيم : واما الهمزة ، والتضعيف ، فلا بد فيهما من معنـى التصيير، فان كان الفعل لازما يتعدَّ الى واحد ، وإنْ كان متعديا الى واحد تعدى الـى اثنـين نحـو احفرته النهر ، وان كان متعديا الى اثنين يتعدى بالهمزة ، لا بالتضعيف الى ثلاثة ، ولم ينقل منه الا أعلم ، وأرى ، والتضعيف قَلَّ تَعديتُه لحلقيِّ العين الا في الهمزة نحو نأيّته ، والمفعول الـذي زِيْـدَ بسببها هو الذي كان فاعلا قبل دخولهما ، فلذا كان مرتبة ما زاد بهما من المفاعيل مقدّما على ما كان لاصل الفعل . انتهى . واعلم : انه لايتعدى كل فعل بالهمزة ، والتضعيف ، فان النقل من المجـرد الى الابواب المزيدة موكول الى السماع بخلاف التعدية بخرف الجر كما سيأتي تحقيقها . والله اعلم .

وحَرْفُ[1] الجرِ نحو : أذهبتُهُ وفرّحتُهُ وخَرَجْتُ بهِ) أقول : التعديةُ : جعل الشيء متعديا ، وذلك الشيء قد يكــون لازمــا ، فيجعل متعديا إلى مفعول واحد كالأمثلة المذكورة ، فان كلاً مِنْ ذهب ، وفرِح ، وخرج لازم ، وقد صار بالهمزة ، والتشديد ، والباء متعدياً إلى مفعول واحد ، وقــد يكــون متعدياً في الأصل إلى واحد ، فيجعل متعديا إلى أثنين نحو علّمتُهُ القرآنَ ، فــان علّــم بمعنى عَرَفَ متعدٍ إلى مفعول واحد ، وبالتشديد صار متعدياً إلى أثنين ، وقــد يكــون متعديا الى اثنين ، فيجعل متعديا إلى ثلاثة نحو أعلمت زيداً عمراً فاضلا ، فان علــم المتعدي إلى مفعولين قد صار بالهمزة متعديا إلى ثلاثة .

المبني للمفعول

(قــال : المَبْنِيُ[2] للمفعولِ هوَ[3] فعلُ ما لم

---

(١) (قوله وحرف الجر) اعلم : أنّ حرف الجر اذا دخل على الفعل الــلازم غيّــر معنــاه ، وذلــك بأيصاله الى مدخوله ، وهذا المعنى موجود في كل حروف الجر ، لكن النحاة خصّوا الباء اذا عــدّي بها بمعنى زائد على ذلك – وهو التصيير المذكور في الهمزة ، والتضعيف – ولا يوجــد فــي كــل استعمالاتها ، بل في بعضها . قال ابن القره داغي : هي ما يراد فيها تصيير المجرورفاعــل اصــل الفعل لا لصوق المعنى الوضعي للفعل بالمجرور كذهبت بزيد ، فان معناه صيرته ذاهبــا لا لصــق ذهابي به . انتهى . والتزم المبرد في استعمال هذه الباء بذلك المعنى معنى المصاحبة اي مصــاحبة الفاعل المفعول به لان باء التعدية عنده بمعنى مع ، والمعتمد المشهور ما ذكرناه – وهو قول سيبويه – وتأتي عنده بمعنى المصاحبة ، وضدها . **فائدة:** قال عبد الحكيم : لايجوز حذف الجار في الســعة الا في أنْ ، وأنّ خلافا للأخفش الصغير ، ثم قال : ويجوز ان يجتمع على فعل واحد عدة حروف اذا كانت مختلفة نحو خرجت من الكوفة الى البصرة لأكرامك ، ولم يجرِ حذف الباء المعتبرة الاّ في ﴿ ءَاتُونِي زُبَرَ ٱلْحَدِيدِ ﴾ على القراءة بهمزة الوصل اي بزبر الحديد . انتهى . **تكميل** : ما ذكره المصــنف من الاسباب الثلاثة هو المشهور ، وبعض الأئمة النحاة زاد باب المفاعلة ، والاستفعال.

(٢) (قوله والمبني للمفعول) اي الصيغة التي من حقها الاسناد الى المفعول به على جهة وقوعه عليه

(٣) (قوله هو فعل ما لم يسم فاعله) اي لم يذكرفاعله ، واقيم المفعول به مقامــه ، وذهــب اكثــر البصريين ، والشيخ الجرجاني ، والمصنف الى انه فاعل بدليل ثبوت احكام الفاعل له كالمرفوعيــة

يُسَمَّ[1] فاعلُهُ ويُسنَدُ[2] إلى مفعولٍ بهِ إلاّ إذا كان الثاني في بابِ عَلِمْتُ والثالثُ في بابِ أعلمتُ وإلى المصدرِ والظرفينِ نحو ضُرِبَ زيدٌ ومُرَّ بعمروٍ وسِيْرَ سَيْرٌ شَدِيْدٌ وسِيْرَ يومُ كذا وسِيْرَ فرسخان) أقول : لما فرغ من الصنف الرابع ، والخامس شرع في الصنف السادس أعني المبني للمفعول ، وهو فعل للمفعول أي فعل أسند إلى مفعول به لم يسم فاعل ذلك المفعول ، وترك التسمية[3] قد يكون للجهل بالفاعل ، أو لتعظيمه

بعد ما كان منصوبا ، والعمدة بعد ما كان فضلة ، وعدم جواز حذفه ، وتقديمه على الفعل ، ووجوب تأنيث الفعل ان كان مؤنثا حقيقيا .

(١) **(قوله ما لم يسمَّ فاعله)** هذه عبارة المتقدمين ، وقد صارت علما بالغلبة على ما حذف فاعله ، واقيم المفعول مقامه ، فيندفع الاشكال المشهور بين المحصلين ، والمتأخرون يعبرون عنه بنائب الفاعل ، قيل : هذا التعبير لأبن مالك ، قال ابو حيان : ولم أره لغيره ونص ابن هشام وغيره على انه أوضح واخصر فينبغي للمُعْرِب ان يختار الأوضح الأخصر ولا ضير في استعمال هذا أو ذاك بعد ماعرفت اندفاع الاشكال

(٢) **(قوله ما لم يسم فاعله ويسند الى مفعوله)** قال فخر المتأخرين الشيخ علي القزلجي الكردي في حواشي تصريف الأشنوي : لا يقال : ينتقض الحد بمثل ضربني ، وأكرمني زيد على مذهب الكسائي ، وبمثل ما ضربني ، وأكرمني الا زيد ، وبقلّما ، وطالما ، وكثرما ، فانها كفّت بما عن الفاعل حتى صح دخولها على الافعال ، وبمثل اضرِبِنَّ واضرِبُنَّ ، واضربا القوم واضربوالقوم واضربي القوم كما صرح بذلك كله عصام الدين في شرح الكافية ، وبالفعل المحذوف مع فاعله ، وبمثل صام نهاره، وأنبت الربيعُ البقلَ وبمثل أسمعْ بهم= وأبْصِرْ ، وبضرب في ضرب ضرب زيد ،لا في زيد ضرب ضرب على الاصح ، وبالافعال الناقصة لأنّا نقول : التعريف هو ماحذف فاعله نسيا منسيا ، واقيم المفعول مقامه كما صرح به العصام في شرح الكافية على ان الفعل موضوع للنسبة الى الفاعل حقيقيا ، أو مجازيا ، فمثل صام نهاره له فاعل حقيقي اصطلاحا صرّح به بعض المحققين . انتهى .

(٣) **(قوله وترك التسمية قد يكون للجهل... الخ)** قال الاهدل : ثم اعلم : ان حذف الفاعل ، واقامة المفعول مقامه انما يكون لغرض من الاغراض المذكورة في قول بعضهم :

وحذفك الفاعل للنظام	والسجع والتحقير والأعظا
والخوف والأبهام والأيثار	والعلم و الجهل والأختصار
تسير الانكار و اختبار	تفطن السامع او مقدار
ذكاء او تخييلك العدولا	منك الى اقواهما دليلا

، أو لتحقيره مع قصد الاختصار ، وشرطه في الماضي : أن يكسر ما قبل آخره ، ويضم أوله فقط إن لم يكن في أوله همزة ، ولاتاء ، ومع الثالث إن كان فيه همزة ، ومع الثاني إن كان فيه تاء ، وفي المضارع : أن يضم أوله ، ويفتح ما قبل الآخر لئلا يلتبس بناؤه بغيره ، فانه لو لم يضم الأول في الماضي لم يحصل الفرق في باب عَلِمَ ، ولو لم يكسر ما قبل الآخر لم يحصل الفرق في باب أكرم إذ يلتبس بالمتكلمِ المبنيِّ للمفعول من مضارعه فإنه لا إعتماد على حركة الآخر لأنها تزول في الوقف، ولو لم يضم الثالث فيما أوله الهمزة نحو أُستخرج لا لتبس بالأمر عند الوصل ، والوقف نحو واستَخْرِجْ ولو لم[1] يضم الثاني فيما أوله التاء نحو تُعُلِّمَ ، وتُعُوهِدَ لا لتبس بمضارع باب التفعيل ، والمفاعلة ، ولو يضم الأول في المضارع لم يحصل الفرق في باب يعلم ، ولو لم يفتح ما قبل الآخر ؛ لم يحصل الفرق في باب يُكرِم ، ويسند فعل ما لم يسم فاعله إلى المفعول به سواء كان بلا واسطة نحو ضُرِبَ زيدٌ أو مع واسطة[2] نحو مُرَّ بعمروٍ إلاّ إذا كان ذلك المفعولُ به المفعولَ الثاني في باب أفعال القلوب ، فانه لا يسند إليه ، فلا يقال في علمت زيداً فاضلا : عُلِمَ فاضلٌ زيداً لأن المفعول الثاني في أفعال القلوب مسند إلى الأول ، فلوأقيم مقام الفاعل ؛ لصار مسنداً إليه والشيء الواحد لا يكون مسنداً ، أو مسنداً إليه في حالة واحدة ، ويعلم من ذلك انه لا يجوز أيضا إسناده إلى المفعول الثالث في باب أَعْلَمْتُ لأنه في الحقيقة هو الثاني في باب علمت ، وإنما قيد بالثاني في باب علمت ، والثالث في باب أعلمت لأنه يجوز أن يسند إلى الأول في باب علمت ، وإليه ، وإلى الثاني في باب أعلمت لأن الأول في باب علمت ، والثاني في باب أعلمت مسند إليهما ، وإذا أقيما مقام الفاعل يكونان مسنداً إليهما أيضاً ،

ولأحتراز ظاهر عن العبث　　　و للوفاق فاشكرن من نفث

ولاتظن الحصر في المذكوربل ذا هوالمعروف في المشهور .

(١) **(قوله ولو لم يضم الثاني في ما اوله التاء)** الزائدة سواء كانت للمطاوعة نحو تُعُلِّم ، أو لا نحو تعوهد ، ومعنى المطاوعة : قبول الاثر .

(٢) **(قوله أو مع واسطة نحو مُرَّ بعمروٍ)** المجرور في الحقيقة هو نائب الفاعل في محل رفع ، وقد تسامح بعض المعربين باطلاق النائبية على مجموع الجار ، والمجرور فتنبه .

والأول في أعلمت ليس بمسند ، ولا مسند إليه ، وإذا أقيم مقام الفاعل ؛ يصير مسنداً إليه ، ولا أمتناع في شيء من ذلك ، وإنما قيّدَ الثاني بباب علمت احترازا من الثاني في غيره مما لا يكون مفعوله الثاني عبارة عن الأول نحو أعطيت زيداً درهماً ، فانه يجوز أن يقال أعطي درهم زيداً ، وأعطى زيد درهما لأن مفعولي أعطيت ليسا بمبتدأ ، وخبر ، فلا يكون ثانيهما مسندا إلى الأول ، فلا يلزم محذور لكن المفعول الأول أولى من الثاني ؛ لأن الأول آخذ أعني زيداً ، والثاني مأخوذ أعني درهماً ويسند[١] أيضا إلى المصدر نحو سِيْرَ سيرٌ شديد، وإنما وصف المصدر ليعلم أنه لا يجوز إقامة المصدر التأكيدي مقام الفاعل من غير وصف إذ لا فائدة في ذلك لأن الفعل يدل وحده على ما يدل عليه المصدر التاكيدي، وحذف الفاعل ، وإقامة المفعول مقامه ينبغي أن يفيد فائدة متجددة ، ويسند أيضاً[٢] إلى الظرفين أعني ظرف الزمان نحو سير يوم كذا ، وظرف المكان نحو سير فرسخان ، وأعلم: أنه لا يجوز إقامة المفعول له ، والمفعول معه مقام الفاعل ، وأنه إذا وجد المفعول به في الكلام لا يجوز أيضاً أن يقام غيره مقام الفاعل .

---

(١) **(قوله ويسند أيضا الى المصدر... الخ)** ذكر ابن هشام لنيابته شروطا ثلاثة : الاول : ان يكون مختصا ، فلا يقال : ضُرِبَ ضَرْبٌ ، والثاني : ان يكون متصرفا ، فلا يقال : تُقَطَّعُ بينكُم . بالرفع ، والثالث : ان لا يذكر المفعول به خلافا للاخفش ، والكوفيين .

(٢) **(قوله ويسند أيضا الى الظرفين)** اي الظرف المتصرف المختص زمانيا كان ، أو مكانيا ، والمتصرف: هو ما يكون فاعلا ، أو مفعولا في بعض الاحيان ، وغير المتصرف بخلافه نحو عند ، ومع ، وقولنا : المختص . يراد به ما يختص بالعلية ، أو الاضافة بخلاف مكان ، وزمان ، فلا يقال : صيم زمان ، وجلس مكان . وفي حاشية الاظهار لهذا العبد الفقير ما نصه : اختلف في لازم الظرفية . قال بعضهم : لايقع كالمصدر المؤكد ، وبعضهم يجوز مع بقاء نصبه ابقاء ما عليه اكثر الاستعمال ، وعليه قولهم : ان معه في المفعول معه نائب الفاعل ، واجاز بعض رفعه ، وعليه قراءة ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ بالنصب ، والرفع ، وذكر ابن هشام : شروطا ثلاثة في جواز وقوع الظرف نائب الفاعل. الاول : ان يكون مختصا ، فلا يقال : صيم زمان ، والثاني: ان يكون متصرفا ، فلا يقال : يُسَبَّحُ سبحانُ الله ، والثالث : ان لايذكر المفعول به خلافا للاخفش ، والكوفيين ، فانهم جوزوا وقوع المصدر ، والظرف نائب الفاعل ، والمفعول به مذكور. انتهى بحذف .

أفعال القلوب

(قال : أَفْعَالُ القلوبِ وهِي ظَنَنْتُ وحَسِبْتُ وخِلْتُ وزَعمْتُ وعَلِمْتُ ورَأَيْتُ ووجَدِتُ تَدْخُلُ على المبتدأوالخبرِ[١] فتَنْصِبُهما على المفعوليةِ نحو ظَنَنْتُ زيداً مُنْطَلِقاً) أقول : لما فرغ من الصنف السادس ؛ شرع في الصنف السابع اعني أفعال[٢] القلوب وهي[٣] سبعة أفعال تدل على شك ، أو يقين ثلاثة[٤] منها للشك ، وهي ظننت[٥] وحسبت[٦] ، وخلت[٧] ، وثلاثة منها

---

(١) **(قوله تدخل على المبتدأ والخبر... الخ)** لبيان ان النسبة الواقعة بينهما ناشئة من العلم ، أو الظن فانك اذا قلت : زيد قائم احتمل ان يكون الحكم منك على علم ، أو ظن ، فاذا قلت : علمت انه قائم علم انه عن علم ، أو ظننت زيدا قائما علم انه عن ظن وكذا سائر اخواتها .

(٢) **(قوله اعني افعال القلوب)** سميت بذلك لان معانيها من العلم ، والظن ، ونحوهما قائمة بالقلب، ومتعلقة به من حيث انها صادرة عنه لا عن الجوارح ، والاعضاء الظاهرة وتسمى افعال الشك ، واليقين لان منها ما يفيد الشك ، ومنها ما يفيد اليقين ، والعلم ، والمراد بالشك : مطلق التردد الشامل للظن . قاله الأهدل . وانما كان المراد من الشك مطلق التردد لانه لا شيء من هذه الافعال بمعنى الشك المقتضي تساوي الطرفين .

(٣) **(قوله وهي سبعة افعال)** تشترك في انها موضوعة للحكم بتعليق شيء بشيء على صفة ، فلذا اقتضت مفعولين ، وفائدتها الاعلام بان النسبة حاصلة عما دل عليه الفعل من علم ، اوظن . كذا قاله عبد الحكيم في التتمة . وقال أيضا فيها : المقصود منها اعلام المخاطب بالعلم ، أو الظن القائم بالفعل المتعلق بالنسبة .

(٤) **(قوله ثلاثة منها للشك)** اي الظن ، وتستعمل فيه استعمالا شائعا ، وقليلا ما يستعمل على خلاف الاصل .

(٥) **(قوله ظننت)** هي تفيد غالبا رجحان الوقوع ، وقد ترد لليقين نحو ﴿يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُوا رَبِّهِمْ﴾ .

(٦) **(قوله حسبت)** هي للرجحان غالبا ، وقد تستعمل لليقين .

(٧) **(قوله خلت)** ماضي يخال ، لاماضي يخول بمعنى يتكبر – وهي للرجحان – وقد تستعمل لليقين. كذا قاله الأهدل .

لليقيـن[١] ، وهي علمـت[٢] ووجدت[٣] ، ورأيت ، وواحد منها يشـترك أي يسـتعمل تارة للشك ، وأخرى لليقين وهي زعمت[٤] ، وإنما سميت أفعال القلوب لكونها عبـارة عن الإدراك المتعلِّق بالقلب ، والباقي ظاهر .

(قال : وحَسِبْتُ وخِلْتُ لازمانِ لذلكَ دونَ الباقيةِ فانكَ تَقُولُ ظَنَنْتُهُ أي أتهمتُهُ وعلِمتُهُ أي عَرَفْتُهُ وزَعمْتُ ذلكَ أي قُلْتُهُ ورَأَيْتُهُ أي أبصرْتُهُ ووجَدْتُ الضـالةَ أي صـادفْتُها)

أقول : وحسبت ، وخلت لازمان للدخول على المبتدأ ، والخبر ونصبهما على المفعولية دون الخمسة الباقية ، فان كلاً منها قد يستعمل بمعنى فِعْل متعد إلى مفعول واحـد إذ

---

(١) **(قوله وثلاثة منها لليقين)** والعلم اي الاعتقاد الجازم مطلقا بقرينة مقابلة الظـن متعينـا كـان كعلمت، ووجدت ، وأيقنت ، ورأيت ، وتعلّمْ بمعنى اعلم غير متصرف علـى صـيغة الامـر أو لا كرأيت قال الله تعالى ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا﴾ وهو غير مطابق ﴿وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا﴾ وهو مطابق افـاده عبـد الحكيم .

(٢) **(وهي علمـت)** لليقين غالبا نحو ﴿ فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ وقد تجيء للرجحان نحو قوله تعالى ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَـٰتٍ﴾

(٣) **(قوله ووجدت)** تفيد في الخبر اليقين كقوله تعـالى﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَـٰسِقِينَ ﴾ ومصـدرها الوجدان كما قال الاخفش ، وقال السيرافي مصدرها الوجود . كذا في الكواكب الدرية

(٤) **(قوله وهي زعمت)** بفتح العين ، وهي للرجحان فقط ، والاكثر وقوعها على أنْ " بالتخفيف " ، و أنّ " بالتشديد " وصلتهما ، فيسدان مسد مفعوليها كما قاله سيبويه ، والجمهور ، وقال الاخفش ان المفعول الثاني محذوف. قال السيرافي والزعم قول يقترن به اعتقاد صح ، أو لم يصـح انتهـى وبمعناه قول غيره الزعم قول يطلق على الحق ، والباطل ، واكثر ما يقال: فيما شـك فيـه ، ولـم يستعمل في القرآن الا للباطل ، وإن استعمل في غيره للصحيح كقول هرقل لأبي سفيان زعمـت ، وكقول ابي طالب في مدح النبي صلى الله عليه وسلم :

ودعوتني وزعمت انك ناصحي ولقد صدقت وكنت ثمَّ اميناً

قال السبكي : ولكن اذا تأملته وجدته يستعمل حيث يكون المتكلم شاكا ، فهو كقولٍ لم يقم الدليل على صحته ، وان كان صحيحا في نفس الأمر . انتهى ما قاله الأهدل.

ظننت قد يكون من الظِنَّة[1] " بكسر الظاء " بمعنى التهمة ، وهي لا تستدعي إلا مفعولاً واحداً ، وكذا العلم[2] بمعنى المعرفة والزعم بمعنى القول ، والرؤية[3] بمعنى الإبصار والوجدان بمعنى المصادفة اي الاصابة ، والأمثلة ظاهرة .

(قال : ومِنْ شأنِها جَوازُ[4] الإلغاءِ مُتَوسِطَةً أوْ مُتَأخِرَةً نحوزيدٌ ظَنَنْتُ مُقِيْمٌ وزيدٌ مُقِيْمٌ ظَنَنْتُ والتعليق نحو عَلِمْتُ لَزيدٌ مُنْطَلِقٌ وأزيدٌ عِنْدَكَ أم عَمْرٌو وأيُّهم في الدارِ وما زيدٌ بِمُنْطَلِقٍ) أقول : ومن شأن أفعال القلوب أي ، ومن خصائصها جواز الإلغاء ، وهو إبطال علاقة المفعولية لفظا ، ومعنى بينها ، وبين مفعوليها حال كون تلك الأفعال متوسطة بين المفعولين نحو زيد[5] ظننت مقيم ، أومتأخرة عنهما نحو زيد مقيم ظننت ، وذلك لأن هذه الأفعال بتقديم أحد مفعوليها ، أو كليهما عليها يضعف عملها مع أن

---

(١) **(قوله من الظنة بمعنى التهمة)** لان الاتهام لايقتضي الامتهما واحداً ، ومعنى الاتهام : ان تجعل شخصا موضع الظن السيء تقول ظننت زيدا اي ظننت به انه فعل سيئا ، وكذا اتهمته قاله الدماميني كذا في الأهدل والتهمة اصلها وُهْمَة قلبت الواو تاء .

(٢) **(قوله وكذا العلم بمعنى المعرفة)** خصّت العرب المعرفة بادراك نفس الشيء ، وذلك لا ينصب الا مفعولا واحدا ، ومعلوم ان العلم يستعمل في العلم بنفس الشيء ، أو بكونه على صفة ، فلذلك جاء متعديا الى مفعول واحد ، والى اثنين ، فالاستعمال الاول للعلم يكون بمعنى المعرفة قطعا ، وهل يكون الاستعمال الثاني له بمعناها ، أو لا ؟ الحق انه يكون بمعناها كقولك علمت ان زيدا قائم، وعرفت ان زيدا واحد ولا يلزم ان ينصب حينئذ مفعولا واحداً اذ هذا الفرق بينهما ليس بمعنوي بل هو موكول الى اختيارهم ، فانهم يخصصون احد المتساوين بحكم لفظي دون الآخر والله اعلم .

(٣) **(قوله والرؤية بمعنى الأبصار)** وذلك لان الابصار انما يقتضي واحدا ، واختلفوا في رأى الحلمية ، فألحقها الاكثرون برأى العلمية في التعدي لأثنين من جهة ان كلا منهما إدراك بالباطن ، والتفصيل في الكواكب الدرية .

(٤) **(قوله جواز الالغاء)** لا وجوبه لان سببه لا يقتضي ذلك ، ولاامتناعه لانه امر اختياري راجع الى المتكلم .

(٥) **(قوله نحو زيد ظننت مقيم ، او متأخرة عنهما نحو زيد...)** الفعل الملغى ، وفاعله حينئذ بمنزلة الظرف اذ معناه زيد مقيم في ظني ، ولا محل للملغى اصلا . قاله ابن عنقاء .

مفعوليها كلام تام بدون عملها فيهما ، وبذلك يحصل ما هو الغرض منها ، فيجوز[١] الإلغاء لذلك ، والأعمال لكونها أفعالا ، والأفعال لقوة عملها لا يمنع من العمل بتقديم معموليها عليها ، ومن شانها أيضا التعليق[٢] ، وهو : إبطال علاقة المفعولية بينها ، وبين مفعوليها لفظا[٣] لا معنى[٤] ، وذلك إذا وقعت[٥] قبل لام الابتداء[٦] نحو[٧] علمت لزيد منطلق أو قبل حرف الاستفهام[٨] نحو علمت أزيد عندك أم عمرو ،

---

(١) **(قوله فيجوز الالغاء لذلك والاعمال)** لكن الغاء المتأخر اقوى من اعماله بلا خلاف لضعفه بالتأخر ، وعمل المتوسط اقوى من الغائه لانه عامل لفظي ، فهو اقوى من الابتداء لانه عامل معنوي ، وهذا ما جزم به ابن هشام في التوضيح ، والشذور وهو الاصح . **تتمة** : لايجوز الغاء العامل المتقدم على مفعوليه لان المقتضي للعمل اذا تقدم كان اقوى منه اذا تأخر نحو ظننت زيدا قائما خلافا للكوفيين ، والاخفش في اجازة الالغاء مع التقدم .

(٢) **(قوله التعليق)** من قولهم لأمراءة المفقود مُعلَّقة ، لاهي ذات زوج قائم بمصالحها ، ولا فارغة حتى تُنْكَحَ ، فهذه الافعال عند التعليق ، لاهي عاملة في اللفظ ؛ لوجوب ابطال العمل اللفظي ، ولا ملغاة لوجوب العمل المعنوي حتى يجوز العطف على المحل في نحو علمت لزيد قائم وبكراً قاعداً . كذا افاده صاحب الامتحان .

(٣) **(قوله لفظا)** فلا يظهر النصب في مفعوليها ، بل يكونان مرفوعين لفظا على انهما مبتدأ وخبر

(٤) **(قوله لامعنى)** لعدم ما يوجب ابطال العمل المعنوي .

(٥) **(قوله وذلك اذا وقعت)** قبل ما له صدر الكلام .

(٦) **(قوله لام الابتداء)** لها صدر الكلام الا في باب إنّ ، فانها فيه مؤخرة ، وتسمى مزحلقة بالقاف والفاء.

(٧) **(قوله علمت لزيد منطلق)** علمت فعل ، وفاعل ، واللام للابتداء ، وزيد منطلق مبتدأ ، وخبر ، والجملة في محل نصب سادة مسد مفعولي ظن ، وانما لم يظهر النصب في الجزأين لان لام الابتداء لصدارتها لايتخطاها العامل ، فمن حيث اللفظ روعي ما له الصدر ، ومن حيث المعنى روعي العامل ، فكأنه باق على عمله لان معنى ظننت لزيد قائم ظننت قيام زيد ، وهذا هو معنى ظننت زيدا قائما . قاله الاهدل .

(٨) **(قوله او قبل حرف الاستفهام نحو علمت أزيد عندك ام عمرو)** استشكل تعليق العامل بالاستفهام في هذا المثال من حيث ان العلم بالشيء ينافي ما يقتضيه الاستفهام من الجهل به ، واجاب عنه ابن هشام في المغني بانه على تقدير مضاف: اي جواب أزيد عندك ام عمرو ، والتحقيق ما قال بعضهم : ان متعلق العلم هنا هو النسبة ، ومتعلق الجهل طرفها ، والعلم بالنسبة يجامع الجهل بطرفها

أو[١] قبل اسم الاستفهـام نحو علمت أيهم في الـدار ، وقبل[٢] حـرف النفـي نحـو علمت ما زيد بمنطلق ، وإنما يبطل التعليق اللفظي قبل هذه الكلمات لأنهـا تسـتحق صدر الكلام ، فلو أعملت هذه الأفعال فيما بعدها لبطلت صدارتها ، ولم يبطل التعليق المعنوي لأن هذه الأفعال واقعة على ما بعد هذه الكلمات في المعنى .

ضرورة، فلا حاجة الى تقدير ، بل التحقيق : ان متعلق العلم هو النسبة الى احدهما مبهما ، ومتعلق الجهل النسبة اليه معينا ، وشتان ما بينهما . كذا في الكواكب الدرية .

(١) **(قوله او قبل اسم الاستفهام)** اعلم – ايها المسترشد – ان الاستفهام على قسمين . قسم : يكـون جوابه بنعم ، أو لا ، وهو ما يكون بالهمزة فقط ، أو بهل – وهذا القسم قد مـرّ الاستشـكال فيـه ، وجواب ابن هشام ، والتحقيق فيه – وقسم يكون جوابه بالتعيين ، وهو ما يكـون بـأم ، والهمـزة ، وبالاسماء المتضمنة للاستفهام ، وهو مشتمل على النسبة ، فان زيدا مثلا في جواب أزيـد قـائم ام عمرو معناه زيد قائم ، فيصح تعلق العلم به ، فمعنى قولنا : علمت أزيد قـائم أم عمـرو ، علمـت احدهما بعينه على صفة القيام اي علمت قيامه ، وانما لم يقل : علمت زيداً قائماً لداع يـدعوه الـى ابهامه ، والله اعلم .

(٢) **(قوله وقبل حرف النفي)** كما ، ولا ، وإنْ يعلَّق بها العامل مطلقا من غير تقييد بكون كل منهما واقعا في جواب القسم ، وهذا هوالذي عليه الجمهور كما قال ابن عنقاء ، وشرط ابن هشام فـي لا ، وإن أن يكونا في جواب القسم ، ولو مقدرا كقوله تعالى ﴿ وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ ونحو علمـت لا رجل قائم ، وقد علل الرضي كون كل من حروف النفي الثلاثة معلقا للعامل بقوله: اما مـا ، وإن ، فللزوم وقوعهما في صدر الجمل وضعا ، واما لا النافية الداخلة على الجملـة الاسـمية ، فانهـا لا التبرئة المشابهة لأنّ المكسورة اللازم دخولها على الجملة انتهى . كذا في الكواكب الدرية. تنبيه: من المعلقات للعامل كم ، وكأين الخبريتان نحو قولـه تعـالى ﴿ أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ الْقُرُونِ ﴾ ولعل نحو قوله تعالى ﴿ وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَّكُمْ ﴾ وكأنّ " بتشديد النون " نحو علمت كأنّ زيداً أسدٌ ، وربّ نحو علمت رب مولود بلا اب ، وليت حيث تركب معها كـلام صـحيح ، وإنّ المكسـورة المشددة على رأي سيبويه ، لكنها انما تعلِّق جوازا ، لاوجوبا على الصحيح ، والجمهور يقدرون بعد هل لام الابتداء وادوات الشرط لها الصدر ، فيجب معها التعليق نحو ظننت لولا زيـد لـم تـنج ، وحسبت من يكرمني أكرمه ، وعلمت اذا جاء زيد جاء ابوه ، وكل حرف يتلقى بـه القسـم ، فلـه الصدر ، فيكون من المعلقات كذا قاله الأهدل .

الافعال الناقصة

(قال : الأفعالُ الناقصةُ وهِيَ كانَ وصارَ وأَصبَحَ وأَمْسَى وأَضْحَى وظَلَّ وبَاتَ ومازالَ وما بَرِحَ وما فَتِئَ ومانْفَكَ ومادَامَ ولَيْسَ تَرْفَعُ الاسمَ وتَنْصَبُ الخَبَرَ نحو كانَ زيدٌ مُنْطَلِقًا) أقول : لما فرغ من الصنف السابع شرع في الصنف الثامن أعني الأفعال الناقصة ، وهي أفعال وضعت[1] لتقرير الفاعل على صفة ، والمذكورة منها في الكتاب ثلاثة عشر ، وهي تدخل على المبتدأ ، والخبر كأفعال القلوب إلا[2] انها ترفع المبتدأ ويسمى أسمها وتنصب[3] الخبر ، ويسمى خبرها كما تقدم ، وانما سميت الأفعال الناقصة ناقصة لنقصانها عن سائر الأفعال ، فإنها[4]لا تتم كلاماً مع فاعلها، بل تحتاج

---

(١) **(قوله وهي افعال وضعت لتقرير...)** نظر المحققون في هذا التعريف فقرروا ما فيه تكلف ظاهر ، والحق ما قاله عبد الحكيم في التتمة : هذا التعريف للافعال الناقصة باعتبار امر يشترك بينها ، وتتميز به عن سائر الافعال ، فان الدلالة على الزمان خاصة شاملة للافعال مطلقا ، والانتقال ، والدوام ، والاستمرار مثلا معان يتميز بها بعضها عن بعض ، والمتبادر من كونها موضوعة لتقرير الفاعل على صفة ان الصفة خارجة عن مدلولها كما ان الفاعل كذلك . انتهى . قال ابن الحاجب في شرح المفصل: ان الافعال الناقصة تشترك في انها لتقرير الفاعل على صفة ، ومن ثمة احتيج فيها الى الجزأين . انتهى . وبهذا تخرج الافعال التامة من التعريف لانها موضوعة لتقرير الصفة للفاعل اذ المعتبر فيها نسبة الحدث الى الذات ، لا لتقرير الفاعل على الصفة اعني نسبة الذات الى الحدث .

(٢) **(قوله الا انها ترفع المبتدأ)** ما لم يلزم التصدير كاسماء الشرط نحو من لم يقم اقم ، ولا الحذف كالمخبر عنه بنعت مقطوع كالحمد لله الحميدُ بالرفع على تقدير هوالحميد ولا عدم التصريف نحو طوبى للمؤمن . انتهى .

(٣) **(قوله وتنصب الخبر)** بشرط ان لايكون جملة طلبية ، ولا انشائية . انتهى .

(٤) **(قوله فانها لاتتم كلاما مع فاعلها)** اي انها لا تصير مركبا تاما يصح السكوت عليه حتى يكون الخبر قيدا فيه لترتب الفائدة ، بل المرفوع مسند اليه ، والمنصوب مسند يتم الحكم بهما ، وتفيد كان تقييده بمضمونه ، فان معنى كان زيد قائما. زيد متصف بالقيام المتصف بالحصول في الزمان الماضي ، وقس على ذلك ، وما قيل: انها سميت بذلك لانها سلبت عن الدلالة على الحدث ، ففيه ان دلالة ما عدا كان عليه واضحة غاية الوضوح ، واما كان فانه يدل على الحصول المطلق ، والفائدة فيه المبالغة ، والتأكيد باعتبار انه يدل وضعا في نحو كان زيد قائما على حدث مطلق يعيّنه خبر كان كما ان خبره يدل على زمان مطلق يعيّنه كان هذا ، واعلم : انه لما كان معنى كان ملحوظا في

إلى الخبر نحو كان زيد قائما فان كان تدل على تقرير الفاعل أعني زيداً على صفة ، وهي القيام .

(قال: وكانَ تَكُونُ نَاقِصَةً وتَامَةً نحو كانَ الأمرُ أي وَقَعَ وزائدةً نحو ماكانَ أحْسَنَ زيداً ومُضْمَراً فيها ضَمِيرُ الشأن نحو كان زيدٌ مُنْطَلِقٌ اي الشأن) أقول : لما عدّ الأفعال الناقصة شرع في بيان معانيها ، ولم يبين غيرمعنى كان لأنه أصل الباب ، ولهذا سمي المرفوع في هذا الباب اسم كان ، والمنصوب خبر كان ، وكان على أربعة أضرب لأنها تكون [1] ناقصة أي تدل على ثبوت خبرها لاسمها في الزمان الماضي إما دائما نحو كان الله قادراً ، وإما منقطعا نحو كان الفقير ذامال ، وتامة أي غير محتاج إلى الخبر نحو كان الأمر اي وقع وزائدة[2] أي غير محتاج إليها نحو ما كان أحسن زيداً ، ومضمراً فيها ضمير الشأن نحو كان زيد منطلق ، فان اسم كان هذه ضميرٌ يعودُ إلى الشأن ، وزيد مبتدأ ، ومنطلق خبره ، والجملة خبر كان، والتقديركان الشأن زيد منطلق ، وهذا القسم من أقسام الناقصة أيضا إلا أنها مختصة بكون اسمها ضمير الشأن ، وخبرها جملة ، وصار[3] للانتقال من حال إلى حال إما بحسب العوارض نحو

معاني سائرها سميت كلها ناقصة ، واليه يشير في الفوائد الغياثية : من ان الفعل يدل على النسبة ، ويستدعي حدثا ، وزمنا في الاكثر ، وان عري عن الحدث ككان ، أوعن الزمان كنعم ، وبئس كذا افاده عبد الحكيم .

(١) **(قوله تكون ناقصة...)** تفصيل لبيان المعاني التي يمتاز بها بعض هذه الافعال عن بعض بعد ما ذكر القدر المشترك بينها المميز عما سواها . انتهى

(٢) **(قوله وزائدة اي غير محتاج اليها...)** بشرط ان تكون بلفظ الماضي ، وان تكون حشو الكلام عند الجمهور ، وأجاز الفراء زيادتها آخراً ، والصحيح منع ذلك ؛ لعدم استعماله ، واختلف في الزائدة ، فقيل : انها رافعة لضمير المصدر الدال عليه الفعل كانه قيل: كان هو اي كان الكون ، وقيل : لا فاعل لها لانها تشبه الحرف الزائد فلا يبالى بخلوها عن الاسناد . كذا استفيد من الأهدل وعبد الحكيم .

(٣) **(قوله وصار للانتقال)** اي انتقال اسمها من صفة الى صفة ، أو من حقيقة الى حقيقة ، وتدل على زمان الوجود ، لا على الماضي ، وقد تكون تامة بمعنى الانتقال من مكان الى مكان ، أو من

صار زيد غنيا ، أو بحسب الذات نحو صار الطين خزفاً ، وأصبح ، واضحى ، وظل[1] ، وبات ، وأمسى للدلالة على إقتران مضمون الجملة بأوقاتها الخاصة أعني الصباح ، والمساء ، والضحى ، والظلول ، والبيتوتة نحو أصبح زيد مُكَرراً المعنى اقتران تكرير زيد بالصباح ، وكذا الباقي[2] ومازال[3] ، وما برح[4] وما فتئ ، وما انفك

ذات الى ذات ، ويتعدى بالى نحو صار زيد الى بلد كذا ، ومن بكر الى عمرو ، ويلحق بصار آض ، ورجع ، وعاد ، واستحال ، وقعد ، وحار يحور " بالحاء والراء المهملتين " وارتد ، وتحول ، وبقي، وآل " بمد الهمزة " ، وغدا ، وراح كحديث « تغدو خماصا وتروح بطانا » وحديث « أُغدُ عالما او متعلما » . كذا استفيد من الفوائد والكواكب .

(١) **(قوله وظل وبات)** مضارع بات يبيت ، وبات بياتا ، ومبيتا ، وبيوتة بمعنى الكون في جميع الليل . ومضارع ظل يظل "بفتح العين" ظلاً ظلولاً بمعنى الكون في جميع النهار . كذا في عبد الحكيم .

تكميل : قد تأتي اعني اصبح ، وامسى ، واضحى ، وظل ، وبات بمعنى صار ، فلا تكون حينئذ موضوعة لأقتران الجملة بأوقاتها ، بل تكون دالة على اتصاف الاسم بالخبر مطلقا لا تفيد الصباح ، ولا المساء ، ولا غيرهما من اوقاتها السابقة نحو قوله تعالى ﴿ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا ﴾ وقوله تعالى ﴿ ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا ﴾

(٢) **(قوله ومازال...)** شرط هذه الأربعة تقدم نفي ، أو نهي ، او دعاء . والنفي قد يكون حرفا ، او اسما ، او فعلا موضوعا للنفي كليس في قول الشاعر:

ليس ينفك ذا غنى واعتزاز ....

وقد يحذف حرف النفي لفظا ، ويراد معنى نحو قوله تعالى ﴿ تَاللَّهِ تَفْتَؤُا۟ تَذْكُرُ يُوسُفَ ﴾ اي لا تفتأ ، فان تجردت كلها عن حرف النفي ، وما في معناه من النهي ، والاستفهام لم تكن الا تامة ، والنهي والدعاء كلاهما بمعنى النفي من حيث ان المطلوب بهما ترك الفعل ،وتركه نفي ، وقيد في الارتشاف الدعاء بلا خاصة . قال العصام : وهو مبني على استعمال لن في الدعاء ، والمختار خلافه .

(٣) **(قوله وما زال)** ماضي يزال بمعنى يستمر اما زال ماضي يزول بمعنى تحول ، فانه لايعمل هذا العمل ، بل هو فعل قاصر غير متعد كقوله تعالى ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَا ﴾ اي تتحولا ، وتنتقلا ، وكذا ماضي زال يزيل لانه لايعمل هذا العمل ، بل هو فعل متعد لواحد نحو زال زيد ضأنه من معزه اي ميِّزهُ منه . كذا في الكواكب .

(٤) **(قوله وما برح)** بوزن شَرِبَ .

للدلالة[١] على استمرار ثبوت خبرها لفاعلها من زمان صلح الفاعل لقبول ذلك الخبر نحو مازال زيد اميراً بمعنى ثبوت إمارته من زمان صلح الفاعل لقبولها إلى حين هذا القول[٢]، ومادام لتوقيت أمر بمدة ثبوت خبرها لاسمها نحو إجلس مادام زيد جالساً ، فان جلوس المخاطب مؤقت بمدة ثبوت جلوس زيد ،

وليس[٣] لنفي الحال .

(قال: ويَجُوزُ تَقْدِيمُ خَبَرِها على أسمِها وعليها[٤] إلا ما في أوله ما فإنَّهُ لا يَتقدمُ عليه معمولُهُ ولكنْ يَتقدمُ على أسمهِ فقط) أقول : يجوز تقديم خبر الأفعال الناقصة على

---

(١) **(قوله للدلالة على استمرار...)** اما دلالتها على الاستمرار ؛ فلان النفي مأخوذ في معاني هذه الافعال ، فاذا دخلت أدوات النفي عليها كانت معانيها نفي النفي ، ونفي النفي استمرار الثبوت ، واما اعتبار صلاحية الفاعل لقبول ذلك الخبر فمعلوم عقلا ، لا وضعا .

(٢) **(قوله وما دام)** يعمل هذا العمل بشرط تقدم ما المصدرية الظرفية عليه ، وسميت مصدرية لان ما بعدها يقدر مصدرا – وهو الدوام – قال الشنواني : وعندي ان الذي يقدر بالمصدر انما هو الصلة . انتهى وسميت ظرفية لنيابتها مع صلتها عن الظرف – وهو المدة قال الأهدل : ولكون ما دام دالة على الوقت احتاجت الى عامل يتقدم عليها إما جملة اسمية نحو زيد قائم ما دمت قائما ، او فعلية كقوله تعالى ﴿وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ ولو فقدت ما نحو دام زيد صحيحا ؛ كان المنصوب بها حالا ، لاخبرا كذا اذا وجدت وكانت مصدرية غير ظرفية نحو عجبت ما دام زيد صحيحا لان المعنى عجبت من دوام زيد صحيحا .

(٣) **(قوله وليس لنفي الحال)** عند التجرد عن القرينة هذا مذهب الجمهور ، وقال سيبويه ، ومن تبعه : للنفي مطلقا .

(٤) **(قوله وعليها الا ما في اوله ما...)** والا خبر ليس ، فانه يمتنع تقديمه على الأصح قياسا على خبر عسى بجامع ان كلا منهما فعل جامد ، ولان معناها النفي ، ومعمول النفي يمتنع تقديمه عليه ، وقال بعض الأجلة : اعلم ان ما النافية لا يتقدم معمول ما بعدها عليها ، وكذا إنْ ؛ لان لهما صدر الكلام ، فيمتنع ان يقال : زيداً ما ضربت وزيداً ان امسك عمرو بخلاف لم ، ولن ، فيجوز زيداً لم أضرب ، وزيداً لن أضرب ؛ لانهما ليسا كما ، وإنْ في استحقاقهما صدر الكلام ، فلذا تخطاهما العامل دون ما ، وإن النافيتين . انتهى ونقل كثيرون عن البصريين ، وسيبويه ، والسيرافي ،

أسمها نحو كان منطلقا زيد ، وعلى أنفسها نحو منطلقا كان زيد ، وذلك لقوة عملها لأنها أفعال إلا ما في أوله[1] ما من هذه الأفعال ، فانه لا يتقدم عليه معموله ، ولكن يتقدم على اسمه ، فحسب ، فلا يقال : أميرا مازال زيد ، بل إنما يقال : مازال أميرا زيد ، وذلك لأن ما يقتضي صدر الكلام ، فلوقدم الخبر عليها لبطلت صدارتها .

أفعال المقاربة

(قال : أفعالُ المقاربةِ وهِيَ عسى وكادَ وأوشكَ وكَرِبَ عَمَلُها كعملِ كان إلا أنَّ خبرَ عسى أنْ مع الفعلِ المضارعِ نحو عسى زيدٌ أن يخرجَ وقد يقعُ أنْ مع الفعلِ المضارعِ فاعلاً لها ويُقْتَصَرُ عليهِ نحو عسى أن يَخْرُجَ زيدٌ) أقول : لما فرغ من الصنف الثامن شرع في الصنف التاسع أعني[2] أفعال

والفارسي جواز تقديم خبر ليس لانه فعل ، ومعمول الفعل يجوز تقديمه عليه . انتهى كذا في الكواكب الدرية .

(١) **(قوله الا ما في اوله ما)** نافية ، أو مصدرية اما النافية فلأمتناع تقديم ما في حيز النفي عليه لانه يقتضي التصدر ، واما المصدرية فانه يمتنع تقدم المعمول عليها اتفاقا لما تقرر من ان الحرف المصدري لا يعمل ما بعده فيما قبله لئلا يلزم الفصل بين الموصول الحرفي ، وصلته في نحو اكرمك ما اميراً دام زيد . قال الدماميني : والقياس الجواز لان ما حرف مصدري غير عامل ، فلا يمتنع فيه ذلك الا ان يثبت ان دام لا تتصرف ، وهو الذي عليه الاكثر فيتجه المنع كذا في شرح ابن قاسم انتهى . قال الأهدل : والمنع هو الذي جرى عليه ابن هشام انتهى . قال الحريري في الملحة : ومثل دام كل فعل قارنه حرف مصدري نحو= ليعجبني ان تكون عالما . انتهى فيمتنع يعجبني عالما ان تكون ، أو يعجبني ان عالما تكون لئلا يلزم ما سبق في ما دام . كذا أستفيد من الاهدل .

(٢) **(قوله اعني افعال المقاربة)** قيل: هي افعال ناقصة لعدم تمامها بالمرفوع ، لكنها لما خصت بأحكام أفردها بالذكر ، ولا يخفى ما فيه اذ كل فرقة من الافعال الناقصة مختصة باحكام لا توجد في الآخرى ، وعندي انها ليست ناقصة لان المقصود نسبة الحدث اعني القرب الذي هو مدلول مصادرها الى فاعلها الا ان معناها لما كان قرب الفاعل من الخبر وجب ذكرها الا ترى ان معنى عسى زيد ان يخرج قارب الخروج ، أو قَرُبَ من الخروج ، ومعنى كاد قرب ، ومعنى طفق أخذ ، ومجرد عدم التمام بالمرفوع لا يقتضي كونها ناقصة ، والا لكان جميع الافعال النسبية ، بل المتعدية

المقاربة[١]، وهي : أفعال وضعت لدنو[٢] الخبر[٣] رجاءً[٤]

ناقصة ، نعم لها اتصال ، وشبه بالناقصة ، ولذا قال في اللباب : ويتصل بالافعال الناقصة افعال المقاربة . كذا قاله عبد الحكيم بزيادة واصلاح بعض المواضع .

(١) (قوله اعني افعال المقاربة) اختار صيغة الجمع ؛ للاشارة الى تعددها .

(٢) (قوله وضعت لدنو الخبر) ظاهر عبارته : ان افعال هذا الباب موضوعة للدنو اما في كاد ؛ فظاهر ، واما في عسى فكما في المفصل : ان عسى لمقاربة امر على سبيل الرجاء ، وفي التسهيل : انها لأعلام ان المقاربة على سبيل الرجاء ، وفي مغني اللبيب : ان عسى بمنزلة قارب معنى ، وعملا عند سيبويه ، والمبرد ، وبمنزلة قرب عند الكوفيين واما طفق فلانه ، وان استعمل بمعنى الاخذ في الشيء ، لكنه في الاصل بمعنى الدنو. وفي القاموس : طفق يفعل كفرح ، وضرب طَفَقَاً طفوقا اذا واصل الفعل ، والاتصال بالفعل بان كان يلتبس بجزء من اجزائه ، أو بما يفضيه اليه في دنو حصوله ، وفي الجملة ان كل افعال هذا الباب فيها معنى الدنو ، فلا تجوّز في عبارة المصنف ، ولا تغليب كما قال بهما جمع ، وصفوة قولهم كما في شرح التسهيل : سميت افعال المقاربة لان منها ما هو للمقاربة ، فهو من تسمية المجموع ببعض افراده لان بعضها للشروع ، وبعضها للترجي . انتهى واختاره الرضي .

(٣) (قوله لدنو الخبر) اي للدلالة على قرب حصوله في اعتقاد المتكلم للفاعل . قال عبد الحكيم : اذ إحداث الموضوعات لأعلام ما في الاذهان . انتهى .

(٤) (قوله رجاء او حصولا او اخذا فيه) فدنو الرجاء : كونه بحسب رجاء المتكلم ، وطمعه حصول الخبر له لا بجزمه به ، فعسى في قولك : عسى زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب انك ترجو ذلك ، وتطمعه ، لانك جازم به . ودنو الحصول : كونه اخبار المتكلم به لأشراف الخبر على حصوله للفاعل ، فكاد في قولك: كاد زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد لجزمك بقرب حصوله . ودنو الاخذ والشروع في الخبر : كونه بسبب جزم المتكلم بشروع الفاعل في الخبر بالتصدّي بما يفضي اليه ، فطفق في قولك : طفق زيد يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب جزم المتكلم بشروعه فيما يفضي اليه . كذا افاده المولى نور الدين الجامي .
فانتصاب قوله : رجاءً أو حصولاً ، أو اخذاً فيه على المصدرية بحذف مضاف – وهو الدنو – وجوّز بعض المحققين كونها احوالا ، أو تمييزا من الدنو ؛ لكونها انواعا له ، وعبارة المفصل تشير الى هذا الوجه حيث قال : عسى المقاربة على سبيل الرجاء ، وكاد للمقاربة على سبيل الحصول فاندفع تخبط الرضي في شرح عبارة ابن الحاجب في توجيه نصب هذه الكلمات ، وانظر عبد الحكيم ليستبين لك ذلك .

أو حصولاً ، أو أخذا فيه ، وهذه هي الأربعة المذكــورة في الكتاب ، وأُلحق بها أخذ ، وجعل ، وطفق عملها كعمل كان أي ترفــع[١] الاسم ، وتنصب الخبر لكن[٢] خبــر عسى يجب أن يكون[٣] فعلا مضارعا دخل[٤] عليه أن لأن عسى لمقاربة الاســتقبال ، وأنْ مما يختص به المضارع المشترك بين الاستقبال ، والحال بالاســتقبال ، ويكــون عسى حينئذ بمعنى قارب ، والخبر في تأويل المصدر نحو عسى زيد أن[٥] يخرج أي

---

(١) **(قوله اي ترفع الاسم وتنصب الخبر)** على المشهور ، ويدل لذلك ورود خبرها مفردا منصــوبا في بعض الاحيان ، وسيبويه يجعل المقرون بأن مفعولا منصوبا على اسقاط الخافض ، ويجعل الفعل بمعنى قرب ، فالتقدير عنده في عسى زيد ان يقوم قرب زيد من القيام . كذا قال الأهدل . ومن احكام هذه الافعال ان خبرها لايتقدم عليها ، وقد يتوسط ، وقد يحذف .

(٢) **(قوله لكن خبر عسى)** شروع في بيان اختصاص هذه الافعال ببعض الاحكام ، فعسى : فعــل ماض جامد غير متصرف ؛ لتضمنه معنى الحرف وهو انشاء الطمع ، والرجاء كلعل والانشــاءات في الاغلب من معاني الحروف ، والحروف لا يتصرف فيها ، واما قولهم: عسى يعسو عسواً فهــو بمعنى صلب ، ومعنى الرجاء غالب فيها ، وقد تأتي لغيره ، ففي الأهدل: قال الجوهري: عسى مــن الله واجبة لاستحالة الطمع ، والاشفاق اللذين يكونان في المخلوق عليه تعالى الا في قوله تعــالى ﴿ عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ ﴾ وأقول : ان عسى في الآية للتخويف ، لا للخوف ، والاشفاق . انتهى . وفــي القاموس : عسى فعل مطلقا ، أو حرف مطاقا اي على الخلاف فيها للترجي في المحبوب ، والاشفاق في المكروه ، واجتمعا في قوله تعالى ﴿ وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡ ﴾ وللشك ، واليقين ، وقد تشبَّه بكاد ، ومن الله للايجاب . انتهى .

(٣) **(قوله يجب ان يكون فعلا مضارعا)** اي جملة مضارعية ، وندر مجيء خبرها مفردا بعــدها ، ولا يجوز تقديم خبرها عليها لضعفها ، وعدم تصرفها ، ويجوز توسطها عند المبرد ، والســيرافي ، والفارسي ، وصححه ابن عصفور ، وجزم به في المغني ، والتسهيل .

(٤) **(قوله دخل عليه أنْ)** التي للاستقبال تقوية لمعنى الترجي الذي هو توقــع وجــود الفعــل فــي الاستقبال ، وظاهر العبارة ان دخول أنْ على خبرها المضارع واجب – وهو مذهب البصــريين – وحذفها منه خاص في الشعر عندهم ، لكن ظاهر كلام سيبويه خلافه ، والمشهور ان ذلك الــدخول اكثري ، فيجوز حذفها في بعض المواضع .

(٥) **(قوله نحو عسى زيد ان يخرج اي قارب زيد الخروج)** اعلم : ان في اعراب نحو عسى زيد ان يخرج مذاهب : الاول : ان عسى عاملة عمل كان ، وان ، والفعل خبرها ، وصححه ابن عصفور ،

قارب زيد الخروج ، وقد يقع أن[1] مع الفعل المضارع فاعلا ؛ لعسى ، ويقتصر حينئذ عليه ، فلا يذكر لها خبر ؛ إذ لا يحتاج إلى الخبر ، بل يكون بمعنى قَرُبَ نحو عسى أن يخرج زيدٌ أي قرب خروجه.

(قال : وخَبَرُ[2] البواقي الفعلُ المضارعُ بغيرِ أنْ نحو كاد زيدٌ يخرجُ) أقول : هذا

واستشكل بان الخبر فيه مؤول بمصدر ، والمخبر عنه ذات ، ولا يكون الحدث عين الذات ، واجيب بان التقدير عسى امر زيد الخروج ، أو عسى زيد صاحب الخروج ، ثم وقع الحذف كقوله تعالى ﴿ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ ﴾ اي ، ولكن صاحب البر من آمن ، أو ولكن البرَّ برُّ من آمن او بانه من بابِ زيدٌ عدلٌ كقوله تعالى ﴿ وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ ﴾ او بأنَّ أن زائدة ، لا مصدرية ، ويرده انها تنصب ، والزائدة لا تعمل خلافا للاخفش. الثاني: انها فعل متعد بمعنى قارب ، أو قاصر بمعنى قَرُبَ ، والمعنى قرب مِنْ ان يفعل ، وحذف الجار توسعا وهو مذهب سيبويه ، والمبرد – والمصدر المؤول على هذا المذهب – فيما اعلم – مشبه بالمفعول ، وليس بخبر لعدم صدقه على الاسم ، وتقدير المضاف تكلف ، وذلك لان المعنى الوضعي قارب زيد ان يخرج اي الخروج ، ثم نقل الى انشاء الطمع ، فالمضارع مع ان – وان لم يبق على المفعولية – في صورة الانشاء ، فهو مشبه بالمفعول الذي كان في صورة الخبر ، فانتصب لشبهه بالمفعول وعسى على هذا تامة. كذا افاده العلامة عبد الرحمن الجامي . أقول : تفسير الشارح موافق لهذا المذهب فتنبه . الثالث : انها فعل قاصر ، وأن وصلته بدل اشتمال من فاعلها – وهو مذهب الكوفيين – قال : والذي ارى ان هذا وجه قريب . وفيه انه لايسلّم وجود معنى المقاربة في عسى ، فكيف يظن قرب هذا الوجه ؟ ومعنى التوقع، والرجاء الذي اعترف به لايتم بالمرفوع ، كذا قاله عبد الحكيم. الرابع : انها فعل ناقص ، وأنْ، والفعل بدل اشتمال سادٌّ مسد الجزأين نظير ما قالوا في انمّا في ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَنَّمَا نُمْلِى لَهُمْ خَيْرٌ ﴾ في قراءة الخطاب من انه بدل ساد مسد المفعولين ، واختاره ابن مالك . كذا استفدت من صرف العناية للمحقق البيتوشي رحمه الله تعالى .

(١) **(قوله وقد يقع ان مع الفعل المضارع فاعلا لعسى...)** فهي تامة حينئذ كما يفهم من كلامهم ، وقال ابن مالك: انها أبدا ناقصة ، ولكن سَدَّتْ أنْ وصلتها في هذه الحال كما في ﴿ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓا۟ ﴾ قال : اذ لم يقل احد ان حسب خرجت في ذلك عن اصلها . انتهى كذا افاده البيتوشي . **تتمة** : اما عسى زيد يقوم ، أو سيقوم ، أو قائما ، فقال ابن هشام : عسى فيهن فعل ناقص بلا اشكال ، والاول قليل ، والثالث أقل ، والثاني نادر . كذا في صرف العناية .

(٢) **(قوله وخبر البواقي الفعل المضارع بغير أن...)** قال في المفصل : ومنها كاد ، ولها اسم ،

ظاهر، وهنا زيادة في بعض النسخ ، ونسخة الأصل ما كتبناه ، ولا مزيد عليها، وحاصل تلك الزيادة: أنه يجوز تشبيه كاد بعسى في دخول أن على خبرها نحو[1] كاد زيد أن يخرج ، وفي وقوع أن مع الفعل المضارع فاعلا لها نحو كاد أن يخرج زيد ، ويجوز أيضا تشبيه عسى بكاد في جواز حذف أن من خبرها نحو عسى زيد يخرج، واعلم أنَّ كَرَبَ على وزن نصر ، وأوشك مثل[2] كاد في الاستعمال[3] نحو كرب زيد يفعل ، وأوشك زيد يقول ، وأعلم : أن أخذ ، وجعل[4]، وطفق[5] مثل كاد في الاستعمال ، فيقال: أخذ ، وجعل ، وطفق زيد يقول .

وخبرها مشروط فيه ان يكون فعلا مضارعا متأولا باسم الفاعل كقولك : كاد زيد يخرج ، وقد جاء على الاصل : وما كدت آيبا ، ثم قال : وقد شبه عسى بكاد ، وكاد بعسى انتهى بحذف. وعلة التجرد من ان دلالة كاد ، وكرب ، واوشك على شدة مقاربة الفعل ومداومته ، وذلك يقرب من الشروع في الفعل ، والأخذ فيه ، فلم يناسب اقتران خبرها بأن غالبا ، واقترانها بها قليل ، وليس بكثير. انتهى كذا استفيد من الكواكب الدرية .

(١) **(قوله نحو كاد زيد ان يخرج)** قال الدماميني: هي – اي كاد – اشهر افعال المقاربة ، وتتصرف تصرف الأفعال ، فيقال: كاد يكود كيداً وكوداً ، ومكاداً ، ومكادة ، فهو كائد. انتهى ، وقال عبد الحكيم : فعل ناقص التصرف من حد سمع لم يأت فيه الا الماضي ، والمضارع ، ومعناه قارب انتهى. وهو يائي في الأشهر ، و واوي عند الاصمعي. قال المولى الجامي بعد نحو هذا المثال: فتخبر عن دنو الخبر لعلمك باشرافه على الحصول للفاعل في الحال ، ففاعله اسم محض كما هو الاصل ، وخبره فعل مضارع ليدل على قرب حصول الخبر من الحال باعتبار احد معنييه – اعني الحال ، أو الاستقبال – من غير أنْ لدلالته على الاستقبال المنافي للحال . انتهى بزيادة .

(٢) **(قوله مثل كاد في الاستعمال نحو كرب)** بفتح الراء ، وكسرها والفتح افصح كما قال الدماميني ، وغيره ، فيقال: كرب كروبا ، فهو كارب .

(٣) **(قوله وأوشك مثل كاد في الاستعمال)** قال الأهدل : هو في الاصل بمعنى اسرع ، وتستعمل كذلك ، فيقال : اوشك فلان في السير اي اسرع فيه ، وتتصرف ، فيقال : أوشك يوشك ، فهو موشك ، وأوشِكْ يازيد ، وهو أوشكُ منه . انتهى .

(٤) **(قوله وجعل)** بفتح عينه، وفي القاموس : وجعل يفعل كذا أقبل، وأخذ . انتهى كذا في الكواكب الدرية .

(٥) **(قوله وطفق)** قال في التوضيح : حكى الاخفش طَفَقَ يطفِقُ كضرب يضرب ، وطَفِقَ يَطْفَقُ

فعلا المدح والذم

(قال: فعلا[1] المدحِ والذَمِ وهما[2] نِعمَ وبِئْسَ يَدْخُلان على أسمينِ مَرفوعينِ أولُهما يسمى الفاعلَ والثاني المَخْصُوصَ بالمدحِ أو الذمِ نحو نعمَ الرجلُ زيدٌ وبئسَ المرأةُ دعدٌ)

أقول : لما فرغ من الصنف التاسع شرع في الصنف العاشر أعني فعلي المدح ، والذم ، وفعل المدح ، والذم : ما وضع لإنشاء مدح ، أوذم ، والأصل

كعلم يعلم ، وحكى مصدر طَفَقَ " بالفتح " طفوقا ، ومصدر طَفِقَ " بالكسر طِفْقاً . انتهى والمشهور انها لاتتصرف كعسى انتهى. اللهم إشفنا من الامراض الباطنة ، والظاهرة آمين .

(١) **(قوله فعلا المدح والذم وهما نعم وبئس)** ما وضع لأنشاء مدح وذم . قال عبد الحكيم : وذلك اذا قلت : نعم الرجل ، فانهما ينشأن المدح ، ويحدث بهذا اللفظ ، وليس موجودا في الخارج في احد الازمنة مقصودا مطابقةُ هذا الكلام اياه حتى يكون خبرا ، بل يقصد مدحه على صورته الحاصلة في الخارج. انتهى. قال سعد الله : فلا يرد عليه مدحت ، وذممت لان وضعهما للاخبار ، وكونهما لأنشاء مدح ، او ذم عارض لمجرد القصد ، وكذا لا يرد أمدح ، وأذم ، ولا مدح ، ولا ذم لان المراد ان يوضع لأنشاء مدح ، أو ذم ، ولا يكون مأخذا لأشتقاق لفظ المدح ، او الذم ، ولأعتباره الوضع اختار لفظ التثنية ، واعتبر ماهو الاصل في الباب صنفا على حدة ، وعبر عما هو غير أصل فيه بلفظ الجاري مجرى الباب تمييزا بين الأصل ، والفرع . انتهى

(٢) **(قوله وهما نعم وبئس)** قال المحقق الجامي : هما في الاصل فعلان على وزن فَعِلَ " بكسر العين " وقد اطرد في لغة بني تميم في فَعِل اذا كان فاؤه مفتوحا ، وعينه حلقيا اربع لغات . أحدهما : فَعِل " بفتح الفاء ، وكسر العين " وهي الاصل ، والثانية : فَعْل " باسكان العين مع فتح الفاء " والثالثة : فِعْل " اسكان العين مع كسر الفاء " والرابعة : فِعِل " كسر الفاء اتباعا للعين ، والاكثر في هذين الفعلين عند بني تميم اذا قصد بهما المدح ، والذم " كسر الفاء ، واسكان العين " قال سيبويه : وكأنْ عامة العرب اتفقوا على لغة بني تميم . انتهى

فـــــــــــــــيه نعم ، وبئس والدليل[1] على فعليتهما إلحاق تاء التأنيث الساكنة بهما نحو نعمت ، وبئست ، والباقي واضح

(قال : وحقُّ الأولِ التعريفُ بلامِ الجنسِ وقد يُضْمَرُ فاعلُهما ويُفَسَّرُ بنكرةٍ منصـــوبةٍ نحو نعمَ رجلاً زيدٌ)

أقول : وحق فاعل فعلى المدح ، والذم إذا كان مظهراً أن يكون معرَّفاً بلام[2] الجـــنس

---

(١) **(قوله والدليل على فعليتهما)** لحوق تاء التأنيث الساكنة ، والضمائر البارزة المتصلة في بعـــض اللغات.

(٢) **(قوله بلام الجنس)** اي بلام الاستغراق ؛ لان الاستغراق أنسب بهذا المقام لانه يـدل علـــى ان المخصوص قائم به مناقب الجنس ، او مثالبه ، ومقام المدح ، والذم مقام إطــراء وإفــراط . قـــال البيتوشي: السادسة الجنسية : وهي اما لأستغراق الافراد – وهي التي تخلفها كلّ حقيقة نحو ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ او لأستغراق ما في الافراد من الخصائص على سبيل المبالغة ، وهي التي تخلفها كلّ مجازا نحو انت الرجل علما اي الكامل في هذه الصفة ، ويقال لها : التي للكمال . انتهى وبهـــذا يندفع ما قاله الرضي : علامة كونه للاستغراق صحة وضع كل موضع اللام ، ولا يصح ان يقال : نعم كل رجل ، ولو كان المراد ذلك لصح التصريح به . انتهى . وقد ردّه العصام بقوله : ما ذكـــره مشترك بين لام الجنس ، ولام العهد الذهني ، فانه لايصح ان تقول : نعم جنس الرجـــل ، وجـــنس الرجل في ضمن فرد ما ، والحق : انه يصح الحمل على الاستغراق بادعاء ان الممدوح بمنزلة جميع افراد الجنس . انتهى وذهب بعض الأجلة: الى ان اللام للجنس بادعاء انه متحد هو مـــع الجـــنس لا مغايرة بينهما أصلا ، وذهب ابن الحاجب الى انها لام العهد الذهني – وهي لواحد غير معين ابتداء ، ويصير معينا بذكر المخصوص – ورُمِي من قال : انها للجنس بالخطأ ، ونص عبارته فـــي شـــرح الأيضاح : وما ظن بعض النحويين من انه للجنس ، بكماله فخطأ محض لانك لا تقصد من قولـــك : نعم الرجل زيد جميع الرجال لانه يثنى ، ويجمع ، ويطابق المخصوص ، وإرادةُ الجنس بكماله سواء كان بمعنى كل فرد ، أو جميع الافراد ينافي ذلك ، وليطابق نعم رجلا زيد ، فان الضمير فيه راجـــع الى امر مبهم يفسره ما بعده ليكون جميع الباب على نسق واحد ، وليحصل الابهام ، ثـــم التفســـير الذي يناسب وضع الباب اعني المدح العام ، وما قيل : انه يلزم خلو الجملة عن العائد ، ففيه انه يلزم أيضا في نعم رجلا زيد ؛ لعدم رجوع الضمير الى زيد ، فاما ان يقال : ان اتحاد المفرد الغير المُعيّن بالمبتدأ في الخارج كافٍ في الارتباط كما في ضمير الشأن ، أو يقال: ان الجملة بتقدير المفرد كأنّـــه قيل : زيد رجل جيد ، على ان الخلو انما يلزم على القول المرجوح. هذا خلاصة ما ذكره المصنف

لكونهما موضوعين للمدح ، والذم العامين ، ولام الجنس يفيد العموم ، وقد يضمر فاعلهما ويفسر بنكرة[1] منصوبة[2] ، وإنما يجب التفسير لئلا يبقى مبهما ، وانما يفسر بالنكرة لأن الغرض يحصل بها ، فلوعرفت ؛ لبقي التعريف ضائعا ، وأعلم: أن[3] المضاف إلى المعرَّف بلام الجنس كالمعرَّف بلام الجنس حو نعم صاحبُ المالِ زيدٌ .

(قال: وقد يُحْذَفُ[4] المخصوصُ نحو قوله تعالى فنعمَ الماهدونَ) أقول : الحذف إنما يجوز إذا دل عليه قرينة كما في الآية ، فانه لما قال : والأرض فرشناها فنعم الماهدون علم أن التقدير : فنعم الماهدون نحن .

(قال : وحبَّذا [5] يَجْرِي مُجْرَى نعم ، فيُقَالُ : حَبَّذا الرجلُ زيدٌ ، وحَبَّذا رجلاً زيدٌ

في إيضاح المفصل مع زيادة ، فظهر : ان ما ظن بعض النحويين من ان اللام للجنس بكماله خطأ محض ، وكذا حمله على الجنس من حيث هو هو . كذا قاله عبد الحكيم في التتمة .

(١) **(قوله بنكرة)** مفردة ، أو مضافة الى نكرة ، أو معرفة اضافة لفظية نحو نعم رجلا ، أو ضارب رجل ، أو زيد ، أو حسن الوجه انت. كذا في الفوائد الضيائية .

(٢) **(قوله منصوبة)** لامجرورة بالاضافة ، ولا بمن .

(٣) **(قوله واعلم ان المضاف الى المعرف بلام الجنس...)** اما بغير واسطة كمثال الشارح ، واما بواسطة كنعم فرس غلام الرجل .

(٤) **(قوله وقد يحذف المخصوص)** اذا علم بقرينة ، وفي شرح التسهيل : وقد يحذف ، ويخلفه صفة اسما نحو نعم الصديق حليم كريم اي رجل ، او فعلا ، ويكثر ذلك اذا كان الفاعل ما نحو ﴿بِئْسَمَا يَأْمُرُكُم بِهِۦٓ إِيمَٰنُكُمْ﴾ ويقل في غيره نحو نعم الصاحب تستعين به فيعينك اي صاحب كذا في تتمة عبد الحكيم .

(٥) **(قوله وحبذا)** قال عبد الحكيم : هو مركب اما من حبَّ المتعدي – يقال : حبه يَحبّه " بالكسر " فهو محبوب – بعد نقله الى فَعُل " بالضم " على ما نقل من انه اذا جعل الفعل المتعدي من المنعوت حُوِّل الى فَعُل كما في عَلُمَ ، ورَحُمَ ، أو من حبَّ اللازم " بكسر العين أو ضمها " وليس المراد ان في حبَّ لغتين فتح الحاء على ما هو القياس ، وضمها بنقل الضمة الى الحاء ، ثم الادغام . انتهى وقال العصام في شرح الكافية : هو مركب من حبَّ ، وذا اسم اشارة مبهمة ، وحبَّ لازم لنقله من حبب على وزن حسن فصار بمعنى صار حبيبا ، ولا يستعمل بعد النقل الا للمدح ، أو التعجب ،

وساءَ[1]

يَجْرِي مُجْرَى بئسَ) أقول: حَبَّ أصله حَبُبَ بضم العين ، فادغم ، ثم ركب مع فاعله – وهو ذا – للتخفيف ، فصار كالكلمة الواحدة ، ومعناه : صار محبوبا جدا ، وانما لم يجعله من أفعال المدح ، بل جعله جاريا مجرى نعم لامتيازه بأمور. منها : أن فاعلـه لا يكون إلا ذا لأن الغرض أعني الإبهام في المدح يحصل به ، فانه من المبهمـات ، ومنها : أنه لا يثنى ، ولا يجمع ، ولا يؤنث لأنه كالمثل ، والأمثال لا تتغير ، ومنها: أنه لا يجب ذكر التفسير بعد إضمار فاعله ، بل يجوز أن يقال : حبذا رجـلا زيـد ، وحبذا زيد بخلاف نعم ، فانه يجب ذلك التفسير فيه لأن الفاعل في حبذا مذكور ، وفي نعم مستتر ، فجعل ذكر التمييز في نعم كالبدل عنه ، وهذا الاسـتعمال أعنـي حبـذا الرجل زيدٌ إنما هوعند من لم يجعل ذا فاعلا له بناء على أنه صـار كـالجزء منـه بالتركيب ، فخرج عن الفاعلية ، وأما من يجعل ذا فاعلا له فلا يأتي بعده فاعلا بلفـظ الرجل لأن الفاعل لا يكون إلا واحداً ، وساء يجري مجرى بئس نحو ساء الرجل زيد ، وساء مثلاً [2] القوم الذين ، وإنما لم يجعله من أفعال الذم لأنه ربما يستعمل من غير استعمال بئس ، فيقال في الخبر : سائني فلان بمعنى نقيض سرني بخلاف بئس ، فانه لا يستعمل إلا في الإنشاء .

ويدغم باسكان الباء الاول اما بحذف حركته أو نقله الى الحاء ، لكن لا يستعمل مـع ذا الا مفتـوح الحاء. صرّح به في التسهيل . انتهى بحذف يسير .

(١) **(قوله وساء يجري...)** ولما لم يكن ساء عريقا في الاستعمال لأنشاء الذم مثل بئس لـم يـذكره معها لذا قال في التسهيل : وقد يلحق ساء ببئس ، وذلك لشيوع استعماله بمعنى الاخبار انتهى . وفي القاموس : ساءه سوأً فَعَل به ما يكره ، وساء سَواء كسَحاب قبح ، ووزنها فَعُلَ كظَرُفَ قلبت الـواو الفا . انتهى

(٢) **(قوله وساء مثلا القوم)** اي مثل القوم الذين كذبوا .

فعلا التعجب

(قال : فعلا[1] التعجبِ وهما ما أفعلَ زيداً وأَفْعِلْ بهِ ولا يُبنيانِ إلا من الثلاثيِّ المجردِ ليسَ بمعنى إفْعَلَّ ، وإفعالَّ) أقول : لما فرغ من الصنف العاشر شرع في الصنف الحادي عشر أعني فعلي التعجب ، وهما فعلان[2] موضوعان لإنشاء التعجب أحدهما : على مثال[3] ما أفعله نحو ما أحسن زيداً ، والثاني على مثال أفعل به نحو أحسن بزيد ومعناهما : أن زيداً احسن جداً ، وإنما لا ينبيان إلا من الثلاثي المجرد لأن هذين البنائين لا يمكن من غيره ، وإنما يجب أن لا يكون[4] بمعنى أفعلّ وأفعالّ أي لا

---

(١) **(قوله فعلا التعجب)** التثنية بالنظر الى نوعَيْ صيغته ، والتعجب : انفعال يعرض للنفس عند الشعور بامر يخفى سببه ، ولذا قيل : اذا ظهر السبب بطل العجب ، فلا يجوز على الباري سبحانه لانه لايعزب عن علمه شيء ، واما قوله ﷻ ﴿فَمَآ أَصۡبَرَهُمۡ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ فهو وارد باعتبار حال المخاطب : اي يجب ان يتعجب من حالهم في تلبسهم بموجبات النار من غير مبالاة منهم . انتهى . كذا استفيد من الأهدل .

(٢) **(قوله وهما فعلان موضوعان)** هذا وضع طارئ على اصل الوضع ، فانه في الاصل للاخبار ، او لطلب الفعل . انتهى . قاله عبد الحكيم .

(٣) **(قوله احدهما على مثال ما افعله...)** قال عصام الدين في شرح الكافية : ولايحذف همزة أفعله الا في الخير ، والشر ، فيقال : ما خيره ، وما شره ، وما أخيره ، وما أشره كما يقال في أفعل التفضيل : خير ، وشر ، لكن الأخير ، والأشر في التفضيل نادر ، وخيره ، وشره في هذا الباب نادر. انتهى .

(٤) **(قوله ان لايكون بمعنى افعلّ وافعالّ)** لان هذين البابين مقصوران على الألوان ، والعيوب ، ومستلزمان لأحدهما ، فذكر الملزوم ، وأراد اللازم ، ولا يرد ما أجهله ، وما أضله ؛ لان المراد بالعيب العيب الظاهري . كذا استفيد من الحدائق .

يكون من ألالوان ، والعيوب لأن أفعل التعجب يشبه[1] افعل التفضيل في المبالغة ، وقد عرفت أن أفعل التفضيل ، لا يبنى من الألوان ، والعيوب .

(قال : ويُتوصَّلُ إلى التعجبِ فيما وراءَ ذلكَ بأشدَّ ونحو ذلكَ فيقالُ ما أشدَّ دَحْرَجَتَهُ وماأكثر إستخراجَهُ وماأبلغ سوادَهُ وما أقبح عِورَهُ) أقول : إذا أريد بناء التعجب فيما وراء ذلك أي الثلاثي المجرد الذي ليس بمعنى افعل ، وافعال أي في الثلاثي المزيد ، أو في غير الثلاثي ، أوفي الثلاثي المجرد اللوني ، والعيبي ؛ يتوصل بأشد ، ونحوه أي يجعل ذلك وسيلة إليه بان يبنى التعجب منه ، ويجعل ذلك المزيد ، أواللون ، أوغيرهما مفعولا له ، فانه يفيد حينئذ ما كان يفيده التعجب المبني من نفس ذلك المزيد ، أواللوني ، أوغيرهما ، فيقال في غير الثلاثي: ما أشد دحرجته ، وفي اللوني ما ابلغ سواده ، وفي العيبي ما أقبح عوره ، وفي المزيد ما أكثر استخراجه ، وان شئت قلت : اشدد بدحرجته ، وابلغ بسواده ، واقبح بعوره ، واكثر باستخراجه ، والمعنى على ما كان في ما أحسن زيداً ، ونحو اشد أبلغ ، وأقبح ، وأتم ، وأكثر ، وأكمل .

(قال : وما في ما أفعل زيداً[2] مبتدأ وأفعل خبرُهُ) أقول: هذا مذهب سيبويه ،

---

(١) **(قوله يشبه افعل التفضيل في المبالغة)** فان المقصود من إنشاء التعجب في قولنا : ما احسن زيداً إثبات الحسن له على وجه الكمال ، والتقرير وكذا المقصود من نحو زيد افضل القوم كماله في الفضل ، وتحققه . كذا في عبد الحكيم .

(٢) **(قوله وما في ما أفعل زيداً...)** وان رُمْتَ تفصيل اعراب ما أفعله فاستمع لما يتلى عليك: وهو ان ما : مبتدأ مبني على السكون في محل رفع ، ومعناه شئ عظيم ، وانما قدرنا الوصف اعني (عظيم) لان استعمال ما الواقعة ههنا نكرةً موصوفةً بغير وصف نادرٌ. وأفعل : فعل ماض مبني على الفتح ، وفاعله ضمير مستتر وجوبا يعود الى ما ، والضمير الغائب البارز في أفعله ، او الظاهر في أفعل زيداً مفعول به منصوب ، والجملة الفعلية خبر ما ، والتقدير شيء عظيم حسن زيداً ، وهذا مذهب سيبويه ، والجمهور . وقال الفراء على ما نقله المولى الجامي في شرح الكافية ما استفهامية ما بعده خبرها . قال الشارح الرضي := وهو قويّ من حيث المعنى لانه كان جَهل سبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو﴿ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ ﴾ انتهى ، واجاب عن هذا عبد الحكيم بقوله : وما قيل : ان الاستفهام قد يستعمل في التعجب كثيرا ، فليس بطريق النقل ، بل بطريق المجاز وَهْمٌ انتهى .

وعند[١] الأخفش ما مبتدأ بمعنى الذي ، وافعل صلة ، والخبر[٢] محذوف ، والتقدير الذي احسن زيداً شيء ، وأما أحسن بزيد فعند سيبويه اصله احسن زيد أي صار[٣] ذا حسن ، فاحسن فعل ماض ، وزيد فاعله نقل عن صيغة الإخبار إلى الإنشاء ، وزِيْدَ الباء في فاعله كما في كفى بالله ، وعند الأخفش أمر ، وفاعله مستتر ، والمأمور كلّ واحد بان يجعل زيدا حسنا ، والباء[٤] زائدة في المفعول كما في قوله تعالى﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ .

باب الحرف

(قال : بابُ الحرفِ وهُوَ مادلَّ على معنى في غَيْرِهِ ، وأصْنافُهُ حروفُ الإضافةِ الحروفُ المُشَبهةُ بالفعلِ حروفُ العطفِ حروفُ النفي حروفُ التنبيهِ حروفُ النداءِ حروفُ التصديق حروفُ الاستثناءِ حرفاالخطابِ حروفُ الصلةِ حرفا التفسيرِ الحرفانِ المصدَريانِ حروفُ التحضيضِ حرفُ التقريبِ حروفُ الاستقبال حرفا الاستفهامِ حرفا الشرطِ حرفُ التعليل حرفُ الردعِ اللاماتُ تاءُ التأنيثِ الساكنةُ النونُ المؤكَدَةُ هاءُ السكتِ) أقول : لما فرغ من القسم الثاني من أقسام الكلمة – وهو الفعل – شرع في

---

(١) **(قوله وعند الاخفش)** في المغني : جوّز الاخفش ان يكون ما معرفة ، والجملة صلتها ، وان تكون نكرة موصوفة ، والجملة صفتها . انتهى .

(٢) **(قوله والخبر محذوف)** فيه بُعْدٌ لانه حذف الخبر وجوبا مع عدم ما يسد مسدَّهُ . كذا في عبد الحكيم .

(٣) **(قوله اي صار ذا حسن)** فصورته امر ، ومعناه ماضٍ اذ لا معنى للامر هنا مأخوذ من أَفْعَلَ بمعنى صار ذا فِعْل كألحم أي صار ذا لحم ، ومعناه التعجب ، وليس فيه ضمير ، وإعرابه : انه فعل امر مبني على السكون ، والباء في " به " حرف جر زائد وجوبا ، والمجرور فاعله عند سيبويه .

(٤) **(قوله والباء زائدة في المفعول)** والهمزة في أفعل للصيرورة .

قد انتهى من تحشية باب الفعل من شرح الأنموذج الفقير الذليل ، والآسي العليل قاسم الحنفي عفا الله عنه ، وعن مشايخه ووالديه ، ومن له حق عليه ، وشفاه من مرضه بحرمة النبي الامي الطاهر الزكي ﷺ

القسم الثالث أعني الحرف ، وهو ما دل[1] على معنى في غيره أي كلمة[2] تدل على معناها بواسطة الغير كما سيجيء بعد هذا ، ولما كان هذا القسم أيضا ذا أصناف ؛ أراد أن يبين أصنافه كما بين أصناف أخويه ، فعدها مجملة ، ثم ابتدأ في بحث كل واحد منها مفصلة بالترتيب ، وأصناف الحروف المذكورة في هذا الكتاب ثلاثة ، وعشرون ، وستعرف كلّ واحد في موضعه .

حروف الاضافة

(قال : حروفُ[3] الإضافةِ وهِيَ الحروفُ الجارةُ فمِنْ للابتداءِ والى وحتى للانتهاءِ وفي للوعاءِ والباءُ للإلصاق واللامُ للاختصاصِ وربَّ للتقليلِ ويَختصُ بالنكراتِ وواوُ

---

(١) **(قوله ما دل على معنى... الخ)** اي كلمة دلت على معنى حاصل في غيرها متعقل بالنسبة اليه أي لا يكون مستقلا بالمفهومية بحيث يصلح ان يحكم عليه ، أو به ، بل لابد له في ذلك من انضمام امر آخر اليه ، ومن ثمة احتاج في جزئيته للكلام الى اسم يتعقل معناه بالنسبة اليه نحو من البصرة ، أو فعل كذلك نحو ضرب هذا . كذا استفيد من الكافية ، وشرحها .

(٢) **(قوله اي كلمة تدل)** اشار الى ان (ما) الواقعة في الحد عبارة عن الكلمة ليكون الحد مشتملا على الجنس. قال عبد الحكيم : فالمراد الحرف ما دل على معنى في غيره فقط اي لايكون دالا على معنى في نفسه فخرج الفعل باعتباره المطابقي عن حدّ الحرف لانه كما يدل على معنى في غيره باعتبار مدلوله المطابقي يدل على معنى في نفسه أيضا باعتبار المعنى التضمني اعني الحدث ، وكذا الاسماء المتضمنة لمعنى الاستفهام ، والشرط الذي هو غير مستقل بالمفهومية . إن قلنا : ان تضمنها طارئ بعد الوضع بسبب الاستعمال مع حروف الاستفهام ، والشرط ، وإن قلنا : بتضمنها معنى الاستفهام ، والشرط المستقل بالمفهومية ، فلا اشكال اصلا ، واما المشتقات فلدخول الذات المبهمة التي نسب اليها الحدث فيها ، ومعناها المطابقي ، والتضمني كلاهما مستقل بالمفهومية . انتهى بتصرف في بعض المواضع .

(٣) **(قوله حروف الاضافة)** اعلم : ان حروف الجر موضوعة للافضاء بفعل ، أو معناه الى ما يليه ، والمراد بالافضاء : الايصال اي ايصال الفعل الى الاسم ، وتعديته اليه حتى يكون المجرور مفعولا به لذلك الفعل ، فيكون منصوب المحل ، ولذا جاز العطف عليه بالنصب في قوله تعالى ﴿

القسمِ وباؤه وتاؤه وعلى للاستعلاءِ وعن للمجاوزةِ والكاف للتشــبيهِ ومُــذْ ومُنْــذُ للابتداءِ في الزمانِ وحاشا وعدا وخلا للاستثناءِ) أقــول : ســميت هــذه الحــروف حروف[1] الإضافة ، والجارة لأنها تضيف أي تنسب معنى الفعل ، أوشبهه ، وتجــره إلى مدخولها نحو مررت بزيد ، فان الباء تنسب معنى المرور ، وتجره إلى مدخولها ، وهي سبعة عشر حرفا . الاول : من ، وهي[2] في الأصل لابتداء[3] الغايــة أي تفيــد معنى الابتداء ، ويعرف باستقامة تقدير إلى فيما بعدها نحو سرت من البصرة يعنــي ابتداء سيري من البصرة وقد[4]

﴿ وَأَرْجُلَكُمْ ﴾ والحاصل : ان هذه الحروف تجر معاني الافعال الى ما يليها لذا سميت حروف الجر ، وكلها مشتركة في ذلك المعنى اعني الافضاء ولكل منها معنى خاص .

(١) **(قوله حروف الاضافة)** الاصل في الاضافة نسبة شيء الى شيء ، وهذه الحروف لما وضــعت لمعنى الافضاء المذكور يلزمها نسبة الشيء الى الفعل . انتهى .

(٢) **(قوله وهي في الاصل لأبتداء الغاية)** وهو الغالب ، بل رد بعضهم جميع معانيها اليه .

(٣) **(قوله لأبتداء الغاية)** المراد من الغاية المسافة إطلاقا لأسم الجزء على الكل اذ لامعنى لأبتــداء النهاية ، وقيل : كثيراً ما يطلقون الغاية ، ويريدون بها الغرض ، والمقصود ، فالمراد بها الفعل لانه غرض الفاعل ومقصوده. كذا في الفوائد الضيائية . قال عبد الحكيم : وفيه اشارة – اي في الابتــداء – الى ان معنى قولهم لأبتداء المسافة ابتداء الفعل منها ، فلابد ان يكون الفعل المتعدي بمن الابتدائية شيئا ممتداً كالسير ، والمشي وقد يكون الشيء المجرور بمن الشيء الذي أبتدئ منه ذلك الفعل نحــو سرت من البصرة الى الكوفة ، أو يكون اصل الشيء الممتد نحو تبرأت من فلان، وخرجــت مــن الدار. انتهى .

(٤) **(قوله وقد تستعمل للتبيين)** استعمال من في التبيين محقق ، واختلف في انها موضوعة له ، أو لا ؟ ذهب المصنف الى ان التبيين راجع الى الابتداء لذا عبر الشارح عن استعمالها – بمعناه – بقد ، وذهب الجمهور الى انه موضوع لها .

تستعمل[١] للتبيين أي يجوز أن يجعل[٢] مكانها الذي[٣] هو كقوله تعالى ﴿ فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ ﴾ يعني الذي هو الوثن ، وقد تكون[٤] للتبعيض أي[٥] يجوز أن

---

(١) **(قوله للتبيين)** اي لأظهار المقصود من امر مبهم . قال البينوشي في صرف العناية : وكثير ما يقع بعد ما ، ومهما ، وهما اولى لفرط ابهامهما نحو ﴿ مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ ﴾ ، ﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ ﴾ ، ﴿ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ ﴾ .

ومهما تكن عند امرئ من خليقة ....

قال الدماميني في شرح التسهيل : وهي ، ومخفوضها في ذلك موضع نصب على الحال ، ومن وقوعها في غير ما ، ومهما ﴿ وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِّن سُندُسٍ ﴾ ، ﴿ فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ ﴾ وفي كتاب المصاحف لأبن الانباري: ان بعض الزنادقة تمسك بقوله تعالى ﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً ﴾ في الطعن على بعض الصحابة ﷺ. قال: والحق ان مِنْ فيها للتبيين لا للتبعيض اي هم هولاء . انتهى .

(٢) **(قوله ان يجعل مكانها الذي هو...)** قال البيتوشي : وعلامتها ان يكون قبلها ، أو بعدها مبهم يصلح كون المجرور بها تفسيرا له ، ويحمل اسم ذلك المجرور على ذلك المبهم كما يقال مثلا للرجس : هو الاوثان ، وللضمير في قولك : عزّمِنْ قائل : انه القائل ، ولما في قولك : عندي من المال ما يكفي : هو المال ، وانما جاز تقديم من المُبَيِّنة في هذا الاخير ، ونحوه . قال الرضي : لان المبهم مقدم تقديرا كانك قلت: عندي شيء من المال ما يكفيني . انتهى .

(٣) **(قوله الذي هو)** ونقض هذه العلامة بقولك : عندي ثوب من خز حيث لا يصح وصف النكرة بالذي ، وهو من ضيق العطن لان المقصود صحة وضع الذي مقامه ، واداؤه مؤداه بكلمة الذي ، وذلك لا يقتضي ان يعطى مقتضاها الايرى انه لايصح المفرد بعد الذي ، فيذكر مبتدأ بعده ، ولم يكن بعد من . انتهى . قاله العصام في شرح الكافية .

(٤) **(قوله وقد تكون للتبعيض)** اي لبيان ان ما قبلها بعض من مجرورها ، والتبعيض في من موضوع له عند الجمهور ، وراجع الى الابتداء عند المبرد ، وعبد القاهر ، والمصنف لان الدراهم في قولك : أخذت من الدراهم مبدأ الأخذ .

(٥) **(قوله اي يجوز ان يجعل...)** قال البيتوشي : وعلامتها سد بعض مسدها في المعنى كقراءة ابن مسعود ﴿ حَتَّىٰ تُنفِقُوا۟ مِمَّا تُحِبُّونَ ﴾ قال في الكشاف في ﴿ فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ ﴾ كأنه قيل : وانزلنا من السماء بعض الماء فأخرجنا بعض الثمرات ليكون بعض رزقكم .

يجعل[١] مكانها بعض نحو أخذت من الدراهم يعني بعض الدراهم ، وقد تكون[٢] زائدة اي يجوز حذفها نحو ما جاءني من أحد يعني أحد ، والثاني ، والثالث : إلى ، وحتى ، وهما للانتهاء أي تفيدان معناه ، والفرق بينهمـــا ان ما[٣] بعــد إلـــى لا يجــب أن يـــدخل في حكـــم ما قبلهـــا بخـــلاف[٤] حتى ، فانه يجب ذلك فيها ، فإذا قلت أكلـــت السمكة إلى رأسها يكون المعنى انتهاء أكلي عند الرأس ، ولا يجب أن يكون الـــرأس

---

(١) **(قوله ان يجعل مكانها بعض)** ولا يلزم ان تكون ذلك البعض أقل من النصف لانه يرده ما ذكره .

(٢) **(قوله وقد تكون زائدة)** بشرط تقدم نفي ، أو نهي ، أو استفهام بهل ، وكون مجرورهـــا نكـــرة نحو قوله تعالى ﴿ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ ﴾ والكوفيون ، والاخفش جوزوا زيادتها في كلام موجب ، وبسط دلائلهم في المطولات ، وفائدتها اما عموم النفي ، رفع احتمال عدمه كما في ما جاءني مـــن رجل ، فانه بدون من يحتمل مجيء اكثر من رجل احتمالا مرجوحا ، ومعها لا تحتمله ، واما لتأكيد العموم نحو ما جاءني من احد ، فان ما جاءني احد نص في العموم ، وزيادة من للتأكيد ، وزيادتهـــا في المبتدأ ، والفاعل ، والمفعول كثير ، وقد تزاد في الحال كقراءة زيد بن ثابت ﴿ مَا كَانَ يَنۢبَغِي لَنَآ أَن نَّتَّخِذَ مِن دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَآءَ ﴾ على قراءة صيغة المبني للمفعول .

(٣) **(قوله ان مابعد الـــى...)** قُيّد هذا الفرق في الغالب ، وعبارة عبد الحكيم صريحة في ان الاظهر دخول ما بعد حتى ، وعدم دخول ما بعد الى الا بقرينة بلا اعتبار ذلك القيد ، وهذا مختاره ، وعبارة الشارح فيها بعض ابهام فأزحه بما قررناه لك ، والله اعلم .

(٤) **(قوله بخلاف حتى)** اعلم : ان حتى تفارق الى فيما ذكر هنا في انها تدخل على الظـــاهر فقـــط بخلاف الى فانها تدخل على الظاهر ، والمضمر ، وفي انها يجب في مجرورها اذا كان مسبوقا بذي اجزاء ان يكون آخر جزء نحو اكلت السمكة حتى رأسها ، أو ملاقي آخر جزء نحو قوله تعـــالى ﴿ سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ﴾ فلا يجوز أكلت السمكة حتى نصفها ، أو ثلثها خلافا لأبن مالك وهذا معنـــى قول عبد الحكيم : ان الفعل المتعدي بحتى يستوفي اجزاء المتجزيء الذي قبل حتى شيئا شيئا حتـــى ينتهي الى ما بعد حتى من الجزء الاخير ، أو الملاقي له ، واما الى فان كان ما قبلهـــا ذا اجـــزاء ، وبعدها الجزء الاخير ، أو الملاقي فحكمها أيضا كذلك ، والا ، فلا هذا ، والله اعلم

مأكولا أيضا بخلاف ماذا قلت أكلت السمكة حتى رأسها ، فالمعنى يكون انتهاء أكلي بالرأس ، فيجب أن يكون الرأس مأكولا أيضا

والرابع : في ، وهي[1] للوعاء أي للظرفية فيه نحو المال في الكيس ، والخامس : الباء[2]، وهي للإلصاق في الأصل نحو مررت بزيد أي التصق مروري بمكان قريب من مكان زيد ، وباء القسم في نحو أقسمت بالله من هذا القبيل إذ المعنى التصق قسمي بلفظ الله ، وقد تستعمل للاستعانة[3] نحو كتبت بالقلم اي باستعانة القلم ، وللمصاحبة[4] أي بمعنى مع نحو اشتريت[5] الفرس بسرجه ، ولجامه أي معهما ،

---

(١) **(قوله وهي للوعاء اي الظرفية)** هي الاصل فيها حتى ان سيبويه لم يثبت لها غيرها ، والظرفية اما حقيقية نحو قوله تعالى ﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ﴾ أو مجازية نحو قوله جل ذكره ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾ .

(٢) **(قوله الباء وهي للالصاق في الاصل)** عبارة الشارح صريحة في انه اصل فيها ، واليه ذهب ابن هشام في المغني ، واقتصر عليه سيبويه لانه معنى لايفارقها ، وما سواه فيها عنده اتساع. قال البيتوشي : وهو اعم معانيها . انتهى . وللعلماء كلام لطيف في تحقيق معنى الالصاق ، وكون الباء موضوعة له ، ولما عداه ، أو له ، وفيما عداه مجاز تركته قصد الاختصار .

(٣) **(قوله وقد تسعمل للاستعانة)** وهي الداخلة على آلة الفعل. قال المرادي: ومنه في اشهر الوجهين بسم الله . انتهى وهذا المعنى غير السببية على ما في المغني ، فما قيل : أنَّ الاشمل أن يقال : للسببية ليس بشيء .

(٤) **(قوله وللمصاحبة اي بمعنى مع)** هي التي يحسن في موضعها مع ، ويغني عن مصحوبها الحال كقوله تعالى﴿قَدْ جَاءَكُمُ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ﴾ اي مع الحق ، او محقا كما في شرح التسهيل .

(٥) **(قوله اشتريت الفرس بسرجه)** اي مع سرجه ، فمعناه مصاحبة السرج ، واشتراكه مع الفرس في الاشتراء ، ولا يلزم ان يكون السرج حال اشتراء الفرس ملصقا به ، فالالصاق يستلزم المصاحبة من غير عكس كذا قاله المولى الجامي. قال عبد الحكيم : عند قول الجامي : " ولايلزم... " هذا الفرق ما وجد في الكتب المشهورة في النحو ، وفيه ان الالصاق على ما فسّر: لصوق امر بمجرور الباء ، وهو لايقتضي ان يكون معمول الفعل ملصقا بمجروره ، ولاشك ان الاشتراء ملصق بالسرج ، وان لم يكن السرج ملصقا بالفرس ، والظاهر ان الفرق بينهما بالعموم ، والخصوص ، فان الالصاق مجرد لصوق معنى الفعل بمجروره ، والمصاحبة ان يكون لمجروره شريك في ذلك المعنى

وللتعدية[1] نحو ذهبت[2] بزيد أي أذهبته ، وللظرفية[3] نحو جلست بالمسجد أي في المسجد ، وقد تكون[4] زائدة نحو كفى بالله شهيدا أي كفى الله والسادس : اللام[5]: وهي للاختصاص[6] نحو الجل للفرس أي مختص به ،

الملصق كما تقتضيه صيغة المفاعلة ، ففي المصاحبة الصاق خصوصية زائدة عليه – وهو كونه بطريق الشركة – كما ان الاستعانة الصاق مع خصوصية ان المجرور الملصق به آلة ، ففي قولنا: به داء الصاق ، ولا مصاحبة ، وفي قولنا : اشتريت الفرس بسرجه إلصاق مع المصاحبة ، وبه ظهر عدم صحة قوله : فالالصاق يستلزم المصاحبة من غير عكس . هذا انتهى كلامه .

(١) **(قوله وللتعدية)** وتسمى باء النقل أيضا قال المولى الجامي في تفسير التعدية : اي جعل الفعل اللازم متعديا بتضمنه معنى التصيير بادخال الباء على فاعله ، فان معنى ذهب زيد صدور الذهاب عنه ، ومعنى ذهبت بزيد صيّرته ذاهبا ، والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء ، واما التعدية بمعنى ايصال معنى الفعل الى معموله بواسطة حرف الجر ، فالحروف الجارة كلها فيها سواء لا إختصاص لها بحرف دون حرف . انتهى . وقد تقدم مثل هذا في بحث اسباب التعدية فراجعه .

(٢) **(قوله ذهبت بزيد)** ظاهر المثال ان التعدية بالباء تكون في الفعل اللازم – وهو كذلك – لكن على سبيل الغالب ، والكثرة .

(٣) **(قوله وللظرفية)** وعلامتها ان يحسن في موضعها في .

(٤) **(قوله وقد تكون زائدة)** في الخبر المنفي بما ، أو ليس ، وفي الاستفهام بهل قياسا ، وفي فاعل كفى ، ونحوه مماهو محفوظ سماعا .

(٥) **(قوله اللام)** الاصل في حركة لام الجر كما حكاه مكيٌّ في إعراب القرآن عن سيبويه الفتحة بدلالة انفتاحها مع المضمر ، والاضمار يرد الاشياء الى اصولها ، وانما كسرت مع الظاهر ؛ للفرق بينها ، وبين لام التأكيد. كذا في صرف العناية .

(٦) **(قوله للاختصاص)** هو الاصل فيها لايفارقها. قال عصام الدين : الاختصاص عبارة عن الاضافة ، والارتباط للشيء المجرور إما باعتبار الملكية نحو المال لزيد ، أو التمليك نحو ذهبت لزيد ، أو الاستحقاق نحو الجل للفرس ، أو النسب نحو الابن لزيد ، فيدخل في هذه اللام لام الملك ، والتمليك ، والاستحقاق ، والنسب ، وليس معنى الاختصاص الحصر كما ظن ، فقيل: الحمد لله مشتمل على حصر الحمد فيه تعالى بناء على لام الاختصاص. انتهى وبعض العلماء: قسم اللام الى اختصاص ، واستحقاق ، وملك ، وغيرها ، فاوهم صنيعه هذا ان الاستحقاق ، وغيره قسم مباين للاختصاص ، وليس كذلك ، فان سائر معاني اللام راجعة الى الاختصاص الا ترى ان اللام في

وقد تكون[١] للتعليل أي بمعنى كي نحو جئتك لتكرمني يعني كي تكرمني ، وقد تكون[٢] زائدة كما في قوله تعالى ﴿رَدِفَ لَكُم﴾ أي ردفكم ، والسابع:[٣] رب ، وهي[٤] للتقليل أي تدل[٥] على تقليل نوع من جنس

قولك : جئتك للأكرام تدل على ان مجيئك مختص بالأكرام اذ تمحض الاكرام في سببيته ، وكذا البواقي .

(١) **(قوله وقد تكون للتعليل)** اي جعل ما بعده علة لما تعلق به ، وان شئت قلت : لبيان علة الشئ ذهنا نحو ضربت للتأديب ، أو خارجا نحو خرجت لمخافتك .

(٢) **(قوله وقد تكون زائدة)** وهي فيما اذا دخل على مجرور يصل اليه معنى الفعل بدون اللام كما في ردف لكم ، فانه متعد بنفسه . قال العصام : ومنها اللام المقوية للعمل تزاد قياسا في المفعول المقدم على العامل نحو ﴿لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ وشرط في التسهيل : ان يكون متعديا الى واحد دون أكثر ، وفي مفعول الاسم نحو انا ضاربٌ لزيد ، وضربي لزيد حسن ، وفي مفعول المحذوف نحو بالزيد . هذا عند صاحب التسهيل وعند الرضي انها لام الاختصاص . قال في التسهيل : والزيادة في غيرها سماعي. انتهى .

(٣) **(قوله والسابع رب)** فيها ست عشرة لغة: ضم الراء ، وفتحها ، وكلاهما مع التشديد ، والتخفيف، فالاوجه الاربعة مع تاء التأنيث ساكنة ، أو متحركة ، ومع التجرد منها فهذه اثنتا عشرة ، والفتح مع اسكان الباء ، وضم الحرفين مع التشديد ، والتخفيف . كذا في المغني .

(٤) **(قوله وهي للتقليل)** اي لأنشاء تقليل نوع من جنس محقق عند المتكلم باعتبار تعلق الفعل به فانك اذا قلت: رب رجل لقيت كنت مخبراً بان الذي لقيته قليل ، ولاتعلم ان الذي تلقاه فيما بعد قليل، وانما يعلم الله ، وقوله تعالى ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ متأول بتنزيله منزلة المحقق لصدق الوعد ، أو بتقدير كان ، أو الحكم مخصوص بما اذا لم تكن مكفوفة . انتهى .

(٥) **(قوله تدل على تقليل)** اي انشاء تقليل كما مرَّ لذا وجب لها صدر الكلام . قال المولى الجامي : وهذا الذي ذكره من التقليل اصلها ، ثم تستعمل في معنى التكثير كالحقيقة ، وفي التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة . انتهى واعلم : ان رب حرف جر ، فلا بد لها من فعل يوصل معناها الى مجرورها – وهو مذهب البصريين – والدليل على ذلك مساواتها لسائر الحروف في الدلالة على مسمى غير مفهوم بلفظها بخلاف اسماء الاستفهام ، والشرط ، فانها تدل على مفهوم بلفظها ، وانهم لم يَرَوْها تنجر بحرف الجر ، ولاباضافة ، فلا يقال : برب رجل ، ولاغلام رب رجل ، لكن يشكل حرفيتها بنحو رب رجل كريم اكرمت ، فان الفعل المتعدي لايوصل بحرف الجر ، وبنحو رب رجل

نحو رب[1] رجل كريم لقيته المعنى أن الرجال الكرام الذين لقيتهم ، وأن كانوا كثيرين ، لكنهم بالقياس إلى الذين ما لقيتهم قليلون ، ويختص رب بالنكرات أي لا تدخل على المعارف لأن ما هو الغرض منها أعني الدلالة على تقليل نوع من جنس يحصل بدون التعريف ، فلوعرف مدخولها لكان التعريف ضائعاً ، ويجب أن تكون النكـرة التـي

كريم اكرمته لان الفعل لايتعدى الى مفعول بحرف الجر ، والى ضميره معا ، واعتذرعن الاول بان ذلك لتقوية العمل ، فان الفعل المتأخر يضعف عمله في المفعول المتقدم نحو لزيد ضربت ، وفيه ان التقوية مختصة باللام ، وعن الثاني بان اكرمته صفة رجل ، والعامل محذوف اي مقدر ، وفيـه ان المعنى تام بدون التقدير كما في رب رجل كريم اكرمت ، وان الاشكال بعد التقدير باقٍ بحالـه لان الفعل لا يوصل الى فاعله بحرف الجر . انتهى وذهب الكوفيون ، والاخفش الى اسـميتها ، وقـوّاه الرضي .

(١) **(قوله رب رجل كريم لقيته)** يستفاد من هذا المثال أحكام تختص بها رب . ذكر بعضها الشارح ، وانا اذكرها اجمالا . الاول : ان لها الصدارة في الكلام ، فلا تتعلق الا بمتأخر. الثـاني: تنكيـر مجرورها ان كان ظاهرا . الثالث : ذهب الاكثرون الى ان ما يصدر بها يلزم كونـه مـا ضـيا ، والصحيح ما ذكره ابن مالك في شواهد التوضيح من ان ما يصدر برب لا يلزم كونه ماضـيا فـي المعنى ، بل يجوز مُضِيّهُ ، وحضوره ، واستقباله خلافا لأبن السراج في منع المستقبل ، وقد اجتمع الحضور ، والاستقبال في حديث « يا رُبَّ كاسية في الدنيا عارية يوم القيامـة » الرابـع : وجـوب وصف مجرورها الظاهر اما بمفرد نحو رب رجل كريم لقيته ، أو جملة نحو رب رجـل جـاءني اكرمته – وهو مذهب المبرد ، وابن السراج ، والفارسي ، واكثر المتأخرين – وذهـب الاخفـش ، والفراء ، والزجاج ، وابن طاهر ، وابن خروف الى عدم وجوب ذلك – وهو ظاهر مذهب سيبويه – واختاره ابن عصفور ، وابن مالك استدلالا بنحو « يا ربّ كاسية عارية في الآخرة » . الخـامس : انها حرف جر تتعلق بالفعل كسائر حروف الجر غير الزوائد – وهذا مذهب الجمهور – وقال ابـن طاهر ، والرماني : انها لاتتعلق بشيء. السادس : انها زائدة في الاعـراب دون المعنـى ، فمحـل مجرورها في نحو رب رجل صالح عندي رفع على الابتداء ، وفي نحو رب رجل صـالح لقيـت نصب على المفعولية ، وفي نحو رب رجل صالح لقيته رفع ، أو نصب كما في قولك : هذا لقيته ، وما ذكر هو الصواب كما في المغني خلافا لما زعم الزجاج ، وموافقوه ان مجرورها لا يكـون الا في محل النصب . كذا استفيد من صرف العناية .

دخلت عليها رب موصوفة كما ذكرنا ، ليجعل الوصف ذلك الجنس النكـرة نوعـا ، فيحصل الغرض ، وقد تلحق ما برب[1] ، فتمنعها عن العمل ، وتسـمى مـا الكافـة ، وحينئذ يجوز أن يدخل على الأفعال نحو ربما قام زيـد ، والثـامن ، والتاسـع: واو القسم[2] وتاؤه نحو والله وتالله لأفعلن كذا ، وأعلم : أن الأصل في القسم الباء والواو[3] تبدل منها عند حذف الفعل، فقولنا : والله في معنى أقسمت بالله ، والتاء تبدل من الواو في تالله خاصة ، فالباء لأصالتها تدخل على المظهر ، والمضمر نحو بالله وبك لأفعلن ، والواو لا تدخل إلا على المظهر ؛ لنقصانها عن الباء ، فلا يقال : وك لافعلن كذا ، والتاء لا تدخل على المظهر إلا على لفظ الله ؛ لنقصانها عن الواو ، والعاشر : على ، وهي[4] للاستعلاء نحو زيد على السطح اي مُستعلٍ عليه ، والحـادي عشـر: عـن ، وهي[5] للمجاوزة نحو رميت السهم عن القوس[6] أي جعلته مجاوزا عنـه ، والثـاني

---

(١) **(قوله وقد تلحق ما برب فيمنعها)** اي تكفها عن العمل ، فتهيئها للدخول على الجمل فعلية كانت – وهو الكثير – أو اسمية – وهو قليل – حتى قيل : بامتناعه . انتهى

(٢) **(قوله واو القسم وتاؤه)** اعلم : ان واو القسم تجر الظاهر ، لاغير ، ولاتتعلق الا بمحذوف نحو قوله﴿ وَالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ ﴾ فالثانية للعطف ، والا لأحتاج كل من القسمين الى جواب. قاله فـي المغنـي . واعلم : ان التاء مختصة بلفظ الله .

(٣) **(قوله والواو تبدل منها)** لما بينهما من التناسب اللفظي ككونهما شفويتين ، والمعنوي لمـا فـي الواو من معنى الجمعية القريبة من معنى الالصاق .

(٤) **(قوله وهي للاستعلاء)** اي لاستعلاء شيء على شيء ، وهو اما حسي حقيقة نحـو﴿ وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴾ أو مجازا نحو ﴿أَوْ أَجِدُ عَلَى النَّارِ هُدًى ﴾ ، واما معنوي نحو ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾ ونحو صلى الله على محمد ، وعلى آله وصحبه .

(٥) **(قوله عن وهي للمجاوزة)** المراد بُعْد شيء عن المجرور بها بسبب مصدر الفعل المعدّى بهـا نحو سرت عن البلد اي بعدت عن البلد بسبب السير ، واطعمته عن جوع ، وكسوته عن عـرى اي جعلت الجوع ، والعرى مجاوزا له ، ومنه رميت السهم عن القوس ؛ لان السهم يجاوزها . كذا فـي الأهدل .

(٦) **(قوله رميت السهم عن القوس)** قال المولى الجامي في معنى المجاوزة : مجاوزة شيء ، وبُعْده عن شيء آخر ، وذلك اما بزواله عن الشئ الثاني ، ووصوله الى الثالث نحو رميـت السـهم عـن

عشر : الكاف[١] ، وهي للتشبيه نحو الذي كزيد أخوك أي الذي شبه بزيد أخوك ، وقد تكون[٢] زائدة كقوله تعالى ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾ أي[٣] ليس مثله شـــيء ، والثالــث عشر ، والرابع عشر : مذ[٤] ، ومنذ ، وهما

القوس الى الصيد ، أو بالوصول وحده نحو اخذت عنه العلم ، أو بالزوال وحده نحو اديّت عنه الدَّين . انتهى

(١) **(قوله الكاف وهي للتشبيه)** وهو اكثر معانيها ، واشهرها حتى ان اكثر النحاة لم يثبت غيـره ، وهي عند الاخفش ، وابن عصفور لا تتعلق بشيء .

(٢) **(قوله وقد تكون زائدة)** وهي واردة نثرا ، ونظما ، فمن النثر قوله تعالى ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾ ونحوه مما دخلت فيه على مثل ، فاكثر العلماء فيه على زيادة الكاف والمعنى ليس مثله شـيء ، والا لأفضى الى المحال اذ يصير معناه ليس مثل مثله شيء ، وذلك يستلزم اثبات مثلِ اللهِ تعالى اللهُ عن ذلك ومن النظم قوله:

ليس كمثل الفتى زُهير ... خلْقٌ يوازنه في الفضائل

(٣) **(قوله اي ليس شيء مثله)** قال عبد الحكيم : به قال الاكثرون اذ لو لم يقدر زائدة صار المعنى ليس مثل مثله شئ ، فيلزم المحال – وهو اثبات المثل – وانما زيدت ؛ لتوكيد نفي المثل لان زيـادة الحروف بمنزلة إعادة الجملة ثانيا. قال ابن جني : ولانهم اذا بالغوا في نفي الفعل عن احـد قـالوا: مثلك لايفعل كذا ، ومرادهم انما هو النفي عن ذاته ؛ لانهم اذا نفوه عمن هو على اخص اوصـافه ، فقد نفوه ، وقيل : الكاف غير زائدة ، ثم اختلف ، فقيل : الزائدة مِثْلٌ كما زيدت في مثل ﴿فَإِنۡ ءَامَنُواْ بِمِثۡلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ﴾ قال : وانما زيدت ههنا ليفصل الكاف عن الضمير انتهـى . والقـول بزيـادة الحرف اولى ، بل زيادة الاسم لم تثبت ، وقيل لا زيادة فيهما ، فقيل : مِثْلٌ بمعنى الـذات ، وقيـل: بمعنى الصفة كذا في المغني ، وقيل هو من قبيل الكناية على طريق ليس لأخ زيد أخ اي ليس له أخ اذ لو كان له أخ لكان لاخيه اخ – وهو زيد – وما قيل : ان نفي مثل المثل ، لايستلزم نفي المثل لان مثل الشيء ، اضعف منه فتوهم محض لان المماثلة هي الشركة في اخص الصفات، والمساواة في جميع الوجوه مما به المماثلة. صرح به في شرح العقائد النسفية . انتهى كلام عبد الحكيم .

(٤) **(قوله مذ ومنذ)** مذ بسيط : مبني على الضم ، وقد يبنى على السكون . قيل : هو مخفف منـذ لرجوعهم الى ضم الذال في مذ اليوم ، ولولاه لكسر ، وتصغيرهم اياه على مُنَيْذ ، وجمعه على امناذ، وفيه انه لم يثبت في استعمال الفصحاء ، وانه يجوز ان يكون الضم للاتباع = وقيل انه كلمة برأسها

للابتداء[1] في الزمان ، وقد عرفت معنى الابتداء نحو ما رأيته مذ يـوم الجمعـة أي ابتداء زمان انتفاء رؤيتي يوم الجمعة ، والخامس عشر، والسادس عشر، والسابع عشر : حاشا ، وعدا ، وخلا ، وهي للاستثناء أي بمعنى إلا نحو جاءني القوم حاشا زيدٍ أي إلا زيداً ، و قد مرَّ ذلك في المستثنى ، وأعلم : ان حروف الجر قد تُحذَف ، ويُنصَب مدخولها ، ويقال : إنه منصوب على نزع الخافض ، أو على المفعولية كقوله تعالى ﴿ وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ ﴾ أي من قومه .

الحروف المشبهة بالفعل

(قال : الحروفُ[2] المشبهةُ بالفعلِ :

– وهو الحق – لان الاصل عدم التصرف ، وكسر ميمها لغة سليمية ، وهما حرفا جر لأنجرار مـا بعدهما عند الاكثرين .

(١) **(قوله للابتداء في الزمان)** قال ابن الحاجب في اماليه : لايدخل مذ ، ومنذ الا على مـاض ، أو حاضر ، فان دخلتا على ماض ، فمعناهما الابتداء ، واذا دخلتا عى الحاضر فمعناهما الظرفية . هكذا في المغني ، والتسهيل ، وفي الرضي وقالوا : اذا انجرَّ بهما ما بعدهما ، فهما حرفا جر ، فان كـان الفعل العامل ماضيا ، فهما بمعنى من نحو ما رايته مذ يوم الجمعة اي منه ولا يتم ذلك في نحو قولك ما رايته مذ يومين اذا اردت جميع المدة اذ لا معنى لقولك : ما رايته مذ يومين الا ان يفسـر بـاول اليوم بتقدير المضاف ، وان كان الفعل حالا نحو ما اراه مذ شهرنا ، ومنذ اليوم ، فهما بمعنى فـي. انتهى ، وفي الأهدل : ولا يجران الا لزمن معين غير مستقبل ، وهما حينئذ بمعنى من الابتدائية ان كان الزمان ماضيا كقوله :

وربع عَفَتْ آثاره منذ أزمان ....

اي من أزمان ، وبمعى في الظرفية إن كان حاضرا نحو ما رأيته مذ ليلتنا ، ومنـذ يومنـا اي فـي ليلتنا، وفي يومنا ، واما الزمان المستقبل ، وغير المعين فلا يدخلان عليه ، لايقال : لا اراه مذ ، أو منذ غدا ، ولا ما رأيته مذ ، أو منذ حين انتهى بحذف . **فائدة:** تكون مذ ، ومنذ بمعنى من ، والـى معا ان كان معدودا نحو ما رايته مذ ، أو منذ يومين اي من اول هذه المدة الى انتهائها .

(٢) **(قوله الحروف المشبهة بالفعل)** كان المناسب ان يعبر عنها بالاحرف المشبهة على صيغة جمع القلة لكونها ستة لكنهم لما عبروا عن الحروف الجارة ، والعاطفة مثلا بصـيغة جمـع الكثـرة لـم

إنَّ[1] ، وأنَّ للتحقيق[2] ، ولكنَّ للاستدراك[3]

وكأنَّ[4] للتشبيه[1] وليت[2] للتمنى[3] ولعل [4] للترجي[5]) أقول: لما فرغ من الصنف الأول من أصناف الحروف شرع في الصنف الثاني أعني الحروف المشبهة بالفعل ،

يستحسنوا تغيير الاسلوب مع شيوع استعمال كل من صيغتي جمع القلة ، والكثرة في الاخرى على انها اذا لوحظت مع فروعها الحاصلة بتخفيف نوناتها ، ولغات لعل تبلغ مبلغ جمع الكثرة . كذا في الفوائد الضيائية .

(١) (قوله إن وأن) وتميم تقول في المفتوحة عَنّ " بالعين المهملة بدل الهمزة "

(٢) (قوله للتحقيق) اي لتوكيد النسبة ، ونفي الشك عنها كقولك لمن سمع بقيام زيد بمن لا يوثق بخبره : ان زيدا قائم ، فانه يزول عنه بذلك التردد في النسبة وهي قيام زيد ويصير متحققا عنده ، ويؤتى بهما أيضا لتوكيد نفي الانكار عن النسبة اذا كان المخاطب جاحدا لها كقولك لمنكر قيام زيد : ان زيدا قائم . انتهى كذا في الأهدل .

(٣) (قوله ولكن للاستدراك) هو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته ، أو نفيه . قال الازهري ، وغيره : ولكونها للاستدراك لابد ان يتقدم عليها كلام ، ثم لا يخلو اما ان يكون نقيضا لما بعدها نحو ما هذا متحركا لكنه ساكن ، أو ضدا له نحو ما هذا اسود لكنه ابيض ، أو خلافا له نحو ما قام زيد لكن عمرا يشرب ، أو مِثْلا له نحو ما زيد قائما لكن عمرا قائم اذا كان بينهما ملابسة ، أو مناسبة ، فقول ابي حيان في النكت الحسان في امتناع تقدم المثل محمول على ما لا مناسبة فيه ، وقد تأتي للتوكيد نحو لو جاءني زيد أكرمته لكنه لم يجئ ، فاكدت بلكن ما أفادته لو الامتناعية من انتفاء المجيء لان لو اذا دخلت على مثبت نفته ، وان دخلت على منفي اثبتته على تفصيل مذكور في محله . كذا في الكواكب الدرية .

(٤) (قوله وكأنّ) هي حرف بسيط على الاصح لا مركب قاله ابن عنقاء . وقال الفاكهي : انها حرف مركب من كاف التشبيه ، وأنَّ المؤكدة ، وقدمت الكاف على ان لأفادة التشبيه ، وفتحت همزة ان لفظا اي لدخول الجار ، فصارت كلمة واحدة ، ولهذا لا تتعلق الكاف بشيء انتهى. وقال العصامي : هي حرف مركب عند اكثرهم حتى حكى ابن هشام الاجماع عليه ، وليس كذلك ، وعلى هذا ، فالاكثرون على انه لا موضع لأن ، وما بعدها لان الكاف ، وأنّ صارا بالتركيب كلمة واحدة ، وفيه نظر لان ذلك في التركيب الوضعي لا في التركيب الطارئ فالمخلص من الاشكال ان تدعي انها بسيطة – وهو قول بعضهم – واختاره ابو حيان لان التركيب خلاف الاصل ، فالاولى ان يكون حرفا بسيطا . انتهى

ووجه شبهها بالفعل لفظي ، ومعنوي أما اللفظي فلكونها ثلاثية ، ورباعية مفتوحة الآخر كالماضي ، وأما المعنوي فلكون كل واحد منها بمعنى الفعل، فان معنى أنّ ، وان حققت ، ومعنى لكن استدركت ، ومعنى كأن شبهت ، ومعنى ليت تمنيت ، ومعنى لعل ترجيت ، وقد تقدم كيفية عمل هذا الحروف ، والغرض ههنا بيان أحوالها كما سيجيء بعيد هذا .

---

(١) **(قوله للتشبيه)** المؤكد قال الازهري : كأن ملازمة للتشبيه ، ولا تكون للتحقيق خلافا للكوفيين ، ولا للظن فيما اذا كان خبرها فعلا ، أو ظرفا ، أو صفة من صفات اسمائها نحو كأن زيدا قعد أو يقعد أو في الدار أو عندك أو قاعد خلافا لأبن السيد ، ولا للتقريب نحو كأنك بالدنيا ، ولم تكن خلافا لأبي الحسن الانصاري ، ولا للنفي نحو كأنك دال عليها اي ما انت دال عليها خلافا للفارسي . أقول : وما قاله الازهري : من ملازمتها للتشبيه ما يفيده كلام الجمهور – وهو الاصح – وإن اردت المزيد على هذا فانظر كتاب تحقيق العبارة في شرح الاستعارة لهذا العبد الفقير كاتب هذه الحاشية وفقه الله لطاعته .

(٢) **(قوله ليت)** ويقال فيها : لتّ " بتشديد التاء " لأدغام الياء فيها .

(٣) **(قوله للتمني)** اي لأنشاء التمني – وهو ما لاطمع في حصوله اما لتعسره ، أو لتعذره –

(٤) **(قوله لعل)** فيها ست عشرة لغة فتنبه .

(٥) **(قوله للترجي)** اي لأنشاء الترجي – وهو ارتقاب الشيء المحبوب – وتاتي للاشفاق ، والخوف أيضا – وهو ارتقاب الشيء المكروه – واقتصر المصنف على الترجي ؛ لانه اصل معانيها ، واشهرها ، واظطربت كلمة النحاة في لعل الواقع في كلامه سبحانه ، وتعالى لأستحالة ترقب غير الموثوق بحصوله عليه سبحانه وتعالى ، فقال قُطْرُب ، وابوعلي معناها التعليل ، فمعنى ﴿ وَٱفْعَلُوا۟ ٱلْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ اي لتفلحوا ، ونقض قولهما بقوله تعالى ﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ ﴾ اذ لا معنى فيه للتعليل ، وقال بعضهم : هي لتحقيق معنى الجملة التي بعدها ، وعورض قوله بعدم الاطراد في قوله تعالى ﴿ لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ ﴾ اذ لم يحصل من فرعون التذكر ، واما قوله تعالى ﴿ ءَامَنتُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱلَّذِىٓ ءَامَنَتْ بِهِۦ بَنُوٓا۟ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾ فتوبة يأس لامعنى تحتها ، ولو كان تذكرا حقيقيا لقبل منه ، والحق في لعل هذه ما قاله امام ائمة العربية سيبويه : وهو أن الرجاء ، أو الاشفاق يتعلق بالمخاطبين انتهى . وايده ائمة محققون لان الاصل في الكلمة ان لاتخرج عن معناها بالكلية ، فلعل منه تعالى حمل لنا علي ان نرجو ، ونشفق كما ان المفيدة للشك اذا وقعت في كلامه سبحانه كانت للتشكيك والابهام ، لا للشك تعالى الله عنه هذا .

(قال : وإنّ المكسورةُ مع ما بعدها جملةٌ وأنّ المفتوحةُ مع ما بعدها مفردٌ فإكسر[١] في مظانّ الجملِ وإفتحْ في مظانِّ المفردِ نحو إنّ زيداً منطلقٌ وعَلِمتُ أنَّكَ خارجٌ) أقول : إن المكسورة ، وأن المفتوحة كلاهما تدخلان على الجملة الاسمية اعني المبتدأ، والخبر ، والفرق بينهما أن مدخول المكسورة باقٍ كما كان جملة قبل دخولها ، ومدخول المفتوحة يصير بدخولها في تأويل المفرد ، فاكسر الهمزة في مظان الجمل يعني في كلّ موضع يكون مظنة للجمل أي يظن أن يقع فيه الجملة نحو إن زيداً منطلق ، فانه كلام[٢] ابتدائي ، فيكون زيد منطلق في موضع الجملة ، وافتحها في مظان المفرد نحو علمت انك خارج ، فان انك خارج في تأويل المفرد لأنه مفعول علمت ، وموضع المفعول موضع المفرد ، وهنا بحثُ ذِكْره يورث التطويل ، واعلم : أن المظان جمع المظنة ومظنة الشيء الموضع الذي يظن كونه فيه .

(قال : وإذا عطفتَ[٣] على إسم إن المكسورةِ بعدَ ذكرِ الخبرِ جازَ في المعطوفِ الرفعُ والنصبُ نحو إنَّ زيداً منطلقٌ وبِشْراً وبِشْرٌ على اللفظِ والمحلِ وكذلك لكنَّ إذا عطفت دونَ غيرهما) أقول : إنما جاز الحمل على المحل لأن[٤] إن المكسورة لا يغير معنى

---

(١) **(قوله فاكسر في مظان الجمل)** اي اذا وقعت مع مدخولها في موضع الجمل ، فسدت مسدها ، فلا ينتقض بما اذا وقعت بعد الفاء الجزائية ، واذا المفاجأة ، فانه موضع الجملة مع عدم وجوب الكسر لانها على تقدير الفتح ليست مع مدخولها سادة مسد الجملة ، بل مسد جزء الجملة .

(٢) **(قوله فانه كلام ابتدائي)** اي مستأنف لايتعلق من حيث الاعراب بما قبل إنّ المكسورة سواء كان في ابتداء كلام المتكلم ، او في وسطه نحو اكرم زيدا فإنّه فاضل ، ونحو قوله تعالى ﴿ آلا انهم هم المفسدون ﴾ ومواضع الكسر على ما ضبط في التسهيل سبعة : ان تكون مبتدأة ، وموصولا بها ، وجواب القسم ، ومحكية القول ، وواقعة موقع الحال ، وموقع اسم عين ، وقبل لام معلقة ، وزاد بعضهم ثامنا – وهو بعد حيث – انتهى ما افاده عبد الحكيم .

(٣) **(قوله واذا عطفت على اسم إن...)** انما خص الحكم بالعطف لانه الواقع في استعمال الفصحاء ، فانه جاز قياسا في سائر التوابع كما ذهب اليه الجرمي ، والزجاج ، والفراء في الوصف ، وعطف البيان والتأكيد أيضا .

(٤) **(قوله لان إن المكسورة لاتغير...)** فهي في حكم العدم اذ فائدتها التأكيد فقط ، وذكر في الكافية شرط صحة العطف : وهو مُضِي الخبر اي ذكر خبرها قبل المعطوف لفظا خلافا للكوفيين .

الجملة عما كان عليه كما عرفت ، فالاسم فيها مرفوع المحل على الابتدائية كما كان قبل دخولها بخلاف المفتوحة ، فانها تغير معنى الجملة ، ولذلك قيّد العطف بالمكسورة ، وإنما اشترط بعد ذكر الخبر لأنه لا يجوز أن يقال : إن زيدا وبشر منطلقان لأنه يلزم منه توارد العاملين أعني أن ، والتجرد على معمول واحد ، وهو منطلقان لأنه من حيث كونه خبراً لإنّ يكون العامل فيه إن ، ومن حيث كونه خبراً لبشر يكون العامل فيه التجرد ، ولكنَّ مثل[1] أن في العطف دون غيرها لأنها لا تغير معنى الجملة كإنَّ بخلاف سائر أخواتها .

(قال : ويُبطِلُ عَملَها الكفُّ والتخفيفُ ويهيئُها للدخولِ على القبيلتينِ نحو إنما زيدٌ منطلقٌ وإنما ذهبَ عمروٌ وإنْ زيدٌ لكريمٌ وإنْ كان زيدٌ لكريماً وبلغني أنّما زيدٌ منطلقٌ وإنَّما ذهبَ عمروٌ وبلغني أَن زيد أخوك وبلغني أنْ قد ضربَ زيدٌ ولكن أخوك قائمٌ ولكن خرجَ بكرٌ وكأنْ[2] ثدياه حُقّان وكأنْ قد كان كذا) أقول : يبطل عمل الحروف المشبهة الكف أي اتصال ما الكافة بها ، وذلك عام في الجميع ، وكذلك يبطل عملها التخفيف ، وذلك فيما يخفف منها أعني الأربعة التي في[3] أواخرها النون ، ويهيئ الكف ، والتخفيف هذه الحروف للدخول على القبيلتين أي الأسماء ، والأفعال لأن

---

(١) **(قوله ولكنّ مثل إن)** فان معناها الاستدراك وهو لا ينافي المعنى الاصلي كما انه لا ينافيه التأكيد ، فيجوز اعتبار محل اسمه ، وعطف شيء عليه بالرفع .

(٢) **(قوله وكأن ثدياه حقان)** صدره :

ونحر مشرق اللون ....

استشهد به سيبويه ، واغفل ذكر قائله ، والنحر يروى بدله " وصدر " ويروى وجه ، ومشرق اي مضيء ، وحقان تثنية حقة كما قالوا : خصيان في تثنية خصية ، والشاهد فيه : الغاء كأنّ عند تخفيفها بدليل : ان الشاعر رفع المثنى بعدها بالالف ، فلوعملت وهي مخففة لنصبه بالياء ، وهذا ظاهر .

(٣) **(قوله التي في اواخرها النون)** وهي إن وأن سياتي الكلام عليهما ، ولكن ، وكأن اما لكن ، فتلغى اذا خففت لخروجها عن المشابهة ، واشبهت العاطفة لفظا ، ومعنى ، فاجريت مجرها ، واما كأن ، فتلغى على الافصح اذا خففت ؛ لخروجها عن المشابهة ؛ لفوات فتحة الآخر .

اختصاصها بالأسماء إنما كان لأجل العمل ، فإن العامل يجب أن يكون مختصا بقبيلة ما يعمل فيه ، والأمثلة ظاهرة وقوله كان ثدياه حقان أوله :

وَنَحْرٍ مُشْرِقِ اللونِ كأَنْ ثدياهُ حُقَّانِ

(قال : والفعلُ الذي يَدخلُ عليهِ إِنْ المخففةُ يجبُ أن يكونَ مما يدخلُ على المبتدأ والخبرِ نحو إنْ كان زيدٌ لكريماً وإن ظننتُهُ لقائماً واللامُ لازمةٌ لخبرِها) أقول : إنما وجب أن يكون ذلك الفعل من دواخل المبتدأ ، والخبر كالأفعال الناقصة ، وأفعال القلوب لأن أصل هذه الحروف أن تدخل على المبتدأ ، والخبر ، فلماعرض لها مأزال اختصاصها بالأسماء ، وهيئها للدخول على الأفعال وجب أن يكون ذلك الفعل من دواخل المبتدأ ، والخبرليوفي عليها مقتضاها ، ولئلا يلزم العدول عن الأصل من كلّ وجه ، وإنما[1] الزمت اللام في خبرها للفرق بينها ، وبين إن النافية .

(قال: ولابدَّ[2] لأنْ المخففةِ مِنْ أحدِ الحروفِ الأربعةِ وهي : قد وسوفَ والسينُ وحرفُ النفي نحو علمتُ أن قد خرجَ زيدٌ وأن سوف يخرجُ وأن سيخرجُ وأن لم

---

(١) **(قوله وانما الزمت اللام)** مذهب المصنف ، وابن الحاجب لزوم دخول اللام سواء أعملت ، أو اهملت ، ومذهب سيبويه ، ومن تبعه لزوم ذلك عند الاهمال ، وجوازه عند الاعمال ، وهذه اللام لام الابتداء افادت الفرق مع تأكيد النسبة ، وتخليص المضارع للحال اذا دخلت عليه نحو انْ زيد ليقوم ، وذهب الفارسي ، وتلميذه ابن جني ، وجماعة الى انها لام الابتداء اجتلبت للفرق ، فقد يعمل ما بعدها فيما قبلها ، وبالعكس نحو قوله تعالى﴿ إِن كُنَّا عَنْ عِبَادَتِكُمْ لَغَٰفِلِينَ ﴾ وقول الشاعر:

بالله ربك إنْ قتلت لمسلما ....

واجاب ابن مالك بقوله : ان رتبته التقديم فكأنه مقدم لفظا .

(٢) **(قوله ولا بد لأن المخففة)** من ابقاء عملها ، وكون اسمها ضمير شأن محذوفا ، وكون خبرها جملة اما اسمية نحو ﴿ وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ أو فعلية مبدوؤة بفعل جامد نحو ﴿ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴾ أو بفعل متصرف متضمن الدعاء نحو﴿ وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنْ غَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهَآ ﴾ في قراءة من خفف أنَّ ، وكسر الضاد ، ولايحتاج فيما ذكرنا الى فاصل ، فان فصل جاز ، وما اذا كان الجملة فعلية غير متضمنة للدعاء وجب فصلها من أنْ بنفي نحو ﴿ وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾ أو قد نحو ﴿ وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا ﴾ أو لو نحو﴿ أَن لَّوْ نَشَآءُ أَصَبْنَٰهُم ﴾ أو حرف تنفيس نحو ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ ﴾ .

يَخرجْ زيدٌ) أقول: إنما لابد للمخففة من أحد الحروف الأربعة إذا كانت داخلة على الأفعال ، وذلك للفرق[1] بينها ، وبين أن الناصبة ، ولم يعكس لأن الزيادة بالمخفف أولى .

حروف العطف

(قال : حروفُ[2] العطفِ الواوُ للجمعِ بلا ترتيبِ والفاءُ وثُمَّ لَهُ مع الترتيبِ ، وفي ثمَّ تراخٍ دونَ الفاءِ وحتى بمعنى الغايةِ)

أقول : هذه الحروف ثالثة أصناف الحرف ، وهي عشرة . أولها : الواو[3]، وهي للجمع[4] بلا

(١) **(قوله وذلك للفرق بينها وبين ان الناصبة)** اي بين المخففة من الثقيلة ، وبين المصدرية الناصبة؛ لوقوع الالتباس بينهما أما لفظا ، فظاهر ، وأما معنى ، فلكونهما حرفي مصدر ، وانما حصل الفرق لان المصدرية لاتجتمع بهذه الامور أما لفظا ، فلعدم جواز الفصل بينهما ، وبيت معمولها لضعفها في العمل ، وامامعنى فلان حروف التنفيس مخلصة للفعل الى الاستقبال ، فلذا لا تجامع الناصبة للفعل لانها أيضا مخلصة له ، فيلزم الاستدراك ، أما قد ، فلا يصحب فعلا دخل عليه ما يجعله مستقبلا ، واما حرف النفي ، فزيادة مضادة مع تلك الحروف الثلاثة ، ولذا لا يجمع بينهما ، وبما ذكرنا ظهر وجه تخصيص إختيار هذه الحروف للفرق مع ان الفرق يحصل بمجرد الفصل. كذا في حواشي التتمة.

(٢) **(قوله حروف العطف)** العطف في اللغة: الامالة ، ولما كانت هذه الحروف تميل المعطوف الى المعطوف عليه ؛ سميت عاطفة . كذا في الجامي .

(٣) **(قوله اولها الواو)** هي الأم في باب العطف ، ولكونها الام انفردت عن سائر حروفه بخمسة عشر حكما كما قاله في المغني .

(٤) **(قوله وهي للجمع)** مطلقا على الصحيح من غيره تقييد بالبعدية ، والمصاحبة ، والقبلية نحو جاء زيد وعمرو .

ترتيب[١] أي يدل على ثبوت الحكم للمعطوف ، والمعطوف عليه مطلقا لا مع الأشعار بالترتيب ، أوعدمه نحو جاءني زيد وعمروأي اجتمعا في المجيء مطلقا ، وثانيها ، وثالثها : الفاء ، وثم ، وهما للجمع أيضا لكنهما[٢] مع الترتيب نحو جاءني زيد فعمرو ، أو ثم عمرو أي اجتمعا في المجيء ، ولكن كان مجيء عمرو بعد مجيء زيد ، والفرق بينهما أن في[٣] ثم تراخيا دون[٤] الفاء ورابعها : حتى[٥] ، وهي أيضا[٦] للجمع مع معنى[٧] الغاية أي يجب أن يكون معطوفها جزأمن المعطوف عليه نحو أكلت

---

(١) **(قوله بلا ترتيب)** هذا مذهب سيبويه ، ورد المصنف بقوله هذا على جمع من الأئمة منهم هشام، فانه قال : انها تفيد الترتيب في غير ما يتحد فيه الزمان ، والفراء ، فانه قال: انها للترتيب عند استحالة الجمع كصمت شعبان ورمضان ، ومنهم جماعة ذكرهم البيتوشي قالوا : انها للترتيب .

(٢) **(قوله لكنهما مع الترتيب)** وهو : وضع كل شيء في مرتبته ، وذكر ابن هشام ان الترتيب بالفاء نوعان . معنوي : وهو كون ما بعدها واقعا بعد ما قبلها في الوجود نحو قام زيد فعمرو ، وذكري : وهو كون ما بعدها كلاما مرتبا على ما قبلها ، واكثر ما يكون هذا في عطف مفصل على مجمل نحو﴿ فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا ﴾ .

(٣) **(قوله ان في ثم تراخيا)** بمعنى المهلة بحسب الخارج : وهو كون الزمن الذي بين الفعلين زائدا على ما لا بد منه بينهما لذا لا تأتي ثم للسببية لانه لاتراخي بين المسبب ، والسبب التام بخلاف الفاء .

(٤) **(قوله دون الفاء)** فانها تفيد التعقيب : وهو وقوع المعطوف عقب المعطوف عليه بلا مُهْلة ، لكنه في كل شيء بحسبه نحو جاء زيد فعمرو خطابا لمن عرف مجيئهما ، ولم يعرف التعقيب فيهما اذا كان عمروجاء عقب مجيء زيد ، ولم يكن بينهما مدة اكثر مما يعهد مجيئه فيها ، ونحو دخلت مكة فالمدينة اذا لم يكن بينهما الا مسافة الطريق ، ونحو تزوج زيد فولد له اذا لم يكن بين الزواج ، والولادة الا مدة الحمل .

(٥) **(قوله ورابعها حتى)** العطف بها قليل في كلامهم ، وانكره الكوفيون بالكلية ، وحملوا نحو جاء القوم حتى ابوك ، ورايت القوم حتى اباك ، ومررت بالقوم حتى ابيك على ان حتى فيه ابتدائية ، وان ما بعدها على اضمار عامل .

(٦) **(قوله وهي أيضا للجمع)** اي بين المتعاطفين .

(٧) **(قوله مع معنى الغاية)** وهي آخر الشيء كذا قيل . والتدريج وهو : ان ماقبلها ينقضي شيئا ، فشيئا الى ان يبلغ الغاية – وهو الاسم المعطوف بها – ولذلك وجب ان يكون المعطوف بها جزأ من

السمكة حتى رأسها ، وذلك[١] ليفيد قوة نحو مات الناس حتى الأنبياء ، فإن الأنبياء أقوى من غيرهم ، أو ضعفا نحو قدم الحاج حتى المشاة فان المشاة أضعف من غيرهم ، فلا يجوز أن يقال : جاءني زيد حتى عمرو ، أو جاءني القوم حتى البغال لانتفاء الجزئية .

(قال : وأوْ وإمَّا لأحدِ الشيئينِ أو الأشياء ، وهما تقعانِ في الخبرِ والأمرِ والاستفهامِ)

أقول : خامس حروف العطف ، وسادسها : أو[٢] ،

المعطوف عليه ، ويشترط في العطف بها كون المعطوف بها اسما ، وبعضا من المعطوف عليه ؛ ليفيد قوة ، أو ضعفا ، وكونه غاية له اي للمعطوف عليه ، وفي عبد الحكيم : ان حتى لا مهلة فيها ، بل حتى العاطفة تفيد ان المعطوف هو الجزء الفائق في القوة ، والضعف على سائر اجزاء المعطوف، وقد يكون تعلق الفعل بما بعد حتى اسبق ، فالترتيب في الخارج لا يعتبر فيها كما لا تعتبر المهلة انما المعتبر فيها الترتيب ذهنا من الاضعف الى الاقوى ، أو بالعكس .

(١) **(قوله وذلك ليفيد قوة)** قال المولى المحقق عبد الرحمن الجامي : واعلم : ان الانتهاء بالجزء الاقوى ، أو الاضعف كما يفيد عموم الفعل جميع اجزاء الشيء كذلك الانتهاء بالملاقي للجزء الاخير يفيد ذلك العموم كقولك : نمت البارحة حتى الصباح فانه يفيد شمول النوم لجميع اجزاء الليل ، ولذلك استعملت حتى الجارة في المعنيين جميعا الا انه لم يأت في العاطفة ما يلاقي الجزء الاخير ، فان اصل حتى ان تكون جارة لكثرة استعمالها ، فتكون العاطفة محمولة عندهم على الجارة ، واذا كانت محمولة عليها لم يستعملوها في معنييها جميعا ليبقى للاصل على الفرع مزية ، وانما استعملوها في اظهر معنييها – وهو كون مدخولها جزأ – لان اتحاد الاجزاء في تعلق الحكم اعرف في العقل ، واكثر في الوجود من اتحاد المتجاورين. هكذا في بعض الشروح ، ومن هذا ظهر وجه اختصاص معطوفها بكونه جزأ من متبوعه ، وعدم الحاجة الى ان يقال: الجزء اعم من ان يكون حقيقة ، أو حكما ليشمل المجاور أيضا كما وقع في بعض الحواشي. انتهى كلامه.

(٢) **(قوله خامس حروف العطف وسادها أو...)** موضوعة للدلالة على ثبوت الحكم لواحد من الشيئين ، أو الاشياء مبهما ، وهي إما ان يتقدمها طلب ، فتكون للتخير ان امتنع الجمع بين المتعاطفين نحو تزوج هندا أو اختها اذ لايجوز الجمع بين الاختين ، أو للاباحة ان جاز الجمع بينهما نحو اقرأعلى الحسن أو ابن سيرين ، وجالس العباد أو الزهاد ، والمراد بالاباحة ما يعم الاباحة اللغوية ، والشرعية خلافا لمن خصها باللغوية كما نقله الفاكهي عن الشُمُنّيّ ، واما ان يتقدمها خبر ، فتكون للابهام نحو قوله تعالى ﴿وَإِنَّآ أَوۡ إِيَّاكُمۡ﴾ او للشك نحو قام زيد أو عمرو أو للتفصيل بعد

وإما[1]، وهما للدلالة على ثبوت الحكم لواحد من الشيئين إذا كان المعطوف متحداً نحو جاءني زيد أو عمرو، وجاءني اما زيد واما عمرو أي جاء أحدهما ، أو لواحد من الأشياء إذا كان متكثراً نحو جاءني زيداً وعمرو ، أو بكر ، أوخالد ، وجاءني إما زيد ، واما عمرو ، وإما بكر أي جاء أحدهم ، ويقع أو ، وأما في الخبر كما مرّ ، والأمر نحو جالس الحسن أوابن سيرين ، وخذ إما درهما ، وإما ديناراً ، وفي الاستفهام نحو ألقيت عبد الله ، أو أخاه ، وأضربت اما عبد الله ، وإما أخاه

(قال: وأم[2] نَحوهُما غيرَ أنَّها لا تقعُ إلا في الاستفهامِ متصلةً ، وتقعُ فيهِ ، وفي الخبرِ

الخبر نحو قوله تعالى ﴿كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَىٰ﴾ اي قالت اليهود: كونوا هودا ، وقالت النصارى : كونوا نصارى . قال الأهدل : وقد تأتي أو للتقسيم نحو الكلمة اسم أو فعل أو حرف ، والإضراب كبل عند سيبويه بشرط تقدم نفي ، أو نهي ، وإعادة العامل نحو لايقم زيد اولا يقم بكر ، وعند آخرين مطلقا ، ومنه عندهم ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ اي بل يزيدون ، ولمطلق الجمع كقول الشاعر:

لنفسي تقاها اوعليها فجورها ....

اي وعليها ، ومنه قوله تعالى ﴿أَن تَأْكُلُوا مِن بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ﴾ وقد تأتي لبعض هذه الاشياء بعد الطلب . انتهى

(١) **(قوله وإما)** بكسر الهمزة لغة الحجازيين ، ومن جاورهم – وهي الفصحى – وقد تبدل ميمها مع كسر الهمزة ، وفتحها أصلها إنْ ضمّت إليها ما – وهي حرف عطف – اذا كانت مسبوقة بمثلها غالبا ، وقيل : انها ليست من الحروف العاطفة ، والا لم تقع قبل المعطوف عليه ، وأيضا يدخل عليها الواو العاطفة ، ولو كانت هي للعطف يلزم إيراد العاطفين معا ، ويكون احدهما لغوا ، والجواب عن الاول : أنَّ إمّا السابقة على المعطوف عليه ليست للعطف ، بل للتنبيه على الشك في اول الكلام وعن الثاني : أنَّ الواو الداخلة على اما الثانية لعطفها على إما الاولى ، وإما الثانية لعطف ما بعدها على ما بعد إما الاولى ، فلكل منهما فائدة اخرى ، فلا لغو . كذا افاده المولى الجامي .

(٢) **(قوله وأم)** اعلم – ايها المسترشد – ان مبحث أم يحتاج الى بسط في الكلام فَألْق سمعك ؛ لينكشف لك هذا المقام ، فأقول : ان أم حرف مهمل ، وتنقسم الى متصلة ، ومنقطعة ، فالمتصلة: وهي عاطفة عند الجمهور .

١. إما مسبوقة بهمزة الاستفهام الطلبي ، وحينئذ تكون واقعة بين مفردين غالبا ، ويطلب بها ، وبالهمزة التعيين لانها مع الهمزة بمعنى أي ، وأي يستفهم به عن التعيين ، فيكون المعطوف،

والمعطوف عليه بتقدير استفهام واحد ، ولايقع نعم أو لا في الجواب . مثال ذلك : أزيد عندك ام عمرو. قال الأهدل : فالمتكلم عالم بان احدهما عندك ، لكنه جاهل بعينه ، وسؤاله بام ، والهمزة عن تعيينه ، فيقال في الجواب عن ذلك بالتعيين ، فيقال في الجواب عن السؤال المذكور زيد ، أو يقال عمرو ، ولا يقال: نعم ، ولا لا ولا احدهما عندي وقد يعطف بها بعد هل كما ذكره ابن مالك في شواهد التوضيح في قوله ﷺ لجابر « هل تزوجت بِكْراً ام ثيبا » قال : فيه شاهد على ان هل قد تقع موقع الهمزة المستفهم بها عن التعيين ، فيكون ام بعدها متصلة غير منقطعة لان استفهامه ﷺ جابرا لم يكن الا بعد علمه بتزويجه اما بكرا ، واما ثيبا ، فطلب منه الأعلام بالتعيين كما كان يطلب بأي ، فالموضع اذن موضع الهمزة ، لكن استغني عنها بهل ، وثبت بذلك ان ام المتصلة قد تقع بعد هل كما تقع بعد الهمزة . انتهى . قال البيتوشي : وقد تحذف همزة الاستفهام مع وجود ام ، وبدونه انتهى . فتحصل لك : ان القسم الاول من المتصلة المسبوقة بهمزة الاستفهام الطلبي يقع غالبا بين مفردين ، وزاد عبد الحكيم صورة اخرى وهي : ان تقدّم الهمزة المذكورة ، ووقوع ام بين جملتيين فعليتين مشتركتين في الفاعل .

٢. وإما مسبوقة بهمزة التسوية ، وهي التي تدخل على جملة اسمية ، أو فعلية ، أو مختلفة هي معها في محل المصدر ، وهي لاتستحق جوابا لان ما بعدها خبر ، وليس المراد بالتسوية لفظ سواء بخصوصها ، بل المراد بها سواء ، وما أبالي ، ولا أدري ، وليت شعري ، ونحوهما . مثال ذلك قوله تعالى ﴿ وَسَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ﴾ قال عبد الحكيم : فأريد التسوية ، والهمزةُ ، وأم جردتا عن معنى الاستفهام ، واستعملتا لمجرد الاستواء ، فهي معنى مجازي ، واختلف في تركيبه ، فقيل : ان الفعل بتأويل المصدر مبتدأ ، وسواء خبره اي أنذارك ، وعدم أنذارك سيّان ، وقيل : بالعكس لان الاسم اولى بالابتداء ، وقيل : سواء خبر مبتدأ محذوف اي الامران سواء ، والجملة دالة على الجزاء ، وقولك : اقمت ام قعدت مستعار بمعنى ان قمت ، او قعدت بعلاقة ان كلاً من حرفي الاستفهام ، والشرط يدخل على المحمول ، وأريد بلزوم الفعل بعد الهمزة لان الفعل لازم الشرط . انتهى وانما سميت متصلة في نوعيها لان ما قبلها ، وما بعدها لايستغني باحدهما عن الآخر ، وسميت معادلة أيضا لمعادلتها للهمزة في إفادة الاستفهام في الاول ، والتسوية في الثاني .

والمنقطعة – وتسمى منفصلة – حرف ابتداء على الاصح اي تبتدأبعدها الجمل ، فلا تدخل على المفرد ، ولا يعطف بها ، واذا وقع بعدها مفرد قدر له ما يتم به جملة نحو إنها لأبلٌ ام شاء اي بل أهي شاء. كذا قالوا ، وتوضيحه : ان ام المنقطعة لايقع قبل همزة الاستفهام الطلبي ، ولا همزة التسوية ، بل يقع قبلها :١. خبر محض نحو قوله تعالى ﴿ الٓمٓ ۝١ تَنزِيلُ ٱلۡكِتَٰبِ لَا رَيۡبَ فِيهِ مِن رَّبِّ

منقطعةً نحو أزيدٌ عندكَ أم عمرو وإنها لإبلٌ أم شـاءٌ) أقول : سابع حروف العطف : أم ، وهي مثل أو ، واما في الدلالة على ثبوت الحكم لأحد الشيئين ، أوالأشياء لكنها لا تقع إلا في الاستفهام حال كونها متصلة ، وتقع فيه ، وفي الخبر حال كونها منقطعـة

ٱلْعَـٰلَمِينَ ۝ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ ﴾ ومنه كما قال سيبويه : انها لأبل ام شاء ، والتقدير بل أهي شاء لان المنقطعة لاتدخل على مفرد ، وخلافا لأبن مالك.

٢. أو همزة الانكار نحو قوله تعالى ﴿ أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَآ ﴾ اذ الهمزة فيه للانكار بمنزلة النفي ، والمتصلة لاتقع بعده .

٣.أواستفهام بغير الهمزة نحو قوله تعالى ﴿هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَـٰتُ وَٱلنُّورُ ﴾ هذا ما أفاده ابن هشام . قال البيتوشي : وتأتي مسبوقة بهمزة استفهام ، وقد مثل لذلك سيبويه في كتابـه بقولك : أعمرو عندك ام عندك زيد . قال : فهذه ليس بمنزلة ايهما عندك الاترى انك لو قلت: ايهما عندك لم يستقم الا على التكرير ، ويدلك على ان الآخر عندك منقطع عن الاول قول الرجل : انهـا لأبل ام شاء ياقوم ، فكما جاءت ام ههنا بعد الخبر منقطعة كذلك تجيء بعد الاستفهام وذلك انه حـين قال : أعمرو عندك فقد ظن انه عنده ، ثم أدركه مثل ذلك الظن في زيد بعد ان اسـتغنى كلامـه ، ومثل ذلك انها لأبل ام شاء. انما ادركه الشك حين مضى كلامه على اليقين . انتهى . فتحصل لك : ان ام المنقطعة لا تقع الا بين جملتين ، ويجب ان يتقدمها خبر محض ، او اسـتفهام انكـاري ، او استفهام بغير الهمزة ، أو استفهام بها على رأي سيبويه ، وزاد عبد الحكيم على هذا صورتين وهما : ان تقع أم بين جملتين فعليتين متساويتين في النظم ، أو اسميتين مشتركتين في جـزء ، ثـم قـال : فالاولى ان تكون منقطعة لامكان وقوع المفرد بعدها ، وذلك دليل الانقطاع ، ثم ذكر صـورة ثالثـة بقوله : او كانت الجملتان غير مشتركتين في جزء سواء اشتركتا في فضلة ، أو لا ، فهي منقطعـة عند المتأخرين خلافا للمصنف – اي ابن الحاجب – والاندلسي ، فانهما يجوزان الامـرين انتهـى . واختلف في معنى ام المنقطعة ، فالبصريون على انها مقدرة ببل ، والهمزة مطلقا ، وقيل ببل مطلقا ، وابن مالك على ان الاكثر دلالتها على الاضراب مع الاستفهام ، وقد تدل على الاضراب فقـط ، وانما سميت منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين. **فائدة:** في المغني لأبن هشام : اذا عطفت بعـد الهمزة بأو فان كانت همزة التسوية ؛ لم يجز قياسا ، وقد اولع الفقهاء ، وغيرهم بان يقولوا : سـواء كان كذا ، أو كذا ، والصواب العطف بأم ، وان كانت همزة الاستفهام جاز قياسا ، وكـان الجـواب بنعم ، أو لا ، وان اجيب بالتعيين صح لانه جواب ، وزيادة . انتهى بحذف . قال السجاعي : محلـه ان وجدت الهمزة ، فان لم توجد الهمزة جاز العطف بأو كما نص عليه السيرافي ، ومنه قول الفقهاء : سواء كان كذا ، او كذا خلافا للمصنف اي ابن هشام . انتهى .

يعني ان أم على ضربين: متصلة ، ومنقطعة ، والمتصلة: هي التي تقع بعد الاستفهام يليه مثل ما يلي أم من المفرد نحو أزيد عندك أم عمرو ، والجملة نحو أضربت زيدا أم ضربت عمرا ، والمنقطعة : هي التي تقع اما بعد غير الاستفهام نحو إنها لإبل أم شاة ، أو بعد استفهام لا يليه مثل ما يلي أم نحو أرأيت زيداً أم عمراً، وهي في معنى بل ، والهمزة ، فان قولنا : أم شاة ، وأم عمرو معناه بل أهي شاة ، وبل أرأيت عمراً ، والهاء في إنها للجثة كان القائل رأى جثة ، وظنها ابلا ، فاخبر على ما ظنه ، ثم تيقن أنها ليست بإبل ، وتردد في أنها شاة ، أم لا ، فأستأنف سؤالاً ، فقال : أم شاة أي بل أهي شاة ، والفرق بين أم ، واو أن السؤال باو انما يكون إذا لم يتحقق ثبوت الحكم لواحد من المعطوف ، والمعطوف عليه نحو أزيد عندك أو عمرو ، فإنه إنما يصح إذا لم يعلم كون ثبوت أحدهما عند المخاطب معلوما ، وأما أم ، فان السؤال بها إنما يكون إذا كان ثبوت الحكم معلوما لأحدهما عند المخاطب ، ويكون الغرض من السؤال التعيين نحو أزيد عندك أم عمرو ، فإنه إنما يصح إذا كان كون أحدهما عند المخاطب معلوما لا بعينه ، ويكون الغرض من السؤال التعيين ، ولذلك يكون جواب ، أو بلا ، أو بنعم لحصول الغرض بذلك ، ولا يكون جواب أم إلا بالتعيين ، والفرق بينهما ، وبين اما أن اما يجب أن يتقدمها اما أخرى نحو جاءني اما زيد ، واما عمر بخلافهما .

(قال : ولا لنفي ماوَجَبَ للأولِ عن الثاني نحو جاءني زيدٌ لاعمروٌ ، وبل للإضرابِ عن الأولِ منفياً كانَ أوموجباً نحو جاءني زيدٌ بل عمروٌ وماجاءني بكرٌ بل خالدٌ ، ولكنْ للاستدراكِ وهي في عطفِ الجُمَلِ نظيرةُ بل ، وفي عَطْفِ المفرداتِ نقيضةُ لا)

أقول : ثامن حروف العطف ، وتاسعها ، وعاشرها : لا ، وبل ، ولكن ، وهذه الثلاثة مشتركة في الدلالة على ثبوت الحكم لواحد من المعطوف ، والمعطوف عليه على التعيين ، ويفترق كلّ واحد من الآخرين بخاصة ، فلا تدل على نفي ما وجب[1] للأول

---

(١) **(قوله فلا تدل على ما وجب)** اي على حكم وجب ، فلا تجيء الابعد الاثبات اللفظي ، أو المعنوي نحو مازال زيد قائما لا قاعدا ، ولاتعطف الا الاسم ، وعطف المضارع بها نادر . كذا في عبد الحكيم . قال الأهدل : لايعطف بها الابعد الاثبات ، أو الامر ، أو النداء كما نص عليه سيبويه ، ونص عليه ابن هشام في الاوضح ، وغيره. انتهى. ثم قال : وكالامر التحضيض نحو هلا تكرم زيدا

عن الثاني نحو جاءني زيد لاعمرو فقد نفيت المجيء الثابت لزيد عن عمرو ، وبل للإضراب أي للأعراض عن الكلام الأول منفيا كان ذلك الكلام ، أوموجبا أما الموجب نحو جاءني زيد[١] بل عمرو ، والمعنى بل جاءني عمرو ، وما جاءني زيد فأعرضت عن الكلام الأول لكونه غلطا ، وأما المنفي نحو ماجاءني بكر بل خالد ، وهذا يحتمل الوجهين . الأول : أن يكون المعنى بل ماجاءني خالد ، وجاءني بكر ، وحينئذ يكون الإضراب عن الفعل مع حرف النفي ، والثاني: أن يكون المعنى بل جاءني خالد ، وماجاءني بكر ، وحينئذ يكون الإضراب عن الفعل دون حرف النفي ، فقول المصنف : وبل للإضراب يكون صحيحا ، ولكن للاستدراك ، والاستدراك : رفع توهم نشأ من كلام تقدم على لكن ، وهي في عطف[٢] الجمل نظيرة بل في الاستدراك فقط ، فإن بل

لاعمرا ، والدعاء نحو غفر الله للمسلم لا للكافر ومثال النداء نحو يا أبن أخي لا ابن عمي ، وشرط العطف بها افراد معطوفها باتفاق ، وتعاند متعاطفيها بأن لا يصدق احدهما على الآخر ، فيمتنع جاء رجل لا زيد لان زيدا يصدق عليه انه رجل ، وللدماميني كلام طويل يفيد انه لايشترط تعاند متعاطفيها ، ولكنِ النحويون على خلافه ، وعدم اقترانها بعاطف ، فان اقترنت به نحو جاء زيد لا بل عمرو ، فالعطف ببل . انتهى

(١) **(قوله نحو جاءني زيد بل عمرو)** اشعر مثال المتن ان المعطوف بها شرطه الافراد – وهو الذي صرح به الفاكهي – وقال غيره : انه الصحيح ، فاذا تلتها جملة ، فهي حرف ابتداء لا عاطفة لها على الصحيح ، ومعنى الاضراب فيها حينئذ إما الابطال نحو ﴿ وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَٰنُ وَلَدًا ۗ سُبْحَانَهُ ۚ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴾ اي بل هم عباد ، ونحو ﴿ أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ ۚ بَلْ جَاءَهُم بِالْحَقِّ ﴾ واما الانتقال من غرض الى غرض . قال ابن هشام : ووهِمَ ابن مالك اذ زعم في شرح كافيته ان بل لاتقع في التنزيل الاعلى هذا الوجه ، ومثاله :﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ (١٤) وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّىٰ (١٥) بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ﴾ ونحو ﴿ وَلَدَيْنَا كِتَابٌ يَنطِقُ بِالْحَقِّ ۚ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ (٦٢) بَلْ قُلُوبُهُمْ فِي غَمْرَةٍ مِّنْ هَٰذَا ﴾ قال عبد الحكيم : ويجوز ان يوافق ما بعدها لما قبلها اثباتا ، ونفيا . قال الله تعالى ﴿ أَئِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِّن دُونِ النِّسَاءِ ۚ بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ﴾ وقال تعالى﴿ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ ۚ بَلْ هُوَ الْحَقُّ مِن رَّبِّكَ ﴾ انتهى .

(٢) **(قوله وهي في عطف الجمل نظيرة بل)** في مجيئها بعد النفي ، والاثبات ، فبعد النفي لأثبات ما بعدها ، وبعد الاثبات لنفي ما بعدها نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ وما جاءني زيد لكن عمرو قد جاء . انتهى . وفي كلامه اشارة الى ان لكن الداخلة على الجملة عاطفة – وهو مختار المصنف

مع انها تفيد الإضراب تفيد الاستدراك أيضا نحو ماجاءني زيد لكـن عمـرو جـاء ، وجاءني زيد لكن عمرو لم يجيء ، وفي عطف المفردات نقيضة لا يعني : لا يعطف بها مفرد على مفرد إلا إذا كان قبلها نفي ، فحينئذ تكون نقيضة لا نحو ماجاءني زيـد لكن بكر أي لكن بكر جاءني ، فقد أثبت للثاني ما نفيت عن الأول علـى عكـس لا ، وإنما لا يعطف بها المفرد على المفرد إلا فيما كان قبلها نفي ليعلم المغايرة بـين مـا قبلها ، وما بعدها فإنها يجب أن تقع بين الكلامين المتغايرين .

حروف النفي

(قال : حروفُ النفي ما لنفي الحالِ[1] **والماضي القريبِ منها نحو ما يفعلُ الآنَ ومـا فعلَ وإن**[2] **نظيرتُها في نفي الحالِ)** أقول : من أصناف الحـروف حـروف النفـي ، وهي: ستة ما لنفي الحال في المضارع نحو ما يفعل الآن ، أوالجملة الاسمية نحو مـا زيد منطلقاً ، أو لنفي الماضي القريب من الحال نحو ما فعل زيد ، وإن " بكسر الهمزة

– فلا يحسن الوقف على ما قبلها ، وقال الجزولي : مخففة ، فيحسن الوقف على ما قبلها ؛ لكونهـا حرف ابتداء ، وقال يونس : في جميع مواقعها مخففة لجواز دخول الـواو عليهـا ، ففـي المفـرد يقدر العامل بعدها ، ويشكل ذلك ؛ اذ يبقى مجرورا بلا جار نحو ما مررت بزيد لكن عمرو ، والقول في الجواب ، والتقدير لكن عمرو مررت به تكلف ؛ اذ جر الجوار ليس بقياسي ، قيل : انه مجرور بجار مقدر . هذا كله اذا لم يدخل الواو ، واما مع الواو ، فهي ليست بعاطفة اتفاقا . ونقل في المغني عن ابن عصفور ، وابن كيسان : ان لكن عاطفة ، والواو زائدة . كذا افاده عبد الحكيم في حواشـي التتمة .

(١) **(قوله ما لنفي الحال والماضي القريب)** اي وتدخل على الفعل المضارع غالبا ، وتخلصه للحال ، وتدخل على الماضي القريب.قال المصنف في المفصل : قال سيبويه اما ما فهي نفي لقول القائـل هو يفعل اذا كان في فعل الحال ، واذا قال لقد فعل ، فان نفيه ما فعل ، فكأنه قيل والله مـا فعـل . انتهى

(٢) **(قوله وإن نظيرتها ما)** ولا يجوز اعمالها عمل ليس عند سـيبويه ، واجـازه المبـرد . قالـه المصنف في المفصل .

، وسكون النون " نظيرة ما في نفي الحال فقط ، وتدخل في الماضي، والمضارع[1]، والجملة الاسمية[2] نحو إن قام زيد ، وإن يقوم زيد ، وإن زيد منطلق .

(قال : و لا لنفي المستقبلِ والماضي[3] بشرطِ التكرير ونفي الأمرِ والدعاءِ نحو لا يفعلُ زيدٌ وقولُهُ تعالى فلا صدّق ولا صلّى ، وقد لا يتكرّرُ[4] نحو لافعلْ و لا تفعلْ ويسمى النهي ، ولا رعاكَ اللهُ ويسمى الدعاءَ) أقول: قوله : ويسمى النهي معناه أن المثال المذكور أعني لا تفعلْ يسمى نهيا إذ نفي الأمر نهي ، وقوله : لافعل مثال لنفي الماضي بلا تكرير ، وقد جاء في الشعر أيضا نحو :

أي أمر سيىء لافعله
....

والباقي ظاهر.

(قال : ولا لنفي العامِ نحو لا رجلٌ في الدارِ ولا امرأةٌ ولغيرِ العامِ نحو لا رجلٌ فيها ولا امرأةٌ ولا زيدٌ فيها ولا عمروٌ) أقول: قد يجيء لا لنفي العام أي لتدل على نفي جنس مدخولها وهي التي تسمى لا لنفي الجنس[5]، ولا تدخل إلا على

---

(١) **(قوله والمضارع)** نحو ﴿ إِن يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ إِنَـٰثًا ﴾ .

(٢) **(قوله والجملة الاسمية)** نحو ﴿إِنِ ٱلْكَـٰفِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ ﴾ ومنه قوله تعالى ﴿ وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ ﴾ اي وما احد من اهل الكتاب ، فحذف المبتدأ ، وبقيت صفته . قاله في المغني . وفي عملها اذا دخلت على الاسمية خلاف: منعه البصريون ، واجازه الكسائي ، واكثر الكوفيين ، وابن السراج ، والفارسي . أقول : وابن جني ، واختلف النقل عن سيبويه ، والمبرد . قاله المرادي ، والصحيح عنده اعمالها لثبوته نظما ، ونثرا . كذا افاده البيتوشي في صرف العناية .

(٣) **(قوله ولا لنفي المستقبل والماضي)** قال سيبويه : واما لا ، فتكون نفيا ؛ لقول القائل هو يفعل ، ولم يقع الفعل ، وقد نفى بها الماضِي في قوله تعالى ﴿ فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ ﴾ انتهى كذا في المفصل .

(٤) **(قوله وقد لا يتكرر)** وهو قليل جدا كما في قوله تعالى ﴿ فَلَا ٱقْتَحَمَ ٱلْعَقَبَةَ ﴾ وذكر المصنف كما نقله عنه البيتوشي في صرف العناية : أنّ لا في ﴿ فَلَا ٱقْتَحَمَ ٱلْعَقَبَةَ ﴾ مكررة معنى لان المعنى : فلافك رقبة ، ولا اطعم مسكينا الا ترى انه فسر اقتحام العقبة بذلك .

(٥) **(قوله وهي التي تسمى لا لنفي الجنس)** وتسمى لا التبرئة .

النكرة[١]، وقد يجيء لا لنفي غير العام[٢] أي لتدل على نفي فرد من أفراد جنس مدخولها، وقد تدخل على المعرفة، والنكرة[٣]، والأمثلة ظاهرة.

(قال: ولم ولما لنفي المضارعِ وقَلبِ معناهُ إلى معنى الماضي، وفي لمّا توقعٌ وانتظارٌ) أقول: إذا قلت لم يضرب زيد، ولما يضرب زيد كان معناهما ما ضرب زيد، والفرق بينهما أن في لما توقعا، وانتظارا أي انها إنما تنفي فعلا يتوقع، وقوعه، وينتظر بخلاف لم.

(قال: ولن نظيرةُ لا في نفي المستقبلِ ولكن على التأكيدِ) أقول: إذا أردت نفي مستقبل مطلقا قلت: لا أضرب مثلا، وإذا أردت نفيه مع التأكيد قلت: لن أضرب مثلا، وفي بعض النسخ التأبيد بَدَلَ قوله: والتأكيد، وأعلم: أن مذهب الخليل ان أصل لن لا أن، فخففت بحذف الهمزة، والألف، ومذهب الفراء أن نونها مبدلة من الألف، وأصلها عنده لا، فأبدلت الألف نونا، فصار لن، ومذهب سيبويه – وهو الأصح – أنها حرف برأسها.

---

(١) **(قوله ولا تدخل الا على النكرة)** ثم ان كان النكرة مفردا بني معها على الفتح لتضمنها معنى مِنْ الاستغراقية نحو قوله تعالى ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ وقيل: فتحته فتحة إعراب، والتنوين حذف تخفيفا، وان كان مضافا نحو لا طالب علمٍ محروم، أو شبيها به نحو لاخيرا منك حاضر نُصيبَ، ولم يُبْنَ لـئلا يلزم تركب اكثر من شئين. هذا، وقد مر ذكر هذا التفصيل، لكني أعدت ذكره قصدا للفائدة في التذكير لاسيما، وهذا المختصر موضوع للمبتدئين.

(٢) **(قوله وقد يجئ لا لنفي غير العام)** وهي العاملة عمل ليس.

(٣) **(قوله وقد تدخل على المعرفة والنكرة)** وذهب الجمهور الى عدم اعمالها في المعارف، وذهب ابن جني الى جواز ذلك، ووافقه ابن مالك.

حروف التنبيه

(قال : حروفُ[1] التنبيهِ ها نحو ها[2] إن عَمراً بالباب ، وأكثرُ دخولِها على أسماءِ الإشارةِ والضمائرِ نحو هذا وهاتا وهاأنا وهاأنت وأَمَا[3] وألاَ مُخففَانِ نحو أَمَا إنك خارجٌ وألاَ إن زيداً قائمٌ) أقول : سمى هذه الحروف حروف التنبيه لأن الغرض من الإتيان بها أول الكلام تنبيه المخاطب على الإصغاء إلى ما قاله المتكلم لئلا يفوت غرضه ، وإنما أكثر دخولها على أسماء الإشارة ، والضمائر لضعف دلالتها على مدلولها .

حروف النداء

---

(١) (قوله حروف التنبيه) قال ابن الحاجب في امالي المسائل المتفرقة : تسميتها حروف التنبيه أولى من تسميتها بحروف الاستفتاح لان اضافتها الى المعنى المختص به أولى من اضافتها الى امر ليس من دلالتها والتنبيه من دلالة هذه الحروف بخلاف الاستفتاح . انتهى . قال عبد الحكيم : وفي بعض الشروح حروف التنبيه وضعت لتنبيه المخاطب قبل الشروع في الكلام ، وتحريضه على حسن الاستماع فاندفع ما قيل : انها اصوات وضعت لغرض التنبيه ، فالأليق ان تجعل من قبيل الحروف الزائدة .

(٢) (قوله ها) وهي حرف تنبيه اتفاقا لأزالة الغفلة في تعقل مدخولها لانها لاتدخل في الاكثر الا على ضمير مرفوع منفصل ، أو اسم اشارة ، وفهمهما يقتضي مزيد تيقظ ، وقيل : لايدخل الا على اسم الاشارة الا انه كثيرا ما يفصل بينها ، وبين اسم الاشارة بالضمير نحو قوله تعالى ﴿هَٰٓأَنتُمْ أُوْلَآءِ﴾ وبالقسم نحو : ها لعمرُ الله ذا ، وبغيرها قليلا ، وليس لها صدر الكلام الا اذا فصل بينها ، وبين ذا . كذا قاله العصام في شرح الكافية .

(٣) (قوله وأما وألا) جَعْلُهما حرفَ تنبيهٍ مذهبُ بعضٍ ، والمشهور انهما حرفا استفتاح اي حرفا ابتداء يبتدأ الكلام بهما ، ويجعلان علامة للابتداء. قال عبد الحكيم : ومع ذلك يفيد ألا ، وأما تحقيق ما بعدهما لتركبها من همزة الاستفهام الانكاري ، وحرف النفي ، ولذا لا تكاد تقع الجملة بعد الا المصدرة بما تلقى به من القسم نحو قوله تعالى ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ وأما من مقدمات اليمين نحو أما والذي لايعلم الغيب غيره . انتهى

(قال : حروفُ[1] النداءِ يا وأيا وهيا للبعيدِ[2] وأي[3] والهمزةُ للقريبِ ووا للمنـــدوبِ)

أقول : المراد بالبعيد هو البعيد حقيقة ، أوالمنزّل بمنزلته كالنائم ، والساهي ، وإنمــا اختصت الثلاثة بالبعيد لأن المنادى البعيد ، والمنزل بمنزلته يحتاج إلى تصويت أبلــغ مما يحتاج إليه القريب ، والتصويت في هذه الثلاثة أبلغ منه في الأخيرتين ، وخصت أي ، والهمزة للقريب كمن بين يديك ؛ لأن رفع الصوت في ندائه لا يكون مطلوبــاً ، وهما خاليتان عن رفع الصوت ، وبعض يثلث القسمة ، فيقول يــا أعــمّ الحــروف ، ويستعمل للبعيد ، وللمتوسط ، والقريب ، وأيا ، وهيا للبعيد ، وأي ، والهمزة للقريب ، ووا للمندوب خاصة ، وقد تقدم معنى المندوب ، وإنما ذكر المصنف (وا) في حروف النداء لاشتراكهما في إفادة التخصيص ، ولهذا ذُكرَ المندوب في باب المنادى .

---

(١) **(قوله حروف النداء)** بكسر النون مصدر نادى ، وقد يضم بجعله من قبيل الأصوات كالصُراخ، والبكآء ، وفي الاصطلاح : طلب الاقبال بحرف نائب لأدعو ، وقيل : انها أفعال لتمامها بما بعدها ، ورده ابن الحاجب لان بناء بعضها ليس بناء الاسم ، وبانه ليس لها مرفوع مظهر لعــدم التقــدم ، ولامتكلم لأمتناع استتاره في اسماء الافعال ، ولامخاطب لانها مدعَو لا داعٍ . انتهى افاده عبد الحكيم .

(٢) **(قوله للبعيد)** هذا عند المصنف ، وذهب ابن الحاجب الى ان (يا) وحدها تسـتعمل للقريــب ، والبعيد ، فعلى هذا اذا استعملت يا في القريب فهو على الحقيقة عند ابن الحاجب ، ومنــزل منزلــة البعيد لنكتة عند المصنف .

(٣) **(قوله أي والهمزة للقريب)** هذا مذهب المصنف ، والصحيح في أي انها لنداء البعيــد ، وكــذا الهمزة ، وكون الهمزة من احرف النداء حكاه الاخفش ، والكوفيون ، ولم يذكره سيبويه في كتابــه ، بل ، ولا في شيء من كلامه . كذا افاده في صرف العناية .

حروف التصديق

(قال : حروفُ[١] التصديق نعم[٢] لتصديق الكلامِ المثبتِ والمنفي في الخبرِ والاستفهامِ كقولكَ لمَنْ قال: قامَ زيدٌ أولم يقمْ زيدٌ نعم ، وكذلك إذا قال : أقامَ زيدٌ أو ألم يقمْ نعم) أقول : سمّيت هذه الحروف حروف التصديق لأن المتكلم بها يصدق المُخبِرَ فيما أخبره ، وتسمى حروف الايجاب أيضا .

(قال : وبلى[٣] تختصُّ بالمنفي خبراً ، أو إستفهاماً) أقول : مثاله أن يقال : ما قام زيد ، ولم يقم ، فيقال بلى أي بلى قام زيد ، ومثال الاستفهام قوله تعالى ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾ أي بلى أنت ربنا وههنا لو قيل: نعم لكان[٤] كفراً إذ كان معناه لست بربنا .

---

(١) **(قوله حروف التصديق)** وسماها في التسهيل حروف الجواب لانها في جواب احد لا محالة. قال العصام : هذه الحروف علامات لأثبات شئ سبق إما كما هو ، وإما بازالة نفيه . انتهى .

(٢) **(قوله نعم)** بالسكون ، وفيه اربع لغات : فتح العين ، وكسرها ، وتبديلها حاء ، وكسر النون اتباعا لكسرة العين .

(٣) **(قوله بلى)** حرف بالاجماع ، والصحيح ان عجزها اي آخرها – وهو الالف – جزء منها ، فهي ثلاثية الوضع ، وقيل : ان الفها زائدة للتأنيث اللفظي كتاء ربّه ، وثمة ، ولعلة ، ولات. بدليل سماع إمالتها ، فهي ثنائية الوضع ، واجيب بان إمالتها شاذة ، فلهذا لم يقرأ بها أحد من مشاهير القراء على ان سيبويه عدّ كثرة الاستعمال من اسباب الامالة ، فلعلهم أمالوها لذلك ، أو لانها نزلت منزلة الفعل كرَمَى للمشابهة اللفظية كما في المغني وهي حرف جواب مختصة بالنفي فلاتقع الا بعد نفي ، أو في المعنى وهو الاستفهام الانكاري وتكون رداً له أقتَرَنَ استفهامٌ ، أو لا . كذا في صرف العناية . قال ابن الحاجب : بلى مختصة بايجاب النفي . قال شارح كافيته عبد الرحمن الجامي : يعني تنقض النفي المتقدم ، وتجعله ايجابا سواء كان ذلك النفي مجردا عن الاستفهام نحو بلى في جواب مَنْ قال : ماقام زيد اي قد قام أو مقرونا به – اي بالاستفهام – فهي إذن لنقض النفي الذي بعد ذلك الاستفهام كقوله تعالى ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾ اي بلى انت ربنا . انتهى بزيادة ما بين الشارحتين .

(٤) **(قوله لكان كفرا)** قال المولى نور الدين الجامي : وقيل يجوز استعمال نعم ههنا بجعلها تصديقا للاثبات المستفاد من إنكار النفي ، وقد اشتهر هذا في العرف ، فلو قال احد : يازيد أليس لي عليك الف درهم ، وقال زيد : نعم يكون إقرارا ، ويقوم مقام بلى لتقرير الاثبات بعد النفي . انتهى قال العصام في شرح الكافية : وقيل : قد يستعمل نعم مكان بلى في جواب الاستفهام عن النفي على سبيل

(قال : وأجل[١] **وجَيْر**[٢] **تختصانِ بالخبرِ نفياً أوإثباتاً)** أقول : مثاله : أن يقال : ما قام زيد ، أوقام زيد ، فيقال أجل ، أوجير.

(قال : وإي[٣] **مختصةٌ بالقسمِ فيقال : إي واللهِ)** أقول : معناه أن إي لا تستعمل الا مع القسم مثل أن يقال: أقام زيد فيقال إي والله .

التقرير اي الحمل على الاقرار ، فلا كفر في نعم جوابا لقوله ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ وقد تعورف هذا حتى قال الفقهاء : لو قيل في جواب ليس لي عليك دينار : نعم لزم الدينار. انتهى

(١) **(قوله وأَجل)** " بسكون اللام " حرف جواب مثل نعم تكون لتصديق الخبر ، ولتحقيق الطلب. تقول لمن قال قام زيد : أجل تصديقا له في الاخبار بقيام زيد ، ولمن قال لك : إضربْ ؛ أجل وعداً له بتحقيق طلبه . انتهى . قال المالقي في رصف المباني : ولاتكون أجل جوابا للنفي ، ولا للنهي. انتهى. وقال غيره : هي لتصديق الخبر ماضيا كان ، أو غيره موجبا ، أو غيره ، ولاتجيء جوابا للاستفهام ، وعن الاخفش : انها تكون في الخبر ، والاستفهام الاانها في الخبر أحسن من نعم ، ونعم في الاستفهام أحسن منها . انتهى كذا في صرف العناية فظهر بهذا ما في عبارة الشارح من قصور فافهم .

(٢) **(قوله وجير)** حرف جواب بمعنى نعم مبنية على الكسر كأمس ، والفتح ككيف ، لا اسم بمعنى حقا كما نسب الى سيبويه فيكون مصدرا ، ولا اسم بمعنى أبدا فيكون ظرفا ، والا اعربت ، وحُلِّيتْ بأل . قال البيتوشي:

مثل نعم جَيْرِ وَعدّتْ حَرْفَا مَبْنِيَّةً بناءَ أمسِ كيفا

(٣) **(قوله إيْ مختصة بالقسم)** قال في المفصل : لا تستعمل الا مع القسم اذا قال لك المُسْتَخبِر : هل كان كذا . قلت : إي والله ، والله إي ، وإي لعمري ، وإي هاالله ذا . انتهى . قال البتوشي : حرف بمعنى نعم تكون لتصديق مخبر ، أو اعلام مستخبر ، ووعد طالب لكنها مختصة بالقسم ، ونعم اعم موردا كقوله تعالى ﴿وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقٌّ هُوَ قُلْ إِي وَرَبِّي﴾ واذا وليها واو القسم تعين إثبات يائها ، واذا حذف الواو في إي والله جاز في يائها ثلاثة اوجه: حذفها ، وفتحها ، واثباتها ساكنة ، فيلتقي ساكنان على غير حده لكونهما في كلمتين ، وجواز ذلك من خصائص لفظة الله كما في (آالله) و (ها الله) كذا قيل . انتهى . وقد اشترط بعض النحاة وقوعها بعد الاستفهام غالبا ، وفي مغني اللبيب : ان إي بمعنى نعم يقع بعد قام زيد ، وهل قام زيد ، وإضرب زيدا ، ونحوهن كما يقع نعم بعدهن ، وزعم ابن الحاجب : انها لاتقع الا بعد الاستفهام . انتهى فظهر لك ان اشتراط تقدم الاستفهام عليها قول مرجوح ، والراجح ما ذهب اليه المحققون من عدم الاشتراط ، ومنهم المصنف . رحمه الله تعالى .

حروف الاستثناء

(قال: حروف[1] **الاستثناءِ إلا ، وحاشا**[2] **، وخلا**[3] **، وعدا**[4]**)** أقول : قد تقدَّم بيانُ ذلك ، فإن قلت: كيف جعل هذه الحروف مرة من حروف الإضافة ، وأخرى صنفا برأسها قلت : ذلك لتعدد الاعتبارين فيها .

حرفا الخطاب

(قال : حرفا الخطابِ الكافُ والتاءُ في ذاكَ[5]**)**

---

(١) **(قوله حروف الاستثنآء)** هي التي يستخرج بها مابعدها من حكم ما قبلها إيجابا ، أو سلبا قاله الأهدل.

(٢) **(قوله وحاشا)** ذهب سيبويه الى انها حرف جر مطلقا ، وتبعه على هذا اكثر البصريين ، وذهب المازني ، والمبرد ، والاخفش ، والزجاج ، والجرمي ، والفرآء الى انها تستعمل حرفا تارة ، وفعلا تارة أخرى ، وذهب جمهور الكوفيين الى انها فعل دائما ، وفيها لغات ذكرها الأهدل في الكواكب الدرية فارجع اليه إن شئت .

(٣) **(قوله وخلا)** يستعمل حرفا كما يستعمل فعلا باتفاق النحاة .

(٤) **(قوله وعدا)** يستعمل حرفا كما يستعمل فعلا عند غير سيبويه اما سيبويه فانه لم يحفظ الا فعليته ، فلا يجوز الجر به عنده .

(٥) **(قوله في ذاك)** لا خلاف في ان هذه الكاف حرف معنى ، واتصالها باسم الاشارة دليل على بُعْد المشار اليه ، وقيل (ذاك) للمتوسط و (ذلك) للبعيد وذكر بعضهم : ان هذه الكاف مفتوحة ابدا سواء خاطبت بها أنثى ، أم ذكرا وتلزم على هذه اللغة الإفراد في الاحوال كلها لا يقصد بها حنيئذ الا التنبيه على مطلق الخطاب ، فيقال: ذلك يازيد ، وذلك يا زيدان ، وذلك ياهند ، وذلك ياهندان ، وذلك يازيدون ، وذلك ياهندات. كل ذلك بفتح الكاف ، وفي التسهيل لأبن مالك : انه قد يغني ذلك عن ذلكم، ومنه ﴿ ذَٰلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ ، ﴿ فَمَا جَزَآءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ ﴾ وفيها لغتان أُخريان . احدهما: - وهي الفصحى المشهورة - اختلافها باختلاف المخاطبين تذكيرا ، وإفرادا ، وفروعهما. قال الله تعالى ﴿ ذَٰلِكَ أَن لَّمْ يَكُن رَّبُّكَ ﴾ ، ﴿ قَالَ كَذَٰلِكِ قَالَ رَبُّكِ ﴾ ، ﴿ ذَٰلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّي ﴾ ، ﴿ وَذَٰلِكُمْ ظَنُّكُمُ ﴾ ، ﴿ فَذَٰلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ ﴾ . والثانية: ان تلزم الافراد كاللغة الاولى ، لكنها تفتح في التذكير ، وتكسر في التأنيث. انتهى افاده البيتوشي في صرف العناية .

وأنتَ[1] ويَلحقُهما التثنيةُ والجمعُ والتذكيرُ والتأنيثُ كما يلحقُ الضمائرَ) أقـول : قـد عرفت ذلك في أسماء الإشارة والمضمرات .

حروف الصلة

(قال : حروف الصلة إنْ في ما إنْ رأيتُ زيداً ، وأنْ في لَمّا أنْ جاءَ البشيرُ وما فـي حيثُما ، وفي مهما ، وأينما ، وفبِمَا رحمةٍ مِنَ اللهِ ولا في لئلا يَعلمَ[2] ولا أقسمُ ، ومن في ماجاءني من أحدٍ ، والباءُ في ما زيدٌ بقائمٍ) أقول : هذه الحروف حروف الزيادة ، ويعرف زيادتها بأن[3] اسقاطها لايخل بالمعنى الأصلي ، وتسمى حروف الصلة لأنـه ربما يتوصل بها إلى استقامة الوزن ، أو القافية ، أو المقابلة في النظم ، أو السـجع ، وفائدتها تأكيد المعنى المقصود من الكلام الداخلة هي عليه .

---

(١) (قوله وانت) هي حرف خطاب ، وأنْ هو الضمير عند البصريين ، وبعض الكوفيين ، وذهـب الفراء : الى ان انت برأسه – هو الضمير – كقول البصريين في هو.

(٢) (قوله ولا في لئلا يعلم ولا أُقسم) اي في قوله تعالى ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾ قال عبـد الحكـيم : ذهب اليه جماعة ، ثم اختلفوا ، فقيل : زيدت تؤطئة لنفي الجواب اي لا اقسم بيوم لايُتْرَكُونَ سُدى ، ورد بانه قد يجيء الجواب بعد مثبتا نحو ﴿لَقَدۡ خَلَقۡنَا ٱلۡإِنسَٰنَ فِي كَبَدٍ﴾ وقيل : زيدت لمجرد التأكيـد ، وردّ بانها لاتزاد كذلك صدراً ، بل حشوا ، وفيه نظر ، وذهب جماعة الى انها نافية ، فقيل : المنفي اقسم على ان يكون إخبارا ، لا إنشاء اي لا اعظمه بالاقسام به ، لا استحقاقه إعظاما فوق ذلك . قال الزمخشري : وقيل المنفي شيء متقدم ، وهو ما حكي عنهم كثيرا من انكار البعث اي لـيس الامـر كذلك ، ثم استؤنف القسم . انتهى

(٣) (قوله بان اسقاطها لا يخل بالمعنى) لا أنَّها لا فائدة لها اصلا ، فان لها فوائد في كلام العرب ، اما معنوية ، واما لفظية ، فالمعنوية : تأكيد المعنى كما في من الاستغراقية والباء فـي خبـر مـا ، وليس ، واما الفائدة اللفظية : فهي تزين اللفظ ، وكونه بزياداتها افصح ، وكون الكلمـة ، أو الكـلام بسببها مهيّئا لاستقامة وزن الشعر ، أو لحسن السجع ، أو لغير ذلك ، ولا يجوز خلوها من الفائدتين معا ، والا لعُدَّتْ عبثا ، ولايجوز ذلك في كلام الفصحاء ، لاسيما في كلام الباري تعالى. كذا قالـه المحقق عبد الرحمن الجامي .

حرفا التفسير

(قال : حرفا التفسيرِ أي[١] نحو رَقِيَ أي صَعَدَ وأنْ في نحو ناديتُهُ أن قُمْ ولا يجــيءُ أنْ إلا بعدَ فِعْلٍ في معنى القولِ) أقول : سميتا حرفي التفسير لأنهما وسيلتان إلى تفسير مبهم سبقهما كما فُسرَ بواسطة أي رقي بصعد ، وبواسطة أن ناديت بقم ، والمراد من الفعل الذي في معنى القول مثل المناداة .

الحرفان المصدريان

(قال: الحرفانِ المصدريانِ أنْ وما كقولكَ: أعجبَنِي أن خَرجَ زيدٌ وأريدُ أن تخــرجَ أي خُرُوجُهُ وخُرُوجُكَ وما في قوله تعالى وضاقتْ عليهم الأرضُ بما رحبت أي برَحْبِها) أقول : سميتا مصدريتين لأنهما تجعلان ما بعدهما في تأويل المصدر كما في الكتاب ، وأن المفتوحة المثقلة من الحروف المصدرية أيضا لأنها تجعل ما بعدها فــي تأويــل المصدر كغيرها ، وقد أهمل المصنف ذكرها ، فكأنه نظر الى أنها مختصة بالجملــة الاسمية ، والمصدرية في الفعل أظهر .

حروف التحضيض

(قال : حروفُ التحضيضِ[٢] لولا ولوما

---

(١) (قوله اي) حرف تفسير يفسر بها الجملة كقول الشاعر:

وترمينني بالطرف أي أَنْتَ مُذْنِبٌ ....

والمفرد تقول هذا الغضنفر اي الاسد بخلاف أنْ المفسرة ، فهي لا تقع الا بين الجملتين ، والمفــرد الواقع بعد اي المفسرة عطف بيان ، أو بدل ، لا عطف نسق خلافا للكوفيين ، والمبرد ، وليس لنــا عطف بيان بتوسط حرف الا هذا كذا استفيد من صرف العناية .

(٢) (قوله حروف التحضيض) هو مصدر؛ للتكثير ، والحض على الشيء طلبه ، والحــث عليــه ، وهذه الحروف ظاهرة مركبة كما في المفتاح ، ويحتمل ألاَّ اصلها هلا ابدلت الهاء همزة كذا في تتمة السيالكوتي.

وهلاّ[١] **وألاّ**[٢] **تدخل على الماضي والمستقبل**[٣] **نحو هلاّ فعلتَ وألاّ تفعل)** أقول : هذه الحروف إذا دخلت على الماضي تكون للوم ، والتوبيخ للمخاطب على ترك الفعل ، فإذا قلت : هلاّ أكرمت زيداً ، فقد أردت اللوم ، والتوبيخ للمخاطب على ترك إكرام زيد ، وإذا دخلت على المستقبل يكون للتحضيض أي الحث عليه ، فإذا قلت : هلا تقرأ القرآن يكون المراد حث المخاطب على القراءة ، وسبب التسمية بحروف التحضيض ظاهر .

(قال : ولولا ولوما تكونان أيضا لامتناعِ الشيءِ لوجودِ غيرِهِ فتختصان بالاسم نحو لولا عليّ لهلك عُمَرُ) أقول : معناه : لكن ما هلك عمر لأن علياً ﷺ كان موجوداً ، فلولا هنا لامتناع هلاك عمر ﷺ لوجود علي ﷺ . قيل : سبب هذا[٤] القول أن عمرﷺ أمر برجم الحامل ، فقال له علي ﷺ : إن كانت الأم أذنبت ، فما ذنب الجنين ؟ فقال عمرﷺ : هذا ، وقيل : إن سائلا دخل على النبي ﷺ ، وأنشد له شعراً ، فقال النبي ﷺ لعمر ﷺ : أقْطَعْ لسانه ، فأذهبه عمرﷺ ليقطع لسانه ، فلقيه علي ﷺ ، فقال: ما تريد بهذا الرجل؟ فقال : أَقطَعُ لسانه ، فقال علي ﷺ : أحسن إليه ، فإن الإحسان يقطع

---

(١) **(قوله هلا)** بالتشديد ، واذا خففت كانت اسم فعل بمعنى (عجل) لحث غير العاقل .

(٢) **(قوله والا)** بالتشديد ، واذا خففت كانت تنبيها ، وعرضا ، واستفهاما ، ونفيا .

(٣) **(قوله تدخل على الماضي والمستقبل)** قال المولى الجامي في الفوائد الضيائية : فمعناها اذا دخلت على الماضي : التوبيخ ، والوم على ترك الفعل ، ومعناها في المضارع : الحض على الفعل ، والطلب له ، فهي في المضارع بمعنى الامر ، ولا يكون التحضيض في الماضي الذي قد فات الا انها تستعمل كثيرا في لوم المخاطب على انه ترك في الماضي شيئا يمكن تداركه في المستقبل ، فكانها من حيث المعنى للتحضيض على فعل مثل ما فات. انتهى وانما نقلت هذا مع ان الشارح سيذكر فائدة دخولها على الفعلين لما فيه من الفائدة الجديدة ، وحسن البيان ، والتكرار في حاشيتنا لا يخلو من فائدة ، بل فوائد لطيفة . هذا ، واستغفر الله العظيم واتوب اليه .

(٤) **(قوله قيل سبب هذا القول)** أقول: هذا كذب مفترى وضعته الرافضة الخبيثة ، وهي بيت الكذب قاتلها الله ؛ ارادت به الاساءة الى رسول الله ﷺ أولاً ، والى سيدنا عمر ﷺ ثانيا ، والى سيدنا علي ﷺ ثالثا وهي مثلبة لسيدنا علي ، لامنقبة فليتنبه .

اللسان ، فرجعا إلى النبي ﷺ، فقالا له : أي شيء تعني بالقطع يا رسول الله ؟ فقال ﷺ: الإحسان ، فقال عمر ﷺ : ذلك .

حرف التقريب

(قال : حرفُ التقريبِ قد لتقريبِ الماضي في الحالِ[1] نحو : قد قامتِ الصلاةُ

وتقليلِ المضارعِ[2] نحو إن الكذوبَ قد يَصْدُقُ وفيها توقعٌ وانتظارٌ) أقول : معنى قد يصدق : أن صدقه قليل ، وقوله : فيها توقع ، وانتظار معناه : أنها إنما تدخل في خبر من يخبر المنتظرين بخبره ، ومتوقعيه ، فإن القائل : قد قامت الصلاة انما يخبر به المنتظرين للصلاة ، والمتوقعين اخباره بذلك .

حروف الاستقبال

(قال : حروفُ الاستقبالِ سوف والسينُ وأنْ ولن) أقول : سميت حروف الاستقبال لأنها تخصص المضارع المشترك بين الحال ، والاستقبال بالاستقبال .

---

(١) **(قوله قد لتقريب الماضي في الحال)** اعلم : ان قد اذا دخل على الماضي ، أو المضارع فلا بد فيه من معنى التحقيق ، ثم انه يضاف في بعض المواضع الى هذا المعنى في الماضي التقريب من الحال مع التوقع اي يكون مصدره متوقعا للمخاطب واقعا عن قريب كما نقول : لمن يتوقع ركوب الامير : قد ركب اي حصل عن قريب ما كنت تتوقعه ، ومنه قول المؤذن : قد قامت الصلاة ، ففيه اذن . ثلاثة معان مجتمعة: التحقيق ، والتوقع ، والتقريب ، وقد يكون مع التحقيق ، والتقريب من غير توقع كما تقول : قد ركب زيد لمن لم يتوقع ركوبه . كذا افاده المولى الجامي .

(٢) **(قوله وتقليل المضارع)** المجرد عن ناصب ، وجازم ، وحرف تنفيس اي تفيد (قد) اذا دخلت على المضارع التقليل مع إفادتها التحقيق أولاً كما سبق ذكره نحو ان الكذوب قد يصدق وتستعمل للتحقيق مجردا عن معنى التقليل نحو قوله تعالى ﴿ قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ ﴾ ونحو قوله سبحانه ﴿ قَدْ نَعْلَمُ ﴾ ويجوز الفصل بينها ، وبين الفعل بالقسم نحو قد والله أحسنت ، وقد لعمري بتّ ساهرا. كذا استفدته من الفوائد الضيائية .

حرفا الاستفهام

(قال : حرفا الاستفهامِ الهمزةُ[1] **وهل**[2] **والهمزةُ أعمُّ تَصرفاً منهُ وتُحذفُ عند الدلالةِ نحو زيدٌ عندكَ أم عمروٌ وللاستفهامِ صدرُ الكلامِ)** أقول : الهمزة أعم من جهة التصرف من هل إذ كلّ موضع يقع فيه هل يقع فيه الهمزة من غير عكس ، فإن الهمزة تستعمل مع أم المتصلة[3] نحو أزيد عنك أم عمرو دون هل ، وتدخل على أسم منصوب[4] بفعل مضمر نحو أزيداً ضربته دون هل ، وعلى المضارع إذا كان بمعنى اللوم ، والتوبيخ نحو أتضرب زيدا ، وهو أخوك دون هل[5] ، وعلى الواو العاطفة[6] ،

---

(١) **(قوله حرفا الاستفهام الهمزة)** اي مسماها .

(٢) **(قوله وهل)** قال سيبويه : ان هل بمعنى قد إلا انهم تركوا الهمزة قبلها ؛ لانها لاتقع الا في الاستفهام ، وقد تستعمل معها كقوله :

.... أَهَلْ رأونا بسَفْحِ القاعِ ذي الأكَمِ

وقد تستعمل مجردة عن معنى الاستفهام كقوله تعالى ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ﴾ اي قد اتى . انتهى كذا قاله البَرْدَعي في حدائق الدقائق .

(٣) **(قوله تستعمل مع أم المتصلة)** ووجه ذلك ان هل لطلب التصديق ، والسوال بأم المتصلة عن التعيين بعد حصول التصديق . انتهى كذا في الحدائق .

(٤) **(قوله على اسم منصوب بفعل مضمر)** لان السؤال في هذا المثال عن متعلق الضرب اي لطلب تصور المفعول الذي يدل عليه تقديمه على الفعل ، وإتلاؤه حرف الاستفهام ، وهل مقصور على طلب التصديق ، وصدور الضرب في هذا المثال عن المخاطب ووقوعه على محل (ما) مقطوع السائل ، فالتصديق حاصل ، والمطلوب تصور المفعول ، وتعيُّنه . انتهى كذا في سعد الله البَرْدَعي .

(٥) **(قوله اتضرب زيدا وهو اخوك دون هل)** اما عدم جواز هل ؛ فلانها ؛ لتخصيص المضارع بالاستقبال بحكم الوضع كالسين ، وسوف ، فلايصح استعمالها لأنكار الفعل الواقع في الحال بمعنى انه لاينبغي ان تقع كما يصح استعمال الهمزة لذلك. انتهى . فقوله : وهو اخوك قرينة على ان المراد إنكار الضرب الواقع في الحال ، لا الاستفهام عن وقوع الضرب في المستقبل . كذا وجّهه السكاكي . كذا استفيد .

(٦) **(قوله وعلى الواو العاطفة وفائها وثم...)** ووجه ذلك ان هل بمعنى قد في الاصل ، وقد من خواص الفعل ، فاذا رأتِ الفعل في الذيل لم ترض بحيلولة الحائل ، وحنتْ الى الألف المألوف ، وهو

وفائها وثم كقوله تعالى ﴿أَوَكُلَّمَا عَاهَدُواْ عَهْدًا﴾ و﴿أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًا﴾ و﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُم﴾ دون هل ، والدليل في زيد عندك أم عمرو على حذف الهمزة وجود أم فإن أم المتصلة لا تستعمل إلا مع الهمزة ، وإنما يكون للاستفهام صدر الكلام لأنه يدل على نوع من أنواع الكلام ، وكلّ ما كان كذلك يكون له صدر الكلام .

حرفا الشرط

(قال : حرفا الشرط إنْ للاستقبالِ وإنْ دخلتْ على الماضي ولو للماضي وإنْ دخلتْ على المستقبلِ[1]) أقول : مثال إن : نحو إن ذهب زيد ذهبت معه ، فإن المعنى إن يذهب هو أذهب أنا معه ، ومثال لو : نحو لو يخرج زيد أخرج معه ، فإن المعنى لو خرج هو خرجت أنا معه .

(قال : ويجيءُ فعلا الشرطِ والجزاءِ مضارعينِ أوماضيينِ أوأحدُهُما ماضياً والآخرُ مضارعاً فإن كانَ الأولُ ماضياً والآخرُ مضارعاً جَازَ رَفْعُهُ وجَزْمُهُ نحو إن ضربْتَني أضربكَ) أقول : للشرط والجزاء أربعة أحوال ؛ لأنهما إما أن يكونا مضارعين نحو إن تضرب أضربك ، فالجزم واجب فيهما وإما أن يكونا ماضيين نحو إن ضربتَ ضربتُ

: معانقة الفعل معانقة العاشق بالمعشوق بخلاف ما إذا لم تره ذهلتْ عنه ، وتسلّتْ . انتهى كذا في حدائق الدقاق .

(١) **(قوله ولو للماضي وان دخلت على المستقبل)** اعلم : ان لو الشرطية عقد السببية ، والمسببية بين الجملتين بعدها ، وهي قسمان : الاول : تصرف لو الماضي بعدها الى المستقبل ، وفي هذا يقول النحاة : ان لو يليها المستقبل كقوله تعالى ﴿وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَكُواْ مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَـٰفًا خَافُواْ عَلَيْهِمْ فَلْيَتَّقُواْ ٱللَّهَ﴾ فهي حينئذ بمعنى إنْ ، وفيه بحث مذكور في المطولات . الثاني : ما ذكره المصنف من كونها للماضي ، وان دخلت على المستقبل و بهذا فارقت إنْ ؛ لانها لعقد السببية ، والمسببية في المستقبل ، ولهذا يجوز لو جاءني أكرمته لكنه لم يجيءْ بخلاف ان جاءني اكرمته لكنه لم يجيءْ ، وتفيد لو في هذا القسم امتناع شرطها دائما مثبتا كان ، أو منفيا خلافا للشلوبين . هذا خلاصة ما ذكر في كتب الأئمة النحاة كذا استفيد من صرف العناية ، والله اعلم .

، ولا جزم فيهما وإما أن يكون الجزاء ماضيا ، والشرط مضارعا نحو إن تضرب ضربت ، وحينئذ يجب الجزم في الشرط ، ويمتنع في الجزاء ، وإما أن يكونا بالعكس نحو إن ضربتني أضربك ، ويمتنع حينئذ الجزم في الشرط ، ويجوز في الجزاء الجزم على القياس ، والرفع لأن حرف الشرط لما لم يعمل في الشرط مع قربه منه ففي الجزاء مع البعد بالطريق الأولى .

(قال : وتدخلُ الفاءُ في الجزاءِ إذا لم يكنْ مستقبلاً أوماضياً في معناهُ نحو إن جِئتَنِي فأنتَ مُكرمٌ وإنْ تكرمْنِي اليومَ فقد أكرمْتُكَ أمسِ) أقول : قوله : تدخل الفاء في الجزاء معناه : أنه يجب أن تدخل الفاء في الجزاء بشرطين ، وذلك مثل الجملة الاسمية ، والماضي الصريح ، وكذا حكم الأمر ، والنهي نحو إن أتاك زيد فأكرمه ، وإن ضربك عمرو فلا تكرمه ، وإنما يجب دخول الفاء في هذه المواضع لامتناع تأثير حرف الشرط في الجزاء إذا كان واحداً من هذه الأربعة ؛ فيجب دخول الفاء ليربطه بالشرط ، وإنما قال: اذا لم يكن مستقبلا ، أوماضيا في معناه لأنه إذا كان مستقبلا بأن يكون مضارعا مثبتاً ، أومنفياً بلا يجوز الوجهان ، وإذا كان ماضيا في معناه يمتنع دخول الفاء ، وإنما قيّدنا جواز الوجهين في المضارع المنفي بكونه منفياً بلا لأنه إذا كان منفيا بلن مثلا يجب الفاء كقوله تعالى ﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ ﴾ وأعلم : أنه قد يقام إذا مقام الفاء كقوله تعالى ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ أي فهم يقنطون ، وتحقيق ذلك : أن إذا هذه للمفاجئة، فهي في معنى فاجأت ، فالجزاء حينئذ في الحقيقة فعل ماض ، وإذا كان كذلك لم يحتج إلى الربط ، والتقدير : وإنْ تصبهم سيئة فاجأت زمان قنوطهم .

(قال: وتزادُ عليها ما للتأكيدِ ولها صدرُ الكلامِ ولا تدخلُ إلا على الفعلِ) أقول : مثال ذلك قوله تعالى﴿ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى ﴾وسبب صدارتها ما ذكرنا في الاستفهام ، ولا تدخل إلا على الفعل لأن الشرط يجب أن يكون فعلا ، فإن كان ملفوظا فذاك ، وإلا فيجب أن يقدر كقوله تعالى ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ﴾ و ﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ ﴾ فأن التقدير : وإن أستجارك أحد ، وقل لو تملكون أنتم .

(قال : وإذن جوابٌ وجزاءٌ وعملُها في فعلٍ مُستقبلٍ غيرِ مُعتَمِدٍ على ما قَبلَها وتُلغيها إذا كانَ الفعلُ حالاً كقولِكَ لمن حَدَّثَكَ إذن أظنُكَ كاذباً أومُعتمِداً على ما قبلَها نحو أنا إذن أُكرِمُكَ) أقول : من نواصب الفعل المضارع إذن ، وهي : جواب ، وجزاء أي تقع في كلام من يجيب متكلماً ، ويخبره بجزاءه على فعله الذي دل عليه كلامه كقولك لمن قال: أنا آتيك إذن أكرمك ، فإن قولك إذن أكرمك جواب لقائل أنا آتيك ، ودليل على جزاء فعله أعني إكرامك إياه وباقي الكلام على إذن قد قررنا عند تقرير نواصب الفعل المضارع لِمَا كان أليق هناك.

حرف التعليل

(قال : حرفُ التعليل كي نحو جِئتُكَ كي تُكْرِمَنِي) أقول : قد ذكر في بعض النسخ لام التعليل هنا أيضا ، وشرحها بعض الشارحين ، وذلك توهم لأن لام التعليل إنما هي اللام الجارة إذا أستعملت بمعنى كي فلا تكون مستقلة بنفسها في التعليل ، ولذلك لم يذكرها المصنف في المفصل ، وفي الأُنموذج أدرجها المُحرِّفُونَ .

حرف الردع

(قال: حرفُ الردعِ[1] كلا تقول لمن قال: فلان يُبْغِضُكَ كلا أي إرتدعْ[2]) أقول : الردع : الزجر ، والمنع ، وأرتدع أي أمتنع .

---

(١) (قوله حرف الردع) حرف بسيط عند المحققين ، وقال ابن يعيش : انها مركبة من كاف التشبيه ، ولام مشددة لتخرج من التشبيه .

(٢) (قوله اي ارتدع) وقد تكون زجراً عن فعل فيه الممنوع كقولك : لمن يذم عالما : كلا . ولابد فيها من تقدم كلام يُرَدُّ بها سواء كان من كلام مَنْ يتكلم بها على سبيل الانكار كقوله تعالى ﴿يَقُولُ ٱلْإِنسَٰنُ يَوْمَئِذٍ أَيْنَ ٱلْمَفَرُّ ۝١٠ كَلَّا لَا وَزَرَ﴾ أو على سبيل الحكاية كقوله تعالى ﴿قَالَ أَصْحَٰبُ مُوسَىٰٓ إِنَّا لَمُدْرَكُونَ ۝٦١ قَالَ كَلَّآ﴾ أو كلام غيره كما في مثال المصنف ، ويجوز الوقف عليها لانها ليست من تمام ما بعدها . انتهى . كذا استفيد

اللامات

(قال : اللاماتُ لامُ التعريفِ نحو المرءُ بأصغريهِ وفعلَ الرجلُ كـذا الاولـى للجـنسِ والثانيةُ للعهدِ) أقول : اللامات ثلاثة أقسام ساكنة ، ومفتوحة ، ومكسورة ، والسـاكنة واحدة ، والمفتوحة أربعة ، والمكسورة واحدة أيضا ، فلام التعرف إما للجـنس نحـو المرء بأصغريه اي حقيقة المرء أعني تبين معانيه ، وتقومها إنما يتحقق بالأصغرين ، وهما القلب ، واللسان لأن أحدهما منشأ المعاني ، والآخر مظهرها ، وإما للعهد نحـو فعل الرجل كذا أي الرجل المعهود ، والهمزة قبلها عند سيبويه للوصل ، ولذلك تسقط في الدرج ، وقال الخليل : إن الهمزة ، واللام تفيدان معا التعريف ، فالهمزة قطعية ، والسقوط للدرج إنما هو للخفة ، فإنها كثيرة الاستعمال .

(قال : ولامُ القسمِ نحو واللهِ لأفعلنَّ كذا والمُوطِّئةُ له فـي نحـو واللهِ لأن أكرمتنـي لأكرمنَّك) أقول : لام القسم هي التي تدخل على جوابه ، واللام الموطئة له هي التـي تدخل على حرف شرط تقدَّمه قَسَمٌ لفظا كما في الكتاب ، أو تقديراً كما في قوله تعالى ﴿ لَئِنْ أُخْرِجُواْ لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ ﴾ فإن التقدير : والله لأن أخرجوا ، وسميت الموطئة له أي المهيئة من قولهم : وطئته أي هيئته لتهيئتها الجواب للقسم في دلالتها على أنه لـه لا للشرط .

(قال : ولامُ جوابِ لو ولولا ويجوزُ حذفُها) أقول : مثاله قوله تعالى ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ ، ﴿ فَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَكُنتُم مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴾ وهي بمنزلة الفاء في جواب إنْ ليربطه بالشرط ، ويجوز حذفها إذا عُلِمَتْ كقوله تعـالى ﴿ لَوْ نَشَآءُ جَعَلْنَٰهُ أُجَاجًا ﴾ أي لجعلناه .

(قال: ولامُ الأمرِ وتسكن عند واوِ العطفِ وفائِـهِ) أقـول : مثالـه قولـه تعـالى ﴿ فَلْيَسْتَجِيبُواْ لِى وَلْيُؤْمِنُواْ بِى ﴾ .

(قال : ولامُ الابتداءِ في نحو لَزيدٌ قائمٌ وإنَّه لَيذهَبُ) أقول : فائدتها تأكيـد مضـمون الجملة التي دخلت عليها ، وتلك الجملة إما أسمية نحو لزيد قائم ، وإما فعلية ، وفعلها مضارع نحو إنه ليذهب .

تاء التأنيث الساكنة

(قال : تاءُ[1] التأنيثِ الساكنةُ[2] وهي التي لَحِقَتْ أواخرَ الافعالِ الماضيةِ نحو ضربتْ للإيذانِ من أولِ الأمرِ بأنَّ الفاعلَ مؤنثٌ وتتحركُ بالكسرِ عندَ ملاقاةِ الساكنِ نحو قـد قامتِ الصلاةُ) أقول : إنما سكنت لأنها مبنية ، والأصل في البناء السكون .

نون المؤكدة

(قال : النونُ[3] المؤكِّدةُ ولا يُؤكَّدُ بها إلا المستقبلُ الذي فيهِ معنى الطلبِ[4]) أقــول : إنما أشترط الطلب في مدخولها لأن التأكيد إنما يناسب كلاما يتوصل به إلى تحصـيل مطلوب ، وإنما أشترط الاستقبال لأن الطلب لا يكون إلا فيه ، فلا يؤكد بها الماضي ، والحال بل يؤكد بها المستقبل[5]، والأمر[6]، والنهي ، والاستفهام ، والتمني والعَرْض[7]

---

(١) **(قوله تاء التأنيث الساكنة)** اي في الاصل ، وخرجت بالساكنة المتحركة ؛ لانها ليست معـدودة في الحروف لانها مختصة باسم حتى صارت كالجزء ، واجري الاعراب عليها .

(٢) **(قوله تاء التأنيث الساكنة)** هي كلمة برأسها فلذا عدت حرفا وبُين احكامها استقلالا .

(٣) **(قوله النون المؤكدة)** خفيفة ساكنة ، وثقيلة مفتوحة ، وهما اصلان عنـد البصـريين ، واما الكوفيون ، فعندهم الثقيلة اصل ، ومعناها التأكيد ، وقال الخليل : التأكيد بالثقيلة أبلغ .

(٤) **(قوله الذي فيه معنى الطلب)** لان وضع النون لتأكيد حصول الشيء اما في الخـارج ، أو فـي الذهن ، والمطلوب لايكون ماضيا ، ولاحالا ، ولاخبرا مستقبلا ، وما ورد من دخولها علـى اسـم الفاعل تشبيها له بالمضارع في نحو اقائلن احضروا الشهود ، ومن دخولها على الفعل الماضي فـي نحو دامن سعدك إضطراري .

(٥) **(قوله بل يؤكد المستقبل...)** لم يذكر النفي لقلته ، فانه لما شابه النهي اعطي حكمـه ، فيكـون إنشاء حكما ، ووجه المشابهة : انه كالنهي في الصورة ، وانهما غير موجبين ، وفي كون حرفيهمـا لفظ لا ، وذكر في المفصل : القسم ، ولعل الشارح أدرجه في المستقبل فافهم .

(٦) **(قوله والامر)** غائبا كان ، أو مخاطبا معلوما كان ، أو مجهولا .

(٧) **(قوله والعَرْض)** بفتح العين ، وسكون الراء .

نحو والله لأفعلن كذا ، وأضربن ، وليخرجن ، وهل يذهبن ، والا تنزلن وليتك ترجعن .

(قال : والخفيفةُ تقعُ حيثُ تقعُ الثقيلةُ الا في فعلِ الاثنينِ وجماعةِ المؤنثِ لاجتماعِ الساكنينِ على غيرِ حَدِّهِ[١]) أقول : هذه النون إما خفيفة ساكنة أو ثقيلة مشددة مفتوحة وتمام مباحثها مذكور في التصريف وقد شرحوها في شرحه.

---

(١) **(قوله لاجتماع الساكنين على غير حده)** اي مرتبته في الجواز التي لا يجوز ان يتجاوزها فيه ، فان للألتقاء الساكنين طريقتين : طريقة يمنع فيه الالتقاء : وهي ان لا يكون الحرف الاول مداً ، والثاني مدغما ، وطريقة : يجوز فيها الالتقاء ، وهي ان يكون الحرف الاول مداً ، والثاني مدغما ، وفي دخول الخفيفة على التثنية وجمع المؤنث يلزم التقاء الساكنين على غير حده لان الاول ، وان كان حرف مد الا ان الثاني ليس مدغما ، وذلك لا يجوز لان الروابط بين الحروف الحركات ، فان فقدت في اثنين منها لا يمكن ربط أحدهما بالاخر ، ولايجوز حذف احدهما اذ في حذف الالف من المثنى يلزم الالتباس بالواحد ، ومن جمع الاناث يلزم بطلان العمل ، واجتماع النونين ، وفي حذف النون يلزم بطلان الغرض ، وتحريك النون خلاف وضعها واما الثقيلة اذا دخلت على التثنية ، وجمع المؤنث ، فانه ، وان كان في ذلك التقاء الساكنين ، لكنه على حده ، ومرتبته ، وطريقته التي تجوز أنْ يتجاوزها اذ الاول حرف مد ، والثاني مدغم ، وهذا يجوز بالاتفاق لان حرف المد يقوم مقام الحركة ، والساكن اذا كان مدغما جرى مجرى المتحرك لان اللسان يرتفع عندهما دفعة واحدة من غير مشقة ، فكانا كأنهما متحركان ، ويونس ، والكوفيون قالوا : بجواز دخول الخفيفة عليهما بعد الالفين قياساعلى الثقيلة ، لكن يونس يقول : ببقائها على السكون اعتبارا بمد الالف حركة كقراءة نافع ﴿وَمَحْيَايْ﴾ بسكون ياء الاضافة وصلا ، وعند غيره . تكون متحركة ، وعليه حمل قوله تعالى ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِ﴾ بتخفيف النون ، وكسره على قراءة ابن عامر برواية ابن ذكوان ، وما نقلته عن يونس من كتب المحققين من النحاة هو المشهور ، لكن في الحواشي الهندية على كافية ابن الحاجب ما يقيّد الاطلاق المشهور في الكتب ، وحاصل ما في تلك الحواشي : ان يونس أجاز التقاء الساكنين على غير حده ، وجعله مغتفرا اذا كان اولهما حرف لين لانه لمّا فيه من المد كالحركة ، وعبارة عبد الحكيم تشعر باختياره – وهو وجيه – والله اعلم .

هاء السكت

(قال: هاءُ[1] السكتِ تُزادُ في كلِّ مُتحركٍ حركتُهُ غيرُ إعرابيةٍ للوقفِ خاصةً نحو ثمهْ وحيَّهلَهْ وماليهْ وسُلطانيهْ ولاتكونُ إلا ساكنةً وتحريكُها لَحْنٌ)

أقول : إنما خصت هذه الهاء بالمبني لأن الحاجة إلى بيان حركة المبني أشد منها إلى بيان حركة المعرب لأن اعراب المعرب يدل عليه ما قبله بخلاف البناء ، وإنما اختصت بحالة الوقف لأن انتفاء الحركة إنما هوفيها تنبيه . أعلم : أن المصنف لم يذكر بعض أصناف الحروف كالتنوين ، وألفي التأنيث ، وتاؤه المتحركة ، وشين الوقف ، وسينه ، وحروف الإنكار ، وحروف التذكير ، فكأنه أقتصر في التنوين على ما ذكره عند ذكر خواص الاسم ، وفي ألفي التأنيث وتائه على ما ذكره في المؤنث ، وترك البواقي لقلة فائدتها ، ومع ذلك ، فلا بأس بأن نشير إليها بما يليق كتابنا من البيان ؛ فأقول التنوين على خمسة أقسام. تنوين التمكن: وهو الذي يدل على تمكن مدخوله في الاسمية كزيد، وتنوين التنكير: وهو الذي يفرق بين المعرفة ، والنكرة كصه ، ومه ، وتنوين المقابلة : وهوالذي يقابل نون الجمع المذكرالسالم كمسلمات ، وتنوين العوض: وهوالذي يعوض عن المضاف إليه كيومئذ ، فإن أصله يوم إذ كان ،

---

(١) **(قوله هاء السكت)** حرف مهمل غير عامل تلحق الكلمة المتحركة الآخر وقفا لبيان الحركة، وانما تلحق بعد حركة بناء لاتشبه حركة اعراب نحو هُوَه ، وهِيَهْ ، وماليهْ ، ولا تلحق نحو رجل ، ويازيد ، وخمسة عشر لعروض حركة البناء ، فتشبه بذلك حركة الاعراب ، ولاتلحق النون في الامثلة الخمسة لانها لكونها علامة الرفع اشبهت الحركة الاعرابية ، ولا الماضي المجرد كضَرَبَ لانه انما حرك لمشابهته المعرب. انتهى كذا في صرف العناية . **تنبيه** : لاتثبت هاء السكت عند النحاة وصلا خلافا للفراء الا في ضرورة الشعر قال ابن هشام : وربما وصلت بنية الوقف. انتهى وجاز كما في التسهيل حينئذ التحريك اذا كانت مع الالف فرارا من التقاء الساكنين بالكسر اذ هو الاصل في التخلص من التقاء الساكنين ، وبالضم تشبيها لها بهاء الضمير بعد الالف ، وما ذكر بالنسبة الى اللفظ ، واما بالنسبة الى الكتابة ، فهي ثابتة وصلا ، ووقفا لان الاصل في كل كلمة كما قال في الشافية: ان تكتب بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها ، والوقف عليها . انتهى كذا قاله البيتوشي بحذف يسير .

فأسقطت الجملة بأسرها ، وعوض عنها التنوين ، وتنوين الترنم : وهو الذي يجعل مكان حرف المدّ في القوافي كما في قول الشاعر:[1]

أقلي اللوم عاذل والعتابا   فقولي إن أصبت لقد أصابا

والمعنى : ياعاذلة أقلي لومي ، وعتابي ، وصوبيني فيما أفعل ، **وشين الوقف، وسينه** : شين معجمة عند بني تميم ، وسين: مهملة عند بكر تلحق كاف[2] المؤنث في الوقف نحو أكرمتكش ، ومررت بكس معجمة ، أومهملة ، ويسمى شين الكشكشة ، أو سينها ، وعن معاوية ﷺ: أنه قال: يوما من أفصح الناس ، فقام رجل من الفصحاء ، وقال: قوم تباعدوا عن فراتية العراق ، وتيامنوا عن كَشْكَشَة بني تميم ، وتياسروا عن كَسْكَسَة بكر ليست فيهم غَمْغَمَة قُضَاعة ، ولا طُمْطُمَانية حِمْيَر ، فقال معاوية ﷺ: من هم ؟ قال: قومك ، فالكشكشة ، والكسكسة: إلحاق الشين ، والسين بكاف المؤنث ، وبكر ، وقضاعة "بالقاف المضمومة " وحمير ثلاث قبائل ، والفراتية "بضم الفاء وتشديد الياء " لغة أهل العراق ، والغمغمة على وزن زلزلة عدم تبيّن الكلام ، والطمطمانية " بضم الطائين وتشديد الياء " تشبيه الكلام بكلام العجم

وحروف الأنكار: زيادة[3] تلحق آخر الكلمة في الاستفهام كقولك لمن قال : قدم زيد ازيدنيه " بضم الدال ، وكسر النون ، وسكون الياء ، والهاء " مُنْكِراً لقدومه إذا كان قليل السفر ، وبخلاف قدومه إذا كان كثير السفر وكقولك لمن قال : غلبني الأمير

---

(١) **(قوله كما في قول الشاعر اقلي...)** والشاهد فيه ان التنوين في عتابا ، واصابا اصله الالف الا انه جي به بدلا عن الالف لاجل الترنم بالقافية . تنبيه: ذكر في المفصل تنوين الغالي ، وذكر له قول رؤبة شاهدا :

....   وقاتم الأعماق خاوي المخترقنْ

والشاهد فيه ظاهر جدا .

(٢) **(قوله تلحق كاف المؤنث في الوقف)** صونا لها عن الالتباس بكاف المذكر اذا وقف عليه بالاسكان . كذا في الحدائق .

(٣) **(قوله زيادة تلحق...)** في سعد الله البَرْدَعي ما نصه: ومن اصناف الحرف مدة الانكار ، وهي اما ان تلحقها بلا فاصل نحو أزيدُنية بكسر التنوين ، أو بفاصل نحو أزيدٌإنيه بابقاء التنوين على سكونها ، وباقحام إنْ بينها ، وبين الحرف الذي قبلها .

الأميروه " بمد الهمزة وضم الراء ، وسكون الواو ، والهاء " مستهزئا بـــه ، ومنكــراً لتعجبه من أن يغلبه الأمير

وحرف التــذكير : مدة[١] تزاد على آخر كلّ كلمة يقف المتكلم عليها ليتذكر ما يتكلم به بعدها مثل : أن يقول الرجل في قال ويقول ومن العام : قالا ، ويقولوا ، ومن العامِي إذا تذكر ، ولم يرد أن يقطع كلامه . والآن حان أن نقطع كلامنا على ثالث الأبواب اذ وفقنا الله تعالى للإنجاز ما وعدنا في صدر الكتاب ، والمؤمل ممن يعثر على خلل فيه أن يصلحه بكرمه ، ويعصمني عن لومي فيه ، فإني بأرض التـــأليف فيهـــا كإيجـــاد الممتنع بالذات التصنيف لا يوجد الا طيف منه في السناة ، وذلك لأنه شأنٌ أسس على الاستعداد، وأنَّى يتيسر الترقي فيه لمن ابتلى بشر صحبة الأضداد عصمنا الله تعـــالى

---

(١) (**قوله مدة تزاد على آخر...**) في سعد الله البَرْدَعي ما نصه : وهو مدة يزيدها المتكلم مجانســـة لحركة آخر، ويقول في : قال زيد ، ويقول عمرو ، وحذام : قال قالا ، ويقولوا ، وحذامي ان تذكرّ، ولم يرد ان يقطع كلام ، وان كان الآخر ساكنا حرك بالكسر ، ثم أتى بالياء نحو قدي في قد فعـــل . انتهى .

هذا آخر ما كتبه الفقير الحقير قاسم بن نعيم الطائي الحنفي على الانموذج ، وشرحه بتوفيق الله ، وفضله ، وكان ذلك في الثاني من شعبان سنة الف ، واربعمائة واربع ، وعشرين من هجرة رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم اجعل ماكتبته دافعا للعقاب ، ومقتضيا لحسن المآب ، وموجبا لجزيل الثواب ، وهداية لمن انتفع به من الطلاب ، واجعله ، وسائر ما اكتبه سبباللشفاعة يوم الحساب اللهم ارض الجنة قِيْعان ، وهذه زراعتي فاقبل بفضلك بضاعتي ، وارحم بجودك ضراعتي ، وصل على خير النبيين ،والمرسلين ، وسيد الاولين ، والآخرين سيدنا محمد ، وسلم عليه ، وعلى آله ، وصحبه كلما ذكرك ، وذكره الذاكرون ،وغفل عن ذكرك وذكره الغافلون وآخر دعونا ان الحمد رب العالمين.

من شرورهم ، ورد الله اليهم بلطفه كيد نحورهم .

انتهى طبع متن الأنموذج للامام العلامة جار الله الزمخشري ، وشرحه للعلامة علاء الدين الاردبيلي المشهورينِ في المدارس العلمية ، وتصحيحهما وضبطهما ، وكان ذلك في مسجد ، ومدرسة السليمانية ببغداد المحمية صانها الله ، وأراضي المسلمين

من

كل بلوى ، وبلية هذا ، وآخر دعوانا أن

الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله

على سيدنا محمد ، وعلى آله

واصحابه ، وسلم



تم بحمد الله ، وتوفيقه طبع هذه الحاشية في مسجد ، ومدرسة السليمانية ببغداد المحمية صانها الله ، واراضي المسلمين من كل بلوى ، وبلية

المحتويات

